



المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلّة
الجزائر

المجلد 03

العدد 02

University Center Of Abdelhafid Boussouf Mila
Algeria



مجلة ميلاف للبحوث والدراسات

ديسمبر

2017

Journal Of MILEV RESEARCH AND STUDIES

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تعنى بنشر الأبحاث و الدراسات العلمية

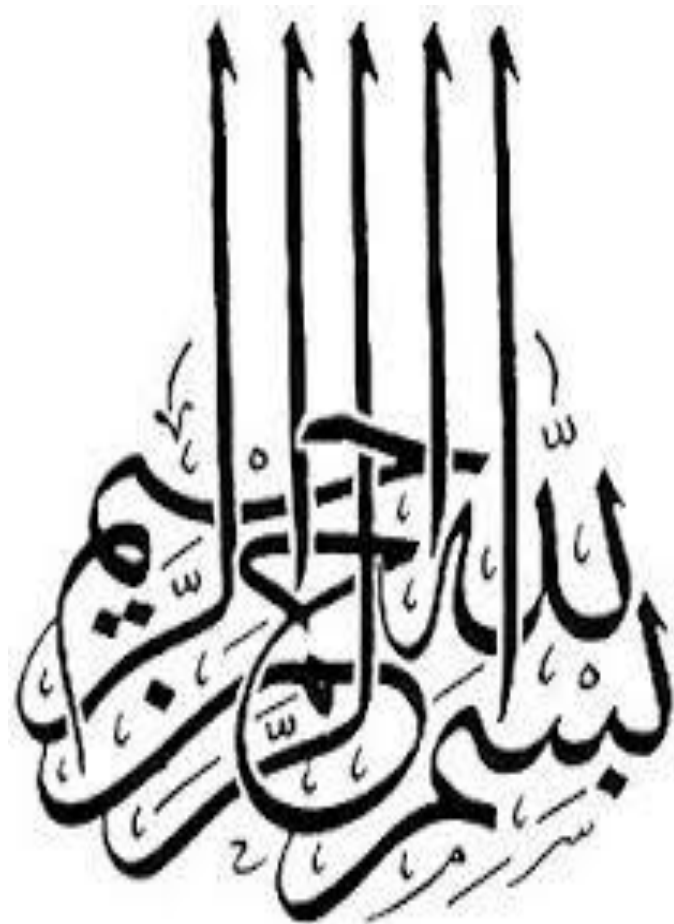
JMRS

An International bi-annual refereed Journal , which publishes scientific articles



مجلة ميلاف للبحوث والدراسات

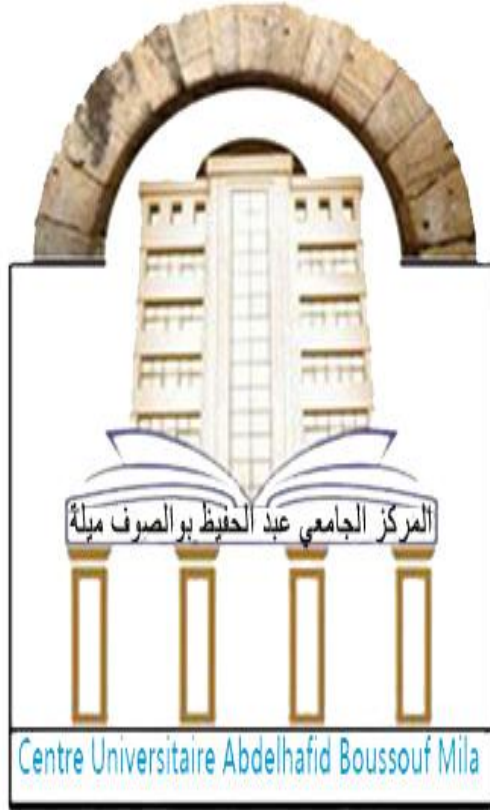




مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
دورية، علمية، محكمة، نصف سنوية
تصدر عن المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميله- الجزائر

ISSN : 2392 – 5361

e-ISSN : 2588 – 1663



الايذاع القانوني رقم: 2015-4396

اللجنة المشرفة على المجلة

- مجلة ميلاف للبحوث والدراسات -

مدير المجلة: أ.د. شمام عبد الوهاب - مدير المركز الجامعي

مدير النشر: د. عقون شراف

رئيس هيئة التحرير: د. عقون شراف

هيئة التحرير:

د. حراق مصباح

عضو هيئة التحرير

د. بومالي حنان

عضو هيئة التحرير

د. بوسالم أبوبكر

عضو هيئة التحرير

أ. بوطلاعة محمد

عضو هيئة التحرير

أ. بوفاس عبد الحميد

عضو هيئة التحرير

التدقيق الإحصائي:

د. كروش صلاح الدين

الإشراف اللغوي:

أ. ليلي بلور

أ. بوفاس عبد الحميد

أ. بوشوشة مريم

الإشراف الفني:

د. عقون شراف م. بولمعالي فضيل ت. بوحلوفة شعبان

أمانة المجلة: بوحوحو حميدة

جميع الحقوق محفوظة مجلة ميلاف للبحوث والدراسات JMRS© 2017

(www.centre-univ-mila.dz/jmrs)

اللجنة العلمية لمجلة ميلاف للبحوث والدراسات

أ.د. شمام عبد الوهاب	المركز الجامعي ميله - الجزائر - رئيسا
أ.د. أحمد بوراس	جامعة أم البواقي - الجزائر
أ.د. زلاقي محمد	المركز الجامعي ميله - الجزائر
أ.د. حمري نصر الدين	المركز الجامعي ميله - الجزائر
أ.د. يحيى عبد الوهاب	المركز الجامعي ميله - الجزائر
أ.د. الأطرش راجح	المركز الجامعي ميله - الجزائر
أ.د. فريد كورتل	جامعة سكيكدة - الجزائر
أ.د. بوخمم عبد الفتاح	جامعة جيجل - الجزائر
أ.د. صالح صالحي	جامعة سطيف-1 - الجزائر
أ.د. بن بوزيان محمد	جامعة تلمسان - الجزائر
أ.د. السعدي رجال	جامعة أم البواقي - الجزائر
أ.د. مصطفى العبد الله الكفري	جامعة دمشق - سوريا
أ.د. زكريا مطلق الدوري	جامعة الإسراء - الأردن
د. عقون شراف	المركز الجامعي ميله - الجزائر
د. حراق مصباح	المركز الجامعي ميله - الجزائر
د. حسن مصطفى	جامعة الزرقاء - الأردن
د. مسيلي وردة	المركز الجامعي ميله - الجزائر
د. مودع سليمان	المركز الجامعي ميله - الجزائر
د. بوسالم أبوبكر	المركز الجامعي ميله - الجزائر
د. بريكة السعيد	جامعة أم البواقي - الجزائر
د. كواشي مراد	جامعة أم البواقي - الجزائر
د. زرقون محمد	جامعة ورقلة - الجزائر
د. عياش زوبير	جامعة أم البواقي - الجزائر
د. زين يونس	جامعة الوادي - الجزائر
د. جبار بوكثير	جامعة أم البواقي - الجزائر
د. شاهد الياس	جامعة الوادي - الجزائر
د. طويطي مصطفى	جامعة البويرة - الجزائر

شروط وقواعد النشر في المجلة

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات هي مجلة علمية محكمة نصف سنوية، تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، تصدر عن مديرية النشر بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله - الجزائر.

البحوث المقبولة للنشر يجب أن تتقيد بالشروط الآتية:

- ✓ يتقدم الباحث بطلب تحريري معنون إلى السيد رئيس هيئة التحرير لغرض نشر بحثه أو دراسته في المجلة. وإذا كان البحث مشتركاً تقدم الطلبات كل على انفراد مع الإشارة إلى أسماء الباحثين المشاركين فيه.
- ✓ يجب ألا يزيد عدد صفحات المقال عن 20 صفحة بما فيها الإحالات، كما يجب أن يضم المقال ملخصاً من 150 حتى 300 كلمة بلغتين إحداها اللغة العربية، فضلاً على كلمات مفتاحية لا تقل عن أربع تغطي الموضوع المتناول، وتقديم عنوان المقال باللغة الانجليزية.
- ✓ يكون المقال مضبوطاً على قياس 23.5X16 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر، أما هوامش الصفحة فتكون كما يلي: من اليمين 2 سم ومن اليسار 1.5 سم، من الأعلى 1.5 سم من الأسفل 1.5 سم، وأن يكون الخط المستخدم من نوع (Simplified Arabic) قياس (12) باللغة العربية و(Times New Roman) قياس (12) باللغتين الانجليزية أو الفرنسية، باستخدام برنامج (Microsoft Word).
- ✓ يرقم التمهيش والإحالات بطريقة آلية (Note de Fin) على أن تعرض في نهاية المقال بالترتيب التالي: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة.
- ✓ يرفق بالبحث إقراراً وتعهد بعدم تقديم البحث إلى أي جهة أخرى لغرض النشر أو المشاركة في المؤتمرات بتاريخ سابق لطلب نشره في المجلة. كما يجب إرفاق المقال باستمارة تحوي البيانات والمعلومات الأساسية عن صاحب المقال.
- ✓ يبلغ صاحب المقال باستلام مقاله، وكلّ مقال لا يوافق شروط النشر فإن هيئة التحرير ليست مسؤولة عن ابلاغ صاحبه.
- ✓ تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة فيها، والمادة المنشورة لا تعتبر إلا عن آراء أصحابها.

عنوان المجلة: رئيس تحرير مجلة ميلاف للبحوث والدراسات

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله ص.ب. رقم: 26 RP ميله 43000 الجزائر.

أو البريد الإلكتروني: mrsjournalmilev43@yahoo.fr

جميع الحقوق محفوظة لمجلة ميلاف للبحوث والدراسات © JMRS 2017

([/www.centre-univ-mila.dz/jmrs](http://www.centre-univ-mila.dz/jmrs))

محتويات المجلد 3 العدد 2

كلمة هيئة التحرير	
38-5	دور برامج التشغيل الوطنية في التنمية الشخصية و المهنية لطالبي الشغل في الجزائر- دراسة حالة خريجي التعليم العالي المنصبين في إطار عقد إدماج حاملي الشهادات (CID) في مؤسسات التعليم الثانوي لولاية ميلة- د/ سمايلي محمود د/ بن عمارة سعيدة
57-39	مظاهر العنف في الوسط الحضري -دراسة ميدانية بولاية الطارف- أ. برجم سومية أ/د جيلالي عبد الرزاق
74-58	□مرتكزات تطبيق إدارة المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية د/ عثمان مريم
103-75	أدب الأطفال بين البنية الإيقاعية والبنية الدلالية قصيدة نشيد الوداع للشاعر ناصر لوحيشي أنموذجا الدكتور بوفاس عبد الحميد
119-104	□الأدبية بين الشكلائية والتفكيك - أ. بن سخري زبير
149-120	الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل عجز الخزينة العمومية بالجزائر أ. رميته حبيبة
171-150	أثر الاندماج المصرفي على ربحية المصارف الإسلامية - دراسة حالة مصرف السلام البحريني مصرف الإمارات الإسلامي- أ. دوفي قريمة
191-172	المقولة النسائية ودورها في ترقية الصناعة السياحية في الجزائر د. جريبي السبتي د. بن خديجة منصف د. بوخدنة آمنة
216-192	□أثر الرضا الوظيفي على جودة الخدمات الفندقية دراسة ميدانية لعينة من فنادق صنف ثلاثة نجوم بولاية المدية أ/ أيوب صكري أ.د أحمد بن عيشاوي
234-217	تصميم الوظائف والالتزام التنظيمي بالمؤسسة الوطنية للدهن(ENAP) أ. بن حواء زهور د. محمد يعقوب
252-235	دراسة قياسية لتحديدات السياسة الائتمانية للمصارف الجزائرية خلال الفترة (1989-2009) د. محمد عبادي

277-253	دور التكامل الإقتصادي في توفير عوامل الجذب البينية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر - تجربة الاتحاد الأوروبي - د. مجدوب بحوصي أ.عمار عريس
297-278	□ مدى فعالية النظام الضريبي في تعزيز الإيرادات العامة بالجزائر □ دراسة تحليلية للفترة 2000-2015 د/بن طيرش عطاءالله د/سويح جمال
315-298	القرض الاستهلاكي كأحد آليات السياسة المالية لتحقيق العدالة الاجتماعية د/رقية حدادو
333-316	دور متطلبات إدارة الجودة الشاملة في ترسيخ منظورات المسؤولية الاجتماعية أ.د/خنشور جمال د/خير الدين جمعة
360-334	□ أهمية محاور إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي دراسة إستطلاعية من وجهة نظر طلبة جامعة خنشلة أ. نبيلة باديس
361-388	<i>Etude de la contribution des TIC à la croissance des PME : Etat des lieux en Algérie?</i> DJAMANE Mohammed Fayçal MOKHEFI Amine
389-407	<i>Étude quantitative et qualitatif du capital humain dans l'analyse micro économique</i> Dr.Belghanami Nadjat Wassila

كلمة هيئة التحرير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد...

يصدر العدد السادس (المجلد 3 العدد 2) من مجلة ميلاف للبحوث والدراسات يكون المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة قد جسد مبدأ الإستمرارية والتميز في مجال مواصلة الدفع بعجلة البحث العلمي والمضي بها قدما نحو الأمام

ويضم هذا العدد مجموعة معتبرة من البحوث والدراسات في ميادين العلوم الاجتماعية والإنسانية والاقتصاد والعلوم الإدارية واللغة العربية وآدابها، وكلها مواضيع ثرية تضفي رصيدا معرفيا هاما من قيم وتقاليد علمية تتيح الفرصة للتنوع الثقافي على المستوى المحلي والوطني والدولي.

وإذ نسعد بما تستقبله المجلة من بحوث ومقالات مختلفة وبشكل متزايد والتي نولمها كل الاهتمام والتقدير، فإننا ندعو الباحثين الأفاضل للحرص أكثر على الالتزام بقواعد النشر كما هي مضبوطة من قبل الهيئة العلمية للمجلة للرفق بها نحو ما هو أفضل، وجعلها منارة علمية متميزة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هيئة التحرير

**دور برامج التشغيل الوطنية في التنمية الشخصية و المهنية لطالبي الشغل في
الجزائر - دراسة حالة خريجي التعليم العالي المنصبين في إطار عقد إدماج
حاملتي الشهادات (CID) في مؤسسات التعليم الثانوي لولاية ميله-**

*The role of national employment programs in the personal and
professional development of job seekers in Algeria.
- Study of the State of graduates of higher education who are placed
under graduates insertion contract (CID)in the secondary
education institutions of wilaya of Mila-*

د/ بن عمارة سعيدة
جامعة سطيف 2- الجزائر
email: benamarasaida1@gmail.com

د/ سمايلي محمود
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله-
الجزائر
email : smailimahmoud@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2017/10/15 تاريخ التعديل: 2017/09/07 تاريخ قبول النشر : 2017/12/09

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى رصد واقع و تشخيص ظاهرة برامج التشغيل الوطنية في الجزائر باعتبارها
أحد أهم محاور الإستراتيجية الوطنية للتشغيل وهو ما يؤهلها أن تكون مجالا حيويا و ملائما يساعد
على فهم واقع تطبيق هذه البرامج بكل أبعادها، وتدقيقا برامج التشغيل الموجهة للتنمية الشخصية و
المهنية لخريجي التعليم العالي.

ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة حاولت الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

- ما دور برامج التشغيل الوطنية في التنمية الشخصية والمهنية لطالبي الشغل من خريجي التعليم
العالي؟

و للإجابة عن هذا السؤال تم صياغة مجموعة من الفرضيات، و تحليلها و مناقشتها تم الاستعانة
بأساليب المنهج الوصفي، أما عن مكان الدراسة فقد حدد في إطار مؤسسات التعليم الثانوي
المتواجدة على مستوى ولاية ميله، و لجمع البيانات تم توزيع 145 استمارة على جميع خريجي
التعليم العالي المنصبين في إطار برنامج عقد إدماج حاملتي الشهادات (CID) بمؤسسات التعليم
الثانوي سنة 2015.

الكلمات المفتاحية: برامج التشغيل الوطنية، عقد إدماج حاملتي الشهادات (CID)، التنمية الشخصية،
التنمية المهنية.

6

إن تمركز اهتمام برامج التشغيل، في بدايتها، حول كيفية إيجاد الحلول للأوضاع التي تعيشها أسواق العمل بفعل تراجع فرص التشغيل نتيجة الأزمات الاقتصادية المتتالية، وتزايد عدد المسرحين من مناصب العمل الذي يضاف إليها ارتفاع في عدد الوافدين إلى سوق العمل، جعلها اليوم تواجه تحديات وضغوطات جديدة تتمثل في فئة جديدة لطالبي الشغل من خريجي التعليم العالي تفقد للمؤهلات اللازمة والمهارات المناسبة لإنجاز مختلف العمليات الإنتاجية من جهة، والتطورات والتغيرات المتسارعة في نظم ومناهج الإنتاج العالمي والمواصفات المهنية التي تتطلع إليها أسواق العمل الحديثة من جهة أخرى.

إن الجزائر، كغيرها من البلدان، ليست بمنأى عن هذه التحولات باعتبارها جزء من هذه المنظومة، لذا نجدها قد انتهجت سياسة تشغيلية في إطار تنموي شامل يقوم على مبدأ الاستمرارية في تطوير وتأهيل القوى البشرية كأساس استراتيجي، من خلال توطيد العلاقة بين التنمية وسوق العمل من جهة، والتعليم والتكوين من جهة أخرى، لبلوغ النجاح في تلك المجالات على اعتبار أن مخرجات النظام التعليمي تصب في عمومها في مشاريع التنمية ومواقع العمل، لأجل ذلك عمدت الجزائر إلى تبني إصلاحات شاملة في جميع المجالات تماشياً مع التحديات والتغيرات المتسارعة في نظم ومناهج الإنتاج، فقد شهدت المنظومة التربوية والتكوينية إصلاحات شاملة مست جميع أنظمتها، خاصة نظام التعليم العالي، من خلال إصلاح مناهجه وبرامجه التعليمية، وإجراء ما يتطلبه هذا الإصلاح من تطوير بالصورة التي تتفق مع حاجات المجتمع المتغيرة و متطلبات سوق العمل في ظل تزايد عدد خريجي التعليم العالي، حيث تشير الإحصائيات بأن عدد الخريجين قد قفز من 65 ألف خريج سنة 2000 إلى 141 ألف خريج عام 2008، مقابل توقعات ببلوغ عدد الملتحقين بالجامعة نحو مليوني طالب بحلول عام 2015¹.

إن هذه الأعداد الكبيرة من خريجي التعليم العالي ستشكل من دون شك تحدي كبير لمنظومة التشغيل في الجزائر، لأنها مطالبة بمواكبة هذه التغيرات بما يخدم متطلبات البرامج و الخطط التنموية، من خلال إحداث تعديلات في آليات وأجهزة استيعاب طالبي الشغل عامة وخريجي التعليم العالي خاصة، في ظل حساسية وخصوصية هذه الفئة باعتبارهم من الشباب العاطلين -

الباحثين عن العمل لأول مرة، وما يجره ذلك من تبعات على الأمن و الاستقرار الاجتماعي في ظل انتشار ظواهر سلبية وامتدادها إلى هذه الفئة خاصة مثل الهجرة غير الشرعية، انتشار التجارة الموازية، تعاطي المخدرات، الاستياء، التذمر من الأوضاع المعاشية،... الخ، حيث تشير الإحصائيات لعام 2008 إلى أن نسبة العاطلين عن العمل قد بلغت 1169000 بطل أي بمعدل وطني قدره 11.3 % أغلبيتهم تتراوح أعمارهم بين 25 و 29 سنة بمجموع 348000، فيما بلغ عدد البطالين من ذوي الشهادات العليا 232000 إي بنسبة 19.2 %².

إن هذه الوضعية دفعت السلطات العمومية في الجزائر إلى ضرورة تفعيل الإصلاحات المتعلقة بدعم تشغيل الشباب في صورة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب المطبقة في ميدان التشغيل منذ 1996، وإثرائها بجملة من الإجراءات القانونية والآليات التنظيمية في إطار برنامج إنمائي تضمنه المخططان الخماسيان (2001-2004 و 2005-2009) لدعم التشغيل و محاربة البطالة، إضافة إلى تحفيز النمو الاقتصادي لإنعاش أسواق العمل و دعم المؤسسات المنتجة لمناصب العمل، انطلاقا من نظرة إستراتيجية جديدة في مجال التشغيل تتضمن بعض الإصلاحات على الأجهزة الخاصة بمراقبة العاطلين عن العمل لإدماجهم في عالم الشغل بغرض تكييف هذه الأجهزة مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجديد، حيث تتمحور هذه الإصلاحات حول محورين أساسيين³ هما:

- ربط التشغيل بالتكوين من خلال صيغ تشجع على التكوين المهني انطلاقا من أن التكوين هو الذي يوفر اكبر الحظوظ في الاندماج المهني المستديم في سوق العمل.
- ضرورة التنسيق ما بين القطاعات التي لها علاقة من قريب أو من بعيد مع إشكالية توفير مناصب الشغل و محاربة البطالة.

وتماشيا مع هذه النظرة الجديدة، تم استحداث عدة برامج و أجهزة للتشغيل موجهة لجميع الفئات النشطة في المجتمع، إلا أن البرامج الموجهة لخريجي التعليم العالي تعتبر من أهم البرامج التي أولتها السلطات العمومية عناية بداية من برنامج عقود ما قبل التشغيل الذي بدأ العمل به منذ 1998 إلى البرامج المستحدثة حديثا، إذ يعد برنامج جهاز المساعدة في الإدماج المهني من أهمها، حيث يستقطب اكبر عدد من الخريجين بـ 153.897 وفق إحصائيات سنة 2008⁴، و هو برنامج تعلق عليه

السلطات العمومية آمال كبيرة في التنمية الشخصية و التنمية المهنية لهذه الفئة تبعاً لما سيوفره من تكوين و إدماج في سوق العمل، و بالتالي المحافظة على هذه الكفاءات واستقرارها في مناصب عمل مؤقتة في انتظار توفر فرص عمل دائمة، للتخفيف من حدة البطالة لهذه الفئة، ومن هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

- ما دور برامج التشغيل الوطنية في التنمية الشخصية و المهنية لطالبي الشغل ؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم الاستعانة بمجموعة من التساؤلات الفرعية هي كالآتي:

- ما أهم برامج التشغيل الوطنية الموجهة لطالبي الشغل ؟
- ما الخصائص الشخصية و المهنية لطالبي الشغل المنصبين في إطار عقد إدماج حاملي الشهادات (CID) بمؤسسات التعليم الثانوي؟
- هل لبرامج التشغيل الوطنية الموجهة لخريجي التعليم العالي دور في التنمية الشخصية لطالبي الشغل المنصبين في إطار عقد إدماج حاملي الشهادات (CID) بمؤسسات التعليم الثانوي؟
- هل لبرامج التشغيل الوطنية الموجهة لخريجي التعليم العالي دور في التنمية المهنية لطالبي الشغل المنصبين في إطار عقد إدماج حاملي الشهادات (CID) بمؤسسات التعليم الثانوي؟

3- فرضيات الدراسة:

- لخريجي التعليم العالي المنصبين في إطار برنامج عقد إدماج حاملي الشهادات (CID) مواصفات شخصية و مهنية تميزهم عن باقي طالبي الشغل.
- لبرنامج عقد إدماج حاملي الشهادات (CID) دور في التنمية الشخصية لخريجي التعليم العالي المنصبين في مؤسسات التعليم الثانوي.
- لبرنامج عقد إدماج حاملي الشهادات (CID) دور في التنمية المهنية لخريجي التعليم العالي المنصبين في مؤسسات التعليم الثانوي.

4- أهداف الدراسة:

- التعرف على أهم البرامج التشغيلية (خصائصها، أهدافها، الفئة المستهدفة....) التي تبنتها الدولة الجزائرية لمواجهة لطالبي الشغل.
- التعرف على الخصائص الشخصية و المهنية لطالبي الشغل المنصبين في إطار عقد إدماج حاملي الشهادات (CID) بمؤسسات التعليم الثانوي.
- تحديد الدور الذي تلعبه برامج التشغيل في التنمية الشخصية لطالبي الشغل المنصبين في إطار عقد إدماج حاملي الشهادات (CID) بمؤسسات التعليم الثانوي.
- تحديد الدور الذي تلعبه برامج التشغيل في التنمية المهنية لطالبي الشغل المنصبين في إطار عقد إدماج حاملي الشهادات (CID) بمؤسسات التعليم الثانوي.

5- الإطار النظري للدراسة:

5-1- التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة:

5-1-1- برامج التشغيل الوطنية:

هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تنتهجها السلطات العمومية من أجل خلق فرص عمل للقوى النشطة تنفيذا للسياسة التشغيلية للدولة، وهي تتضمن برامج توفير الوظائف (برامج الأشغال العامة - دعم التشغيل الذاتي في المشروعات الصغيرة - دعم الأجور....) وبرامج التدريب، وبرامج لتحسين خدمات التشغيل⁵.

نعني ببرامج التشغيل الوطنية في الجزائر في هذه الدراسة جميع البرامج أو الأجهزة أو الآليات، حيث وعلى الرغم من تعدد التسميات إلا أن جميعها قد أنشئ بغرض إدماج البطالين في سوق الشغل، من خلال نشاط منظم للشخص البطال يكسبه وضعاً اجتماعياً ومالياً، تسير من طرف خمس مؤسسات الوكالات و الأجهزة التالية:

- وكالة التنمية الاجتماعية ADS.

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

- الصندوق الوطني لتأمين من البطالة CNAC

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

- الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM.

أما برنامج التشغيل المستهدف في دراستنا هو عقد إدماج حاملي الشهادات (CID) المنظوي تحت جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) فهو برنامج مخصص لمرافقة و متابعة الشباب من حاملي الشهادات الجامعية الباحثين عن شغل،

يمكنهم من إبرام عقد شغل عن طريق الوكالة الوطنية للتشغيل مع إحدى المؤسسات العارضة سواء في القطاع الإداري أو القطاع الاقتصادي العمومي و الخاص، يعمل خلاله المتعاقد وقتاً كاملاً ضمن اختصاصه، حيث تتولى الدولة دفع تكاليف الأجور والتأمينات الاجتماعية التي يستفيد منها العامل في إطار هذا العقد، بينما تستفيد المؤسسة المشغلة من مزايا تشجيعية في شكل إعفاء ضريبي، و لا تكون المؤسسة مجبرة على إدماج المتربص بعد انتهاء مدة العقد.

5-1-2- التنمية الشخصية:

يقصد بها قدرة البرنامج في إكساب خريج التعليم العالي هوية شخصية في أبعادها (الثقة، الاستقلالية، المبادرة، الخصوصية) تمكنه من الاندماج في منصب العمل والتفاعل إيجاباً مع محيطه السوسيو مهني الجديد .

5-1-3- التنمية المهنية:

هي قدرة البرنامج في تهيئة خريج التعليم العالي نحو تحقيق هوية مهنية في أبعادها الثلاثة (التشبه بعامل ، اكتساب العادات الأساسية للعمل، اكتساب هوية كعامل ضمن الهيكل المهني) تزيد في فرص إدماجه السوسيو مهني مستقبلاً.

5-1-4- خريجو التعليم العالي:

هم تلك الفئة الطلابية التي تخرجت من الجامعة بعد أن استكملت تعليمها الجامعي، متحصلة على شهادة علمية في تخصص معين مهما كان نوع المؤهل العلمي، تمكنها من إيجاد عمل سواء كان مؤقتاً أو دائماً.

5-1-5- سوق العمل:

هو جملة الوظائف المتاحة في القطاع الإداري و القطاع الاقتصادي العمومي والخاص، و يقصد به في هذه الدراسة تفاعل مؤسسات القطاع التربوي مع برنامج عقد إدماج حاملي الشهادة (CID) و تنصيب الخريجين فيه بما يمكنهم من التنمية الشخصية و التنمية المهنية.

5-2- الدراسات السابقة:

تمحورت دراسة بلقاسم بن سالم⁶ الموسومة "التعليم العالي و التشغيل من خلال مسارات الخريجين " حول إشكالية تشغيلية خريجي التعليم العالي و خصائص اندماجهم المهني في تونس من خلال إثارة مجموعة من التساؤلات في هذا الاتجاه

تعلقت خصوصا بدور الشهادة في الولوج إلى سوق العمل؟ كذلك أهم الاستراتيجيات التي يستند عليها الخريجون لتحقيق اندماجهم المهني؟ إلى جانب مدى قابلية سوق الشغل لاستيعاب الخريجين؟

اعتمدت هذه الدراسة للإجابة على هذه التساؤلات على عينة من 124 خريج من ثلاث مؤسسات للتعليم العالي بتونس (كلية العلوم، المدرسة الوطنية للمهندسين، المعهد الأعلى للتصرف) لدفعتي سنتي 1981 و1986 تم اختيارهم بطريقة عشوائية، و قد كانت أداة جمع البيانات مقابلات شخصية مقننة.

أما أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فبينت أن الحصول على شهادة عليا لا يترتب عنه بالضرورة الاتجاه مباشرة إلى سوق الشغل و ضمانا للاندماج مهنيًا، أما طرق البحث عن شغل لدى خريجي التعليم العالي هي طرق فردية بالأساس تعتمد على مجهودات شخصية بحتة، فيما أن أهم مشغل لخريجي التعليم العالي هي الشركات الوطنية و المؤسسات العمومية مقابل عدد ضعيف من خريجي التعليم العالي المشغولين بالمشاريع الشخصية أو العائلية، أما بالنسبة لمدة البحث عن شغل التي تعبر على مدى قابلية سوق الشغل لاستيعاب الخريجين فقد كانت كبيرة مادام 70 % من الذين اشتغلوا بعد التخرج قد عثروا على شغل خلال الثلاثة أشهر الأولى من البحث.

و في دراسة للباحثين الغالي احرشاو و احمد زاهر بعنوان " البحث عن شغل و مواجهة البطالة لدى خريجي الجامعة"⁷ حاول الباحثان إبراز محددات عملية البحث عن الشغل لدى الخريجون و علاقتها بأوضاع البطالة، من خلال عينة مكونة من 187 خريج و خريجة، منهم 72 مدمجين و 115 غير مدمجين تابعوا دراساتهم بجامعة فاس -المغرب- و تحصلوا على شهادات الإجازة فما فوق، تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وقد اعتمدت الاستمارة كأداة أساسية لجمع البيانات.

توصلت الدراسة إلى أن أهم الطرق المتبعة من طرف الخريجين للحصول على منصب شغل بالنسبة للمدمجين تتمثل في الوسائل المادية، العلاقات الشخصية، و الاتصالات المباشرة، مقابل الطرق الرسمية (المقابلات، الخدمة المدنية، الإعلانات)، فيما ترجع الأسباب الأولى التي تحول دون حصول الخريجين على العمل إلى نقص في فرص الشغل وافتقاره للمساعدة (التوجيه، الإرشاد، المرافقة...) إلى جانب عدم مطابقة الشهادة. أما بخصوص شعور المستجوبين إزاء العمل و البطالة فالفئة المدمجة

لديها على العموم شعور ايجابي من جهة الرضا، الاستمرار في العمل، نوعية التكوين، و القطاع الذي يعملون به، فيما الفئة غير المدمجة فيسود الشعور السلبي إزاء وضعية البطالة بمشاعر القلق، التذمر، و اليأس من وجود حل بسبب استمرار البطالة.

و في دراسة للباحثين جمال فروخي و سلمى فريحات⁸ حول عملية الإدماج المهني للخريجين الجدد الحاصلين على ليسانس في التعليم التقني في تخصصات العلوم الدقيقة و البيولوجيا و ذلك قصد التعرف على مسار الباحث عن شغل منذ اللحظة الأولى التي يبدي فيها الخريج رغبة للاندماج في سوق الشغل.

طبقت الدراسة على عينة طبقية من حاملي الشهادات لثلاث دفعات 1991 و 1992 و 1993. و توصلت إلى أن نسبة كبيرة من الخريجين أبدت رغبة في العمل منذ اللحظة الأولى من خروجهم من الجامعة، أما بالنسبة للوسائل المستخدمة في البحث عن الشغل فهي تقتصر بشكل اكبر على المحاولات التلقائية والشخصية بالتوجه مباشرة إلى المشغلين و المستخدمين، إلى جانب الاكتفاء بتقديم طلبات شغل عن طريق البريد، بينما الوكالة الوطنية للتشغيل قليلا ما يتم التوجه إليها. حيث خلصت الدراسة إلى أن نشاط البحث عن شغل يتطلب استعداد خاص وجهد شاق ورغبة كبيرة، و هو ما لم يواجهه الشاب خلال مساره التكويني و لم يكن محضر له بحكم انه لم يكن منخرط ضمن نشاط مهني مسبقا من جهة، و من جهة أخرى فإن الخريجون يواجهون نقص في المعلومات حول المناصب المتاحة في سوق الشغل.

أما دراسة الباحث "سولان برهوت"⁹ التي تعتبر ثمرة تحقيق كمي بين 2007 إلى 2012 في دار للشغل بفرنسا في إطار تحضير رسالة دكتوراه من اجل محاولة التعرف و فهم الكيفية التي تبنى و تتشكل وفقها علاقات طالبي الشغل و الناشطين في ميدان الشغل، اعتمادا على مجموعة من الأبعاد الاجتماعية لهذه التدابير، ووجهات نظر مختلف الشركاء من فاعلين سياسيين، مؤسسات، مستشارين، بطالين.

اعتمدت هذه الدراسة على الملاحظة المباشرة و المقابلات النصف موجهة لعينة مكونة من 320 فرد من العاطلين عن العمل، و كذا العاملين في دار الشغل و التكوين. وتوصلت للنتائج التالية :

- ضعف التنسيق بين بيوت الشغل و الأجهزة الأخرى اثر على فعاليتها كفاعل اجتماعي في نظر المجتمع بفعل تداخل الأدوار و غموضها.
- ضرورة التنسيق مع السلطات العمومية افقد هذه البيوت حرية المبادرة و التدخل و ساهم في تأجيج الصراع بينهما.
- تعدد الوسطاء في الشغل فلم تعد الوساطة تقتصر على مراجعة وسيط واحد بل تعدتها إلى أطراف أخرى من الأشخاص المهنيين و أدت إلى تداخل في المعلومات.
- التقريب بين الهياكل المتعلقة بالشغل لم يكن لها وقع فعال على البطال.

5-3- برامج التشغيل الوطنية:

عملت الجزائر من أجل تدارك آثار الانعكاسات الاجتماعية لسياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية في مطلع التسعينات، وما ترتب عنها من إجراءات غلق المؤسسات، تسريح العمال، و تزايد معدلات البطالة، إضافة إلى انخفاض مؤشرات التنمية البشرية للسكان بصفة عامة و السكان النشطين بصفة خاصة، وجدت الجزائر نفسها مجبرة على المضي في تنفيذ سياسات اجتماعية تساهم في هذا الوضع الجديد باعتماد عدة برامج موجهة لكافة فئات المجتمع العاطلة عن العمل بصفة عامة، و فئة الشباب خاصة لتخفيف الضغط عليهم، و نقادي الصدمات التي يمكن أن تتركها في نفوسهم، وانعكاس ذلك على تعاطيهم مع باقي أفراد المجتمع، إذا، في ظل الاختلاف بين فئات المجتمع المتضررة من البطالة فإنه يمكن تصنيف هذه البرامج من حيث أهدافها و الإطار القانوني المنظم لها إلى:

5-3-1 برامج في إطار التنمية الاجتماعية:

هي برامج تسير من طرف وكالة التنمية الاجتماعية تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد والجماعات، ومقاومة البطالة، التهميش، الإقصاء الاجتماعي، وتشجيع العمل المستقل، وهي موجهة أساساً نحو الفئات السكانية المحرومة¹⁰، و من بين هذه البرامج نجد: - برنامج التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG) - برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة

(TUP-HIMO)

- التنمية الجماعية المشتركة (DC)

- برنامج القرض المصغر LE MICRO CREDIT

5-3-2- برامج لتشغيل الشباب:

ارتبطت هذه البرامج بشكل وثيق بالوضع الاقتصادي و الاجتماعي التي شهدته الجزائر باعتمادها على مقارنة اجتماعية بحثة، تعتمد على تضامن وتكاثف جهود جميع الفاعلين في العملية التشغيلية، ومن أهم هذه البرامج يبرز:

- برنامج تشغيل الشباب (PEJ) أول برنامج بادرت به السلطات العمومية لمواجهة البطالة كانت سنة 1987 موجه للشباب العاطلين عن العمل، يهدف إلى إيجاد مناصب عمل مؤقتة ضمن ورشات المنفعة العامة تابعة للجماعات المحلية والهيئات الوزارية كقطاعات الفلاحة، الري، الغابات، الأشغال العمومية..... الخ، و ضمان تكوين طالبي الشغل لأول مرة ممن يفقدون للتأهيل¹¹.

- جهاز الإدماج المهني للشباب (DIPJ) هذا الجهاز بديل لبرنامج تشغيل الشباب (PEJ) جاء بهدف تعزيز الشراكة المحلية في تحمل المسؤولية المتعلقة بالإدماج المهني للشباب، وذلك بتكوين نشاطات مصغرة في إطار تعاونيات شبانية مدعمة من طرف الدولة، بدأ العمل به سنة 1990¹²، و يندرج تحت هذا الجهاز برنامجين اثنين هما: - العمل المأجور بمبادرة محلية (ESIL) - برنامج الإدماج بواسطة التكوين.

5-3-3- برامج لحماية العمال والمساعدة على إعادة الإدماج:

هي برامج أنشئت لغرض حماية مناصب الشغل وإعادة إدماج العمال خاصة أولئك المسرحين من مناصب شغلهم لأسباب اقتصادية في إطار تقليص العمال أو لتوقف نشاط المستخدم¹³، و من بين هذه البرامج نجد:

- برامج التشغيل المسيرة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: هي عبارة عن إجراءات تنطوي على دفع تعويضات للتأمين على البطالة، لغرض المساعدة والدعم للعودة إلى العمل وخلق أنشطة مهنية، بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحر.

- مراكز البحث عن الشغل (CRE): هذه المراكز موجهة للبطالين الذين يرغبون في إيجاد شغل مأجور، و هي تهدف إلى مساعدة الباحثين عن شغل من خلال تلقينهم تقنيات البحث عن شغل، بتوفير الوسائل المادية و الوثائق و المعلومات

المتعلقة بسوق العمل، والبحث عن الشغل ضمن دورات تدريبية من تأطير مستشارين متخصصين.

- مراكز للمساعدة على النشاط الحر (CATI) : تهدف هذه المراكز إلى تقديم مساعدة نوعية و منظمة لخلق عمل مستقل للراغبين في إيجاد عمل خاص بهم من خلال تخصيص فكرة المشروع و تجسيدها في الواقع بمساعدة خبراء.

- التكوين و إعادة التأهيل (FR) : هو برنامج موجه لفئات البطالين المستفيدين من التأمين على البطالة، يمكنهم من متابعة تكوين من أجل تحسين قابلية التشغيل لديهم من خلال تحسين مؤهلاتهم المهنية و تطوير تكوينهم البيداغوجي بالتعاون مع هيئات و مراكز التكوين المهني.

5-3-4- برامج لترقية المبادرة الذاتية و دعم روح المقابلة لدى الشباب:

تهدف هذه البرامج إلى ترقية روح المبادرة والمقاولاتية، و تأطير و تقييم الشغل الموازي، وخلق مناصب شغل، وإنتاج الوسائل و الخدمات التجارية¹⁴، إن أهم برنامج ضمن هذه البرامج نجد:

- جهاز الدعم و الإدماج المهني للشباب (DSIP) هو جهاز موجه للشباب توطّره وتنفذه هيئة متخصصة مسمّاة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) تضطلع بنوعين من الأنشطة: المساعدة في إنشاء مؤسسات مصغرة وكذا دعم التكوين المنتج لأنشطة جديدة، و هو من أهم البرامج التي حظيت بإقبال كبير من طرف الباحثين عن شغل حيث تم تسجيل خلال الفترة الممتدة بين (1997-2001) حوالي 364 685 طالبا لإنشاء مشروع استثماري منها 130 309 مشروع تم قبولها في إطار هذا الجهاز¹⁵.

5-3-5- برامج ترقية الشغل المأجور:

هذه البرامج تم إطلاقها بحلول سنة 2008 مع بداية تبلور الإستراتيجية الوطنية للتشغيل في الجزائر في إطار ما أسمته بمخطط النشاط لترقية العمل و مكافحة البطالة، و يهدف إلى:

- الوصول إلى تنظيم أحسن لسوق العمل وبالتالي رفع مستوى عروض الشغل.
- تحسين المؤهلات المهنية بغرض إيجاد توازن بين سوق العرض والطلب في مجال التشغيل.

تَوَطَّرَ هذه البرامج من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) حيث نجد من بين أهم هذه البرامج :

- جهاز جديد للمساعدة على الإدماج المهني (DAIP) و هو آلية لدعم تشغيل الشباب لثلاث فئات في المجتمع هم حاملي الشهادات الجامعية، و حاملي شهادات التعليم الثانوي و التكوين المهني، و فئة ممن ليس لديهم مؤهل.¹⁶

5-3-6- برامج دعم و ترقية المبادرات المقاولاتية:

تهدف هذه البرامج إلى تكوين الشباب أصحاب المشاريع في ميدان التسيير في مختلف مراحل إنشاء المشروع من خلال تحسين نشاطات المرافقة، المتابعة والتوجيه للمقاولين الشباب من طرف مستخدمين ومتخصصين مؤهلين، إلى جانب تجسيد أكبر عدد ممكن من المشاريع القابلة للتمويل، مع ضمان مشاركة أكبر للهيئات المالية في دعم هذه البرامج من خلال المرونة وتسهيل إجراءات منح القروض وتمويل المشاريع، ومن أهم هذه البرامج: - أجهزة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)

- الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ) .

- جهاز القرض المصغر المخصص لتحفيز التشغيل الذاتي

وتطوير المهن الصغيرة و دعمها (ANGEM).

عموما يمكن القول أن سياسة ترقية الشغل ومكافحة البطالة المنتهجة من طرف الجزائر سمحت بخلق 528 695 2 منصب شغل بين الفترة الممتدة من 1999 إلى 2008، لعبت من خلالها الوكالة الوطنية للتشغيل دور مهم و مركزي بإنشاء 858 617 1 منصب شغل، عدد معتبر من هذه المناصب كانت في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني ضمن أشكاله الثلاثة قدر بـ 132 496 منصب شغل سنة 2008 فقط¹⁷.

5-3-7- برامج التشغيل الوطنية الموجهة لخريجي التعليم العالي:

هذه البرامج أملتها ضرورات اقتصادية و اجتماعية تهدف أساسا إلى:

- تأطير حاملي الشهادات و حمايتهم من الانحرافات الاجتماعية.(النشاط الموازي، الهجرة السرية...الخ.

- ربط مسألة تسيير بطالة حاملي الشهادات باعتبارها أكثر حساسية بأجهزة أكثر كفاءة و خبرة تراعي الجوانب النفسية، المعرفية و العلمية لهذه الفئة.

- الحفاظ على القدرات المعرفية والمؤهلات العلمية لحاملي الشهادات من خلال إيجاد الجهاز الأمثل و الكفيل بدعمها وتأهيلها، ذلك أن هذه البرامج عرفت تطورا عبر مختلف مراحل تنفيذ استراتيجية التشغيل الموجهة لخريجي التعليم العالي كما يلي:

5-3-7-1- برنامج عقود التشغيل الأولية (ما قبل التشغيل) (CPE)

أنشئ هذا البرنامج بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98-402 المؤرخ في 2 ديسمبر 1998 المتعلق بالإدماج المهني للشباب الحاملين لشهادات التعليم العالي و التقنيين السامين خريجي المعاهد الوطنية¹⁸، هذا البرنامج موجه أساسا للشباب الجامعي والتقنيين السامين المتخرجين من المعاهد الوطنية، حيث تتراوح أعمارهم بين (19 و 35 سنة) من طالبي الشغل لأول مرة، فيدمجون لدى الهيئات المستخدمة العمومية والخاصة في مناصب شغل ملائمة لمستوى تكوينهم.

يُسير هذا البرنامج من طرف وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)، و يمول من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FANSEJ).

يهدف هذا الجهاز إلى ما يلي:

➤ بالنسبة للشباب البطال حاملي الشهادات:

- المعالجة النوعية لبطالة حاملي الشهادات لتجاوز الضرر الذي ألحق بهذه الفئة بفعل سلبات برامج الإدماج المهني السابقة التي لم تُؤقّق في إدماجهم في سوق العمل بشكل يتلاءم مع مؤهلاتهم ومستوياتهم التعليمية.

- تمكين الشباب حاملي الشهادات من اكتساب خبرة مهنية تتوافق وملاح تكوينهم.

- رفع إمكانيات الإدماج المهني الدائم بعد فترة التشغيل الأولي بتحسين قابلية التشغيل للشباب الذي يستحوذ على قاعدة تكوينية.

➤ بالنسبة للمؤسسات المستخدمة:

- تحسين معدل التأطير بالنظر إلى طبيعة اليد العاملة المؤهلة نسبيا.

- خفض حجم التكاليف من خلال مجموعة امتيازات مثل تخفيض قيمة الضرائب والأعباء الاجتماعية.

- توطيد العلاقة المفقودة بين التكوين و التعليم و الشغل.

5-3-7-2- جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP)

عرف هذا الجهاز النور بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 126/08 المؤرخ في 19 أبريل 2008¹⁹ بهدف تسهيل الاستفادة من منصب شغل دائم للشباب الباحث عن عمل لأول مرة، وهو بديل لبرنامج عقود التشغيل الأولية (CPE) ، حيث يهدف إلى:

- رفع النسبة السنوية للتوظيف المستمر من 12 % إلى 33 %.

- تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي الشغل لأول مرة المسجلين ضمن الوكالات الوطنية للتشغيل، الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 35 سنة، الحائزين على الشهادات، و المثبتين لمستواهم التعليمي والتأهيلي و المؤهلات المهنية.

- تشجيع كافة أشكال النشاط و التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب خاصة في إطار برامج تكوين- تشغيل و توظيف.

هذا البرنامج موجه إلى ثلاث فئات من المجتمع :

- الشباب حاملي شهادة التعليم العالي و التقنيين الساميين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني تحت اسم عقد إدماج حاملي الشهادات (CID).

- الشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية و مراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربصا مهنيا تحت اسم عقد إدماج مهني (CIP).

- الشباب بدون تكوين أو تأهيل تحت اسم عقد تكوين -إدماج (CFI).

5-3-7-3- جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات (DISD)

أنشئ الجهاز بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 127/08 المؤرخ في 30 أبريل 2008 والمتعلق بجهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات²⁰.

هذا الجهاز تحت وصاية وزارة التضامن و النشاط الاجتماعي موجه للشباب خريجي الجامعات أو الحائزين على شهادة تقني سام في مؤسسات التكوين ومراكز التكوين العمومية و الخاصة المعتمدة، لاسيما حاملي الشهادات بدون دخل و في وضعية هشّة، أو من دون نشاط، ممن أعمارهم بين 19 و 35 سنة، وغير مستفيد من أي جهاز آخر.

يهدف هذا الجهاز إلى ما يلي:

- الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات.
- ترقية نشاطات التنمية المحلية خاصة في المناطق المحرومة.
- محاربة الفقر و الإقصاء و التهميش.

6- الإطار الميداني للدراسة:

6-1- منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باعتباره الأنسب لهذا النوع من المواضيع لخصائصه التي تتفق و متغيرات الدراسة من وصف موضوعي و دقيق للظواهر الملاحظة بصورة كمية أو كيفية.

6-2- أداة الدراسة:

تم استخدام الاستمارة، حيث تم عرضها في ثلاثة محاور تناول المحور الأول البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة تكون من 09 عبارات بينما المحور الثاني تناول التنمية الشخصية و كان عدد العبارات 09، و المحور الثالث تطرق للتنمية المهنية بـ 08 عبارات، كما تم تحديد بدائل هذا الاستمارة بوضع مدرج ثلاثي أمام كل فقرة، جاء على النحو التالي: موافق، محايد، غير موافق.

6-3- عينة الدراسة:

اشتملت على جميع خريجي التعليم العالي المنصبين في إطار عقد إدماج حاملي الشهادات بمؤسسات التعليم الثانوي لولاية ميله، والمقدر عددهم بـ 145 مُنصب ومُنْصِبَة.

6-4- الإطار المكاني للدراسة :

مؤسسات التعليم الثانوي مكان الدراسة في ولاية ميله هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تخضع لوصاية مديرية التربية التابعة لوزارة التربية الوطنية وتختص بالتربية والتعليم، يشكل التعليم الثانوي العام والتكنولوجي المسلك الأكاديمي الذي يلي التعليم الأساسي، تتكون من 51 مؤسسة موزعة بين 42 ثانوية و 09 متاقن²¹، يضمن تسيرها جهاز إداري يترأسه مدير بمساعدة مجموعة من المصالح مكونة²² من :

جدول (01) يوضح التنظيم الإداري لمؤسسات التعليم الثانوي.

المصالح	المسؤول	الإشراف	المهام
أمانة المدير	المدير	موظفي الأمانة	جميع الأعمال الإدارية(مختلف المراسلات والإحصائيات والكشوف والتقارير....
البيداغوجية	الناظر	الأساتذة و مستشار التربية و المخبري و أمين المكتبة	توزيع الأساتذة ، تحضير رزنامة الندوات والمجالس والفروض والامتحانات ومراقبة دفاتر النصوص و انضباط الأساتذة ومتابعة نشاط المخابر والمكتبة....
الاستشارة التربوية	مستشار التربية	مساعد تربوية	توزيع التلاميذ و مراقبة ومتابعة انضباطهم ومسك دفاتر النصوص ودفاتر المراسلة....
التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني	مستشار التوجيه المدرسي	/	الإعلام المدرسي و الإرشاد النفسي و تحليل ودراسة النتائج المدرسية و إعداد قوائم التوجيه.
المالية الاقتصادية	المقتصد (المسير المالي)	مساعد المصالح الاقتصادية و العمال	تتبع المصاريف المالية ، تتبع التحصيل و تنظيم الخدمة الداخلية (النظافة والصيانة) ومتابعتها ميدانيا، بالإضافة إلى أعمال مكتبية وإدارية كالسجلات المالية و الحفاظ على التجهيزات و الممتلكات العمومية و متابعة حضور و غيابات العمال .

6-5- عرض الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة:

6-5-1- الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المؤشرات تتعلق بـ: الجنس، العمر، المؤهل العلمي و التخصص الأكاديمي، و مدة البطالة.

جدول (02) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس و العمر.

الجنس		ذكور		إناث		المجموع	
فئات العمر		ت	%	ت	%	ت	%
أقل من 24 سنة		07	25	11	9.40	18	12.41
من 24 سنة إلى 29 سنة		10	35.71	75	64.10	85	58.62
من 30 سنة إلى 34 سنة		09	32.14	29	17.09	38	26.20
35 سنة فما فوق		02	7.14	02	1.70	04	2.76
المجموع		28	100	117	100	145	100

المصدر: من إعداد الباحثين.

يوضح الجدول أعلاه توزيع الأفراد المنصبين في مؤسسات التعليم الثانوي حسب الجنس و العمر حيث يقدر عددهم بـ 145 مُنصَّب و مُنصَّبة مقسمين حسب الجنس إلى 28 مُنصَّب مقابل 117 مُنصَّبة، في حين العمر مقسم إلى أربعة فئات، أدنى فئة له هي (أقل من 24 سنة) بينما أعلى فئة هي (35 سنة فما فوق)، تركز أعلى سن للمنصبين من جنس الذكور في فئة (24 سنة - 29 سنة) بنسبة 35.71 % و أدناها في فئة (35 سنة فما فوق) بـ 7.14 % بينما تتقارب في الفئتين الأولى و الثالثة بـ 25 % و 32.14 % لكل واحدة منهما على التوالي، أما بالنسبة للمنصبين بحسب جنس الإناث فقد كانت أعلى قيمة لهن في فئة (24 سنة - 29 سنة) بنسبة 64.10 % تليها نسبة 17.09 % للفئة العمرية (30 سنة - 34 سنة) ، ثم نسبة 9.40 % للفئة (أقل من 24 سنة) و في الأخير الفئة (35 سنة فما فوق) بأدنى نسبة 1.70 %.

أما فيما يخص خصائص أفراد عينة الدراسة حسب الاختصاص الأكاديمي و المؤهل العلمي فالجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (03) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الاختصاص الأكاديمي

والمؤهل العلمي.

الاختصاص المؤهل	الآداب و اللغات		العلوم الإنسانية و الاجتماعية		العلوم الإدارية و القانونية		العلوم والتكنولوجية		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%

15.1	22	28.5	06	/	/	20	16	/	/	تقني سامي
3.4	05	14.2	03	/	/	2.5	02	/	/	شهادة دراسات جامعية
66.2	96	23.8	05	100	27	65	52	70.5	12	ليسانس
12.4	18	14.2	03	/	/	12.5	10	29.4	05	ماستر
2.7	04	19.04	04	/	/	/	/	/	/	مهندس دولة
100	145	100	21	100	27	100	80	100	17	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين.

يبين هذا الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب الاختصاص الأكاديمي والمؤهل العلمي، الملاحظ أن عينة الدراسة قد اشتملت على أغلب المستويات التعليمية الجامعية من شهادة تقني سامي إلى دبلوم ماستر و مهندس دولة، حيث تشير النسب المئوية العامة إلى أن نسبة تمثيلية الحاملين لشهادة الليسانس كانت هي الأعلى من بين المؤهلات العلمية الأخرى، حيث بلغ عددهم 96 فردا بنسبة 66.22 % ، فيما باقي الأفراد البالغ عددهم 49 فردا بنسبة 33.79 % فقد توزعت مؤهلاتهم على باقي المؤهلات العلمية الأخرى بنسب متفاوتة كما هو موضح في الجدول أعلاه.

أما من ناحية الاختصاص الأكاديمي فقد كانت أعلى تمثيل لأفراد عينة الدراسة في تخصص العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية بـ 80 فردا، يليها تخصص العلوم القانونية و الإدارية بـ 27 فردا ثم العلوم و التكنولوجيا بـ 21 فردا، وفي الأخير الآداب و اللغات الأجنبية و هي تمثل أدنى عدد بـ 17 فردا.

أما فيما يخص خصائص أفراد عينة الدراسة حسب العمر و مدة البطالة فالجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (04) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر و مدة البطالة.

البطالة العمر	أقل من سنة	من سنة إلى سنتين	أكثر من سنتين	المجموع
------------------	------------	---------------------	---------------	---------

	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أقل من 24 سنة	10	66.6	03	6.3	05	6.02	18	12.4
من 24 سنة إلى 29 سنة	5	33.3	39	82.9	41	49.3	85	58.6
من 30 سنة إلى 34 سنة	/	/	05	10.6	33	39.7	38	26.2
35 سنة فما فوق	/	/	/	/	04	4.8	04	2.7
المجموع	15	100	47	100	83	100	145	100

المصدر: من إعداد الباحثين.

يبين الجدول المدة الزمنية لبطالة أفراد عينة الدراسة قبل التنصيب ضمن هذا البرنامج بحسب مختلف الفئات العمرية، فقد بلغ المتوسط العام للمدة التي قضاها أغلب الخريجين في البطالة بـ 18 شهرا، حيث تشير بيانات الجدول أن 83 فردا من مجموع أفراد عينة الدراسة قد قضوا أكثر من سنتين في البطالة أغلبهم تتراوح أعمارهم بين الفئة (24 سنة و 29 سنة) بنسبة 49.39%، و الفئة (30 سنة - 34 سنة) بنسبة 39.75%، يليهم من كانت مدة بطالتهم (من سنة إلى سنتين) بـ 47 فردا معظمهم تمتد أعمارهم (من 24 سنة إلى 29 سنة) بنسبة 82.97%، أما من كانت مدة بطالتهم (أقل من سنة) فهم أقل بـ 15 فردا و قد كانت غالبية أعمارهم عند الفئة (أقل من 24 سنة) بـ 66.66%.

عند ملاحظة مدة البطالة في علاقتها بمختلف الفئات العمرية يتبين أن أكثر الفئات عرضة للبطالة هي فئة (24 سنة و 29 سنة) بنسبة 58.62%.

5-5-2- الخصائص المهنية لأفراد عينة الدراسة:

جدول(05): توزيع مناصب عمل أفراد عينة الدراسة بحسب التخصص

الأكاديمي.

التخصص		العلوم الإنسانية و الاجتماعية*		الآداب و اللغات الأجنبية*		العلوم القانونية و الإدارية*		العلوم و التكنولوجيا*		المجموع	
منصب العمل		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
عون		13	8.96	02	1.37	13	8.96	03	2.06	31	21.3

										إداري
5.5	08	2.75	04	2.22	01	1.37	02	2.22	01	عون للأمانة
8.9	13	2.22	01	2.22	01	1.37	02	6.20	09	عون لأمين مكتبة
5.5	08	/	/	/	/	2.22	01	4.82	07	عون لمستشار التوجيه
14.4	21	/	/	2.22	01	2.22	01	13.1	19	عون المصالح الاقتصادية
26.3	38	4.13	06	4.82	07	13.7	20	3.44	05	عون للمساعد التربوي
3.4	05	2.06	03	/	/	2.22	01	2.22	01	عون للمخبري
14.4	21	2.06	03	3.44	05	6.20	09	2.75	04	بدون منصب

المصدر: من إعداد الباحثين.

*- شعبة العلوم الإنسانية و الاجتماعية تضم تخصصات: (علم النفس، علم اجتماع، علوم اقتصادية، تاريخ، فلسفة، الإعلام و الاتصال، العلوم الإسلامية، علم المكتبات).

*- شعبة الآداب و اللغات الأجنبية (الأدب العربي، اللغة الفرنسية، اللغة الانكليزية).

*- شعبة العلوم القانونية و الإدارية (الحقوق و العلوم السياسية)

*- شعبة العلوم و التكنولوجيا (العلوم الطبيعية، و الكيمياء، و الإعلام الآلي، و هندسة ميكانيكية، و هندسة مدنية، إلكتروني).

يوضح الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة المنصبين في إطار برنامج (CID) بحسب منصب العمل و التخصص الأكاديمي، و تشير البيانات أن غالبية الخريجين قد نصبوا كأعوان لمساعدتي التربية بـ 38 فردا ما نسبته 26.30% ، وأعوان للإدارة

بـ30 فردا بنسبة 21.37 % ، وأعوان للمصالح الاقتصادية بـ21 فردا بنسبة 14.4 %، فيما توزع باقي أفراد مجتمع الدراسة على مختلف المناصب الإدارية الأخرى بنسب قليلة، وتجدر الإشارة إلى أن هناك فئة من الخريجين البالغ عددها 21 فردا هي موجودة في مؤسسات التعليم الثانوي من دون منصب عمل محدد.

عند ملاحظة توزيع هذه المناصب بحسب علاقتها بالتخصص الأكاديمي نجد أن تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية ممثلة في جميع المناصب و يعتبر حاملي شهادة علوم اقتصادية من أكثر المنصبين في مؤسسات التعليم الثانوي بـ30.3 % (أعوان للمصالح الاقتصادية)، يليها حاملي شهادة الحقوق بـ13.1 % (أعوان إدارة)، فيما يقل تمثيلهما في تخصصات العلوم و التكنولوجيا، تبين أيضا أن المناصب النوعية على غرار أعوان المكتبة، المخابر، التوجيه المدرسي و المصالح الاقتصادية فمعظم المنصبين بها هم ممن تتوافق مؤهلاتهم العلمية مع مواصفات المنصب، حيث نجد مثلا حاملي شهادة علم النفس و علم الاجتماع قد نصبوا في منصب عون لمستشار التوجيه، والأمر نفسه بالنسبة لتخصص علم المكتبات (عون مكتبة)، والبيولوجيا والكيمياء(عون مخبري)....الخ.

غير أننا نلاحظ أن نسبة أخرى لا تقل أهمية يتم تصنيفها في مناصب عمل لا تتوافق مع تخصصاتها الأكاديمية خاصة ممن يحملون شهادات في تخصص العلوم الإنسانية والاجتماعية(التاريخ، فلسفة....)، الآداب واللغات (اللغة الفرنسية، الانكليزية...)، تخصص العلوم و التكنولوجيا (الإعلام الوالي، هندسة ميكانيكية ومدنية...).

6-5- الأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات:

بعد استرجاع الاستمارات تم تفريغ البيانات وترميزها تمهيدا لإدخالها بالحاسب الآلي، لتصبح لدينا متغيرات رقمية يمكن قياسها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) وقد استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية للبيانات لوصف الخصائص الشخصية لأفراد مجتمع الدراسة، وكذا استجابات أفراد مجتمع الدراسة بالنسبة لعبارات المحورين الأول والثاني.

و لتفادي عشوائية تفسير النسب المئوية، اقترح الباحثان مدرجا تقديريا ثلاثيا للحكم على قيمة النسبة المئوية:

0 % ← 33.33 % : تقدير ذو قيمة ضعيفة.
 33.34 % ← 66.66 % : تقدير ذو قيمة متوسطة.
 66.67 % ← 100 % : تقدير ذو قيمة مرتفعة.

6-6- عرض نتائج الدراسة:

6-6-1- الفرضية الأولى لبرنامج عقد إدماج حاملي الشهادات (CID) دور في التنمية الشخصية لخريجي التعليم العالي المنصبين في مؤسسات التعليم الثانوي.
 يوضح الجدول التالي استجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات محور التنمية الشخصية.

جدول رقم (06) يوضح تكرارات و النسب المئوية و درجة الموافقة لتقديرات أفراد الدراسة لعبارات متغير التنمية الشخصية.

الرقم	العبارات	موافق	محايد	غير موافق	الرتبة في المجال
1	مكنك من استرجاع ثقتك في نفسك	ت	81	27	37
		%	55.86	18.62	25.52
2	جعلك أكثر قدرة على اتخاذ القرار السليم في بناء مستقبلك المهني.	ت	95	14	36
		%	65.52	9.66	24.83
3	أصبحت أكثر استعدادا لتحمل المسؤولية	ت	124	6	15
		%	85.52	4.14	10.34
4	جعلك أكثر قدرة على تقبل التحديات المهنية.	ت	115	9	21
		%	79.31	6.21	14.48
5	جعلك أكثر ايجابية اتجاه شخصيتك.	ت	99	23	23
		%	68.28	15.86	15.86

9	50	15	80	ت	مكنك من الشعور بمكتساباتك المعرفية	6
	34.48	10.34	55.17	%		
3	14	23	108	ت	جعلك أكثر انفتاحا على الآخرين.	7
	9.66	15.86	74.48	%		
6	25	25	95	ت	مكنك من إثبات شخصيتك ضمن محيطك الاجتماعي	8
	17.24	17.24	65.52	%		
5	19	27	99	ت	أصبحت طريقة تعاملك مع محيطك الاجتماعي أكثر ايجابية	9
	13.10	18.62	68.28	%		
	18.39	12.95	68.65	%	متوسط النسب المئوية للبعد	

المصدر: من إعداد الباحثين.

يوضح هذا الجدول استجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد التنمية الشخصية (النفوس اجتماعي) الذي يتوخاه عقد إدماج حاملي الشهادات (CID) من عملية تنصيب خريجي التعليم العالي بمؤسسات التعليم الثانوي لولاية ميلة، حيث أوضحت النتائج أن متوسط النسب المئوية لهذا البعد قد بلغ (68.65 %) تمثل الفئة التي أجابت بموافق، ما يعني إن دور هذا البرنامج من ناحية بعد التنمية الشخصية ايجابي لأنها تقع عند الفئة، أما بالنسبة لعبارات هذا البعد فقد توزعت ما بين مستويين: مستوى مرتفع و يشتمل على غالبية عبارات هذا البعد (3، 4، 5، 7، 9) و قد كان أعلى نسبة للعبارة " أصبحت أكثر استعدادا لتحمل المسؤولية" بـ (85.52%)، و مستوى متوسط: و تمثله العبارات (1، 2، 6، 8) و قد كان أدنى نسبة للعبارة " مكنك من الشعور بمكتساباتك المعرفية" بـ (55.17%).

وعليه يمكننا القول أن لهذا البرنامج دور ايجابي في التنمية الشخصية (النفوس اجتماعي) لخريجي التعليم العالي المنصبين بمؤسسات التعليم الثانوي لولاية ميلة، مما يدل على أن هذا البرنامج يساهم بشكل كبير في استقرار و استمرار المنصبين في هذه المؤسسات في عملهم و بالتالي التخفيف من حدة البطالة.

6-6-2- الفرضية الثانية: لبرنامج عقد إدماج حاملي الشهادات (CID) دور

في التنمية المهنية لخريجي التعليم العالي المنصبين في مؤسسات التعليم الثانوي.

يوضح الجدول التالي استجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات محور التنمية المهنية.

جدول رقم (07) يوضح تكرارات و النسب المئوية و درجة الموافقة لتقديرات أفراد الدراسة لعبارات التنمية المهنية.

الرقم	العبارات		موافق	محايد	غير موافق	الرتبة في المجال
1	مكنك من اكتساب تجربة مهنية	ت	113	5	17	6
		%	77.93	3.45	11.72	
2	مكنك من معايشة الصعوبات المهنية	ت	116	11	18	4
		%	80.00	7.59	12.41	
3	كون لديك مفهوما سليما لتنظيم العمل	ت	104	25	16	7
		%	71.72	17.24	11.03	
4	جعلك أكثر تكيفا مع القواعد المهنية في عملك (تغير المظهر - أسلوب الحديث - الوصول في الوقت.....)	ت	115	15	15	5
		%	79.31	10.34	10.34	
5	أصبحت أكثر تجاوبا مع توجيهات المشرفين في عملك.	ت	122	11	12	2
		%	84.14	7.59	8.28	
6	تحسنت اتجاهاتك نحو العمل.	ت	101	23	21	8
		%	69.66	15.86	14.48	
7	ساهم في إظهار قدراتك المعرفية.	ت	75	27	43	9
		%	51.72	18.62	29.66	
8	مكنك من بناء شبكة علاقات جديدة مع زملائك في العمل.	ت	132	7	9	1
		%	91.03	4.83	6.21	
9	مكنك من اكتساب المهارات الأساسية للعمل (الاتصال، التنظيم، روح المبادرة..)	ت	114	17	14	3
		%	78.62	11.72	9.66	
	متوسط النسب المئوية للبعد		76.01	10.80	12.64	

المصدر: من إعداد الباحثين.

يوضح هذا الجدول استجابات أفراد مجتمع الدراسة دور برنامج (CID) في التنمية المهنية لخريجي التعليم العالي المنصبين في مؤسسات التعليم الثانوي، و قد أظهرت النتائج أن متوسط النسب المئوية للبعد بلغ (76.01 %) مما يعني أن لهذا البرنامج دور ايجابي من ناحية بعد التنمية المهنية للمنصبين ضمنه، أما بالنسبة لعبارات هذا البعد فقد توزعت حول مستويين:

- مستوى مرتفع: و يشتمل على العبارات (1، 2، 3، 4، 5، 6، 8، 9) و قد كان أعلى متوسط حسابي للعبارة " مكنك من بناء شبكة علاقات جديدة مع زملائك في العمل " بـ(91.03 %)، و أدناه تمثله العبارة " تحسنت اتجاهاتك نحو العمل" بـ (69.66%).

- مستوى متوسط: تمثله العبارة رقم (7) بنسبة مئوية قدرها (51.72%). على العموم يمكن القول أن لهذا البرنامج دورا ايجابي في التنمية المهنية لخريجي التعليم العالي المنصبين في إطار عقد حاملي الشهادات بمؤسسات التعليم الثانوي لولاية ميله، و هو بذلك يعتبر عاملا مهما في نجاح عملية التخفيف من ظاهرة البطالة لدى هذه الفئة.

6-7- مناقشة الفرضيات في ضوء النتائج الدراسة:

6-7-1 - الفرضية الأولى المتعلقة بالتنمية الشخصية:

بينت النتائج أن العمل ضمن هذا الجهاز ساهم بشكل كبير في النمو و التمكين النفسي و الاجتماعي للأفراد المنصبين بمؤسسات التعليم الثانوي لولاية ميله، فبمجرد الانتقال للعمل ضمن هذا البرنامج بدأ يتشكل شعورا ايجابي لديهم، ومع مرور الوقت تمكن العديد منهم من اكتساب وتطوير مجموعة من المكونات النفسية والاجتماعية كالثقة، المسؤولية، الاستقلالية، العمل و الصداقة، التي يساهم اكتسابها في تبلور هوية شخصية ايجابية للخريج، و في ضوء استجابات المبحوثين المتعلقة بهذه التساؤل يمكننا تفسير ذلك:

- حسب العبارة (03) أكد 85.52 % من المبحوثين بأنهم أصبحوا أكثر استعدادا لتحمل المسؤولية حيث يعد توفر هذا المكون بمثابة ضمان شخصي للخريجين في قدرتهم على اتخاذ القرارات السليمة و تحكم متوازن في قدراتهم على

الاختيار وتوجيه مستقبلهم، ما يجعلنا نقول أن الانتساب إلى هذا الجهاز قد بعث فيهم الأمل وساهم في تحررهم من حالة اليأس الذي كان يلزمهم قبل الالتحاق بهذا البرنامج.

- يتبين من العبارة رقم (04) أن 79.31 % من المبحوثين أصبحت لديهم قابلية للعمل و قدرة عالية على تقبل التحديات المهنية ما يعني أن فترة الثلاث سنوات التي قضاها في العمل ضمن هذا البرنامج قد ساهمت في تنمية اتجاهاتهم نحو هذه المهنة، على الرغم من العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجههم، خاصة و أن الكثير منهم قد عبروا عن عدم رضاهم عن مناصب العمل التي يشغلونها بمؤسسات التعليم الثانوي.

- تبين العبارة رقم (07) أن 74.48 % من المبحوثين أصبحوا يشعرون بالحميمية و أن طرقتهم في التعامل مع محيطهم الاجتماعي قد أصبحت أكثر ايجابية، و هو ما مكنهم من تحقيق تقارب سيكولوجي و رعاية علاقات ايجابية مع الآخرين و تنمية صداقات حقيقية وفي الولوج إلى علاقات مهمة و مستقرة.

6-7-2- الفرضية الثانية المتعلقة بالتنمية المهنية:

أظهرت النتائج أن العمل ضمن هذا البرنامج ساهم بشكل كبير في النمو والتمكين المهني للخريجين المنصبين بمؤسسات التعليم الثانوي لولاية ميله، بتحصيلهم للعديد من الخصائص والمكتسبات المهنية التي يتطلبها العمل مثل الاتصال، التنظيم، التكيف المهني و التفاعل... الخ، والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال ممارسة نشاط مهني، وهو ما خلصت إليه نتائج استجابات المبحوثين حيث يعتبر تجاوب المنصبين مع توجيهات المشرفين من أكثر الخصائص المكتسبة بحسب رأي 84.14 %، و هو ما قد يعتبر فرصة لنمو مفهوم العمل لديهم باعتبارهم الأشخاص الأوائل الذين سيتفاعلون معهم، و بالتالي قد يشكلون النموذج الذي يُحتذى به، و هو ما سيؤثر إيجاباً في إدماجهم المهني مستقبلاً.

كما أظهرت النتائج أن العمل ضمن هذا الجهاز مكن المنصبين من اكتساب مهارات أساسية للعمل بحسب رأي 78.62 %، من شأنها أن تمنحهم مفهوماً لتنظيم العمل، و القدرة على تنسيق و توجيه طاقاتهم في اتجاه تحقيق العمل والتعود على القيام به على أكمل وجه.

لقد كشفت النتائج أيضا بأن العمل ضمن هذا الجهاز جعل 79.31 % من الخريجين المنصبين في إطار هذا البرنامج يتكيفون مع القواعد المهنية في مؤسسات عملهم، وهو ما ساهم في اكتسابهم هوية كعاملين ضمن الهيكلية المهنية لهذه المؤسسات، خاصة و أنهم أصبحوا يعايشون الصعوبات المهنية مثلهم مثل باقي العاملين حسب رأي 77.93%، و هو ما أعطى معنى لهذه الهوية و مكنهم من تحضير و تكوين تجربة مهنية، تكون بمثابة مرجع للاختيار المهني و ضمانا لاستقلالهم الاقتصادي، إن تمكن الخريج من تحقيق ذلك سيساهم في تيسير عملية إدماجه مهنيا، و تتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة كل من الغالي احرشاو و عبد السلام فراعي.

6-8- نتائج الدراسة:

يمكن الإقرار بوجود خصوصيات في أنماط و مظاهر معاشية خريجي التعليم العالي المنصبين في إطار عقد حاملي الشهادات لمشاكل التشغيل و لأوضاع الإدماج المهني المرتبطة بها، و هي تتمظهر تبعا للمتغيرات التالية:

- بينت النتائج أن عدد المنصبين ضمن هذا البرنامج من جنس الإناث يفوق بكثير عدد الذكور و يمكن تفسير ذلك إلى أن الإناث ليس لديهن خيار آخر سوى التوجه نحو هذا البرنامج، و خاصة أن العمل في مؤسسات القطاع التربوي يعتبر من القطاعات المفضلة و الوجهة التقليدية لهذه الفئة، إضافة إلى أن نمط المجتمع السائد في ولاية ميله سوسيولوجيا يعتبر محافظا نسبيا، على نقيض فئة الذكور الذين يجدون أكثر من خيار بالتوجه نحو ممارسة أنشطة تجارية مربحة أو العمل ضمن وظائف مؤقتة....الخ.

- بينت النتائج أن غالبية المنصبين في إطار عقود حاملي الشهادات يتمركزون حول الفئة (من 24 سنة إلى 29 سنة) بينما تقل تدريجيا كلما اتجهنا عند طرفي هذه الفئة، والأمر يعد طبيعيا لكون البرنامج موجه لمن أعمارهم بين 18 سنة و 35 سنة طبقا لنص المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 08-126 و المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، إلى جانب ذلك أن هذه الفئة تقابل تقريبا الأعمار التي ينهي بها الخريجون مسارهم الجامعي حيث يفضل البعض البقاء أطول فترة ممكنة بالجامعة

لتجنب البطالة، كما أن لعامل التأخر في الالتحاق بهذه البرامج دور في ارتفاع أعمار المنصبين ضمن هذا البرنامج نتيجة طول فترة البحث عن عرض عمل.

- أظهرت النتائج أن أغلب المؤهلات العلمية الجامعية (تقني سامي، ليسانس، ماستر، دراسات معمقة، مهندس... الخ) ممثلة ضمن هذا البرنامج و هو يدل على أن جميع الخريجين يستهدفون هذا البرنامج، و يتضح من نوع التكوين أن عدد حاملي شهادات كليات العلوم الإنسانية و الاجتماعية يضاعف بأربع مرات عدد حاملي شهادات الكليات العلمية و التكنولوجية، و هذه الظاهرة تعتبر طبيعية على اعتبار أن اكبر عدد من حاملي شهادات البكالوريا يتم توجيههم نحو هذه التخصصات كما توضحه إحصائيات وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، و هذا الوضع لا يقتصر على الجزائر فقط بل يكاد يكون شاملا لجميع الجامعات العالمية حسب تقرير منظمة اليونسكو لسنة 2008 حول التعليم العالمي، إلى جانب أن معظم شهادات هذه التخصصات لا يمكن لأصحابها الولوج إلى برامج أخرى مثل (ANSJ, ANGEM...) مقارنة بالتخصصات العلمية و التكنولوجية.

- أوضحت الدراسة أن أغلب المنصبين ضمن هذا البرنامج هم من حملة شهادة الليسانس و الماستر، و يرجع السبب إلى نمط التكوين الجامعي الجزائري الذي انتقل من نمط التكوين الكلاسيكي إلى نمط التكوين الجديد المعروف بنظام (ل م د) الذي عمم على معظم التخصصات، و تزامن مخرجاته مع الشروع في تطبيق برنامج (CID).

- بينت نتائج الدراسة أن مدة المكوث في البطالة لدى أفراد مجتمع الدراسة قد بلغت متوسط 18 شهرا، وهي الفترة التي تتراوح بين سنة وأكثر من سنتين، وتشكل المدى الزمني العام الذي يتطلبه التنصيب ضمن هذا البرنامج بعدما كانت في السابق تتعدى الثلاث سنوات، و هذه النتائج تتوافق و التحقيق الإحصائي الذي أجراه الديوان الوطني للإحصاء (ONS) سنة 2011²³، و يرجح أن يكون هذا الانخفاض المحسوس في السنوات الأخيرة إلى تزامنه مع الشروع في تطبيق إجراءات و تدابير جديدة للتشغيل في الجزائر لتقليص مدة البطالة، و ذلك بالاعتماد على القطاع الإداري العمومي في ظل فشل القطاع الاقتصادي العام و الخاص الذي كان يعول عليه في تحقيق ذلك.

- لبرنامج عقد إدماج حاملي الشهادات (CID) دور ايجابي في التنمية الشخصية (النفوس اجتماعي) لخريجي التعليم العالي المنصبين بمؤسسات التعليم الثانوي لولاية ميله، مما يدل على أن هذا البرنامج يساهم بشكل كبير في استقرار و استمرار المنصبين في هذه المؤسسات في عملهم و بالتالي التخفيف من حدة البطالة.
- البرنامج عقد إدماج حاملي الشهادات (CID) دورا ايجابي في التنمية المهنية لخريجي التعليم العالي المنصبين في إطار عقد حاملي الشهادات بمؤسسات التعليم الثانوي لولاية ميله، و هو بذلك يعتبر عاملا مهما في نجاح عملية التخفيف من ظاهرة البطالة لدى هذه الفئة.

6-9- اقتراحات الدراسة:

- ضرورة مراعاة تنصيب خريجي التعليم العالي في مناصب شغل تتوافق ومؤهلاتهم العلمية لضمان تكيفهم مع مواصفات المهنة مستقبلا.
- دعم المنصبين في إطار هذا البرنامج نفسيا، اجتماعيا ومهنيا، وذلك بمرافقتهم وتأطيرهم في العمل.
- تنمية القدرات المعرفية والذهنية للمنصبين في إطار هذا البرامج بإشراكهم في برامج تكوينية و تدريبية داخل و خارج مؤسسات العمل.
- تزويد هذه الفئة بالمعلومات والتقنيات التي تمكنهم في البحث عن عمل في سوق العمل.
- تشجيعهم على الاحتكاك و خلق علاقات مع العاملين في مؤسسات العمل.
- استغلال الجوانب الايجابية في شخصيتهم من أجل حثهم الاستمرار في المنصب العمل الحالي و البحث عن فرص شغل مواتية في سوق العمل.

الاحالات والمراجع

- (1) الطيب لوح ، مداخلة خلال الملتقى الجهوي الأول حول التشغيل لولايات الوسط، بومرداس، الجزائر، نوفمبر 2007، وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، ص07.
- [en ligne] <http://www.mtess.gov.dz>. Consulté le 25/03/2009 .

(2) Office National des Statistiques (ONS), l'Algérie en quelques chiffres résultats, édition 39et42, Edition 2007.

(3) Conseil National Economique et Social (CNES),Rapport portant Evaluation des dispositifs d'emploi , Algérie ,2002, P6

(4) بوابة الوزير الأول، حصيلة الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية 1999-2009

[http://www.portail-](http://www.portail-ministre.gov.dz) Consulté le 12/05/2012

[ministre.gov.dz](http://www.portail-ministre.gov.dz)

(5) وديع محمد عدنان، "سوق العمل و تخطيط القوى العاملة، برامج التدريب الذاتي عبر الإنترنت"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص 36.

(6) بلقاسم بن سالم، "التعليم العالي و التشغيل من خلال مسارات الخريجين"، المجلة المغربية لعلوم التربية، عدد 19، كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1992، ص19-39.

(7) الغالي احرشاو و احمد زاهر، "البحث عن شغل و مواجهة البطالة لدى خريجي الجامعة"، مركز الأبحاث و الدراسات النفسية و الاجتماعية، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، المغرب، 2001، ص 29-57.

(8) Djamel Feroukhi et Selma Fraihat Hakmia, "A la quête du premier emploi : jeunes diplômés en licence d'enseignement et en diplôme d'étude supérieur (D E S)", Cahiers du CREAD n°(58), (4ème trimestre) Algérie, 2001,pp 97-120.

(9) Solen Berhuet, "Les chômeurs et les intermédiaires de l'emploi une sociologie dynamique de leur trajectoires au sein d'une maison de l'emploi ".9 École Doctorale Abbé Grégoire, Laboratoire Interdisciplinaire pour la Sociologie Économique, (Doctorat de sociologie non publié), Paris, 11 février 2013.

(10) وزارة التضامن الوطني، المرسوم التنفيذي رقم 232/96 المؤرخ في 29 جوان 1996، المتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية، الجريدة الرسمية عدد 40، الجزائر، الصادرة في 30 جوان 1996. ص 18-22.

- (11) وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، المرسوم التنفيذي رقم 89-33 المؤرخ في 21 مارس 1989 المتعلق بصندوق المساعدة لتشغيل الشباب، الجريدة الرسمية عدد 12، الجزائر الصادرة بتاريخ 22 مارس 1989، ص 327، 328.
- (12) المرجع نفسه.
- (13) Conseil National Economique et Social (CNES), opcit, p51,52
- (14) Lamia Benhabib, Promouvoir l'emploi des jeunes : quelles politiques en Algérie ?, <<http://www.academia.edu, pdf>> Consulté le 06/01/2013, p5.
- (15) وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، المرسوم التنفيذي رقم 89-33 المؤرخ في 21 مارس 1989 المتعلق بصندوق المساعدة لتشغيل الشباب، الجريدة الرسمية عدد 12، الجزائر الصادرة بتاريخ 22 مارس 1989، ص 08.
- (16) C N E S , op cit, p 51
- (17) Agence nationale de développement social : Revue sur le programme de micro crédit ,septembre 2005, pp2-8
- (18) وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطني لدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية عدد 52، الجزائر، الصادرة بتاريخ 11 سبتمبر 1996، ص 10.
- (19) (المرسوم التنفيذي رقم 126/08 المؤرخ في 19 افريل 2008 المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني. الجريدة الرسمية عدد 22، الجزائر، الصادر 30 افريل 2008، ص 19.
- (20) المرسوم التنفيذي رقم 127/08 المؤرخ في 30 افريل 2008 و المتعلق بجهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات، الجريدة الرسمية عدد 23، الجزائر الصادرة بتاريخ 04 ماي 2008، ص 03.
- (21) موقع مديرية التربية لولاية ميله www.de-mila.edu.dz نظر في 2015/05/16.
- (22) المرسوم التنفيذي رقم 10/230 المؤرخ في 02 أكتوبر 2010، المتضمن الأحكام المتعلقة بتنظيم الثانوية و تسيرها.
- (23) Office national des statistiques, Enquête emploi auprès des ménages 2011, directions techniques chargé des statistiques de la population et de L'emploi , collection statistiques n : 173 /série S , statistiques sociales , Algérie ,2012, p112.

ملحق يوضح معاني الرموز الواردة في الدراسة.

Agence de Développement Social	ADS	وكالة التنمية الاجتماعية
l'Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes	ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
Caisse national d'assurance chômage	CNAC	الصندوق الوطني لتأمين من البطالة
Agence nationale de gestion du micro crédit	ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
Agence nationale de l'emploi	ANEM	الوكالة الوطنية للتشغيل
Indemnité de l'activité d'intérêt général	IAIG	برنامج التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة
Travaux d'utilité publique à haute intensité de main d'œuvre	TUP-HIMO	برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة
Développement communautaire	DC	التنمية الجماعية المشتركة
LE MICRO CREDIT	M C	برنامج القرض المصغر
Programme d'emploi des jeunes	PEJ	برنامج تشغيل الشباب
Dispositif d'insertion professionnel des jeunes	DIPJ	جهاز الإدماج المهني للشباب
Emplois salariés d'initiative locale	ESIL	العمل المأجور بمبادرة محلية
Centres de recherche d'emploi	CRE	مراكز البحث عن الشغل
Centre d'Aide au Travail Indépendant	CATI	مراكز المساعدة للنشاط المستقل
Formation de reconversion	FR	التكوين و إعادة التأهيل
Dispositif de soutien et d'insertion professionnel des jeunes	DSIP	جهاز الدعم و الإدماج المهني للشباب

Dispositif d aide à l'insertion professionnelle	DAIP	جهاز المساعدة على الإدماج المهني
programme de Contrat pré- emploi	CPE	برنامج عقود التشغيل الأولية (ما قبل التشغيل)
fonds national de soutien à l'emploi des jeunes	FANSEJ	الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب
Contrat d insertion des diplômés	CID	عقد حاملي الشهادات
Contrat d'insertion professionnel	CIP	عقد إدماج مهني
Contrat formation - insertion	CFI	عقد تكوين - إدماج
Dispositif d'insertion social des diplômés	DISD	جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات

مظاهر العنف في الوسط الحضري -دراسة ميدانية بولاية الطارف- *The manifestations of violence in urban areas-a field study in the state of El-Tarf-*

أ/د جيلالي عبد الرزاق
rezak_djellali@yahoo.fr
جامعة باجي مختار -عناية-

أ.برجم سومية
Sousousemsem3@gmail.com
جامعة باجي مختار -عناية-

تاريخ الاستلام: 2017/06/10 تاريخ التعديل: 2017/09/30 تاريخ قبول النشر: 2017/10/31

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى كشف وتحليل سلوك مجموعة من الأفراد ومعرفة آرائهم حول ظاهرة العنف التي انتشرت بوتيرة سريعة في المجتمع الجزائري نتيجة للتحوّل الذي يفرزه على الصعيد الاجتماعي والعمراني...الخ مما وجب علينا اخذ الحيطة والحذر لنفاذي العديد من المشكلات. وذلك في ضوء بعض المتغيرات كالجنس والسن. تم تبني طريقة المسح الاجتماعي باستخدام العينة العشوائية حيث جمعت البيانات بواسطة استمارات واستخدمنا نظام *spss* كأداة للدراسة. حيث أظهرت نتائج الدراسة استجابات مختلفة لأفراد عينة الدراسة حول أنواع العنف المنتشرة بولاية الطارف، فإحصائيا وجدنا فروق ذات دلالة إحصائية بين انتشار السلوكات العنيفة والبطالة، كما وجدنا فروق ذات دلالة إحصائية بين الفوارق الاجتماعية والبطالة، إلا أننا وجدنا أيضا فروق ذات دلالة إحصائية بين جماعة الرفاق وتخلي مؤسسات التنشئة عن دورها.

وأخيرا تم اقتراح مجموعة من التوصيات أهمها البحث عن أثر متغيرات أخرى وإجراء المزيد من الدراسات حول الموضوع.

الكلمات المفتاحية : التحولات الاجتماعية /الحضر/ الريف/ العنف/ العنف الجسدي/ العنف اللفظي/ العنف الرمزي

Abstract:

The purpose of this study is to detect and analyze the demeanor of a group of individuals and to know their views on the phenomenon of violence that it has spread at a rapid pace in Algerian society as a result of the social and urban transformation it produces... etc., we must take care and caution to avoid many problems. This is in the light of some variables such as sex and age. The method of social scanning was adopted using the random sample, where data were collected by forms and the SPSS system was identified as a tool for study. The results of the study showed responses Different members of the study sample

About the types of violence prevalent in the state of el-Tarf, Statistically, we found differences with a statistical function between the prevalence of violent Behaviours and unemployment, and we found differences of function Statistical differences between social and unemployment, but we also found differences with a statistical function between the group of comrades and the abandonment of the role of the institutions of upbringing.

Finally, a set of recommendations was proposed, the most important of which was the search for the impact of other variables and further studies on the subject.

Keywords: social transformation/ urban / countryside/ violence/physical violence/ verbal violence/ symbolic violence

I المقدمة:

اهتمت الدراسات الاجتماعية والنفسية والقانونية بظاهرة العنف لكونها تمثل مشكلة خطيرة ومرضاً اجتماعياً، نظراً لما تحدثه من اختلالات عميقة في المؤسسات الاجتماعية حسب حدة الظاهرة وأثارها وهذا ما يلاحظ في الأسرة والمدرسة، والفضاءات العامة. ومعالجتنا لهذا الموضوع ناتج عن استفحال ظاهرة العنف في مجتمعنا الجزائري وسرعة انتشارها وحدتها، ولفهمها حاولنا أن نتفحصها من خلال التحولات التي مست جميع مكونات بنائه الاجتماعي والاقتصادي والسلوكي والأخلاقي لأن تصرفات الفرد الجزائري بدأت تحمل مظاهر لم تكن موجودة من قبل في النسيج الاجتماعي العام السالف ولا في قيمه، ولذلك تعتبر بالسلوكيات الدخيلة التي تبعث الحيرة والتأسف على الزمن الماضي وقت الاحترام والتعاقد والتراحم والكلمة الطيبة.

فالممتنع لسيرورة التطور الاجتماعي السريع يلاحظ حدوث تحولات عميقة وسريعة ظهرت في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، ولكن في المقابل أنتجت أيضا سلوكيات مرضية مثل الجماعات الهامشية والانحراف والسرقة والقتل وهذا ما أحدث خلا في الاتزان المجتمعي وكذلك في شخصية الفرد. هذا الانكسار يضاف إلى الشرخ الكبير الذي عرفه المجتمع الجزائري خلال فترة الاحتلال الفرنسي أين كسرت بنيته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى مقدساته الدينية. وهكذا بمرور الزمن عملية التحول - من مجتمع تقليدي ذي بنية اجتماعية قبلية و عشيرية واقتصاد ريفي فلاحي ورعوي إلى مجتمع عصري يقوم على العمران والصناعة و الخدمات ناهيك عن الاحتكاك بالعالم الخارجي من خلال التجارة والتنقل و الإعلام - أنتجت قيما جديدة وسلوكات غير معهودة كالعنف الذي هو محل دراستنا.

ويشهد الواقع الاجتماعي في ولاية الطارف مشكلات حادة خاصة كاهتزاز القيم واضطراب المعايير الاجتماعية والأخلاقية. الأمر الذي زاد في انتشار صور من السلوك السلبي في المجتمع. فالاهتمام بظاهرة العنف في مجتمع الطارف يجعلنا نركز على أهم التغيرات التي تطرأ على الفرد في تكوين اتجاهاته وسلوكاته العنيفة. ومنه تستنتج التساؤل التالي: هل لمظاهر العنف تأثير فيالوسط الحضري لولاية الطارف ؟
والذي تتبثق عنه الأسئلة الفرعية التالية:

- ما الأماكن التي يحدث فيها العنف بكثرة في الولاية ؟
 - ما هي أهم أنواع العنف الأكثر انتشارا بالولاية؟
- II فروض الدراسة:**

إن مشكلة البحث تدور حول مظاهر العنف في ولاية الطارف حاولنا صياغة الفرضيات لتحديد هذه المظاهر بالولاية ، ومحاولة معرفة العوامل المؤدية لاستفحال هذه الظاهرة في الوسط الحضري المحدد.

ولقد تم تحديد الفرضية العامة على النحو التالي:

- أشكال العنف عديدة ومتنوعة تتركز أكثر على هذه الأنواع التي تعد من أهم الأنواع انتشارا وتأثيرا على الفرد العنف الرمزي، العنف اللفظي، العنف الجسدي.
- وتتدرج تحته عدة فروض جزئية منها:

- توجد هناك فروق ذات دالة إحصائية بين العنف الرمزي و العنف اللفظي.
- توجد هناك فروق ذات دالة إحصائية بين العنف الرمزي العنف الجسدي.

– توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف اللفظي و العنف الجسدي.

III أهمية البحث:

إن أهمية الدراسة تتضح من خلال كونها محاولة مضافة لعدد الدراسات المتعلقة بالموضوع وتشخيص المسببات الحقيقية لحدوث العنف ومن هنا تتضح فائدة وجدوى هذه الدراسة وأهميتها في هذه المرحلة التي تشهد تغييرا سريعا يصعب التحكم في مساره أحيانا ، لذا وجب علينا الوقوف وبشكل دقيق على كل ما تخلفه هذه الظاهرة من آثار على الفرد والمجتمع.

IV مفاهيم الدراسة:

- **العنف** : إن أي تحليل شمولي للعنف يجب أن ينطلق من تعريف أشكاليه المختلفة بشكل يسهل قياسها علميا. وهناك الكثير من الطرق الممكنة لتعريف العنف.
- التعريف المعجمي**: إن كلمة عنف في العربية : " ضد الرفق والعنيف : الشديد من القول والسير ، وقد عنف به وعليه وعنفه.

فإن كلمة العنف مشتقة من الكلمة اللاتينية (vis) أي القوة وهي ماضي كلمة (fero) والتي تعني "يحمل" وعليه فإن كلمة عنف تعني حمل القوة أو تعتمد ممارستها تجاه شخص أو شيء ما. وذكر قاموس (webster) أن من معاني العنف ممارسة القوة الجسدية بغرض الأضرار بالغير، وقد يكون شكل هذا الضرر ماديا من خلال ممارسة القوة الجسدية بالضرب، أو معنويا من خلال تعدد الإهانة المعنوية للطفل بالسياب أو التجريح أو الإهانة. وقد أصبح مفهوم العنف يكتسب أهمية بالغة التعقيد في المجتمع المعاصر، وهو مفهوم متعدد الجوانب والوجود، بدءا بالعنف المدرسي والمجتمعي حتى الأسري كونه أساسا مرتبطا بالعوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع".¹

التعريف الاصطلاحي: تعرف منظمة الصحة العالمية العنف بأنه : " الاستعمال المتعمد للقوة الفيزيائية (المادية) أو القدرة ، سواء بالتهديد أو الاستعمال المادي الحقيقي ضد الذات أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو مجتمع ، بحيث يؤدي إلى حدوث (أو رجحان حدوث) إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان".²

"ومن جهة أخرى العنف هو عبارة عن ضغط جسدي أو معنوي أو طابع فردي أو اجتماعي ينزله الإنسان بغيره، بالقدر الذي يتحمله على أنه أساس بممارسة حق أقر أنه حق أساسي ، أو بتصور للنمو الإنساني الممكن في فترة معينة".³

التعريف الإجرائي: العنف هو مجموعة من الممارسات الايذاثية النفسية أو البدنية أو مادية يوجهها الفرد ضد غيره لهدف إلحاق الضرر به، ويكون عن طريق عدة أنواع مختلفة منه وهي كالتالي:

1-العنف الرمزي: يعرف بورديو العنف الرمزي " بأنه عنف ناعم خفي هاديء ، وهو خفي مجهول من قبل ممارسيه وضحاياه في آن واحد" ، ويقول عنه في سياق آخر : "إنه عنف هادئ لا مرئي لا محسوس حتى بالنسبة إلى ضحاياه" . ويتجلى هذا العنف في ممارسات قيمية ووجدانية وأخلاقية وثقافية تعتمد الرموز كأدوات في السيطرة والهيمنة ، كاللغة ، والصورة ، والإشارات ، والدلالات ، والمعاني ، وكثيرا ما يتجلى هذا العنف في ظلال ممارسة رمزية أخلاقية ضد ضحاياه . ويمكن القول في هذا السياق أن العنف الرمزي هو نوع من العنف الثقافي الذي يؤدي وظائف اجتماعية كبرى، ويمكن تلمسه في وضعية الهيمنة التي يمارسها أصحاب النفوذ على أتباعهم بصورة مقنعة وخادعة ، إذ يقومون بفرض مرجعياتهم الأخلاقية والفكرية على الآخرين من أتباعهم، ويولدون لديهم إحساسا عميقا بالدونية والشعور بالنقص ويخضعونهم لنسق من المعايير والرموز التي تؤكد دونيتهم ووضعياتهم الثانوية عبر عمليات ومشاعر النقص والضعف والافتقار إلى الجدارة والموهبة والشرف والكرامة وضعف تقدير الذات.⁴

عبارة عن عنف خفي يتزين بعدة عبارات وألفاظ مجملة في شكلها ولكنها تعبر عن عنف رمزي بدلالاتها ورموزها تكون ذات عبارات تسلطية يوجه عادة إلى أشخاص ذوي قوة منهكة حيث يمارس عليها الضغط والتحكم بكل الأفعال والردود وتكون عدة أنواع منها: الإهانة ، الإحباط ، التعليقات التافهة ، المقارنة ، الإيماءات بالرموز والدلالات ، الاستهزاء ، الجروح النرجسية للهوية ، تبخيس الذات ، النكوص الثقافي، التهميش...الخ فكلها تعبر وتحمل بمضمونها عنف رمزي ويوجه ضد الآخر.

2-العنف اللفظي: نعتبر العنف لفظيا كل ما يصدر عن الأفراد والمجموعات، من أضرار بسيطة أو عميقة بالمعايير الاجتماعية، أهمها القيم الدينية والضوابط الاجتماعية والقانونية، وهو في أبعاده سلوك لفظي يمثل في أحيان كثيرة مقدمة للشروع في ممارسة العنف المادي.⁵

وهو عنف معنوي يعد اعتداء الفرد على ذات الآخر وهي تعبر عن قيم وألفاظ بذينة عبارة عن شتائم ، و تتمثل في عدة صور أخرى منها التكلم بصوت مرتفع ، التخويف ، التحقير ، بث الرعب ، اللعن ،... الخ من الكلمات التي تصيب بالدرجة الأولى ذات الفرد مما تخلف له آثار سلبية تنجم عنها عقد نفسية تنعكس على سلوك الفرد بالمستقبل مما تؤدي به إلى سلوك سلوكات عنيفة وتكوين ردة فعل لاواعية تنبع من عمق المخزون والرصيد المشحون بعبارات ودلالات جارحة توجه ضد الآخر.

3- العنف الجسدي: يشير العنف أو الاعتداء أو سوء المعاملة الجسدية عامة إلى الأذى الجسدي الذي يلحق الفرد على يد فرد آخر ، وهو ناتج عن أساليب تربوية قاسية أو عقوبة بدنية صارمة أدت إلى إلحاق ضرر مادي بالفرد وكثيرا ما يرافق الاعتداء أو العنف الجسدي على الفرد أشكال أخرى من سوء المعاملة.⁶

الدكتور المحمد يحدد العنف الجسدي بأنه « نمط سلوكي يتمثل بإحداث المسيء لإصابات غير عرضية بالطفل، والتي قد تكون بقصد فرط التأديب، أو العقاب الجسدي، أو انفجار المسيء لتصريف ثورة غضب ، أو إحداث متلازمة الطفل المعذب.⁷

وهو سلوك ضار قائم على توجيه سلوك عنيف ضد الآخر وترك آثار على جسد الضحية أو يستطيع أن يخلف له عاهات مستديمة تؤدي به أحيانا إلى القتل لهذا نقول بأن العنف الجسدي يعد أخطر أنواع العنف ويكون ذا صور عدة منها: الضرب ، الجرح ، الكسر ، القتل ، استعمال آلات خشبية وحادة أو بلاستيكية... الخ من أنواع الاعتداء القائمة على الضغط وفرض القوة والسيطرة.

العنف الحضري : يشير إلى تلك العمليات التي تقوم بها جماعة أو جماعات بإحداث تغيير في الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية أو حتى السياسية القائمة على طريق المطالبة بحقوق اجتماعية اقتصادية أو سياسية أو كل ذلك مجتمعا . وذلك باستخدام أساليب هادئة أو عنيفة داخل المحيط الحضري ، و من الطبيعي أن المدينة هي العامل المساعد لمد بذور التغيير بكافة أشكاله العنيفة و الهادئة على حد سواء.⁸

التحولات الاجتماعية: هي كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو وظائفه خلال فترة زمنية... وهو كل تغيير في التركيبة السكانية للمجتمع، أو البناء الطبقي، أو النظم الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية، أو في القيم والمعايير التي تؤثر على سلوك

الأفراد وتحدد بشكل أو بآخر مكانتهم وأدوارهم في مختلف المؤسسات الاجتماعية التي ينتمون إليها.⁹

V الدراسات السابقة:

1 أشرف قابيل: العنف اللفظي لدى عينة من الطالبات، سبتمبر 2010

(<http://azizia.ahlamontada.com/t1702-topic>)

يهدف هذا البحث إلى التعرف إلى بعض المتغيرات التي يعتقد أنها ترتبط بالإساءة اللفظية للطالبة المُساء إليها والطالبة المسيئة لفظيا ، و بالتالي محاولة السيطرة على هذه المتغيرات من أجل التخلص من هذه ظاهرة المدرسة و الحد من أثرها حتى تتواجد الطالبات في بيئة سوية .

النتائج والتوصيات :

الفرضية الأولى والتي نصها: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(0.05 \leq$

$\sigma =$ بين المستوى التعليمي للوالد والوالدة و تكرار صدور إساءة لفظية من ابنتهم ضد زميلاتهما.

فقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة سلبية بين المستوى التعليمي للوالد والوالدة و تكرار ممارسة الطالبة للعنف اللفظي نحو زميلاتهما. وربما يعود السبب في هذا إلى أن الأب والأم المتعلمين يدركون أثر ممارسة العنف ضد بعضهما البعض ، ومن ثم يدركون أثره على الأبناء ، فقد عملت الحصيصة العلمية لديهم حصيصة تربوية إيجابية حتى لو كانت ضمن مستويات التعليم العادية¹⁰.

الفرضية الثانية والتي نصها : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(0.05 \leq \sigma =$ بين مستوى دخل الأسرة و تكرار صدور إساءة لفظية من قبل الطالبة ضد زميلاتهما للإساءة اللفظية ضد زميلاتهما.

وقد تعارضت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة درونج (1978) التي أظهرت نتائجها أن الأسر متدنية الدخل كانت تظهر الإساءة اللفظية للأطفال ، ربما يعود ذلك إلى شعور الطالبات ذات الدخل المرتفع بالتعالي على الطالبات اللواتي جئن من أسر ذات دخل متدن ، وبالتالي فقد قادت النظرة الفوقية إلى ممارسة سيئة تمثلت في الازدراء والنعت بصفات معينة. توصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة تكثيف اللقاءات التربوية بين إدارات المدارس والطالبات وبين أولياء الأمور من

اجل تبصيرهم بالأساليب التربوية الايجابية لممارستها مع الأبناء في البيت -عمل لقاءات مع الأمهات للتركيز على الحوار الايجابي بين الطالبة وأمها ، بحيث تستخدم الأم أسلوب الإقناع وليس التهديد في تعديل سلوك ابنتها التي تمارس العنف اللفظي ضد زميلاتها.

-تناول متغيرات أخرى ترتبط بالعنف اللفظي كمستوى التحصيل الدراسي، ووجود أم الطالبة أو إحدى قريباتها كأحد أفراد الهيئة التدريسية في المدرسة.

2- بن عيسى إيمان: العنف اللغوي "اللفظي" للطلبة الجامعيين (دراسة لعينة من طلبة ملحقة بوزريعة "الجزائر") ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2009-2010

تسعى الدراسة للتعرف على بعض العوامل والآثار الناجمة عن ظاهرة العنف اللفظي واستخلاص بعض النتائج التي تسمح لنا فهم الدوافع والميكانيزمات التي تتحكم بها. حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الكمي المعتمد على الأداة الإحصائية لتحليل البيانات، وهذا المنهج يقوم على المقارنة بين أجزاء مجتمع البحث إلا انه تم وضع ثلاث فرضيات صيغت كالتالي:

- الإقبال على استعمال العنف اللغوي " اللفظي" من قبل الطلبة الجامعيين، هو انعكاس لنوعية التربية التي تحصلوا عليها، بالإضافة إلى المؤسسات التنشئية المختلفة التي مروا بها كالأ أسرة والمدرسة والإعلام...

- الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وضغوط الحياة الدراسية للطلاب الجامعي، تؤدي به إلى استعمال العنف اللغوي " اللفظي" في الوسط الجامعي.

- الانحرافات السلوكية والأخلاقية لبعض الطلبة يؤدي بهم إلى استعمال العنف اللغوي " اللفظي" في الوسط الجامعي.

حيث تم اختيار العينة بطريقة المعاينة العرضية والتي تعرف بأنها تلك المعاينة غير الاحتمالية التي تواجه صعوبات أقل أثناء انتقاء العناصر إلا انه تم توزيع 170 استمارة تم استرجاع 120 منها فقط . اعتمدت على استخدام أداة الملاحظة المباشرة والاستمارة. تم استنتاج من خلال الفرضية الأولى أن التنشئة الاجتماعية هي المسؤولة على تصرفات واتجاهات الأفراد داخل المجتمع، وداخل الجامعة وذلك لان تصرفات هؤلاء الطلاب المستعملين للعنف اللغوي "اللفظي" و مواقفهم المختلفة ما هي إلا انعكاس لهذه العملية.

كما استنتجت الباحثة من خلال الفرضية الثانية أن استعمال الطالب الجامعي للألفاظ البذيئة في وسطه الجامعي، له علاقة بالمشاكل الدراسية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها طيلة مشواره الدراسي، حيث يتبين من خلال نتائج الفرضية على وجود مشكلات عميقة لها الصلة بكل الأبعاد المكونة لمجتمع الجامعة وبداية المشكلات الأكثر عمقا، يسجل الطالب عدم رضاه بما يقدمه معظم الأساتذة، وشعورهم بأن الكثير من المقررات الدراسية لا تتماشى ومتطلبات العصر، وبعيدة كل البعد عن الحياة اليومية للطالب، ولعل ذلك من الأسباب التي تشعرهم بالملل داخل قاعات الدراسة، بل وفي الحرم الجامعي بكل مرافقة.

كما اثبت من خلال الفرضية الثالثة أن الانحراف يولد اللفظ العنيف والبذيء، إنه أحد المؤشرات التي تدلنا على وجود ظواهر اجتماعية قائمة داخل المجتمع، حيث أثبتت الدراسة أن أغلبية الطلبة الذين يمارسون انحرافات أخلاقية وسلوكية في الوسط الجامعي كالتدخين والمخدرات والسرقة، اللباس اللاأخلاقي، العلاقة بين الجنسين، بصفة كبيرة أو قليلة يستعملون اللفظ البذيء في الجامعة، وتحدث مجمل هذه الانحرافات عند ما يكون هناك خروج عن معايير الجامعة المرجعية المنتم إليها.¹¹

VI الأسس المنهجية للبحث:

المنهج: فالمنهج عملية فكرية منظمة، أو أسلوب أو طريق منظم دقيق وهادف، يسلكه الباحث المتميز بالموهبة والمعرفة والقدرة على الإبداع، مستهدفا إيجاد حلول لمشاكل أو ظاهرة بحثية معينة.¹²

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في هذه الدراسة لتحليل المعطيات كميا من خلال المعلومات المتحصل عليها من الدراسة الميدانية. حيث تم توظيف الأدوات التالية:

1 الملاحظة: نظرا لأهمية الموضوع وما يشكله من خطر على حياة الأفراد بالمجتمع لاحظنا بأن ظاهرة العنف نقشت بشكل لافت للانتباه مما جعلنا نتفطن لمدى خطورة استفحالها بالمجتمع الذي كانت تسوده روح القراية واللحمة العشائرية .

2 الوثائق والسجلات: إن هذه الوسيلة كانت مصدرا مهما لجملة من البيانات والمعطيات عن الولاية والتي تحصلنا عليها من مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية والتي ساعدتنا كثيرا في عملية البحث، وأعطتنا فكرة واضحة عن طبيعة المشكلات الحاصلة بالولاية، وكذلك تحصلنا على عدة نشرات إحصائية من مجلس قضاء عنابة و مما ساعدنا في تحليل وتفسير وفهم الواقع المدروسة.

3 المقابلة: تمت مقابلة بعض من مختصي الجريمة من عمال الشرطة لأجل استيفاء المعلومات بهدف إتمام الدراسة ومحاولة معرفة خبايا هذه الظاهرة وما تخلفه من أضرار وخيمة بالمجتمع. إلا أننا توصلنا من خلالها إلى أن غالبية العنف المنتشر بالولاية يوجد بالمدن الكبرى وهذا ما يوضحه الجدول الخاص بعمليات إحصاء الجريمة التي تعبر عن درجات العنف المتفاوتة الخطورة

VII تحديد العينة:

اعتمدنا في تحديد عينة الدراسة على العينة العشوائية البسيطة "يتم في هذه الطريقة حصر ومعرفة كامل العناصر التي يتكون منها مجتمع الدراسة الأصلي، ثم الاعتماد على نسبة سكان كل بلدية من مجموع سكان الولاية مثلاً بالنسبة للطارف نجد 6,27%، الذرعان 9,23% ... ونسبة نوع كل سكن من المجموع تمثل 13% من النوع الأول 6,08 %، من النوع الثاني 1,25% ... الخ وباعتبار هذه النسب (نسبة السكان إلى المجموع ونسبة كل نوع من السكن إلى مجموع نفس النوع) تم تحديد نسبة التمثيل لكل بلدية من بلديات الولاية. الطارف $13 \times 6,27 = 81$ ، الذرعان $17,46 \times 9,23 = 161$... الخ ثم أخذنا 10 % من كل نوع من أنواع السكن وعليه قدر حجم العينة ب 368 فرد لإجراء الدراسة ، وقد استجاب 200 فرد أي ما يمثل أكثر من 51% من عينة الدراسة المفترضة.

لبلوغ أهداف هذا البحث توجب علينا استخدام الاستمارة وللإجابة على عباراتها من وجهة نظر مفردات عينة الدراسة من المجتمع المدروس ، وذلك عن طريق تصميم الأسئلة المناسبة للفئات المحددة ثم تحليل بياناتها إحصائياً واختبارها واستخلاص نتائجها. وتكونت الاستمارة من جزئين الأول يحتوي على المعلومات المتعلقة بخصائص العينة مثل (السن ، المؤهل العلمي ، العمل ، الدخل ، ...) ، كما أننا وضعنا أيضاً محور خاص بالخصائص العمرانية ، ومحور خاص بالعلاقات الجوارية والأسرية، ومحور الخصائص الاجتماعية والثقافية ومدى تأثرها بالعنف.

أما الجزء الثاني فيتكون من مجموعة من العبارات يشير خلالها المجيب إلى اختياره من بين اختيارات متدرجة (وفق مقياس ليكرت الخماسي) .

VIII مجالات الدراسة :

3 المجال المكاني: أجريت الدراسة بولاية الطارف باعتبارها قطب ريفي حضري تأسس مع بدايات سنة 1984 علماً بأن الولاية كانت عبارة عن مقاطعة من ولاية عنابة وبالتقسيم الإداري

الجديد للسنة سالفة الذكر أقر السيد رئيس الجمهورية أنذاك السيد الشاذلي بن جديد بأن يعلن عنها كولاية جديدة يكن لها مميزاتها وخصائصها العمرانية والجغرافية ...

4 المجال الزمني: انطلقت الدراسة الميدانية بتاريخ 11 أكتوبر 2014 إلى 30 نوفمبر 2015

5 الدراسة الميدانية:

جدول رقم 01 يوضح أهم القضايا المعالجة بولاية الطارف حسب دوائرها ال 7 لسنوات

2013،2014،2015

الرقم	نوع القضية	عدد القضايا المسجلة																											
		الطارف			القالا			الذرعان			بن مهدي			البسباس			بوحجار			بوثلجة									
		15	14	13	15	14	13	15	14	13	15	14	13	15	14	13	15	14	13	15	14	13	15	14	13	15	14	13	
01	جرائم القتل	01	0	00	00	0	0	01	0	0	0	00	0	0	0	02	0	0	0	01	0	00	01	0	1	00	01	0	00
02	الجنايات والجنح ضد الأشخاص	10	1	13	12	1	1	86	1	1	1	12	1	1	3	32	3	3	3	12	1	98	10	4	0	9	1	2	
03	الجنايات والجنح ضد الممتلكات	35	5	82	189	6	1	83	8	1	1	89	1	2	2	26	1	2	3	59	5	67	3	2	8	3	2	6	
04	الجنايات والجنح ضد الأسرة والأصول	09	0	05	07	0	0	01	0	0	0	04	1	2	2	31	1	1	0	04	0	02	0	6	0	0	0	0	
05	الجنايات والجنح ضد النظام العام	09	1	18	25	3	2	00	1	2	1	22	1	3	4	22	6	7	7	30	3	29	6	7	8	3	8	8	
06	الجرائم المرتبطة بالمخدرات والمؤثرات العقلية	05	0	07	21	0	0	12	1	0	1	08	0	6	3	49	5	4	2	25	3	96	5	9	9	1	7	5	
07	سرقة المركبات	00	0	00	00	0	0	00	0	0	0	01	0	0	0	04	0	0	0	00	0	00	0	0	0	0	0	00	
08	قضايا التزوير واستعمال المزور	01	0	01	00	0	0	01	0	0	0	01	0	0	0	05	0	0	1	11	1	07	4	6	9	1	3	07	
09	المجموع	16	2	24	254	2	1	18	2	2	2	24	3	5	6	70	6	6	8	25	2	299	1	6	4	0	6	2	

المصدر: مديرية الأمن لولاية الطارف

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن الأعمال الإجرامية العنيفة المنتشرة بولاية الطارف في تزايد مستمر رغم كل المجهودات المبذولة من طرف المصالح الأمنية فحسب الدوائر 7 نلاحظ بأن مدينتي القالة والذرعان هما الدائرتين الأكثر إجراما وتختلف الجريمة من منطقة لأخرى نتيجة لما تحمله المنطقة من عناصر فيزيقية واجتماعية واقتصادية تميزها عن غيرها وهذا ما يعطي للأعمال الإجرامية تنوع خاص حتى في طريقة اقتتائها واستفعالها وهذا كله راجع إلى ما عاشه المجتمع في ظل الحقبة الاستعمارية وما خلفته من نتائج وخيمة على نفسية الفرد والمجتمع .

حيث يفسر عالم الاجتماع التونسي "المنصف الوناس" الذي يؤكد على مرجعية العنف في الجزائر إلى طبيعة الاحتلال الفرنسي في قوله أن العلاقة التي سادت بين الدولة والمجتمع في الجزائر منذ ما يناهز القرنين اتسمت بطابع عطائي متبادل امتد طوال مئة وثلاثين سنة من الاستعمار الفرنسي المباشر وثلاثين سنة من عمر الدولة والمجتمع و يؤكد على أنه عنف مخطط ومنظم يندرج في إطار علاقة الفعل والفعل المضاد مما جعل العنف يطبع البناء الاجتماعي كسمة ملازمة.

وعليه و انطلاقا من المفهوم السوسيولوجي الذي اعتمدناه ،نقول أن الجزائري كأى إنسان تستيقظ فيه غريزة العنف كوسيلة للدفاع عن الذات من أجل البقاء في مواجهة الخطر.ومن ناحية أخرى فان مواجهة الخطر بالمقاومة والتمسك بالأرض يعد حالة صحية وليست بالمرضية.

ومن ناحية أخرى يتمثل في صعوبة المحيط (المناخ والتضاريس) أي إشارة إلى سكان الجبال والأرياف الذين يشكلون الأغلبية مقارنة مع سكان المدن. وهذا العامل كذلك لا يخص الجزائر لوحدها بل يفسره القانون الاجتماعي القائل بتأثير البيئة على الفرد والجماعة. وهذا ما استخلصه عبد الرحمن ابن خلدون عندما قارن بين الحضر والبدو "وأهل البدو لتفردهم عن المجتمع...وبعدهم عن الحامية وانتباذهم عن الأسوار والأبواب قائمون بالمدافعة عن أنفسهم ،لا يكلونها إلى سواهم ..فهم دائما يحملون السلاح ويتلفتون عن كل جانب في الطرق ...قد صار لهم البأس خلقا والشجاعة سجية يرجعون إليها متى دعاهم داع أو استتفرهم صارخ¹³ .

والعنف الإجرامي هو الظاهرة المهيمنة بين مختلف أشكال العنف المتفشي في المجتمع الجزائري. و هو متعدد الأشكال و متراوح الخطورة و منتشر بين الفئات الشبانية بالأساس و بين الذكور أكثر منه بين الإناث. وقد يتخذ الشكل الفردي أو المنظم. و يمكن القول أن هذا العنف وإن كان موجودا حتى في السبعينيات و الثمانينات إلا أنه اتخذ أبعادا لم يسبق لها مثيل في المجتمع الجزائري بعد التحول نحو اقتصاد السوق وما تبعه من تسريح العمال و انتشار البطالة بعد تنازل الدولة عن المؤسسات التي كانت تابعة للقطاع العام و التراجع الكبير نتيجة لذلك في قدرات قطاع الدولة على التشغيل ، بينما لم يفرض الانفتاح على القطاع الخاص إلى خلق ديناميكية تنموية حقيقية، بل كثيرا ما كانت و لا تزال إلى اليوم فرص العمل التي يوفرها تتميز باستغلال فاحش للعمال وبهشاشتها وعدم استقرارها وكذا بالحرمان من مختلف الحقوق كالضمان الاجتماعي والتقاعد والتنظيم النقابي، الخ. وكل ذلك يمكن اعتباره نمطا من أنماط العنف. وقد جاء هذا الوضع نتيجة الخلل الكبير بين العرض والطلب في مجال سوق العمل ، ولكن ساهم فيه أيضا تقاعس الدولة عن فرض احترام القانون. وإذا أخذنا بعين الاعتبار التزايد السكاني المستمر والهجرة من الريف إلى المدينة و التسرب المدرسي والعجز عن إدماج الآلاف من خريجي الجامعات في سوق العمل و كون الفئة المعنية بهذه الظواهر هي الفئة الشبانية التي تمثل الأغلبية في المجتمع ، فهنا لماذا يشكل كل ذلك الأرضية المناسبة لانتشار للعنف الإجرامي. إذ أن العنف الإجرامي في بعد لا يستهان به ليس سوى نتيجة الإختلالات القائمة في المجتمع، أعني نتيجة العجز عن إدماج الأفراد، الأمر الذي يؤدي إلى نوع من الصراع من أجل الحياة ، بحيث يصبح "الإنسان ذنبا لأخيه الإنسان"، على حد تعبير الفيلسوف هوبز" فالمجرمون ينحدرون من المجتمع ومن إفراز المجتمع بشكل معتبر". إن العنف الإجرامي ليس إلا التعبير غير السوي عن مجتمع غير سوي. يقول بهذا الشأن عالم الاجتماع سلافوج زيزاك"، الحقيقة ليست موجودة خارجنا، بل هي موجودة فينا. الحقيقة ليس لنا أن نبحث عنها أو نطردها بعيدا عنا، فالحقيقة موجودة فينا نحن"، يعني في المجتمع. فالعنف الإجرامي أو غير المشروع هو في بعد كبير منه نتاج الفقر وعدم المساواة في المجتمع. وفي مجتمع يغيب فيه العدل يصبح الأفراد في حل من القيم ومن أي التزام أخلاقي إزاء مجتمعهم و يصبحون بمثابة أعداء لهذا المجتمع. فهؤلاء الذين لم يتلقوا شيئا إيجابيا من المجتمع يحسون بأنهم لا يرتبطون به بأي دين أو عقد ولا تفعل فيهم قيمه ومبادئه¹⁴.

جدول (02) يبين عينة الدراسة حسب السن والجنس

الجنس فئات السن	ذكور		إناث		المجموع	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
35-25	68	50	17.92	28	78	39
45-36	40.8	30	16.64	26	56	28
55-46	54.4	40	06.4	10	50	25
56-فأكثر	21.76	16	00	00	16	8
المجموع	184.96	136	40.96	64	200	100

نلاحظ من خلال الجدول أن أفراد العينة شكلوا النسبة الأكبر في فعل السلوك العنيف أو محاولة القيام به والتي تتراوح أعمارهم بين (25-35 سنة) حيث مثلت 68 % لدى الذكور و 17.92 % بينما نجد أن الفئة العمرية الثانية (36-45 سنة) مثلت نسبة 40.8 % للذكور و 16.64 % بالنسبة للإناث في حين شكلت الفئة الثالثة (46-55 سنة) نسبة 54.4 % بالنسبة للذكور و 06.4 % بالنسبة للإناث إلا أن الفئة الأخيرة وهي فئة الشيوخ (56- فأكثر) مثلت نسبة 21.76 % وانعدمت لدى الإناث .

جدول (03) يبين عينة الدراسة حسب محور الخصائص العمرانية

الحى نوع السكن	حضري		ريفي		المجموع	
	النسبة %	تكرار	النسبة %	تكرار	النسبة %	تكرار
عمارة	31,2	30	21,12	22	52	26
سكن فردي	50,96	49	37,44	39	88	44
سكن جماعي	20,8	20	19,2	20	40	20
بيت قصديري	05,2	05	14,4	15	20	10
المجموع	108,2	104	92,16	96	200	100

نلاحظ من خلال الجدول أن أفراد العينة ممن يسكنون في المناطق الحضرية شكلوا ما نسبته 31,2 % بالنسبة لمن يقطنون في العمارات بينما شكل سكان الريف ما نسبته 21,12 % لنفس النوع من السكن، بينما مثلت أفراد العينة ما نسبته 50,96 % بالنسبة للنوع الثاني بالمقابل نجدها مثلت ما نسبته 37,44 % ، بينما مثل النوع الثالث ما نسبته 20,8 % بالنسبة للوسط الحضري فيما يقابلها ما نسبته 19,2 % بالوسط الريفي، وأخيرا نجد أن النوع الرابع شكل ما نسبته 05,2 % بالوسط الحضري فيما يقابلها بالوسط الريفي ما نسبته 14,4 %

الفرضية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف الرمزي والعنف اللفظي

باستعمال قياس الاتجاه الذي يحدد لنا طبيعة العلاقة بين متغيرين وضح لنا مدى ارتباط العنف الرمزي بالعنف اللفظي بالمناطق الحضرية والريفية على حد سواء نتيجة لما يخلفه العنف الرمزي من أثر على نفسية الفرد نتيجة لأنه يتمظهر في شتى صور لا يمكن رؤيتها والتي يعبر عنها عن طريق الإيماءات إما بالإشارات أو الرموز باعتباره عنف خفي لهذا يكون انعكاسه سلبي يظهر في شكل ردود أفعال سلبية كالسب والشتم ... وغيرها إلا أنه توضح لنا وجود علاقة موجبة وهذا ما وضعه الجدول الموالي.

جدول رقم(04) يوضح العلاقة بين العنف الرمزي والعنف اللفظي

الرقم	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا	حجم العينة	متوسط حسابي	انحراف معياري	النسبة النموية	اتجاه العينة
1	395	164	90	74	13	736	4,16	1,09	83,2	موافق
2	265	196	141	78	12	692	3,9	1,09	78	موافق
3	255	172	159	80	13	679	3,85	1,11	77	موافق
4	250	212	120	92	11	685	3,87	1,1	77,4	موافق
5	170	144	213	102	8	637	3,57	1,08	71,4	موافق
6	215	200	165	92	6	678	3,78	1,06	75,6	موافق
7	295	212	123	82	6	718	3,99	1,06	79,8	موافق
8	230	188	147	82	17	664	3,8	1,12	76	موافق
9	245	144	147	114	9	659	3,76	1,16	75,2	موافق
10	190	288	102	104	4	688	3,81	1,02	76,2	موافق
11	115	164	150	128	22	579	3,38	1,14	67,6	محايد
12	220	128	138	122	17	625	3,66	1,22	73,2	موافق

الفرضية الثانية:توجد فروق ذات دالة إحصائية بين العنف الرمزي والعنف الجسدي

كذلك نجد أن العنف الرمزي يؤثر بشكل غير مباشر في العنف الجسدي نتيجة للدور الذي يلعبه في محاولة استئطاق الطرف الآخر وإخراج ما بداخله من سلوكيات عدائية تكون مباشرة بالاعتداء على الفرد من خلال الاستفزاز وكذلك الضرب والجرح وقد يصل لبعض الأحيان إلى القتل فباستعمالنا لمقياس قياس الاتجاه اتضح لنا أن اتجاه العينة موجب أي أنه توجد علاقة بين العنف الرمزي والعنف الجسدي وهذا ما وضعه الجدول التالي:

جدول رقم(05) يوضح العلاقة بين العنف الرمزي والعنف الجسدي

الرقم	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا	حجم العينة	متوسط حسابي	انحراف معياري	النسبة النموية	اتجاه العينة
-------	--------------	-------	-------	--------------	---------------------	---------------	----------------	------------------	-------------------	-----------------

1	245	204	147	74	14	684	3,87	1,08	77,4	موافق
2	265	296	75	90	3	729	4	1	80	موافق
3	145	196	198	90	11	640	3,58	1,04	71,6	موافق
4	210	96	210	96	16	628	3,62	1,17	72,4	موافق
5	250	100	171	122	7	650	3,71	1,19	74,2	موافق
6	85	88	234	130	15	552	3,18	1,04	63,6	محايد
7	115	192	186	98	18	609	3,47	1,06	69,4	موافق
8	150	284	108	100	13	655	3,7	1,05	74	موافق
9	85	160	186	128	17	576	3,29	1,06	65,8	محايد
10	210	148	123	102	29	612	3,67	1,24	73,4	موافق
11	230	160	102	100	30	622	3,74	1,24	74,8	موافق
12	50	80	195	128	41	494	2,94	1,07	58,8	محايد

الفرضية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف اللفظي والعنف الجسدي

كما نجد أيضا علاقة بين العنف اللفظي والعنف الجسدي نتيجة لما لكلاهما من اثر على الفرد وما يخلفه في المجتمع أي أن التلطف بالفاظ بذينة تؤدي إلى خلق عدائية لدى الفرد ما ينعكس بالسلب على تصرفاته وهو ما يؤدي لزعت كيانه الذي يخلق في نفسيته الإحباط مما يجعله يتصرف بعدوانية وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (06) يوضح العلاقة بين العنف اللفظي والعنف الجسدي

الرقم	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا	حجم العينة	متوسط حسابي	انحراف معياري	النسبة المئوية	اتجاه العينة
1	180	192	150	104	14	640	3,66	1,12	73,2	موافق
2	240	288	81	96	5	710	3,93	1,03	78,6	موافق
3	125	264	147	98	11	645	3,61	1,02	72,2	موافق
4	75	136	216	126	16	569	3,22	1,02	64,4	محايد
5	135	240	174	76	17	642	3,62	1,03	72,4	موافق
6	305	284	87	48	15	739	4,1	0,98	82	موافق
7	160	232	192	62	15	661	3,7	1,01	74	موافق
8	160	232	177	60	21	650	3,69	1,04	73,8	موافق
9	175	136	126	108	35	580	3,53	1,26	70,6	موافق
10	280	156	63	100	34	633	3,87	1,28	77,4	موافق
11	150	220	114	92	31	607	3,6	1,16	72	موافق
12	225	152	129	74	37	617	3,74	1,23	74,8	موافق

خلاصة:

نظرا لما تخلفه ظاهرة العنف من أثار بالغة ونتائج سيئة داخل المجتمعات باختلاف وتعدد أشكالها انطلاقا من الأسرة إلى المدرسة ، ثم إلى المؤسسات الأخرى ، كالجامعة ، ثم المجتمع فقد أخذت طابعا جديدا في مجتمعنا الجزائري خاصة ، حيث تتميز بسرعة الانتشار واكتمالها كظاهرة اجتماعية نتيجة تداخل عدة عوامل اجتماعية ، ونفسية والتي تجمع بين عوامل سياسية واقتصادية وثقافية.

بالرغم من التقارير و المجهودات العالمية والمحلية في الحد منها ، إلا أن نسبتها في تطور ملحوظ ولا بد أن تتضافر جهود الجميع كي يتم احتواء كل الانحرافات والجرائم التي تعم المجتمع .

وعليه وجب لنا التطرق لدراستها لأجل كشف كل خباياها وإزالة اللبس والغموض الدائر حولها وذلك بدراسة واقعه من خلال إحصائيات التي تقدمها الجهات الرسمية كالشرطة والدرك الوطني ومحاولة إعطاء تفسير لها من خلال ما توضحه لنا الأرقام والمؤشرات المحصل عليها. ومنه جاءت النتائج التالية:

✓ أظهرت الدراسة أن الأماكن التي يكثر فيها انتشار العنف هي المدن الكبرى كالذرعان والقالعة باعتبارها ذات ضغوطات عديدة ومتنوعة تجعل الفرد مجبر على التأقلم في الحياة الحضرية وخاصة إذا كان هذا الفرد ذات طابع ريفي فتجبره الحياة المدنية في التأقلم والانغماس وسطها لفهمها وقدرته على فهمها وهذا لا يعني بأن المناطق الأخرى تخلو من الفعل الإجرامي والعنيف بل أكثرها لا تحصى نتيجة لما تحمله المناطق من طابع عقائدي وديني .

✓ كما أظهرت أيضا أن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث في الاتجاه إلى العنف والاقتداء به كحل نهائي لكل الخلافات الواقعة بين الأفراد فتتراوح الفئة العمرية بين (25-35) بنسبة 68%.

✓ **الفرضية الأولى :** توجد فروق ذات دالة إحصائية بين العنف الرمزي والعنف اللفظي

باستعمال قياس الاتجاه عرفنا انه توجد علاقة موجبة بين العنف الرمزي والعنف اللفظي الذي يحدد لنا مدى ارتباط النوعين معا سواء بالمناطق الحضرية أو الريفية وهذا راجع لان لكل منهما جملة من الإشارات تجعل كل منهما يؤثر بالآخر لأنها تعبر عن إحياءات عديدة ومتنوعة تجعلها تفرز نتائج عدائية، فهنا نلاحظ أن الفرضية تحققت بفضل عملية القياس.

✓ **الفرضية الثانية :** توجد فروق ذات دالة إحصائية بين العنف الرمزي والعنف الجسدي

أن اتجاه العينة موجب أي انه توجد علاقة بين العنف الرمزي والعنف الجسدي وهنا نقول بان الفرضية تحققت نتيجة عملية القياس لان كل منها يؤثر ويتأثر بالنوع الآخر .

✓ **الفرضية الثالثة :** توجد فروق ذات دالة إحصائية بين العنف اللفظي والعنف الجسدي

تحققت الفرضية القائلة بوجود علاقة بين العنف اللفظي والعنف الجسدي نتيجة لما لكلاهما من اثر على الفرد وما يخلفه في المجتمع أي أن التلطف بألفاظ بذئنة تؤدي إلى خلق عدائية لدى الفرد ما ينعكس بالسلب على تصرفاته وهو ما يؤدي لزعزعت كيانه الذي يخلق في نفسيته الإحباط مما يجعله يتصرف بعدوانية . وهذا ما حققته دراسة بن عيسى إيمان الموسومة بعنوان العنف اللغوي "اللفظي" للطلبة الجامعيين (دراسة لعينة من طلبة ملحقة بوزريعة "الجزائر") أي أنها أرجعت أن التلطف بألفاظ بذئنة من قبل الطلبة يؤدي بهم إلى الاعتداءات على أسأتدتهم بالسلوكات العدائية والعنيفة وهنا نقول أن دراستنا اتفقت وهذه الدراسة في أن السلوك العدائي يولد مكبوتات داخلية تنعكس بالشكل السلبي عند إخراجها . وعليه وجب علينا إعطاء عدة توصيات وأخذها بعين الاعتبار لمحاولة التقليل منها بشكل كبير وهي كالتالي:

- إشراك الأفراد وتوعيتهم في بمختلف المجالات بخطورة هذه الظاهرة وما تخلفه من اثر على الفرد والمجتمع.
- عمل ملتقيات دولية ووطنية لإرساء الطابع المادي والمعنوي للظاهرة والخروج بحلول جمة من اجل محاولة التخفيف من حدتها وتطبيق كل توصيات هذه المؤتمرات على ارض الواقع والعمل بها دون تركها مجرد خبر على ورد .
- تعتبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية من أهم مؤسسات الضبط الاجتماعي لأنها الأمر النهائي عن تكوين فرد صالح بالمجتمع لهذا يجب الاهتمام بها بشكل دائم وعدم إهمالها لان انعكاسها يولد أشخاص منحرفين عن النظم والقواعد السائدة والمتعارف عليها بالوسط الحضري المعيش.
- فالمدينة الحضرية الحديثة عبارة عن حيز جغرافي كبير يؤثر فيه الفرد ويتأثر بمختلف الثقافات والأعراف التي تقابله خلالها نتيجة الحراك الاجتماعي الحاصل والعلاقات المكونة بين الأفراد وتعرضه لثقافة حديثة خارجة عن نطاقه المعتاد والتي تعمل على تولد صراعات وصدامات تعمل على زعزعت كيان المجتمع مما تخلف عدة أثر وخيمة على الفرد والمجتمع، كما نلاحظ أن التكنولوجيا الحديثة لشبكة الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي عملت على تفسخ عدة أعراف ومعتقدات كانت سائدة بالمجتمع كإرسال تهاني للأعياد من خلالها .

الاحالات والمراجع :

- ¹ خالد بن سعود الحليبي: العنف الأسري أسبابه ومظاهره وآثاره وعلاجه، مدار الوطن للنشر، الرياض، 2009، ص ص 9-11
- ² منظمة الصحة العالمية : التقرير العالمي حول العنف والصحة، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط القاهرة، جينيف، 2002، ص 5
- ³ معمر داود: مقارنة ثقافية للمجتمع الجزائري، دار طليطلة، ط1، 2009، ص 19-20
- ⁴ علي أسعد وطفة: الطاقة الاستلابية للعنف الرمزي، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية المملكة المتحدة ، لندن، الخميس 2012/05/10
<http://www.asharqalarabi.org.uk/>
- ⁵ بن عيسى إيمان: العنف اللغوي للطلبة الجامعيين دراسة لعينة من طلبة ملحقة بوزريعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، 2009-2010، ص 45
- ⁶ <http://www.be-free.info/parents/Ar/phyabuse.htm>
- ⁷ <http://www.14october.com/news.aspx?newsno=96807>
- ⁸ إبراهيم توهامي، أ.د. اسماعيل قيرة، د. عبد الحميد دليمي :التهميش و العنف الحضري مخبر الإنسان و المدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004 ، ص ص 41-42.
- ⁹ عبد اللطيف كداي: التحولات الاجتماعية القيمية للشباب المغربي (محاولة للرصد والفهم) ، مجلة التدريس، عدد7 يونيو، 2015، ص 79.
- ¹⁰ أشرف قابيل: العنف اللفظي لدى عينة من الطالبات، سبتمبر 2010
<http://azizia.ahlamontada.com/t1702-topic>
- ¹¹ بن عيسى إيمان: اللغوي "اللفظي" للطلبة الجامعيين(دراسة لعينة من طلبة ملحقة بوزريعة "الجزائر")، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2009-2010
- ¹² ماثيو جيدير : منهجية البحث ، ت. ملكة أبيض، دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الدكتوراه، دون دار نشر، ص 72
- ¹³ دروش فاطمة الزهراء: الآليات السوسيوثقافية لتجذر العنف في المجتمع الجزائري، مقال منشور على الانترنت ، <http://www.aranthropos.com>
- ¹⁴ إبراهيم سعدي: العنف في المجتمع الجزائري، 2012/04/18، <http://www.z-dz.com/z/opinion/4618.html>

مرتكزات تطبيق إدارة المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية

The foundation of knowledge management application in the economic institution

د/ عثمان مريم

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف – الجزائر

تاريخ الاستلام: 2017/07/13 تاريخ التعديل: 2017/10/20 تاريخ قبول النشر: 2017/11/25

الملخص :

تعد إدارة المعرفة من المفاهيم الحديثة، والتي ظهرت الحاجة المتزايدة لتطبيقها خاصة في ظل التغيرات المتسارعة في المجال الاقتصادي. مما يستوجب إعادة النظر في أساليب وإستراتيجيات التسيير المتبعة من طرف المؤسسة، قصد التأقلم مع المستجدات في المجال المنظمي وكذا السوق الاستهلاكية؛ وهذا يتأتى وفق تبني إستراتيجية تضمن للمؤسسة بلوغ الميزة التنافسية المستدامة بالتركيز على بعض الجوانب كالجانب البشري، التكنولوجي، العملياتي، وكذا الأداء الكلي بالمؤسسة، والتي يمكن من خلالها تطبيق المعرفة وإدارتها بالشكل السليم الذي يمنح المؤسسة فرصة التفرد والجودة

ومن خلال هذه الورقة البحثية سوف يتم عرض وتوضيح جوانب التركيز للتطبيق إدارة المعرفة بالمؤسسة والتي يمكن للمؤسسة من خلالها تحقيق أهدافها التنظيمية المسطرة. الكلمات المفتاحية: المعرفة – إدارة المعرفة – مداخل إدارة المعرفة.

Résumé:

La gestion de la connaissance est l'un des concepts les plus modernes qui connaît de plus en plus le besoin de l'appliquer, notamment à l'ère des changements accentués dans le domaine économique. Cela nécessiterait une révision des méthodes et stratégies de gestion adoptées par l'institution pour s'adapter aux évolutions de la réglementation et de la consommation. Ceci se concrétise par l'adoption d'une stratégie qui assure à l'institution le caractère compétitif durable en privilégiant les aspects humains, technologiques et opérationnels, voire la gestion de l'entreprise, grâce à laquelle les connaissances peuvent être appliquées et gérées correctement, ce qui donne à l'institution la possibilité d'unicité et de qualité.

L'objectif de cette recherche est de présenter et clarifier les aspects par la gestion et de la mise en place de la connaissance de l'organisation, à travers laquelle elle peut atteindre ses objectifs réglementaires préalablement tracés.

Mots clés: connaissances - gestion des connaissances - approches de gestion des connaissances.

مقدمة:

إن تطبيق إدارة المعرفة يعتبر السبيل الأهم للوصول إلى التميز في عالم تنظيمي يمتاز بالتغير والتجدد، إذ أن توجه المؤسسات نحو الحصول على المعرفة ونشرها في كافة المستويات التنظيمية وإستثمارها سيؤدي بالمؤسسة إلى بلوغ الميزة التنافسية تؤهلها إلى التكيف مع متطلبات البيئة الداخلية منها والخارجية، حيث تقوم إدارة المعرفة بالمؤسسة على مبدأ استخدام المعرفة الجماعية المتراكمة التي يملكها جميع العاملين بالمؤسس وتطبيقها في أعمالهم اليومية، من أجل تحقيق أهداف تنظيمية معينة.

فعملية امتلاك المعرفة وإدارتها ليست أمرا بسيطا، حيث تتطلب إيجاد بيئة يتم فيها تشجيع توليد المعرفة، وتنظيمها وكذا تطبيقها، والأهم من ذلك إيجاد المداخل التنظيمية المناسبة التي يمكن من خلالها تطبيق إدارة المعرفة بالمؤسسة من أجل الرفع من المستوى العام لهاته الأخيرة.

ماهية إدارة المعرفة:

➤ أولاً: المعرفة: عرف قاموس أكسفورد المعرفة (knowledge) بأنها "دراسة مكتسبة بواسطة الخبرة، وهي يتاح للإنسان من المعلومات، إضافة إلى أن الفهم النظري والتطبيقي لهذه المعلومات يمثلان يمثلان في مجموعهما ما يعرفه هذا الشخص"¹

والمعرفة هي القدرة على التنبؤ بالأثر الذي يمكن أن تحدثه عناصر مدخلات منظمات الأعمال (الاستثمارات المادية والبشرية) على عناصر مخرجات نفس النشاط (السلع والخدمات)، ويرجع الاهتمام بالمعرفة إلى الآثار التي يمكن أن تحدثها تلك المعرفة على أداء ومهام المنظمات خلال السنوات القليلة القادمة.²

أ- أنواع المعرفة : إن المعرفة ليست نوعا واحدا متجانسا ونمطيا، فالمنظمة عندما تقدم منتجاتها أو خدماتها وخبراتها، فإنها لا تقدم إلا جزءا من معرفتها وهو الجزء القابل للنقل والتجديد وسهل التقليد أيضا، ولقد قدم مثيل زاك (M.H. Sack) تصنيفا للمعرفة في المنظمات وتتمثل:³

- المعرفة الجوهرية: هي النوع أو النطاق الأدنى من المعرفة الذي يكون مطلوبا في الصناعة، وهذا النوع من المعرفة لا يضمن للمنظمة البقاء التنافسي الطويل الأمد، وهي المعرفة الأساسية الخاصة بالصناعة لتقوم بدورها كسمة دخول الصناعة.
- المعرفة المتقدمة: وهي النوع أو النطاق الذي يجعل المنظمة تتمتع بقابلية البقاء، فمع أن المنظمة تملك بشكل عام المستوى نفسه، والجودة من المعرفة التي يملكها المنافسون، ألا أنها تختلف عن المنافسين في تعويلها على قدرتها على التميز في معرفتها لكسب ميزة تنافسية، وهذا يعني أن المنظمة تسعى لتحقيق مركز تنافسي في السوق عموما، أو التميز في شريحة سوقية عليم من خلال المعرفة المتقدمة.
- المعرفة الابتكارية: وهي المعرفة التي تمكن المنظمة من ان تقود صناعتها و منافسيها، فهذا النوع من المعرفة يجعل المنظمة قادرة على تغيير قواعد اللعبة نفسها في مجال صناعتها.

كما حدد Polanyi عام 1966 نوعين من المعرفة تتضمن:⁴

- المعرفة الضمنية: وتتعلق بالمهارات و التي هي في حقيقة الامر توجد في داخل فرد والتي من غير السهولة نقلها أو تحويلها للآخرين.

- المعرفة الظاهرية: وتتعلق بالمعلومات الموجودة والمخزنة في أرشيف المنظمة ومنها) الكتيبات المتعلقة بالسياسات والإجراءات والمستندات ومعايير العمليات والتشغيل، وفي الغالب يمكن للأفراد الوصول إليها واستخدامها وتقاسمها مع جميع الموظفين من خلال الندوات اللقاءات والكتب.
- ب- خطوات تطبيق المعرفة بالمؤسسة: ⁵

- لتفعيل دور المؤسسات في الاستفادة من المعرفة وتطبيقها على نحو علمي، يرى بعض الباحثين إتباع عشر خطوات هامة. يطلق عليها "تاءات المعرفة العشر":
- تقاسم المعرفة بين العاملين في المؤسسة: بمعنى وجود شراكة حقيقية في نشر المعلومة وتداولها بين المنتمين الى نفس المؤسسة على إعتبار أن الجميع شركاء في العمل والتطوير.
- تبادل الثقة بين الرؤساء والمرؤوسين: إذ لابد من بناء الروابط المتينة التي من شأنها رفع الثقة بين الجانبين.
- تنمية مشاعر الولاء بين التنظيمي لدى المنتمين للمؤسسة: إذ ان بناء روح الولاء للمؤسسة من شأنه أن يعزز البذل والعطاء وترسيخ الإنتماء.
- تبني أولوية الاداء المعرفي: إن تبني مبدأ الأولوية للأداء المعرفي يعطي للمؤسسة الثقة وبلوغ الصدارة في الوصول للمعرفة وإنتاجها والإستفادة منها.
- تحديث نظام الاتصالات: نظرا للتغير الدائم في نظم الاتصال ومواكبة لهذا التغير فلا بد من وجود آلية تضمن استمرارية تحديث هذا النظام.
- تطوير قاعدة لنظام المعلومات المعرفية: إذ ان وجود قاعدة دقيقة وثرية للمعلومات هي أساس لبناء قاعدة معرفية متطورة.
- تصعيد المعرفة من كافة المصادر المتاحة: محاولة الوصول الى كل المصادر والمنافذ التي يمكن من خلالها الحصول على المعلومات والمعارف مما يساعد على إكتساب المعارف الجديدة وتطبيقها.
- تشجيع الانتاج المعرفي الابداعي: تشجيع المنتسبين للمؤسسة على الابتكار و الابداع وتحفيز روح المبادرة و تنويع العمل المبدع الخلاق من خلال توفير البيئة التنافسية الملائمة لذلك.

- تعميق نظام التعلم من أجل المعرفة: المعرفة مبنية على أساس إستمرارية التعلم، ولذا لا بد من وجود نظام للتعلم يسهم في تطوير وتجديد المعرفة والبناء عليها للوصول دائما للأفضل.
- توزيع المعرفة الجديدة بين العاملين في المؤسسة: كل المنمين للمؤسسة بحاجة للمعرفة للمساهمة بجدية و فاعلية في البناء المعرفي ولهذا فإنه من الضروري بمكان إطلاع جميع العاملين على المفردات المعرفية الجديدة.

ثانيا: إدارة المعرفة: يستدل بإدارة المعرفة "بأنها العملية التي تعتمد على قاعدة المعرفة من أجل إضافة قيمة للأعمال، وذلك من خلال عمليات عديدة متسلسلة ومنظمة تتمثل في تشخيص واكتساب وتوليد وتخزين وتطوير وتوزيع وتطبيق المعرفة في المنظمة.⁶

أن إدارة المعرفة تشير إلى الاستراتيجيات والتراكيب التي تعظم من الموارد الفكرية والمعلوماتية، من خلال قيامها بعمليات شفافة وتكنولوجية تتعلق بإيجاد وجمع ومشاركة وإعادة تجميع وإعادة استخدام المعرفة، بهدف إيجاد قيمة جديدة من خلال تحسين الكفاءة والفعالية الفردية والتعاون في عمل المعرفة لزيادة الابتكار والمساعدة في اتخاذ القرار.⁷

كما ان إدارة المعرفة تعنى بالعمليات التي تساعد المنظمات على توليد المعرفة، اختيارها، تنظيمها، استخدامها، ونشرها، وأخيرا تحويل المعلومات الهامة والخبرات التي تمتلكها المنظمة والتي تعتبر ضرورية للأنشطة الادارية المختلفة كاتخاذ القرارات، وحل المشكلات، والتعلم، والتخطيط الاستراتيجي.⁸

أ- أهمية إدارة المعرفة في المؤسسة: تكمن أهمية إدارة المعرفة في أي مؤسسة على النقاط التالية: ⁹

- إدارة المعرفة تحافظ على الزبائن ذوي الولاء.
- إدارة المعرفة تخفض الكلف وأساليب طرق العمل.
- إدارة المعرفة تنشئ الأسواق الجديدة.
- إدارة المعرفة تجذب الزبائن الجدد لأن قاعدة المعرفة أساس الوعي بحاجات الزبائن وتطلعاتهم.

- زيادة حدة المنافسة بالأسواق وسرعة ازدياد الابتكارات والاكتشافات الجديدة أدى إلى وجود ما يسمى حديثا بإدارة المعرفة.
- تعقيدات السلع والخدمات تتطلب المزيد من المعرفة بالزبون والسوق والمنافسة ومن ثم إلى إدارة معرفة قوية.
- زيادة المنافسة قلصت أعداد العاملين في المنظمات ذات المعرفة المتميزة وهنا كان لابد من المنافسة على كيفية إستقطاب هذه الكفاءات.

ب- المبادئ الرئيسية لإدارة المعرفة:¹⁰

- التعامل مع إدارة المعرفة كمجموعة من العمليات الدائرية المتكاملة.
- نشر وزيادة الوعي بأهمية المعرفة وإدارتها بصورة جيدة.
- تنمية ثقافة المعرفة داخل المنظمة.
- العامل الحاسم في إدارة المعرفة هو القدرة على الاستخدام والتطبيق.
- تساهم الادارة الفعالة في تعظيم قيمة المشرع.
- يوفر التوجه بالمعرفة الأساس طويل الأجل لممارسات إدارة المعرفة.
- ضرورة تحديد متطلبات المعرفة للوظائف الفردية حتى يمكن تحديد المعرفة التي يجب أن تتوفر لكل فرد.

ت- فوائد إدارة المعرفة بالمؤسسة: تركز ادارة المعرفة على إدارة العمل بأسلوب

- ذكي ومتطور وهذا ما ينجر عنه جملة من الفوائد نجمها فيمايلي:
- إن إدارة المعرفة تجعل صناع القرار في المنشأة قادرين على كيفية استغلال موارد المنظمة المتاحة بشكل صحيح.
- إن إدارة المعرفة الناجحة تمنع ظهور نوع سئ من أنماط الادارة وهذا ما يسمى بالإدارة المزاجية، حيث تظهر هذه الاخيرة عندما لا يوجد للمؤسسة نظام وسياسة واضحة.
- تطوير الابتكار للوصول إلى الأدوات المناسبة والملائمة لحل المشكلات الحالية وإبتكار وسائل وخدمات جديدة و تحسينها.
- تبسيط الإجراءات وذلك بحذف العمليات غير الضرورية للتركيز على صميم العمل.¹¹

- رضا العملاء والمراجعين للمؤسسة إلى أبعد حد ممكن.
 - تقديم أفضل وأجود خدمة ممكنة للعملاء.
 - تحسين صنع القرارات.
 - تقليل ازدواجية الجهد، الوقت والمال.
 - الرضا الوظيفي.¹²
- ث- أهداف إدارة المعرفة: تسعى إدارة المعرفة لتحقيق جملة من الأهداف بالمؤسسة نذكر منها:¹³
- تحديد وجمع المعرفة وتوفيرها بالشكل المناسب والسرعة المناسبة، لتستخدم في الوقت المناسب.
 - بناء قواعد معلومات لتخزين المعرفة و توفيرها واسترجاعها عند الحاجة لها.
 - تسهيل عمليات تبادل ومشاركة المعرفة بين جميع العاملين في التنظيم.
 - تحويل المعرفة الداخلية والخارجية إلى معرفة يمكن توظيفها واستثمارها في عمليات وأنشطة المنظمة المختلفة.
 - تحسين عمليات صنع القرارات، من خلال توفير المعلومات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب.
- ج- عمليات إدارة المعرفة:¹⁴
- ✓ إنشاء المعرفة: يتطلب إنشاء المعرفة إبداعاً، يحتاج في حد ذاته إن يدار، فالإبداع عامل قوي لمؤسسات اليوم وسعيها إلى تحقيق إنتاجية أعلى وميزة تنافسية، والإبداع يتطلب مهارات خاصة في عالم اليوم المعقد والسريع التغير وهو يوفر بدائل للطرف المألوفة والسائدة لحل المشاكل.
 - ✓ تطوير المعرفة: يعد تطوير المعرفة قسماً مهماً في إدارة المعرفة، حيث لا يمس مجالات البحث عن خبرات جديدة، ومنتجات جديدة، وأفكار عملية جديدة، وهي مجالات تسعى المؤسسات للوصول إليها وتحقيق قدر من التمكن والتفوق بها يعطيها سبق على منافسيها، ويمكن لهذه المجالات أن تطور من داخل المؤسسة بالاعتماد على دوافع إستراتيجية واقتصادية قوية، ويمكن أن تسعى المؤسسة إلى شرائها واقتنائها.

✓ **تنظيم المعرفة:** تستلم المؤسسات يوميا أحجاما هائلة من المعلومات تحتاج إلى تجميعها وتصنيفها وتفسيرها ونشرها بفعالية.

✓ **تقاسم ونشر المعرفة:** لا يحدث تقاسم المعرفة وإعادة استخدامها في مؤسسة ما، إلا عندما يتبنى مدير المعرفة مبدأ تقاسم المعرفة بالمؤسسة بأكملها، ومن وجهة نظر تكنولوجية، ومن الأمور المشجعة في هذا الصدد أن تتولى المؤسسة مبدأ تقييم ومكافئة العاملين الذين يتقاسمون ويستعملون المعرفة.

✓ **استخدام المعرفة وتطبيقها:** ينبغي على المديرين بذل جهود متنامية لنشر ثقافة مؤسسية تدعو إلى تطبيق فعال للمعرفة، مع وجود ضمان وجود مكافآت اجتماعية ومالية بخصوص أنماط سلوكية تشجع استخدام المعرفة.

د- مكونات إدارة المعرفة: 15

✓ **أهداف العمل:** ينبغي أن تكون أهداف العمل واضحة ومعروفة.

✓ **القيادة:** تؤدي دورا مهما في تعزيز إدارة المعرفة ودعمها والمشاركة فيها، وتتولى القيادة إرشاد العاملين وترسيخ قناعاتهم بأهمية إدارة المعرفة.

✓ **الثقافات:** تسهم في تفعيل إدارة المعرفة من خلال استعمالها ببرامج تطوير الموارد البشرية.

✓ **التنظيم:** يتطلب عمل إدارة المعرفة تنظيما فائقا، مع إشراك فرق العمل التي تسهم في انجاز المهام الخاصة كالانترنت والمكتبات وغيرها.

✓ **الثقافة:** إن تطبيق إدارة المعرفة وإستعمالها يستلزم وجود موارد بشرية ذات ثقافة عالية.

✓ **العمليات:** عمليات إدارة المعرفة هي الأنشطة الرئيسية التي تتفاعل في قلب المنظمة المعرفية لإستقطاب وخزن وتوليد ونشر وتقاسم وتطبيق وإستثمار المعرفة بهدف تحقيق أهداف المنظمة.

✓ **العلاقات:** من الضروري بناء وإدامة علاقات وثيقة بين الموارد البشرية عموما وبين العقول والخبرات المعرفية بشكل خاص، لغرض زيادة قدرة المنظمة على التكيف المستمر مراعاة للظروف المستجدة.

✓ **التعلم:** إن توليد المعرفة الجديدة يتم من خلال أقسام البحث والتطوير، والتعلم المنظمي والتطبيق والتفكير الابداعي.

هـ - استراتيجيات إدارة المعرفة:

يعتبر مجال ممارسات إدارة المعرفة وتطبيقاتها مجالا واسعا، يمكن أن يغطي كافة أوجه بناء المعرفة، بدءا من التعلم أثناء العمل وبرامج التدريب، وانتهاء بالبحث والتطوير، فيمكن لأي مؤسسة من المؤسسات أن تبدأ تنفيذ مبادرة إدارة المعرفة من خلال وضع إستراتيجية خاصة بذلك، بعد تحديد فجوة المعرفة من خلال وضع إستراتيجية خاصة بذلك. ومن بين هذه الإستراتيجيات نقدم مايلي:

- **إستراتيجية النمو التدريجي في استخدام إدارة المعرفة:** يمكن استخدام هذه الإستراتيجية تدريجيا، وذلك حينما تكون أوضاع المنظمة مناسبة وحينما يكون الأفراد يتمتعون بمستوى عال من الاهتمام. وتمكن هذه الاستراتيجية المنظمات ذات الموارد المحدودة الراغبة في تطبيق إدارة المعرفة من بناء قدرات إدارة المعرفة. وتتميز هذه الاستراتيجية بكونها استراتيجية قليلة المخاطر، لكن العائد بالنسبة الى المنظمات محدود.

- **إستراتيجية التروي والحذر:** وتعتمد هذه الاستراتيجية على تبني مبادرة إدارة المعرفة، ولكن بترو وحذر، إذ تطبق في البداية حينما تكون أوضاع المنظمة ملائمة و مناسبة، ثم يتم تطبيقها في وقت لاحق على نطاق أوسع وفق الحاجة.¹⁶

- **إستراتيجية دعم وجهات النظر المتقدمة والفاعلة:** تعد هذه الاستراتيجية جزءا من محاولة واسعة تهدف إلى تحديد المنظمة وتقويتها من خلال وجود إدارة ابداعية تتطلع إلى الأمام، وتتميز هذه الاستراتيجية بأنها إستراتيجية متوسطة المدى فيما يتعلق بالمخاطرة، علاوة على أنها ذات مردود عال بالنسبة للشركات الطموحة التي تأخذ على نفسها إلزاما بتحقيق ميزة تنافسية دائمة وبسرعة.

- **الإستراتيجية الترميزية مقابل الإستراتيجية الشخصية:** ضمن هذا التصنيف تستخدم المنظمات استراتيجيتين مختلفتين هما:

✓ **الاستراتيجية الترميزية Codification Strategy:** والتي تتمحور حول الحاسوب، ويجري بموجبها ترميز و تخزين المعرفة في قواعد يمكن الوصول إليها.

✓ **الاستراتيجية الشخصية Personalization Strategy:** ترتبط هذه الاستراتيجية بالشخص الذي يتولى تطويرها، وتجرى المشاركة فيها من خلال

الاتصال المباشر بين الأشخاص، وهي لا تلغي دور الحاسوب. ولكن تعدها أدوات مساعدة للأشخاص في توصيل المعرفة.¹⁷

و- نماذج إدارة المعرفة: تعددت نماذج المفسرة لإدارة لمعرفة والتي توضح إستراتيجية تطبيق هذه الأخيرة في المؤسسة ونذكر منها ما يلي:¹⁸

✓ نموذج دينس وينوسكي D.E. Winnosky " نموذج موئل":

- قدم هذا النموذج model ويقوم على أساس أن المعرفة كالموئل، خبرة متسلسلة بشكل لا نهائي لإدارة المعرفة و تتضمن أربعة مكونات متفاعلة :
- القاعدة الأساس لإدارة المعرفة، ويتمثل بالبيانات والمعلومات المتداولة في الشركة والمتمثل في الهيكلية الفنية.
- ثقافة إدارة المعرفة، وتحديد القيم والاتجاه والتفضيلات، وهي التي تستدعي الإستراتيجية وتحدد الممارسات والتقنيات الملائمة.
- أهداف إدارة المعرفة، وتتمثل في تحسين القدرات واستغلال الموارد والكفاءات.
- معايير إدارة المعرفة، وتشير إلى الممارسات الأفضل بالعلاقة مع الزبائن والقدرات المتحققة مقارنة بالمنافسين.

✓ نموذج ديفيد سكايرم D.Skyrme:

- هذا النموذج يتكون من قوتين محركتين أساسيتين هذا النموذج وهي:
- القوة الأولى: الاستعمال الأفضل للمعرفة في الشركة من خلال طرائق التقاسم وتطوير قواعد البيانات وحل المشكلات، لتجنب التكرار وإعادة الإخفاق.
- القوة الثانية: هي الابتكار وإنشاء المعرفة الجديدة وتحويلها إلى منتجات وخدمات وعمليات.

✓ نموذج ممارسة عمليات الأعمال لإدارة المعرفة: في دراسة قدمها هيسيج وفوربيك

Heisi&Vorbeck عرضا هذا النموذج خلالها، ويقوم على أساس أن المعرفة تصف الطرائق والوسائل التي تسهم في تعزيز العمليات الأساس المتمثلة بتحديد أهداف المعرفة، وتشخيص المعرفة، وتوليد المعرفة، وخزن المعرفة، وتوزيع المعرفة، وتطبيق المعرفة.

✓ النموذج كتل البناء لإدارة المعرفة: قدم هذا النموذج جلبرت بروسـت **Probst**

1998 G وتمثل الكتل النشاطات التي تربط مع المعرفة بشكل مباشر، وتتألف الدورة الداخلية لبناء الكتل من التعريف أو التجديد والامتلاك، والتطوير، والتوزيع، والاستعمال، والخزن. أما الدورة الخارجية فتتألف من هذه الأنشطة فضلاً عن الأهداف وقياس المعرفة، كما توضح التغذية العكسية أهمية قياس المتغيرات القابلة للقياس لكي يركز على الأهداف.

✓ نموذج **Jason & Gupta**: ينطلق هذا النموذج من فكرة ان إدارة المعرفة عملية استراتيجية، تتضمن تحقيق هدف متميز. ويفترض هذا النموذج وجود خمس مكونات أساسية لإنتاج إدارة معرفة فاعلة وتسير هذه المكونات تسلسلياً على النحو التالي:¹⁹

- **الحصاد Harvesting**: ويعني وجوب الحصول على المعرفة من داخل المنظمة أو إكتسابها من الخارج، لان مثل هذا النشاط يؤدي الى الميزة التنافسية.
- **التقنية filtering**: ويعني هذا وجوب تحديد أي معرفة هي ذات فائدة للمنظمة بحث تخدم رسالتها واهدافها.
- **الترتيب configuration**: بعد أن يكون قد تم فحص نظام المعرفة لتحديد الفائدة الاستراتيجية المتوخاة منه، تكون المنظمة قد وصلت الى مرحلة الاستفادة من تطوير آليات تهدف الى خزن هذه المعرفة وتنميتها، ويفترض أن تساعد عمليات نشاط الترتيب على توليد الميزة التنافسية.
- **النشر Dissemination**: تعتبر عن عملية تسهيل الاتصال وعملية تطوير الثقافة المنظمة العاملين الاساسين اللذين يؤثران بشكل جيد في عملية نشر المعرفة على النحو المناسب.
- **التطبيق Application**: ان تحقيق الميزة التنافسية يكون من نصيب المنظمات التي تطبق إدارة المعرفة بأفضل صورة من الصور، لأن ذلك سيؤدي الى تحقيق الميزة التنافسية.

➤ **ثامنا: التحديات التي تواجه إدارة المعرفة بالمؤسسة:**

يحددها **Santosus 2001** فيما يلي:

- أ- **الثقافة التنظيمية:** فاختلاف قيم وأعراف وعادات الأفراد قد لا يدعم المشاركة في المعرفة ورغبة منهم في إمتلاك القوة والقدرة في التأثير على الآخرين، لذا لا بد أن يتم تبني ثقافة تنظيمية تعاونية تشجع التبادل المعرفي والمعلوماتي بين الأفراد داخل المنظمة.
- ب- **الاساليب التكنولوجية:** تتطلب ادارة المعرفة والمعلومات تبني الأساليب والبرامج الإلكترونية الحديثة والتي تكون في العادة مكلفة جدا وتتطلب موارد في استخدام هذه المنظمة.²⁰
- ت- **التغيير والتحديث:** إن المعلومات تتغير وتتطور وتحتاج الى تعديل وتحديث حتى تتناسب مع المعطيات وظروف البيئة التنظيمية الداخلية والخارجية.
- ث- **التمييز بين انواع المعلومات:** فهناك اكثير من المعلومات لا تعتبر أساسية ومهمة ولذا لا بد أن تتساوى كمية المعلومات جودتها، وأن تعكس المعنى الصحيح لها.
- ج- **تبني الاستراتيجيات التنظيمية:** وتتمثل في دعم فلسفة الادارة انسياب المعلومات ونشر المعرفة اخل المنظمة.²¹

➤ ثالثا: مداخل تطبيق إدارة المعرفة في المؤسسة:

من المسلم به أن المعرفة بالمؤسسة مطلب ضروري وأساسي في ظل التغييرات الراهنة التي تعيشها المؤسسات، وما يتطلب من طرق وأساليب لإدارتها وتوجيهها في الاتجاه الذي يخدم مصالح القائمين على هذه المؤسسات والعاملين بها على حد سواء، وكذا البيئة الإقتصادية التي تنشط فيها. وذلك عبر اتباع مجموعة من المداخل التي يمكن التركيز عليها وتحسينها وتطويرها وذلك بإدارة المعرفة بالمؤسسة من خلالها وفيما يلي سوف يتم التطرق لهاته المداخل:

أ- مدخل تطبيق إدارة المعرفة من خلال الموظفين بالمؤسسة:²²

- تستطيع إدارة المعرفة التأثير في موظفي المنظمة بطرق عديدة منها:
- **تأثير ادارة المعرفة على قدرة الموظف على التكيف:** تعلم إدارة المعرفة بالمؤسسة على تشجيع عملية التعلم سواء من داخل المنظمة أو خارجها، فإن ذلك يساعدهم في عملية التكيف مع بيئة العمل متى تطلبت الظروف التنظيمية ذلك، وكما يساهم إدراك الموظفين لمختلف التغيرات الجارية أو المحتملة فإن ذلك يساهم في عملية

تقليص أو القضاء على عملية مقاومة التغيير وإشراك العاملين في عملية صنع التغيير والإستجابة له.

- تأثير إدارة المعرفة على الرضا الوظيفي: تمنح إدارة المعرفة الموظفين حلولاً للمشكلات التي يواجهونها إذا كان قد سبق التعامل مع نفس هذه المشكلات في وقت سابق وتم التغلب تماماً، ومن ثم فإن تقديم هذه الحلول المجربة والناجحة تزيد من فعالية الموظف الناجح سيظل مفعماً بالحماس، في حين يمتلك الاحباط ذلك الموظف الذي تواجهه المشكلات أثناء قيامه بعمله.

ب- مدخل تطبيق إدارة المعرفة من خلال العمليات بالمؤسسة: ²³

تعمل إدارة المعرفة على العمل على تطوير وتحسين العمليات والتعاملات في المنظمة مثل (عمليات التسويق-عمليات الانتاج- عمليات المحاسبة- عمليات الهندسة- عمليات العلاقات العامة)، من خلال هذا المدخل يمكن تكمن تأثيرات إدارة المعرفة عبر ثلاث عمليات رئيسية هي:

- **الاستعداد للعمل Affectivity**: تمكن إدارة المعرفة المنظمات من أن تصبح أكثر جاهزية، وذلك بمساعدة الموظفين في عملية اختيارهم الأعمال المناسبة لهم، حيث أن إدارة المعرفة الفعالة تمكن أعضاء المنظمة من جمع المعلومات التي يحتاجون إليها من أجل مراقبة الأحداث الخارجية مما يؤدي الى تقليل الحاجة الى تعديل الخطط لوضع طرق أكثر فعالية من أجل تمثيل المهام.

- **الفعالية Efficiency**: إن إدارة المعرفة بفعاليتها تمكن المنظمات من أن تصبح أكثر انتاجية وأكثر فعالية، حيث أن استخدام إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات مثل الانترنت يمكن المؤسسات من زيادة عائداتها المالية وتقليل تكاليفها اليومية وتحسين عملياً الإبداع في سلسلة تعاملاتها في المؤسسة أو خارجها.

- **الإبداعية Creativity**: تستطيع المنظمات زيادة اعتمادها على مشاركة المعرفة عبر الافراد من أجل إنتاج حلول إبداعية جديدة للمشاكل، ومن تطوير عملياتها الداخلية والخارجية، وقد ثبت أن إدارة المعرفة تعتبر من المنشطات لعملية العصف الذهني من أجل اكتشاف المخاطر والتهديدات والتي تطرأ في المستقبل.

ت- مدخل تطبيق إدارة المعرفة من خلال التكنولوجيا بالمؤسسة:

يتم عبر الرمجيات مع البنية الأساسية من الأجهزة المرتبطة بها لدعم إدارة المعرفة، والتعلم التنظيمي عن طريق حرية الوصول والنفاد إلى المعرفة والمشاركة فيها باستخدام وسائط التكنولوجيا من البريد الإلكتروني، نظم دعم القرار ومؤتمرات الفيديو، والحزم البرمجية الحديثة لدعم القرارات وتحسين العمل الجماعي بين المختصين خلال الشبكات المحلية والدولية.²⁴

وذلك بالإعتماد على القدرة الفائقة لتكنولوجيا المعلومات على جمع المعلومات ومعالجتها وإسترجاعها وبثها بسرعة كبيرة، والتشبيك الفائق القائم على الحاسوب والتشارك الشبكي، وتحت تأثير هذه الامكانيات الكبيرة لتكنولوجيا المعلومات، وذلك لتسهيل تطبيق حلول إدارة المعرفة والذي يشير إلى الطرق التي يمكن بواسطتها تسهيل القيام بإدارة المعرفة، وتقسم هذه الحلول إلى أربعة مستويات هي: عمليات المعرفة، ونظم المعرفة، آليات وتكنولوجيا إدارة المعرفة، والبنية التحتية لإدارة المعرفة.²⁵

ث- مدخل تطبيق إدارة المعرفة من خلال أداء المؤسسة الكلي:²⁶

وكما ان إدارة المعرفة تؤثر على الاشخاص والمنتجات والعمليات. فبإمكانها أيضا التأثير على الاداء الكلي للمنظمة ولقد اوجز ذلك دويتش بنك **Deutsche Bank** في قوله " الافكار رأس المال أما الباقي فمجرد أموال" هذا القول يعكس الاعتقاد بأنه ينبغي النظر للاستثمارات الموجهة لإدارة المعرفة باعتبارها استثمارات رأسمالية، فقد يكون هذا الاستثمار قادرا على تحقيق ميزات طويلة المي للمنظمة بأسرها، ويظهر تأثير تطبيق إدارة المعرفة بالمؤسسة على جانبها الأدائي الكلي في النقاط الآتية الذكر:

- **التأثيرات المباشرة لتطبيق إدارة المعرفة على أداء المنظمة:** يحدث التأثير المباشر لتطبيق إدارة المعرفة على أداء المؤسسة عند إستخدام المعرفة بغرض استحاث منتجات مبتكر لجني الإيرادات والارباح، أو عندما تنتظم استراتيجية إدارة المعرفة مع إستراتيجية العمل. مثل التأثير المباشر له علاقة بالإيرادات أو التكاليف أو كلاهما. ويمكن ربطه برؤية المنظمة أو إستراتيجيتها.

ح- **التأثيرات غير المباشرة لتطبيق إدارة المعرفة على أداء المنظمة:** يحدث التأثير غير المباشر لإدارة المعرفة على أداء المنظمة من خلال الانشطة التي لا ترتبط

مباشرة برؤية المنظمة أو إستراتيجيتها أو إيراداتها أو نفقاتها، حيث تحدث مثل هذه التأثيرات عند استخدام إدارة المعرفة في إبراز القيادة الفكرية في مجال العمل، والذي قد يعزز بدوره من درجة الولاء لدى العملاء.

خاتمة:

إن اعتماد المؤسسات اليوم تطبيق إدارة المعرفة، هو سعيها إلى بلوغ مستوى معين والمحافظة عليه في ظل البيئة التي تنشط بها، حيث أن إدارة المعرفة تعمل على تسهيل العملية الإدارية من خلال التشارك المعرفي الذي يحدث في كافة المستويات التنظيمية مما يمنح قاعدة معلومات موحدة تسهم في تسهيل الإتصال والسرعة والتنفيذ بأقل جهد ووقت وكذا بأقل قدر من الأخطاء السابقة. وهناك طرق ومداخل مختلفة عديدة لتنفيذ برامج إدارة المعرفة (الجانب البشري، التكنولوجي، العمليات، أو الأداء الكلي) ، كما أن إهتمام المؤسسة بالجوانب التقنية والتكنولوجية الحديثة للرفع من مستوى العام للمؤسسة من أجل مواكبة التطورات المتسارعة. يتطلب تدريب مواردها البشرية وتأهيلهم لتسهيل إمتلاك أساليب وطرق استخدام والتحكم في التكنولوجيات الحديثة المستحدثة بالمؤسسة. وذلك لإتاحة فرصة إمتلاك المعرفة لجميع أفراد التنظيم. كما يجب على القيادات بالمؤسسة إدارة المعرفة وذلك بتطبيق أساليب حديثة في التسيير كتفويض السلطة والرقابة الإلكترونية وذلك من أجل الوصول إلى العدالة التنظيمية بمختلف أنواعها.

المراجع والاحالات

- ¹ احمد على الحاج محمد ،اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره، ط01، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2014 ، ص77.
- ² عادل محمد زايد، إدارة الموارد البشرية رؤية استراتيجية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2003، ص 65.
- ³ محمد زرقون، الحاج عرابة، أثر إدارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ع01، ديسمبر 2014، ص123.
- ⁴ عبد اللطيف محمود مطر، إدارة المعرفة والمعلومات، ب ط، داركنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007، ص27.
- ⁵ سعيد بن حمد الربيعي،التعليم لعالي في عصر المعرفة، ط01، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص124-125.
- ⁶ نور الدين حاروش،إدارة الموارد البشرية، ط02،دار الأمة للنشر والتوزيع، برج الكيفان،الجزائر، 2016، ص228
- ⁷ نجم عبود،إدارة المعرفة المفاهيم الاستراتيجية والعمليات، ط01، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2005، ص21
- ⁸ ياسر الصاوي،إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، ط01، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007، ص19.
- ⁹ علاء فرحان طالب،أميرة الجنابي، إدارة المعرفة-إدارة معرفة الزيون-، ط01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2009، ص72.
- ¹⁰ ننبيلة جعيجع،حياة براهيمى، إدارة الموارد البشرية في عصر المعرفة، ورقة مقدمة في المنتدى الدولي حول :رأس المال الفكري في منظمات الاعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة،يومى:13-14 ديسمبر 2011، ص09.
- ¹¹ علاء فرج طاهر:إدارة المعلومات والمعرفة، ط01، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص96.
- ¹² عصام نور الدين، لإدارة المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، ط01، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2010، ص78.
- ¹³ إيمان سعود أبو خضير، تطبيق إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي"أفكار وممارسات"،المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، الرياض،المملكة العربية السعودية، 2009، ص 07.

- ¹⁴ ياسر الصاوي، مرجع سابق، ص 32-37.
- ¹⁵ أكرم سالم الجناحي، إدارة المعرفة في بناء الكفايات الجوهرية، ب ط، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 68-69.
- ¹⁶ هيثم علي حجازي، المنهجية المتكاملة لإدارة المعرفة في المنظمات، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 75.
- ¹⁷ محمد عواد أحمد الزيادات اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 144.
- ¹⁸ أكرم سالم الجناحي، المرجع السابق، ص 90-94.
- ¹⁹ هيثم علي حجازي، مرجع سابق، ص 80-81.
- ²⁰ خيضر كاظم حمود، منظمة المعرفة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 80.
- ²¹ محمد عواد أحمد الزيادات، مرجع سابق، ص 116.
- ²² إيرما بيسرا - فرنانديز، راجيف سابيروال، ترجمة محمد شحاته وهبي، إدارة المعرفة النظم والمعرفة، معهد الادارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2014، ص 117-118.
- ²³ خضر مصباح اسماعيل الطيطي: إدارة المعرفة التحديات والتقنيات والحلول، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 121-122.
- ²⁴ جمال يوسف بدير، اتجاهات حديثة في إدارة المعرفة والمعلومات، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 57.
- ²⁵ عمر أحمد همشري: إدارة المعرفة الطريق إلى الريادة والتميز، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 117.
- ²⁶ إيرما بيسرا - فرنانديز، راجيف سابيروال، ترجمة محمد شحاته وهبي: مرجع سابق، ص 128-129.

أدب الأطفال بين البنية الإيقاعية والبنية الدلالية
قصيدة نشيد الوداع "للشاعر ناصر لوحيشي" أنموذجا

*Children 's literature between the rhythmic structure and the
semantic structure
A poem of farewell to "poet Nasser Lohishi" model-*

د/ بوقاس عبد الحميد
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة

تاريخ الاستلام: 2017/09/05 تاريخ التعديل: 2017/11/30 تاريخ قبول النشر: 2017/12/20

الملخص :

تتناول هذه الدراسة بعض الظواهر الإيقاعية وما تحققه من دلالات في أدب الأطفال، من خلال نموذج موسوم : "نشيد الوداع" للشاعر "ناصر لوحيشي"، حيث تمت الإشارة إلى مختلف الأبنية الإيقاعية من صوتية وعروضية ونحوية وبلاغية في علاقاتها بالجوانب الدلالية، من خلال النظر إليها - الأبنية - كأنظمة جزئية داخلية في تركيب النص كنظام كلي، ليتم بعدها إيجاد علاقة تربط مختلف الأبنية الإيقاعية بالمعنى العام للنص، وتكشف عن وظيفة تلك الأبنية في مدى توافقها وانسجامها والقدرات العقلية والجسمية والاستعدادات النفسية والحاجات الاجتماعية للأطفال .

الكلمات المفتاحية : إيقاع ، بنية ، صوت ، دلالة ، عروض .

Abstract:

The present study deals with some rhythmic aspects and their significance for children literature. This has been approached within a framework entitled: "Children literature between the rhythmic and semantic structure: case study of farewell song for the poet "Nacer Louhichi". The study has touched upon the different rhythmic structures such as phonemic, metric and rhetoric, and their relationship with semantics. Within this perspective, these structures were deemed as subsystems included within the text which is considered as a holistic system. Afterwards, the research attempted to find a thread that links the various rhythmic structures with the general meaning of the text, and reveal the functionality of these structures to fit children's intellectual and bodily capabilities as well as their psychological and social predispositions.

Key words : *rhythme – structure-phoneme-semantic-meter.*

تمهيد:

يعد أدب الأطفال ركيزة أساسية في تكوين الشخصية وفهم أسرار عالم الطفولة التي هي مفتاح دراسة شخصية الكبار. ولعل ما يميز طفولة الإنسان أنها " أطول من طفولة الحيوان، وأن مطالب رعاية هذه الطفولة لا تقتصر على مجرد الغذاء والوقاية - كما هي الحال في الحيوان - بل إنها تحتاج إلى رعاية عقلية ونفسية واجتماعية تتلاءم مع طبيعة الإنسان بوصفه أكرم مخلوقات الله عز وجل ¹، وعليه لا يمكن أن نتصور تكويننا - على اختلاف جوانبه - للأطفال بعيدا عن قوانين التربية الربانية التي نظمت السلوك الإنساني .

ومن ثمة يمكن القول إنّ أدب الأطفال هو ذلك الأدب المستمد رؤيته من مرجعيات ثلاث : القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، والعادات الحميدة التي تواضع عليها المجتمع وعززها الإسلام. وبذلك تتضح لنا أهمية الرسالة التي يؤديها أدب الأطفال، ولكن السؤال المطروح : هل كل أدب موجه للأطفال يمكن أن يسهم في التأسيس الفعلي لذلك التكوين السليم لشخصية الطفل ؟ وعليه كان لزاما الإكثار من الدراسات التطبيقية التي تخص أدب الأطفال، وتبرز خصوصياته الفنية في علاقاتها

بحاجات الطفل النفسية والذهنية والاجتماعية، ومن ثم يمكن الوصول إلى أدب وظيفي ينمي قدرات الطفل ويوجه سلوكه ويحقق المعادلة : طفولة سليمة يساوي رجلا سليما . وبناء على الطرح السابق جاءت هذه الدراسة المتواضعة في نوع أدبي عرف منذ أن عرفت الأمومة، وهو الأنشودة التي عززت العلاقة بين الطفل وأمه ، ثم بين الطفل والمربي، مما أهل الأنشودة إلى خلق تفاعل موجه ومنظم بين الطفل والمجتمع . ونشيد الوداع عنوان أنشودة للأطفال، نظمها الشاعر "ناصر لوحيشي"، ضمن ديوان "رجاء"، الصادر عن منشورات دار القلم، الجزائر، سنة 2000 م . وقد جاءت الأنشودة في أبيات ثمانية، موزونة ومقفاة، مما يجعلها حسب بعض المعايير النقدية تصنف ضمن القصائد .

أولا- إيقاع العنوان:

أول شيء نشير إليه هو موقع القصيدة في الديوان، إذ كانت آخر قصيدة فيه، وهنا تستوقفنا دلالة التطابق بين موقع القصيدة - نهاية الديوان - وبعض معاني الوداع، الذي لا يكون إلا بعد اللقاء، أي في النهاية، طال ذلك اللقاء أو قصر، وكذلك كلمات الوداع قد تطول وقد تقصر حسب مقتضيات الحال، إلا أن إحياءات أصواتها وألفاظها وما تشكله من أخيلة وصور، تبقى مؤثرة تأثير اللحظة الوجدانية المقترنة وزمن الوداع.

إن العنوان " نشيد الوداع " بمجرد سماعه نحس بوقع يؤسر النفس، ويستثير الوجدان وينبه الذاكرة، من خلال تقاطعات دلالية، يشكل الحزن بورتها . فلفظة " وداع " تجعل القارئ يستحضر جملة نصوص، حملت العنوان نفسه أو اشتركت في جزء منه . ولعلّ الذاكرة تنقلنا إلى نص نثري صبغ وجدان الأمة العربية والإسلامية جمعاء بصبغة الحزن أو قل الدهشة والحيرة عند بعض عظماء رجال الإسلام. إن ذلك النص هو "خطبة حجة الوداع " للرسول (صلى الله عليه وسلم)، والتي كانت فعلا توديعا لبشرية، وتوديعا شهد عليه رحيل خاتم الأنبياء والمرسلين محمد (صلى الله عليه وسلم)، ولكن ذلك الرحيل لم يكن رحيلاً لرسالة، بقدر ما كان رحيلاً حتمياً ينص عليه مضمون تلك الرسالة كشاهد على مصداقيتها وصحتها، وأنها ليست من صنع البشر، بل هي وحي يوحى من الله عز وجل . كما أن ذلك الرحيل وإن كان

تغييرا في مرحلة زمنية، فهذا لا يعني زوالها أو توقفها، بل هي إيدان لفلسفة زمنية أخرى، ضمن الإطار الزمني الذي جسده حدث الرحيل .

من الدلالة الدينية بأبعادها الزمانية والحدثية الحزينة، نجد أنفسنا في ظل جو آخر يفيض حزنا وكما نفسيا، إلا أن ذلك الحزن ممزوج بحماسة، فيها نوع من التحدي والصمود، أو قل محاولة لإثبات الذات في غضون معركة قائمة على فلسفة التغيير في بنية المجتمع.

إنّ النص الحامل الدلالات السابقة متمثل في قصيدة " نشيد الجبار " لأبي القاسم الشابي " ليتحقق التقاطع والقسم الأول من عنوان قصيدة " نشيد الوداع " .

وما يمكن ملاحظته أن الدلالات المتحققة في خطبة " حجة الوداع " للرسول (صلى الله عليه وسلم)، كانت خاصة بحزن بشرية بأكملها، عاشرت شخص الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم)، وحزن من جاء أو يجيء بعده، لما كان لذلك المصاب الجلل من أثر بالغ في نفوس المسلمين، من جهة، ولما حملته خطبة (الرسول صلى الله عليه وسلم) من عبارات أوحى بحزنه شخصيا، من جهة أخرى، وذلك إثر إحساسه بدنو أجله - لا خوفا من الموت بقدر ما كان خوفا وإشفاقا على أمته - وأنه ملق ربه لا محالة . في حين أنّ دلالات الحزن الماثلة في قصيدة " نشيد الجبار " للشابي، هي حزن مسيطر عليه، أراد صاحبه ترجمته في لحظة تجرع فيها كؤوس الألم، ففاضت شاعريته بواحة بتلك الأحاسيس، عبّرت عنها لغة قصيدته وأصواتها وصورها وإيقاعاتها .

ونحن في خضم الولادات الدلالية المتزاحمة ، تفرض نفسها دلالة أخرى ، إنها دلالة ثورية وطنية تشكّلها بنى فكرية واجتماعية وسياسية، ضمن بنية شعرية متمثلة في " النشيد الوطني الجزائري " لشاعر الثورة الجزائرية " مفدي زكرياء"، ليتم التقاطع مرة أخرى والجزء الأول من عنوان قصيدة " نشيد الوداع "، ليحملنا الجزء الأول منه إلى جو مفعم بالبطولات والتضحيات، وما تتطلبه هذه الأخيرة من أطر فكرية وثقافية ودينية واجتماعية في المجتمع لتؤثر في البنية السياسية، المتمثلة في الاستعمار الفرنسي .

ومن خلال التقاطعات السابقة، خاصة " نشيد الجبار " والنشيد الوطني الجزائري " مع " نشيد الوداع " في المضاف - نشيد - ندرك الدلالة العميقة التي شكّلت

محور الالتقاء بين تلك التقاطعات بعد أن كانت تبدو لنا سطحية بعيدة، لكنها في حقيقة الأمر مشدودة بسر دلالي عميق ومشارك، ألا وهو " الأمل " . فما كان تحدي "الشابي" خصومه ممن قلّلوا من شأنه إلا أملا في الحياة والاستمرار، وما كان حديث "مفدي زكرياء" عن بطولات الشعب الجزائري وتضحياته إلا أملا في التغيير، وأملا في نيل الجزائر حريتها واستقلالها، فكذا كان " نشيد الوداع " للدكتور "ناصر لوحيشي"، أملا في الأطفال. وسنوضح لاحقا هذه الدلالة المحورية، من خلال الحديث عن بعض الأنظمة الإيقاعية في القصيدة.

لقد شكّل عنوان قصيدة " نشيد الوداع " للشاعر ناصر لوحيشي، إيقاعا زمنيا، جمع بين فترتين مختلفتين، الزمن القديم – العصر الإسلامي – من خلال خطبة "حجة الوداع" للرسول (صلى الله عليه وسلم)، والزمن الحديث أو العصر الحديث، من خلال نموذجين شعريين، أولهما "نشيد الجبار" لأبي القاسم الشابي، وثانيهما " النشيد الوطني الجزائري " لشاعر الثورة الجزائرية " مفدي زكرياء " .

إن ذلك الإيقاع كان إيقاعا زمنيا مرتدا في حركته بين الماضي والحاضر، ولكنه كان موحدًا، أي دون الفصل بين الرويتين في إطار الزمن المختلف، فالدلالات تتداعى دون تعارض أو تناقض، لأن دلالات العناوين السابقة بتقاطعاتها اشتركت ومعاني الحزن والحسرة، وفق ما تحمله لفظة "الوداع " كما اشتركت ومعاني الأمل والطموح في حياة أفضل، من خلال "نشيد الجبار" و"النشيد الوطني الجزائري" .

وعليه يحملنا عنوان قصيدة " نشيد الوداع " إلى رؤية تحنكم إلى معيار الجمع بين الأصالة والحداثة أو الأصالة والمعاصرة، ذلك المعيار الذي كان صيغة تعبيرية – مثلها العنوان – تكشف عن خصوصية الإبداع عند الشاعر، لتظل النصوص التراثية تحمل سلطة بعناوينها وعاطفتها – وإن خالفتها في المضمون – على مخيال الشعراء وثقافتهم الإبداعية، في تعبيرهم عن تجربة شعرية معينة . ويمكن أن نعتبر تلك السلطة أمرا طبيعيا، فالمعرفة كبنية لا يلغي بعضها بعضا، بل هي – المعرفة – تراكمية توليدية وإن كان ذلك التقاطع في جزء منه، ممّا هو عقلي مشترك .

من خلال التحليل السابق، يحق لنا طرح السؤال الآتي : ما هي الدلالات التي غاير فيها عنوان قصيدة " نشيد الوداع " العناوين التي سبق ذكرها ؟ وعليه ما هي الدلالة التي استأثرت بها الإضافة في " نشيد الوداع " ؟.

إنّ المضمون في قصيدة " نشيد الوداع " في مجمله تعبير عن رؤية الشاعر لطبيعة العلاقة الشخصية بالأطفال والمتعلمين الصغار الذين كانت له معهم تجربة ، حيث إنّ الشاعر وإن انقطع مكانيا و زمانيا عن تلك الشريحة، فإنه لم ينقطع عنها روحيا وعاطفيا وكذا علميا وثقافيا، فهو حريص على الأطفال يظل يرقبهم، ويتتبع خطاهم، ويهتم بمصيرهم.

وهنا نقف على جمال بلاغة التضاد في العنوان، فالوداع في حقيقته هو إعادة ربط وعقد الصلة الوجدانية بالأطفال، تلك الصلة التي أسست لها المقصدية المعرفية والتعليمية والتثقيفية، والتي بدورها عمّقت و أثرت الصلة الوجدانية. ومن خلال ذلك المضمون يتحقق التوافق الدلالي بين قصيدة " نشيد الوداع " و خطبة "حجة الوداع " للرسول (صلى الله عليه وسلم) في الشق الثاني من العنوان وهو "الوداع". وبناء على ما سبق يمكن أن نحدد الدلالة البؤرية للقصيدة، ونقف على حقيقة الإضافة في العنوان التي لم تكن نشيدا للوطن، ولا نشيدا للجنّ، بل كانت نشيدا للوداع. ولذلك فإن الدلالة المحورية للعنوان هي ما يحمله المضاف إليه " الوداع " في ظل النوع الشعري المعروف باسم "النشيد"، وفي رحاب ذلك الفهم تتجلى الخصوصيات الفنية للنشيد.

إنّ ما يؤكد أنّ الوداع في قصيدة الشاعر " ناصر لوحيشي " لم يكن انقطاعا أو غيابا - وإن تحقق الغياب زمانيا ومكانيا - هو جملة التراكيب والبنى اللغوية التي ترجمت حميمة وأبوة العلاقة التي تربط الشاعر بالأطفال، كما تترجم أيضا نظرتة للجنس البشري المميز بخصوصية " الإنسان ". وذلك ما سنوضحه من خلال إيقاع البنى الإفرادية والتركيبية التي ستؤسس أكثر لعلاقة العنوان بالنص .

ثانيا- إيقاع البنى الإفرادية والبنى التركيبية :

ومن تلك التراكيب والبنى اللغوية :

-مطلع القصيدة، والذي تكرر في نهايتها، في صورة مماثلة، حيث يقول

الشاعر:

أَنَا لَنْ أَقُولَ إِلَى اللَّقَاءِ أَنَا لَنْ أَقُولَ أَوْدَعُ²

فالشاعر ينفي نفيًا قاطعا مفارقتة الأطفال وتوديعهم، ويتضح ذلك من خلال الفعل المضارع (أقول) المسبوق بحرف نفي ونصب واستقبال (لن) . فالفعل "أقول

" بخصوصيته الزمنية المضارعية كشف عن تأكيد الرؤية التي يحملها الشاعر لعالم الطفولة ، وهي رؤية ترشح في مجالها معاني التأكيد على عدم المفارقة وعدم التوديع. وكما كان التأكيد في الموقف والرؤية الذي حددته الجملة الفعلية " لن أقول "، فإن التأكيد قد تحقق على مستوى الشاعر الفاعل من خلال تصدير مطلع القصيدة بضمير المتكلم المفرد " أنا "، والذي تكرر في بداية عجز المطمع، ليزيل بذلك الشاعر الشك أو التردد في الإعلان الصريح عن موقفه من خلال عدوله عن استعمال صيغة الجمع التي تفيد الاشتراك في الرؤية، وأيضا عدم استعمال صيغة البناء للمجهول التي تجعل الفاعل غير مذكور في الجملة، مما له أغراض بلاغية كثيرة، نجعل من ذكر الفاعل في البيت الشعري السابق، إشارة إلى نقيض الأغراض التي سنذكرها لاحقا، بعد تحديد الحال والمقتضى، في قول الشاعر :

أنا لن أقول إلى اللقاء أنا لن أقول أودع

-فالحال هو تصريح الشاعر العلني بموقفه من علاقته بالأطفال.

-والمقتضى هو التأكيد المنكر في عبارة " أنا لن أقول "، والمتصدر مطلع القصيدة في كل من الصدر والعجز.

إن ضمير المتكلم المفرد " أنا " الذي احتل الصدارة، والمحقق وظيفة نحوية تعرف " بالمبتدأ"، قد أفاد - علاوة على التأكيد - الدلالات الآتية :

-وضوح الرؤية على مستوى العلاقة التي تربط الشاعر بالأطفال .

-جرأة الشاعر في الإفصاح عن تلك العلاقة.

-عدم إشراك الآخر في الرؤية، من خلال استعمال ضمير المتكلم المفرد " أنا "، وليس معنى ذلك تجريد الآخرين من ذلك الإحساس الذي تتلون به الذات الإنسانية أثناء معاشرتها الأطفال، أو أن غير الشاعر لا يحس بما يحس به هو شخصيا، ولكن في ذلك الذكر، و في ذلك التصريح شجاعة أدبية وأخلاقية، قد لا تتحقق في البنية اللسانية " نحن الشعراء " أو "نحن الآباء " أو " نحن -المربين- " لأن في توظيف صيغة " أنا " التزاما بمسؤولية أخلاقية لا تسقط عن الآخرين، وهنا تتجلى الشجاعة

الأدبية في طرح الشاعر رؤيته والإدلاء بأفكاره الشخصية والدفاع عنها، مما يلزم غير المعلنين لذلك الموقف ضرورة تبنيه، تجاه الأطفال.

-سمة التواضع في شخص الشاعر، ورفعة أخلاقه، ورهافة حسه .

-النزعة الإنسانية من خلال النظر إلى الطفولة كمرحلة من حياة الإنسان من جهة، والطفولة كخصوصية إنسانية تعبر عن الجنس البشري، له احتياجات نفسية واجتماعية، من جهة أخرى .

-إنّ ما يؤكد علاقة الشاعر الحميمة بالأطفال، توزيع الضمير " أنا " عبر مساحات مختلفة في النص حيث ورد ذلك الضمير ست (06) مرات ، وفق توزيع هندسي منظم ، محتكم للتكرار والمعاودة المتناسبة :

-مرتان (02) في البيت الأول : أنا لن أقول - أنا لن أقول .

-مرة واحدة في البيت الثاني : أنا بينكم .

-مرة واحدة في البيت الرابع : أنا لست أنسى صحبتي .

-مرتان (02) في البيت الأخير : أنا لن أقول - أنا لن أقول .

إنّ التوظيف السابق لضمير المتكلم " أنا " خلق حضوراً قوياً للشاعر ليس على مستوى النص فقط ، بل في عالم الطفولة، وبذلك تحقق ما ذكرنا سابقاً - في دلالات العنوان - من أن فراق الشاعر المكاني والزّماني للأطفال، لم يقدر على إحداث قطيعة روحية وجدانية عن عالم الطفولة، حيث راح الشاعر يعزز تلك الصلة الروحية الوجدانية بالعناصر المكانية والزمانية التي كان يحياها في ظل وجوده مع الأطفال، ونلمس ذلك في قول الشاعر :

أنا بينكم أنتم معي³

وقوله :

أَسْمَاؤُكُمْ أَلْقَابُكُمْ مِنْ مُهْجَتِي لَا تَنْزَعُ⁴

وكذا قوله :

أَنَا لَسْتُ أَنْسَى صُحْبَتِي⁵

إنّ التراكيب السابقة هي تأكيد على وطيد الصلة بعالم الأطفال، فتلك العودة إلى ما يُقوّي علاقة الشاعر بالأطفال، من مكان أو زمان أو حدث، لم يكن حيننا لمرحلة معينة يتحقق فيها الرضا الوجداني، من انبساط، أو براءة وعفوية في العلاقات الخالية من كل حقد أو من كل ما يمكن أن يحدث جفاء وقطيعة، كما لم تكن تلك العودة هروبا من واقع ساءت فيه العلاقات، وتعددت فيه الحياة حيث صارت محكومة بمنطق المكر والخداع والنفاق، بقدر ما كانت تلك العودة تعبيراً عن إنسانية الشاعر، وتعبيراً عن عواطف، تنوب رقة، وتفيض حبا، لعالم لا ينضب، إنه عالم الطفولة .

كما كانت تلك العودة اتجاها إصلاحيا تربويا، تحاول وضع العلاقة بين الكبير والصغير، بين المعلم والتلميذ، في إطارها الطبيعي، الذي ينسجم والطبيعة الإنسانية، من جهة، والقوانين الربانية التي نقلها معلم البشرية "محمد" (صلى الله عليه وسلم)، الذي كان نموذجا حيا في تعامله مع الأطفال، من جهة أخرى.

ثالثا: إيقاع الكناية

إنّ المتأمل قصيدة " نشيد الوداع" يدرك أنّ لغتها كانت أميل إلى التقريرية والمباشرة، بعيدة عن المجاز الكثيف أو التجريد الذي يؤدي إلى إعمال العقل، والقيام بعمليات التركيب والتحليل، قصد إدراك المعنى. ولعلّ هذه السمة التربوية هي ما يجعل القصيدة في مرحلة معينة من الطفولة - خاصة ما قبل الحادي عشر من العمر - أيسر حفظا، وأكثر فهما بالنسبة للأطفال.

وما ورد من تراكيب كنائية في القصيدة، نذكر :

أنا بينكم أنتم معي - ألقابكم من مهجتي لا تنزع

ونحن نقرأ التراكيب السابقة، نحس بإيقاع كنايات ترخر بمعاني التعلق الشديد بالأطفال، والوفاء لهم، وبرّهم، وحفظ مودتهم، وعدم نسيان صحبتهم، كيف لا، وقد ما زجت ألقابهم وأسماءهم روح الشاعر، فصارت النفس الذي يستشقه، والدم الذي يسري في عروقه، أو قل صار الأطفال جزءا من هوية الشاعر، فقد نقش

أسماءهم وألقابهم في كبده وتعلقت بشغاف قلبه، قبل أن تنقش في ذاكرته وترسم في مخيلته.

إن حديث الشاعر عن وجوده بين الأطفال كتعبير يحمل دلالات القرب الروحي ترجمه التركيب اللغوي الدال على القرب المكاني، والمتمثل في شبه الجملة "بينكم" و "معي"، دون تفيد هذين الأخيرين بزمن، جعل ذلك الوجود مطلقاً، وهذا ما يعزز الطرح السابق في أن العودة إلى عالم الأطفال لم تكن لحظة حنين إلى مرحلة عمرية سابقة، لأن الجملتين الاسمينيتين "أنا بينكم" و "أنتم معي" تدعمان هذا التفسير، فقد كان الوجود مع الأطفال مطلقاً. ويمكن أن نفسر ذلك بجملة من التراكيب المحذوفة، والتي تحيل إليها البنى اللغوية المذكورة.

وعليه فإن التركيب الكناي "أنا بينكم أنتم معي"، يمكن أن يولّد إيقاعياً بتناوب حركة الخطاب، مجموعة من الدلالات التي توحى بها جملة احتمالات لجمل محذوفة. فالجملة الاسمية "أنا بينكم" يمكن أن نقرنها بأزمنة مختلفة :

-أنا بينكم في الماضي .

-أنا بينكم في الحاضر.

-أنا بينكم في المستقبل .

كما يمكن أن نقرنها بأمكنة مختلفة :

-أنا بينكم في المدرسة / الثانوية / الجامعة.

-أنا بينكم في الدار / الروضة / النادي .

-أنا بينكم في المدينة / الشارع / الرحلة .

كما يمكن أن نقرنها بمجموعة معينة من الأطفال :

-أنا بينكم يا تلاميذ مدرسة كذا .

-أنا بينكم يا أطفال روضة كذا

- أنا بينكم يا أطفال نادي كذا .

فعدم تحديد المكان والزمان، وعدم تحديد فئة الأطفال بأسمائهم أو مستوياتهم، كل ذلك جعل جميع الدلالات الزمنية والمكانية وجميع فئات الأطفال ممكنة التحقق، أو بمعنى آخر فأينما وجدت الطفولة وجد الشاعر، وأينما وجد الشاعر فثمة الطفولة، فذهاب قاموس الطفولة من قاموس الشاعر، هو موت الشاعر .

إنّ ما يؤكد التفاعل بين طرفي الثنائية : الشاعر / الطفولة، هو تغيير حركة الخطاب من ذات الشاعر إلى الأطفال : "أنا بينكم أنتم معي" في حركة إيقاعية خفيفة وسريعة، أوحى بها التوازي في تركيب الجملتين الاسميّتين السابقتين، ممّا حقّق الانصهار بين ذات الشاعر وذوات الأطفال.

رابعاً- إيقاع البنية العروضية:

1- إيقاع الوزن :

لقد نظمت القصيدة على بحر الكامل، والذي جاء مجزوءاً :

مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلُنْ

ومما يلاحظ على البنية العروضية أنها جاءت مراعية البنية العقلية والجسمية للأطفال من حيث القدرة على الفهم والحفظ والاستيعاب ودفع الملل، من خلال مجيء الوزن في صورة متوسطة الطول ومتلونة بين الحركة والسكون.

- لقد نظمت القصيدة على بحر الكامل، حيث جاءت عروضه مجزوءة وزنها (متفاعلن) و جاء ضربه كالعروض. وحتى ندرك قيمة وزن الكامل في قصيدة "نشيد الوداع"، كان لزاماً عرض رؤية بعض العروضيين والنقاد القدامى وكذا المحدثين حول وزن الكامل .

يذهب "الخطيب التبريزي" إلى تبرير تسمية الكامل بالكامل والمقارنة بينه وبين الوافر فيقول: "سمي كاملاً لتكامل حركاته، وهي ثلاثون حركة، ليس في الشعر شيء له ثلاثون حركة غيره والحركات - إن كانت في أصل الوافر مثل ما هي في الكامل - فإن في الكامل زيادة ليست في الوافر، وذلك أنه توفرت حركاته ولم يجئ على أصله فهو أكمل من الوافر"⁶. والتفسير نفسه نجده عند "ابن رشيق

القيرواني" الذي يرى أن الخليل سمى الكامل كاملاً " لأن فيه ثلاثين حركة لم تجتمع في غيره من الشعر "7.

ويشير " صلاح يوسف عبد القادر " إلى بعض خصوصيات الكامل من السرعة وما يحدّ منها، ورتبة ذلك الوزن في الاستعمال قديماً وحديثاً. ومما أورده في هذه المسألة قوله : " ولذلك فهو أسرع الأوزان الشعرية إذا كان سالماً، وهو أمر نادر الحدوث، ويحد من سرعته زحافاتُه وعلله لأنها تسكن المتحرك وتزيد من الساكن فيه . وقد عرفه الشعر العربي منذ العصر الجاهلي، وتقول الإحصاءات إنه كان يحتل المرتبة الرابعة في هذا العصر. وقد احتل الكامل المرتبة الأولى في العصر العباسي كما احتل الكامل صدارة الشعر في العصر الحديث "8.

وبناء على الخصوصيات السابقة لبحر الكامل يمكن أن نرى توافقاً مع الرتبة - خاصة في العصر العباسي - وطبيعة العصر المتميزة بالمرح والطرب وما صاحبها من دينامية ثقافية متنوعة الحركة . وفي ذلك الوزن توافق مع نفسية الأطفال الميلالة إلى النشاط والحيوية والمرح . ولعل هذا ما يفتح البنية الإيقاعية للكامل على بعض الخصوصيات الثقافية للعصر وبعض الجوانب النفسية لدى المتلقي .

وعليه يمكن القول إنّ الشاعر "ناصر لوحيشي " في قصيدة " نشيد الوداع " حرص على توظيف بنية عروضية كثيرة الشيوخ، وهذا ما يحقق فيها الألفة والأنس كونها - البنية العروضية - مستعملة عند العرب قديماً وحديثاً . وذلك ما يجعل الثقافات والحضارات في تفاعل دائم، يتصل ماضيها بحاضرها، وحاضرها بمستقبلها.

إننا لا يمكن فصل خصوصية البنية العروضية عن خصوصية الأطفال، خاصة في عملية الحفظ والاسترجاع والتذكر، ومن ثمّ الثمرن على إنتاج جمل سليمة التركيب، بمعنى آخر تصوير البنية العروضية وسيلة في تعليم اللغة العربية . وبذلك نكون أمام بنية عروضية وظيفية تراعي الحاجات النفسية للطفل.

ومن دون شك، فإن تلك الوظيفية تتحقق - فيما تتحقق فيه - في الوزن . وعليه فإن الجوهر الأساس قد اشتملت عليه القصيدة، وهو الوزن. وذلك ما أشار إليه "حازم القرطاجني" في قوله : " فإن الأوزان مما يتقوم به الشعر، ويعد من جملة جوهره "9.

كما يشير "ابن رشيق القيرواني" إلى أهمية الوزن في الشعر، فيقول: "الوزن أعظم أركان حد الشعر وأولاها به خصوصية، وهو مشتمل على القافية وجالب لها¹⁰". و ينوّه أيضا بدور الوزن والقافية في عملية الحفظ، فيقول: "فالكلام إذا كان منثورا تيّدّد في الأسماع وتدحرج عن الطباع ... وإذا أخذ سلك الوزن، وعقد القافية، تألفت أشتاته، وازدوجت فرائده ... يقلّب بالألسن ويخبأ في القلوب، مصونا باللبّ، ممنوعا عن السرقة"¹¹.

- إن اختيار الشاعر الأعاريز والأضرب الشائعة والسهلة والواضحة يجعل من البنية العروضية المجسدة إيقاعا معينا، سمة تعبيرية جمالية، ويحقق إيلافية لتلك البنية. وذلك ما حرص عليه العروضيون والنقاد القدامى، فمما جعل من واجبات الشاعر "أن يركب مستعمل الأعاريز ووطئها وأن يستحلي الضروب ويأتي بالطفها موقعا وأخفها مستمعا، وأن يجتنّب عويصها، ومستكرها، فإن العويص مما يشغله، ويمسك من عنائه، ويوهن قواه، ويفت في عضده، ويخرجه عن مقصده"¹².

وعليه نلاحظ أن مجزوء الكامل بعروضه وضربه السالمين أو المضمرين في قصيدة "نشيد الوداع" قد خلا من العويص المستكره، وجمع بين الخفة واللطفة والوضوح في عروضه وضربه.

2- إيقاع الزحافات والعلل :

لقد خلت القصيدة من كل أنواع العلل، مما أبعد التعقيد والصعوبة في حفظ القصيدة من طرف الأطفال وما ورد من زحافات، فلم يتعد الإضمار، وهو تسكين الثاني المتحرك في التفعيلة.

- وقد ورد الإضمار سبع عشرة (17) مرة. بمعنى أنه تم فقدان (17) متحركا من مجموع مائة وستين (160) حركة، وعليه يبقى (143) متحركا في البنية العروضية.

وإذا نظرنا إلى:

- عدد المتحركات المفقودة، فهي تمثل نسبة 5.44 % .

- عدد التفاعلات في القصيدة وهو (32) تفعيلة، وقمنا بطرح عدد التفاعلات المضمرة من المجموع الكلي، نجد عدد التفاعلات السالمة هو : (15). وعليه فإن نسبة التفاعلات المزاحفة تمثل 53.12 %.

- عدد السواكن في القصيدة وجدناه (81) ساكنا، في كل بيت ، (08) سواكن في مجموع التفاعلات بما يعادل (64) ساكنا، ينضاف إليه المضمّر (17)، نتحصل على (81) ساكنا .

- ومن هنا نقف على نسبة السواكن مقارنة بالمتحركات : بعملية الطرح : (143) متحركا - (81) ساكنا ، نتحصل على فارق (62)، أي نسبة 6.64 % . أي بنسبة 56.64 % للمتحرركات ونسبة 43.36 % للسواكن.

- وبذلك نقف على نسبة تحقق مجزوء الكامل في القصيدة - باعتباره الصورة النموذجية لها، لا لوزن الكامل - والتي كانت: 89.58 %.

وعليه يمكن أن نصل إلى نتيجة مفادها أنّ الزحافات لا تفسد البنية الإيقاعية العروضية إذا أحسن توظيفها، بل هي تلوينات إيقاعية ضمن البنية الإيقاعية العامة للوزن .

- إن ما يميز حياة الأطفال هو النشاط والحيوية والحركة الدائبة، وهذا ما حقق التلاؤم والانسجام مع حركة إيقاعية جسدها مجزوء الكامل في قدرة وطواعية على التعبير عن ذلك النشاط من جهة، واحتواء أحاسيس الشاعر ومشاعره الوجدانية الفياضة من جهة أخرى .

- إن زحاف القبض على مستوى البنية العروضية أعطى خصوصية الحركة الإيقاعية التي كانت أميل إلى الدينامية أكثر منها إلى السكون.

- وإذا تأملنا موطن التغيير في بنية التفعيلة نجد أن السبب الأول منها هو الذي كان عرضة للتغيير، أي تحول المتحرك إلى الساكن . وإذا قمنا بتصنيف الكلمات التي وقع فيها الإضمار، نجدها تحمل بعض الخصائص، وهو ما يبينه الجدول الآتي :

-المكون	-بعض الخصائص الدلالية والإيقاعية
أسماءكم - ألقابكم	-عدم وجود حركية -تعويض عن الإضمار في المد .
- كل	-عدم وجود حركية -تعويض إيقاعي في المحاسن (المد) وفي جموعا (الخروج)
- أنتم	- عدم وجود حركية
- تلك	- عدم وجود حركية
- شكرا	- سلوك نبيل - عدم وجود حركية
- البدر	- مكون طبيعي يرمز للأمل - عدم وجود حركية.
- لا	-موقف /حالة وجدانية نفسية-عدم وجود حركية + تعويض في المد (تحزنوا - و تفزعوا)
- من	- ابتداء الغاية - عدم وجود حركية - تعويض إيقاعي في مهجتي (المد)
-ها	-عدم وجود حركية - تعويض إيقاعي في (ها) و(رددوها)
-حتى	-عدم وجود حركية- تعويض في (ترجعوا)
-أنسى	-موقف فكري وجداني -عدم وجود حركية -تعويض إيقاعي في الفعل حيث جاء مقصورا

إن الزحافات والعلل قد أثبتتها الواقع الشعري، وما ذهب إليه العروضيون والنقاد والدارسون من حديث عنها كان " يغلب عليه التقويم الجمالي " ¹³. "فابن رشيق القيرواني" يرى أن من الزحاف "ما هو أخف من التمام أو أحسن، كالذي يستحسن في الجارية من التفاف البدن واعتدال القامة" ¹⁴. فما كان من الزحاف متميزا بالخفة سواء في نطقه أو في مسمعه فهو حسن مقبول.

كما أن القلة لها دور في قبول الزحاف أو إنكاره وردّه، فمن الزحاف " ما يستحسن قليله دون كثيره، كالقبل اليسير والفلج واللثغ " ¹⁵، وعليه فإن نسبة استعمال الزحاف أو العلة تكسبهما حسنا أو هجنة .

ومن خلال عملية التقطيع العروضي لقصيدة " نشيد الوداع " نجد أن الشاعر قد اقتصر على زحاف واحد وهو " الإضمار "، في حين خلت القصيدة من أي علة .

وفي ضوء الحديث عن الزحافات والعلل، يمكن القول إنّ :

- البنية العروضية للشكل الأول من مجزوء الكامل، ما عروضه صحيحة وضربه صحيح اتخذت دلالة مرئية من خلال توظيفها أكثر من غيرها ، من الأشكال الأخرى للكامل، لتشكل بذلك تلك البنية موروثا شعريا يسهم في امتداد وشيوع استعمال وزن الكامل في العصر الحاضر .

- ذلك الاختيار لتلك البنية العروضية يجسد أيضا ذوقا أدبيا مفسرا عوامل فنية تكشف عن أسرار الإبداع، مكرس في ثقافة الشاعر حول النظم على ما هو شائع باعتباره حسنا، وترك ما هو نادر باعتباره شادا.

- الشاعر لم ينتقل من بنية عروضية إلى أخرى أطول منها، بها ترفيل أو تذييل مثلا، بل انتقل من بنية عروضية سالمة إلى أخرى مضمرة (متفاعِلن - متفاعِلن). وعلى الرغم من أن العدد (الكم) لم يتغير إلا أن الكيف قد تحقق، مما يجعل لهذا الكيف خفة ويسرا على النفس وأوفر لها مشقة، بخلاف الانتقال مما هو قصير إلى ما هو أطول منه.

ويمكن أن نفسر عروضيا ووفق نظام المقاطع الصوتية مسألة الكم والكيف الحاصلة في البنية العروضية لمجزوء الكامل بفعل زحاف الإضمار، ليتبين لنا ثبات العدد في نظام الترميز العروضي واختلافه في نظام المقاطع الصوتية، مع الاشتراك في خاصة الكيف. وهذا يكشف لنا عن حقيقة هامة وهي أن نظام المقاطع الصوتية لا يحافظ على مكونات البنية العروضية، بمعنى آخر لا يمكن للدارس أن يعرف عدد مكونات التفعيلة في أصلها، بخلاف الترميز العروضي الذي يبقى رقما رياضيا صحيحا كاشفا عن عدد مكونات التفعيلة بعد حدوث التغيير فيها، ولنوضح المسألة أكثر:

في ظل الإضمار من منظور صوتي تتحول التفعيلة متفاعِلن (0//0///) المكونة من خمسة مقاطع صوتية - على اختلاف طبيعتها - إلى متفاعِلن (0//0/0/) المكونة من أربعة مقاطع صوتية، حيث فقد مقطعان صوتيان قصيران وعُوضا بمقطع صوتي طويل.

بينما إذا فسرنا الإضمار من منظور عروضي فإن التفعيلة متفاعِلن (0//0///) المكونة من سببين (ثقيل + خفيف) ووتد مجموع، تتحول إلى متفاعِلن (0//0/0/) المكونة من سببين خفيفين ووتد مجموع.

وعليه نلاحظ ثبات العدد ثلاثة (03) - وهو عدد مكونات التفعيلة متفاعِلن - قبل الإضمار وبعده، وهذه النتيجة من دون شك تفسر مرونة النظام العروضي العربي.

- إن تحول السبب الثقيل والمقطعين الصوتيين القصيرين في (متفاعِلن) يؤدي من دون شك إلى تلوين إيقاعي، من خلال تغيير وتيرة الحركة الإيقاعية، وذلك بكسر امتدادها، وهنا يتحقق عنصر الزمن ليكون خاصية تمييزية تبين إيقاعات البنية العروضية للكامل. بمعنى آخر، إن الاشتراك الحاصل بين البنية العروضية في ترميزيها الرياضي والصوتي - والمعبّر عنه بالكيف - يمثل اختزالا للزمن والمسافة في آن واحد لأنهما يشكلان سرعة الحركة، ذلك أن " العلامة اللغوية ممتدة في الزمان نطقا، وفي المكان كتابة، فهي تشغل حيزا من المكان وبرهة من الزمان، إذ إنها تتخذ دائما طابع المسطور أو الملفوظ، فإذا انطلقنا بالكلمة فإنها تدوم بضع ثوان، وإذا كتبناها على ورق فإنها تحتل منه بقعة معينة¹⁶.

- إن التلويينات الإيقاعية في البنية العروضية تتحقق بفعل تغيير الضوابط التي نحتكم إليها في تلك البنية، لأنه توجد ضمن البنية العروضية مكونات متنوعة بين أسباب - خفيفة وثقيلة - وبين أوتاد - مجموعة ومفروقة - وبين فواصل - صغرى وكبرى - وفي كل مكون سابق، في حالة اتخاذ ضابطا في تفسير الحركة الإيقاعية يتحقق الانسجام والتجانس بفعل الوحدات الزمنية المعينة في مقادير ثابتة، من خلال التساوي وتكرارها في شكل واحد، وفي ظل ذلك " يلتقي الوعي ذاته في حالة وحدة، إما لأنه يتعرف فيها تساويه الذاتي من حيث إنه يعبر عن نظام التنوع الاعتباري وإما لأنه يتذكر مع كل رجوع للوحدة عينها، أنه كان حاضرا هنا آنفا وأن هذا الرجوع يكشف له على أنه هو القاعدة والضابط للأمر"¹⁷.

وبناء على ما سبق، تتضح لنا جملة من التلويينات الإيقاعية في وزن الكامل، وذلك بفعل عدة إمكانات، نوضحها فيما يأتي :

- إذا أخذنا بنظام التفعيلة واعتبرناها ضابطا يمكن العودة إليه، فإننا نرصد حركة إيقاعية قوامها التفعيلة (متفاعلن: 0//0///) التي يمكن أن تنتظم في الكيفية نفسها، كما يمكن أن تأخذ صورا وأشكالا أخرى، وقد جاءت في القصيدة على صورة واحدة (متفاعلن : 0//0/0/).

- قد نغير النظام الذي تحتكم إليه البنية العروضية فنجعله في السبب الثقيل، وهنا نقف على إيقاعات أخرى ضابطها السبب الثقيل الذي يظهر بعد كل سبب خفيف ووتد مجموع .

$$\begin{array}{cccc} 0//0/*// & 0//0/*// & 0//0/*// & 0//0/*// \\ 1 & 1 & 1 & 1 \end{array}$$

- وإما أن يكون الضابط هو السبب الخفيف، فيتغير النظام وتصير القاعدة محتكمة إلى ترتيب أساسه : سبب خفيف فوتد مجموع ثم سبب ثقيل .

$$\begin{array}{cccc} 0//0/*// & 0//0/*// & 0//0/*// & 0//0/*// \\ \hline & & & \end{array}$$

1 1 1 1

- وإما أن يكون الضابط هو الوند المجموع فيتغير النظام وتصير القاعدة محتكمة إلى ترتيب أساسه :

وند مجموع فسبب ثقيل ثم سبب خفيف.

0// 0/// *0//* 0/// * 0//* 0/// *0//* 0///
1 1 1 1

ومن خلال التوضيح السابق، يحق لنا أن نتساءل : أيّ الأنظمة الإيقاعية نتخذ ضمن البنية العروضية للكامل، في علاقتها بأطفال يتمتعون ببنية عقلية، وأخرى جسمية تتفق كلّ منهما وخصوصيات الطفولة ؟.

إنّ النظام الإيقاعي المرشح ضمن البنية العروضية للكامل حسب ما ورد في قصيدة "نشيد الوداع"، هو نظام السبب الثقيل الموجود في أول التفعيلة، بمعنى آخر : الاحتكام إلى الترتيب الأصلي للتفعيلة (متفاعلن) مع جعل السبب الثقيل مكونا محددا تكرر إيقاع مماثل أو يكاد يكون، بعد قطع مسافة محددة بسبب خفيف فوند مجموع لنعود للسبب الثقيل .

وقد كان ترشيح النظام السابق للسببين الآتيين :

- أولهما : إنّ الاحتكام للسبب الخفيف يجعل النهاية حرفا متحركا، وهذا يقلل من فاعلية التأثير ويخرج إيقاع البنية العروضية من خصوصية الذائقة العربية المترنمة بتسكين الحرف الأخير. ولعل "الخليل بن أحمد الفراهيدي" قد جعل التفعيلة الفرعية " فاعلاتك " مهملة، أثناء تطبيقه نظام التبديل الدوراني لاستخراج التفعيلات الفرعية مما هو أصلي.

- ثانيهما : لو تأملنا في بداية ونهاية كلّ الأنظمة السابقة لوجدنا النظام المحتكم للسبب الثقيل من جانب الأداء والنطق، هو الأنسب باعتبار توالي ثلاث حركات في البداية، حيث يكون للطفل القدرة على نطق الأصوات مسترسلة، بخلاف لو كانت تلك

الحركات في النهاية، وهي صورة (مفاعلتن) وذلك أثناء الاحتكام لنظام الوتد المجموع .

خامسا- إيقاع الأصوات :

وقد قمت بعملية إحصائية لمختلف الأصوات المستعملة في قصيدة " نشيد الوداع" مشيرا إلى خصوصيتي الجهر والهمس، ومقتضرا على صوت مجهور وهو النون باعتباره أول صوت في العنوان، وآخر مهموس، وهو الهمزة كونه أول صوت تصدر القصيدة.

كما تمت الإشارة إلى علاقة صوتي النون والهمزة بالسياق الكلي للقصيدة وكذا الحركة الإيقاعية فيها، ليتم الربط بين تجاوز الصوت أو اللفظة ومدلولهما في علاقة بالسياق.

• أصوات الجهر :

- عدد استعمالاته في القصيدة		- الصوت
- 33 مرة		- اللام
- 21 مرة		- النون
- 15 مرة		- الميم
- 08 مرات		- الراء
77 صوتا	- المجموع	

• أصوات الهمس :

عدد استعمالاته في القصيدة	الصوت
- 32 مرة	- الهمزة

التاء	-	10 مرات
-	-	10 مرات
-	-	08 مرات
-	-	03 مرات
-	المجموع	54صو تا

- من خلال الجدولين السابقين نلاحظ أن :

-الأصوات المجهورة تمثل نسبة 21.56% ، وقد فاقت في استعمالها الأصوات المهموسة التي تمثلت نسبة 15.12 % بفارق 23 مرة أي بنسبة 06.44%، وهي تقريبا النسبة نفسها بين المتحركات والسواكن المحددة سابقا 06.64 %، مما يوصلنا إلى نتيجة تفسر ارتباط الأصوات المجهورة بالحركة في النص الشعري، حيث نجد تناسبا طرديا بين الحركة الإيقاعية والبنية الصوتية في القصيدة .

1-إيقاع الهمزة :

-إن الهمزة بما شكلته من إيقاعات أوحى بجو من التأمل، بفعل حركية الإحالة إلى متكلم هو الشاعر لنجد حضوره يتردد في شكل مكثف بين ثنايا القصيدة، في كل بيت وفي كل كلمة، بله في كل صوت من خلال البنية اللسانية المتمثلة في ضمير المتكلم " أنا " الذي تكرر ست (06) مرات . لتأخذ بذلك البنية اللسانية دلالة مرئية تشغل المواطن نفسها، في البداية لتعود إلى الظهور على المسافة نفسها، في حركة متناوبة بين أفقية وعمودية، كما هو موضح في المخطط الآتي :

← -أنا ————— أنا

-أنا

- أنا

← - أنا _____ أنا

إن التأمل في حركة الإيقاع المتولدة عن صوت الهمزة، من خلال الإحالة إلى ذات المتكلم يجعل القارئ - وخاصة فئة الأطفال - يشدّ انتباهه إلى المتكلم، ويستحضر ذاته بكل خصوصياتها الجسمية والنفسية والفكرية والثقافية، ليفهم في ظلها طبيعة العلاقة التي رسمها الشاعر بينه وبين الأطفال.

دلالة أخرى حققها إيقاع الهمزة وهي الإفصاح عن مواقف الشاعر، التي من خلالها تزداد طبيعة العلاقة بينه وبين الأطفال وضوحاً، وذلك من خلال الفعلين : "أقول" و "أودع" المسبوقين بأداة نصب ونفي واستقبال (لن) .

ودوما في إطار توضيح خصوصية العلاقة بين الشاعر والأطفال، مما يوطد جسور التواصل بين المرسل والمرسل إليه، يشكّل الحفظ والتذكر وما علق في الذاكرة من "أسماء" و "ألقاب" أساس ثبات تلك العلاقة. يقول الشاعر :

أسماءكم ألقابكم من مهجتي لا تنزع

ومما يُقوّي دلالات التذكر عدم النسيان، وذلك ما يتفق دلالياً مع الهمزة في التركيب الفعلي " لن أنسى"، وذلك الموقف أو السلوك الإنساني - عدم النسيان - متعلق بقوى العقل والنفس، فالعقل بعملية التخزين في الذاكرة واستحضاره باستمرار، والنفس باهتمامها وكلفها بذلك الأمر، مما يجعل دلالة النسيان تستبعد .

كما تتحقق دلالات الوفاء في إيقاع الهمزة من خلال المكون الفعلي " سأظل " الموحى بالبقاء والاستمرار، مما يجعل الوفاء والإخلاص سمتين تميزان طبيعة العلاقة المؤسسة بين الشاعر والأطفال . وكل ذلك يمكن تصنيفه ضمن دلالات القيم الإنسانية النبيلة .

وفي الحقل الدلالي نفسه - القيم الإنسانية النبيلة - تتحقق دلالات الاهتمام بالأطفال والخوف على مصيرهم، في التركيب الفعلي " أرقب"، إنه إيقاع يوحي بأمل الشاعر في الأطفال؛ إنه أمل في تكريس معاني الرجولة ومعاني البناء والتشييد. وليس من باب العبث أن نجد الوحدات اللسانية نفسها، تتكرر في الصورة نفسها، في البيت الأخير من القصيدة، بعد أن استهل الشاعر بتلك الوحدات مطلعاً .

فإذا كانت إيقاعات الهمزة، في مطلع القصيدة، كاشفة عن موقف الشاعر من علاقته بالأطفال، والتي تحقق وظيفة إخبارية للقارئ، فإن إيقاعات الهمزة في البيت الأخير، في البنى نفسها، لا تعد إخباراً للمتلقي بقدر ما هي إحياءات بدلالات التمسك بالأطفال والدفاع عنهم، أو بعبارة أخرى، إن الشاعر أراد أن ينقل لنا عبر المتخيل الذي رسمه لعلاقة الإنسان الكبير أو المعلم بالصغار أو الأطفال أو التلاميذ، رؤية الأطفال ذاتهم لما ينبغي أن يعاملوا به، وهو عدم تركهم يحسون بالجفاء والقطيعة بينهم وبين الكبار أو المعلمين. ومن ثم أحالت إيقاعات الهمزة في صورة التكرار إلى دلالات فلسفية تربوية تقف بالدرجة الأولى على حاجات الأطفال النفسية.

2 - إيقاع النون :

شكّلت النون بخصوصيتها الصوتية انسجاماً دلالياً مع صوت الهمزة، على الرغم من تضاد العلاقة الصوتية بين النون والهمزة في بعض الخصائص. فالنون " صوت لثوي أنفي مجهور مرقق ¹⁸، بينما الهمزة " صوت حنجري انفجاري مهموس مرقق ¹⁹.

إنّ النون أول صوت يصادفنا في عنوان القصيدة، لتقترن النون بصوت الهمزة حيناً وتتفصل عنه أحياناً أخرى.

فمن مواطن الاقتران : أنا - أنتم - أنسى - إن .

ومن مواطن الانفصال : لن - بينكم - لا تحزنوا - من - لا تنزع - المحاسن - العيون

إنّ اقتران النون بالهمزة، أو اجتماع الجهر والهمس، يشكّل علاقة ضدية على مستوى الخصوصية الصوتية، إلا أنه يحقق توافقاً على مستوى البنية الدلالية للقصيدة. فقد كانت النون ترديدا لصوت الشاعر، ذلك الصوت المهموس المدوي، مهموس بوقاره وتواضعه ورقة مشاعره، مدوّ بوجوده الدائم مع الأطفال ووجود هؤلاء في مخيلته وذاكرته ووجدانه، فأينما وجد الشاعر وجدت الطفولة وأينما وجدت هذه الأخيرة وجد الشاعر.

فصوت النون بترجيحه شكّل حركة إيقاعية توحى بالحضور القوي لصورة توحّد أجزاءها مشاعرُ الخوف والحب والرأفة والحنان، كما تؤسس لها علاقات الاهتمام والحرص الدائم على مصير الأطفال .

ومن الدلالات الإيقاعية لصوت النون في المكونات اللسانية التي لم تقتصر فيها بصوت الهمزة : الحيز غير المحدود في "بينكم" ، والمكان المحدد في " من مهجتي " ، حيث كان التحديد هنا ضروريا كاشفا عن أحسن مكان تحفظ فيه الألقاب والأسماء .

أما في التركيب الفعلي " لا تحزنوا " ، فإننا نقف على خصوصيات الهمس في كل من " التاء " و " الحاء " والمتوافقة مع دلالات الحزن أو الصورة التي رسمها الشاعر في مخيلته أو يمكن أن يستحضرها القارئ بفعل المشاركة الوجدانية، لما يمكن أن تتلون به مشاعر الأطفال إن حدث فراقهم وتوديعهم . وعليه فقد أراد الشاعر بطريقة رمزية خلق صورة مضادة دون التصريح بها، وهي صورة الفرح والاطمئنان، فكانت "النون" في " لا تحزنوا " ، تأكيداً على إبعاد صورة الحزن واليأس التي يمكن أن تسيطر على نفوس الأطفال وتكسر عزائمهم وتضعف حماسهم ونشاطهم . ومما عزز حضور تلك الصورة مد الحركة الإيقاعية في حركة أمامية مفسرة بمصوت طويل " نُوا " .

سادسا- ملاحظات وتعقيبات:

-لقد كان عالم الطفولة مبعث وحي الشاعر ومنبع شاعريته، فقد نشأت قصائد ديوان " رجاء" في تربة الطفولة، وتمايلت أغصانها في رحاب الأمل والتفاؤل .

- سبق القول إلى أن الشاعر في تعبيره عن رؤيته لعالم الطفولة لا يجرّد الآخر من تلك الرؤية، وتلك سمة في الفنون، ذلك أن الفن وإن كان تعبيراً فردياً، فإنه يتجاوز تلك الفردية للتعبير عما هو جماعي . كما أن الشاعر " ينفس عما في داخلنا بما يجري على لسانه من أبياته، أو قل من مشاعره وإحساساته"²⁰.

-إذا كانت البنية الإيقاعية لقصيدة نشيد الوداع قد شكّلت امتداداً تراثياً - من خلال النظام العروضي - فسره الذوق الأدبي الكاشف عن بعض التقاطع بين القدامى والمحدثين في نظرهم لعلوم اللغة العربية، فإننا يمكن أن نلاحظ تمايزاً في البنية الصوتية، وخاصة الصوائت، أو ما تعرف بالحركات القصيرة، حين تأمل حركة روي القصيدة والمتمثلة في الضمة، حيث إن العرب كانوا " يقدمون الأنتقل ويؤخرون الأخف، من قبل أن المتكلم في أول نطقه، أقوى نفساً وأظهر نشاطاً "²¹.

ونحن نتحدث عن إمكانية إنتاج نص أدبي للأطفال، يتميز ببنية إيقاعية يمكن أن تحقق وظائف متعددة بتعدد جوانب التأثير في شخصية الطفل، بحيث تساعد تلك البنية في تنشيط القدرات الذهنية والنفسية للطفل، لا العكس.

وإذا كانت الضمة بخصوصية النقل، قد جاءت آخر حركة في القصيدة، فإن الشاعر قد عمد إلى خلق نظام إيقاعي صوتي قائم على نوع من التناظر، خفف ثقل حركة الضمة، حيث كان ذلك النظام تمهيدا، مكونا تهئية مسبقة للانسجام وإيقاع الضمة المحققة دلالات غير مفصولة عن المعنى العام للقصيدة.

ويمكن أن نقف على ثلاثة أنظمة فرعية لإيقاع الضمة :

- النظام الأول : توالي ضمتين في النهاية، وذلك في قوله : سيطلُع.

- النظام الثاني : الفصل بصوتين، وذلك في قوله : أودُع، تُترعُ .

- النظام الثالث : الفصل بأكثر من صوتين، وذلك في قوله : لا تحزنُوا لا تفرعُوا)

الضمة في كل من النون والعين)، "كُلّ المحاسن جمعُوا"، (الضمة في كل من الكاف والعين)، "سأظلُّ حتى ترجعوا" (الضمة في كل من اللام والعين)، "ها رددوها واسمعُوا"، (الضمة في كل من الدال والعين).

ونلاحظ قلة النوع الأول الذي تتوالى فيه ضمتان وشيوع النوع الثالث الذي تباعدت فيه المسافة بين الصوتين المضمومين، وبذلك تحققت إمكانية استرجاع النفس، واستعادة النشاط .

ولعل الجوانب الدلالية التي أفادتها تلك الأنظمة الإيقاعية هو التأكيد على الرسالة التي أراد أن يبلغها الشاعر الأطفال، من : عدم الرغبة في التوديع - وعدم الفرع - عدم الحزن - الأمل في الأطفال - ترديد معاني النبل . وفي المقابل هو صوت الطفولة الذي أراده الشاعر أن يكون حاضرا بقوة، في قصيدته، وفي ديوانه، وفي وجدانه، وفي عالمه الخاص، ومن ثمة في الإبداع بصفة مطلقة.

وإذا كان الإيقاع الصوتي المترجم في الصوائت ظل مرتبطا بالجوانب الدلالية، فهذه السمة التي ميزت القصيدة المعاصرة، لم تغب عن فكر الشعراء المعاصرين، بعد أن أشار إليها الفكر اللغوي عند القدامى . فالشاعر المعاصر " يدرك السر في بقاء

الحركات الإعرابية في اللغة العربية بقاء الصوت والحركات الطوال، ولم تقف معرفته بها عند هذا الحد بل أصبح حريصا على توظيفها داخل بنية النص الشعري²².

وفي سياق الحديث عن علاقة البنية الإيقاعية بالقدرات الذهنية والنفسية للطفل، كان لزاما الإشارة إلى خاصية في القصيدة تتعلق بطبيعة الجمل أو البنى التركيبية، حيث طرحت هذه المسألة في كتب اللغة وغيرها، محاولة الفصل في أصل الجمل، هل الجملة الاسمية هي الأصل، أم الجملة الفعلية؟.

وبعيدا عن الآراء الواردة في تلك المسألة، سأشير إلى ما وصل إليه التفسير العصبي لأنه يمكن أن يسهم بقدر كبير في تقديم رؤية إضافية في تعليمية العروض واللغة العربية. إن المنظور العصبي قد قدّم حقائق تفسر الأصل في الجمل، من خلال تجارب أجريت على بعض الأطفال* تختبر قدرات الحفظ والتذكر عندهم.

ومما وصلت إليه تلك الدراسة " تميل الذاكرة في الغالب، وبوجه عام، إلى تحويل الجمل الاسمية أثناء التذكر إلى جمل فعلية ضمن الصيغة النحوية الواحدة"²³. وقد كانت إثارة هذه النقطة لملاحظة طبيعة الجمل - خاصة الرئيسية المستعملة في بداية الأبيات - والتي كانت تقريبا كلها اسمية، مما يجعل من التوصيات: الإكثار من الجمل الفعلية في أدب الأطفال، لأن ذلك يسهل عملية الحفظ والتذكر.

خاتمة :

وفي ختام هذه الدراسة نقول إنه إذا كانت البنية الإيقاعية إطارا منظما وجامعا أفكار المبدع وموحدا مشاعره، من خلال التناسب المميز لتلك البنية، فإن هذه الوظيفة لا تعدم لدى المتلقي وهو فئة الأطفال، فكما تؤثر الأنظمة الإيقاعية بمختلف عناصرها، فإن مضمون القصيدة كذلك يؤثر في نفسية الطفل، من خلال ضبط انفعالاته وتوجيهها. وإذا تأملنا في الصورة المقدمة نجدها داعمة توجيه سلوك الطفل، باعتبار أن الشخصية التي عقدت صلة وجدانية روحية مع الأطفال، كانت شخصية نموذجية، تتسم بالفضيلة، مما يجعل منها - الشخصية - مأمنا يعزز فيه الطفل وجوده، ويحس فيه بنوع من الطمأنينة، بعيدا عما هو مأساوي. ولذلك نجد الشاعر علاوة على ما توفر فيه كشخصية نموذجية كانت موضوعا في القصيدة من جهة، فإنها

- الشخصية - قد حرصت ، على خلق جو من المرح والتفاؤل لدى الأطفال ، والعمل على إبعاد كل ما يمكن أن يشكل مسحة حزن لديهم ، من جهة أخرى.

إنّ شخصية الشاعر بمواصفاتها السابقة، إضافة إلى ما طرحته من أفكار تخدم شخصية الطفل في مراحل معينة، وتلبي حاجاته النفسية، تجعل هذا الأخير معتبرا تلك الشخصية المثل الأعلى والنموذج المحتذى، والأمل المرتجى . وبذلك تتحقق الوظائف التربوية في قصيدة "نشيد الوداع" ، فقد يهذب سلوك الطفل، من خلال تفاعله إيجابيا والصورة الموجودة في القصيدة .

ولعل الوظائف التربوية السابقة يسهل تحقيقها، في ظل طبيعة الطفل الميلالية إلى التقليد، والتقليد في العلاقات الإنسانية - خاصة النبيل منها - هو بمعنى آخر تعزيز الطبيعة الاجتماعية لدى الأطفال والخروج من الذاتية والانطوائية التي يمكن أن تقلل من قدرات الطفل، لأنه في تلك الاجتماعية يتحقق إثبات الذات الفردية، أو قل الإحساس بالذات في ظل التفاعل في الجماعة وعليه تزداد الثقة في النفس، ومن ثم تنمية القدرات العقلية والنفسية لدى الطفل .

ويمكن القول إنّ البنية الإيقاعية لقصيدة " نشيد الوداع " قد حققت سمات الوضوح والشيوع والبساطة والسلاسة، من خلال مجيئها في أنظمة عروضية وبلاغية ونحوية وصوتية، معززة السمات السابقة، ومحقة دلالات تخدم الوظائف النفسية والتربوية والجمالية، كل ذلك في تناسب والقدرات الذهنية والاستعدادات النفسية لشخصية الأطفال، مما يجعل البنية الإيقاعية للقصيدة المدروسة وظيفية، رافعة قدرات الحفظ والفهم، ومعدلة السلوك، وضابطة المشاعر، ومن ثم تعزيز قدرات التعبير وإثراء الرصيد اللغوي لدى الأطفال.

الاحالات والمراجع

- ¹ - محمد حسن بريغش : أدب الأطفال، أهدافه وسماته، ط (2) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، 1996 م ، ص 14 .
- ² - ناصر لوحيشي : رجاء، قصائد للأطفال، منشورات دار القلم، الجزائر، 2000 م، ص 20.

- 3- ناصر لوحيشي : ديوان رجاء، ص20.
- 4- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- 5- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- 6- الخطيب التبريزي : الكافي في العروض والقوافي، شرح وتعليق : محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 2004، ص46.
- 7- ابن رشيق القيرواني (أبو علي الحسن) : العمدة في صناعة الشعر وآدابه ونقده، تحقيق وتعليق : محمد محي الدين عبد الحميد، ج 1، ط 05، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، لبنان، 1981، ص136.
- 8- صلاح يوسف عبد القادر : في العروض والإيقاع الشعري، دراسة تحليلية تطبيقية، ط 1، شركة الأيام للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص70.
- 9- حازم القرطاجني : منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق : محمد الحبيب بن الخوجة، ط 02، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، ص263 .
- 10- ابن رشيق القيرواني: العمدة في صناعة الشعر وآدابه ونقده، ج1، ص91.
- 11- ابن رشيق القيرواني: العمدة في صناعة الشعر وآدابه ونقده، ج2، ص326.
- 12- المصدر نفسه، ج1، ص140.
- 13- علي يونس، دراسات في العروض والبلاغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص9.
- 14- ابن رشيق القيرواني: العمدة في صناعة الشعر وآدابه ونقده، ج1، ص138.
- 15- ابن رشيق القيرواني: العمدة في صناعة الشعر وآدابه ونقده، ج1، ص139.
- 16- حنفي بن عيسى، محاضرات في علم النفس اللغوي، ط 02، المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص61.
- 17- هيغل، فن الموسيقى، ترجمة : جورج طرابيشي، ط 01، دار الطليعة- بيروت، 1980، ص43.
- 18- حسام البهنساوي: علم الأصوات، ط 01، مكتبة الثقافة الدينية للنشر، القاهرة، 2004، ص72.
- 19- المرجع نفسه، ص81.
- 20- شوقي ضيف، دراسات في الشعر العربي المعاصر، ط 07، دار المعارف القاهرة، 1979، ص141.

- ²¹ - (ابن جني) أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق : عبد المجيد هندواوي، ج1، ط 2، دار الكتب العلمية للنشر، بيروت، 2003، ص55.
- ²² - مصطفى السعداني : البنيات الأسلوبية في لغة الشعر العربي الحديث ، مطابع روائي للإعلان ، الإسكندرية ، 1987، ص54.
- * للإطلاع على طريقة دراسة الجمل، ينظر : كمال بكداش، علم النفس ومسائل اللغة. الهامش 2، ص 152 .
- ²³ - كمال بكداش ، علم النفس ومسائل اللغة، ص ص53، 54 .

الأدبية بين الشكلانية والتفكيك

Literary between formalism and Deconstruction

أ. بن سخري زبير

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميللة –
الجزائر

تاريخ الاستلام: 2017/04/15 تاريخ التعديل: 2017/10/20 تاريخ قبول النشر: 2017/12/15

الملخص:

اعتبرت الأدبية ملمحا نصيا مهما في النقد الأدبي طيلة القرن العشرين، وخاصة مع اعتماد النموذج البنيوي اللساني الذي اعتبرها غاية علمية في نقد النصوص الأدبية، ولكن مع ظهور فلسفة التفكيك مع الفيلسوف الفرنسي جاك دريدا في سبعينات القرن العشرين وظهر مفاهيم جديدة للنص والأدب، ظهرت المقاربات الثقافية والسيمائية التي تتجاوز المفاهيم التقليدية للأدبية، ولم تعد هذه الأخيرة على علاقة مباشرة بالذات بل أضحت تجربة للمعنى قبل الانتهاء إلى مفهوم، حيث تختفي كل الملامح التصنيفية للنصوص، وأضحى الأدب في غياب المركز جزءاً من الثقافة بدل أن يمثل مركزية جمالية وذوقية كما كان.

الكلمات المفتاحية: الأدبية، الشكلانية، التفكيك، دريدا.

Summary:

Literarity has been considered as an important feature within the literary criticism during the twentieth century, particularly with the adoption of the structural linguistic framework which viewed it as an end in itself while criticising the literary texts. However, with the advent of the philosophy of deconstruction with the French philosopher Jacques Derrida in the 1970s, and the emergence of new concepts for text and literature, there appeared some cultural and semiotic approaches which go beyond the traditional concepts for literarity. The latter has no longer a direct relationship with the self, but has become an experience for the meaning before reaching the concept, where all the taxonomic features of the text disappear, and literature has come to be –in the absence of the centre- part of the culture rather than representing an aesthetic centre as it was.

Key words : Literarity ; Formalism ; Deconstruction ; Derrida .

لطالما كانت الأدبية على مر العصور في شكلها الاجرائي مطمح النقاد والأدباء والباحثين؛ فتجربتها خارج التفاعل والتداول كان يحتاج لمكنة في اللغة وقوة في التجريد والوصف حتى نضجت هذه المشروعية في المناهج النقدية الحديثة التي تمتلك من الإجراءات والخطوات المنهجية ما يمكنها من فصل هذا الجوهر شكلا ووصفا بمعزل عن تفاعلية وتلقي النص.

كانت الأدبية في بعدها الأنطولوجي النصي علامة فارقة في تاريخ تطور اللغة وحفظها، حيث ميزت معظم النصوص التي وصلتنا عن مراحل التدوين؛ وكأنها معيار للنصية والتداول والحفظ في تلك المرحلة، وهذا لاينفي بقية النصوص بقدر ما يمكن اعتبارها نصوصا من الدرجة الثانية.

مضت المناهج النقدية في دقة تحكمها وتطورها إلى استيعاب الظاهرة النصية المعاصرة في أوسع معانيها دون إقصاء لأي بعد؛ ولكن مع قدرة كبيرة على الفصل بين أبعاد النص؛ وكأن النص ليس هو أحيانا. استهلكت هذه المرحلة مع ظهور اللسانيات

النصبة واهتمامها بالنص كظاهرة معرفية وتعمقت بحوثها في تعالقها مع المناهج الفلسفية والأدبية كجينالوجيا نيتشه وأركيولوجيا فوكو وتفكيكية جاك دريدا التي ستكون محطة اهتمامنا في هذا المقال.

1. تاريخ الأدبية:

إن تتبع تاريخ ظاهرة ما هو محاولة للقبض على شيئين اثنين؛ الأول هو تاريخ تطور بنيتها كظاهرة مستقلة عن الإدراك الإنساني، والثاني هو كيف نظر لها الإنسان كظاهرة معرفية، حيث يصعب تقديم أحدهما على الآخر أو تفضيله، فيمكننا الأول من تاريخ الظاهرة، ويمكننا الثاني من نظرية المعرفة.

لم تتأسس "الشعرية" كحقل معرفي نظري إلا في مرحلة متأخرة، واعتاد الغرب أن يعود بدايتها إلى الحضارة الإغريقية ومن قبلها الصينية والهندية، فقد ترك أرسطو أول مقال في الشعرية؛ حتى أن كل تاريخ الشعرية لا يعدو أن يكون إعادة تأويل النص الأرسطي، فأرسطو قصد في نصه تأسيس نظرية عامة للأدب والتي اعتمدت على جنسين أدبيين؛ المأساة والملحمة.

ابتداء من عصر النهضة أصبح أرسطو مرجعية إجبارية في مركز الأنوار إيطاليا؛ مع سكاليجر، كاستل فترو - عكس ما كان في العصور الوسطى حيث تقدم هوراس على أرسطو - ، وفي الحقب اللاحقة تحول هذا المركز إلى ألمانيا (مع ليسنج وهردر)، وخاصة مع بداية الرومنسية (الإخوة شليغل، نوفاليس، هولدرلين)، وفي إنجلترا (كولوريدج)، وفي فرنسا عبر الرمزية مع مالارمي وفاليري.

ابتداءً من القرن الثامن عشر أصبحت الشعرية جزءاً من الاستيعاب الفلسفية - وبالضبط في ألمانيا- حيث اختفى أي اهتمام بوظيفة اشتغال النص¹.

اقترح م.ه. أبرامز (M.H.Abrams) مخططاً نمطياً للنظريات الشعرية، حيث تتأسس على أربعة عناصر مكونة للظاهرة الأدبية؛ المؤلف، القارئ، العمل، البيئة، وبين مرتكز كل نظرية شعرية، فالنظريات الأولى اشتغلت أساساً على العلاقات القائمة بين المؤلف والبيئة؛ وهذه نظريات المحاكاة، أما في القرنين السابع عشر والثامن عشر فكان الاهتمام بعلاقة العمل والقارئ وهذه هي النظريات النفعية، أما الرومنسية فاهتمت بالمؤلف؛ حول عبقرية الفردية حيث تظاهرت في النظرية التعبيرية، وفي الأخير مع

الرمزية التي دشنت عصر النظريات الموضوعاتية²؛ أي أن موضوع الأدبية لم يتمظهر في بدايته في شكل وسائل تقنية لغوية، بل في الأصل كان مفهومه علائقيا فضفاضاً.

ومع تطور النقد في الكثير من البلدان في بداية القرن العشرين أعلن عن نضج الشعرية كحقل معرفي نظري مستقل، حيث يمكن ملاحظة هذا التطور من خلال المدرسة الشكلانية في روسيا والمدرسة المورفولوجية في ألمانيا والنقد الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا والتحليل البنيوي في فرنسا.

فالشكلانية الروسية (1915-1930م) تأسست من رفضها تقدير الأدب خارج الأدب؛ أي في إطار أشكال أخرى مهما كانت؛ سواء السيرة الذاتية للأديب، البيئة، النظريات الفلسفية والدينية؛ فالشكلانيون الروس اهتموا بالخصوصية الأدبية للعمل "الأدبية La littérature"، فقد تأسست نقطة الانطلاق مع جاكسون سنة 1919م في إطار علمية الدراسات الأدبية، وركزت أبحاثهم على البنى السردية (شكوفسكي، توماشفسكي، بروب)، والبنى الأسلوبية (ايخنباوم، تينيانوف، فينوكرادوف، باختين، فولوشينوف)، والبنى الإيقاعية (بريك، توماشيفسكي)، دون إغفال التطور الأدبي وعلاقة الأدب بالمجتمع³.

يمكن تحديد الفترة التي نشطت فيها المدرسة الوظيفية بألمانيا بين 1925-1955م، فقد اهتمت من جهة بإرث غوته وكتاباتاته عن الأدب التي اعتمدت على العلوم الطبيعية، ورفضت من جهة أخرى المدرسة التاريخية بتأثير كروس وفوسلر، بدأت مع الدراسات الأسلوبية لليو سبيتزر وفيما بعد مع ستيجر وأورباخ، وقد اهتمت بإعادة تحديد أشكال وأجناس الخطاب الأدبي وأسلوب الكاتب، ولا بد من ذكر جهود أندري جول، أ. والزال، ج. موللر، إ. لامارت، ولفغانغ كايزر⁴.

أما النقد الأنجلو-سكسوني - كذلك النقد الجديد- فقد عرف بمعارضته لكل النظريات والشعرية أيضاً، فقد اعتبر مهمته الأساسية تأويل النصوص وظل حتى العشرينات من القرن الماضي يقدم طروحات ورؤى حول اشتغال المعنى الأدبي، وإشكالية الراوي في الخيال، وفيما بعد طرح إشكالية الصورة الشعرية، وما النظرية الأدبية لويلك وورنيه الانتاج تأثير مزدوج؛ مباشر من الشكلانية الروسية وغير مباشر من النقد الجديد⁵.

أما في فرنسا فقد أعاق العقل التاريخي والانطباعية تطور الشعرية (رغم إعلان فاليري عن المشروع)، وفي عام 1960م ظهرت المحاولات الأولى في التحليل البنيوي تحت تأثير البنيوية الإثنولوجية واللسانية (لوفي شتراوس، جاكسون، بينفنيست)، وبعض الخطوات الفلسفية الأدبية مثل أعمال مورييس بلانشو، وأخذت شكل تجديد الاهتمام بالصور البلاغية و نظم الشعر، وكذلك استكشاف البنى السردية أو النصية التي اشتهر بها رولان بارت كثيرا⁶، يلفت انتباهنا في هذا التاريخ الموجز نقطتان اثنتان، الأولى ظهور الأدبية في إطار سعي الدراسات الأدبية نحو العلمية والثانية تشظي الظاهرة الأدبية على مستوى النص الواحد إلى العديد من المستويات؛ كون النقطة الأولى اعتمدت النموذج اللغوي اللساني البنيوي.

2. مفهوم الأدبية:

كما أشرنا في ما سبق إلى تشظي ظاهرة الأدبية على مستوى النص الواحد إلى العديد من المستويات، فإن ذلك يجعلنا في مواجهة تعدد المفاهيم وتعدد المصطلحات- ترجمة- والتي ستكون معبرا لنقد المناهج وتطويرها، وإلى فهم أوضح وأدق لمستويات النص والظاهرة الأدبية، " فالإنشائية نظرية من نظريات الأدب تقتطع من الحقل الأدبي موضوع دراسة مخصوصا هو، حسب عبارة أرسطو، الفن الأدبي بوصفه إبداعا قوليا أو الخطاب الأدبي في منظور البنيويين الإنشائيين...وقد بسط تودوروف القول في هذا المفهوم مبينا أن الإنشائية، خلافا لتأويل الآثار الخاصة، لا تسعى إلى تسمية المعنى بل تهدف إلى معرفة القوانين العامة التي تتحكم في ولادة كل أثر. وهي...تبحث عن القوانين العامة في صلب الأدب نفسه"⁷، فبعد استبعاد المعنى من نظرية دي سوسير اللسانية ابستمولوجيا، وجد الشكلايون في شرق أوروبا مخرجا لهذه المعضلة المعرفية؛ أي لا نجزأ المعنى إلى وحدات قابلة للتوصيف بل نصف ونجرد النظام الذي يجعله يظهر على الأقل داخل النص اللغوي، لتأتي نظرية القراءة فيما بعد وتوسع النظام ليشمل القارئ والثقافة- السياق- "فالإنشائية إذن مقاربة للأدب " مجردة" و"محايدة" في آن واحد.

وهذا يعني أن موضوعها ليس الأثر الأدبي في حد ذاته، وأن ما تستنتقه هو خصائص هذا الخطاب الخاص الذي هو الخطاب الأدبي، وبالتالي فإن كل أثر لا يعدو أن يكون تجليا لبنية مجردة وعامة؛ أي إنجازا من إنجازاتها الممكنة. ولذلك فإن هذه

النظرية التي تطمح إلى أن تكون نظرية علمية لا تعنى بالأدب المنجز بل تهتم بالأدب الممكن، وبعبارة أخرى فهي تهتم بتلك الخاصية المجردة التي تصنع فداذة الحدث الأدبي أي الأدبية⁸، ومنذ الإشعار الأول بإعلان العلمية غاية في الدرس الأدبي بدأت تظهر آثار النظرية التي تفسر الظاهرة الأدبية، وأن تكون النصوص مدونات استقرائية يمكن من خلالها كشف النظام الأشمل - بمعنى إيجاد نظرية - الذي يحكم ظاهرة الأدبية في كل النصوص، "ولا يرمي الإنشائي إلى شرح الأثر الأدبي المنجز. وإنما هو يسعى انطلاقاً من الآثار المنجزة إلى اقتراح نظرية لبنية الخطاب الأدبي واشتغاله؛ نظرية تقدم جدولاً للإمكانات الأدبية بشكل تظهر معه الآثار الأدبية الموجودة بمثابة حالات خاصة منجزة.

بين التأويل والإنشائية تقوم علاقة تكامل، ذلك أن كل تفكير نظري حول الإنشائية (الشعرية) لا تغذيه ملاحظات حول الآثار الموجودة يتجلى عقيماً وغير إجرائي، والتأويل يسبق الإنشائية ويلحق بها⁹، لماذا هذا الانتقال المفاجئ إلى التأويل لو لم يكن هنا ما يسمى بالممكن أو الإمكانات، وهي مجمل الأشكال اللانهائية التي كان يمكن للمعنى أن يتشكل فيها أو عليها، ولكن علاقة النص بمبدعه أنطولوجيا وتداوليا تفرض الإمكانية الواحدة، ثم يفتح النص على التجربة الحرة شكلاً ومعنى، فالشعرية في جوهرها وصفية عكس النقد الأدبي - وإن تحولت فيما بعد إلى جزء مهم من النقد الأدبي - الذي هو دائماً تأويلي¹⁰.

ظلت الشعرية وفية لمنطلقاتها اللسانية البنيوية في كل تفرعاتها النصية الجديدة، "إن الإنشائية تنظر إذن في الشكل الأجوف الذي ينظم النصوص المفردة، وهي تعد علماً شاملاً يهتم بالسردية بالنسبة للفن القصصي، بالشعرية بالنسبة إلى النص الشعري... وقد ذهب تودوروف إلى أن كل إنشائية بنيوية لأن موضوعها بنية مجردة هي الأدب لا مجموع الآثار الأدبية"¹¹، لقد اعتمدت الأدبية على النموذج اللساني الشكلي في التحليل، وحتى فيما بعد مع السيميائيات التي أولت المعنى أهمية في النص الأدبي، كان أيضاً النموذج المحتذى هو اللسانيات، ولكن حاولت الإبقاء على هذا الحقل المعرفي الناشئ داخل مفهوم البنية، إلا أن اللسانيات كانت مدونتها النص على العموم أما الشعرية فانثقائية، حتى يمكننا القول كما يقول صلاح فضل أن الشعرية الحديثة شعرية لغوية بتميز؛ مدونة ومنهج، " لكن الاهتمام ترايد اليوم بمظهر لم يذكره تودوروف هو

المظهر التداولي، وهو مظهر يشمل مجموع المسائل التي تجلت عند التقطن إلى أن الآثار الأدبية أعمال خطابية وإلى أن بعدها القولِي يجب أن يوضع في الإطار الأشمل لمقامها التواصلِي¹²، وفي محاولة لتجاوز البنية والنص إلى الخطاب، طرح مفهوم الشعرية العلائقي الذي يفتح على خارج النص وقد كانت نظرية القراءة تجربة ناجحة في هذا الانفتاح، مع اختلافات لم تكن تعرف سابقا وهي إيجاد مصطلح "الخطاب" حيث يختلف عن النوع والجنس والنص والجملة، و يحكمه التداول والتواصل في بعدهما المباشر.

عملت المفاهيم الفلسفية متضافرة مع جهود اللسانيين في ضبط الأدبية ومستوياتها؛ فمفاهيم مدرسة براغ كانت مطعمة بأثر فلسفة هوسرل ورومان إنغاردن، " فلقد اهتم على وجه الخصوص بمسألة وضع العمل الأدبي الذي، كما يرى، يشتمل على ثلاث أسس تكوينية : التجلي المادي (المثل الفردي للعمل)، والأفعال الواعية (أفعال الكاتب مبدع العمل، وأفعال المتلقي)، والكينونات المثالية ذات الطبيعة القصصية (المعاني المتحققة في أفعال وعي الكاتب، والمعاد تحقيقها في القراءة)...ويرتكز هذا المتصور على التمييز الذي يدخله بين العمل بوصفه بنية لسانية تشتمل دائما على أمكنة دلالية غير محددة، وبين تحقق هذه البنية في أفعال القراءة"¹³، إن هذا الاندماج النظري لم يكن عبثا بين حقلي الفلسفة واللسانيات بل هو لأهمية ما بات يعرف بالنص؛ هذا الأخير الذي أصبح عالما موازيا لحياة الإنسان في ماضيه ومستقبله.

3. النص الأدبي والتفكيك:

لم تعد المؤسسات المعرفية من جامعات ومعاهد ومخابر بحث تستوعب ظاهرة خارج التوصيف العلمي؛ حتى ليمكننا القول أنها باتت تخلق المنطق في الأذهان، وهي المخول الوحيد بتفسير الظواهر والحكم عليها واستغلالها، فكيف يا ترى كان حال الظاهرة "الأدبية" التي ما انفكت ظاهرة إنسانية، فيما أضحت الفروع المعرفية الأخرى من حولها أكثر علمية وأكثر منطقية. فدعوات البداية إلى تحويل النقد الأدبي إلى ظاهرة علمية في بدايات القرن العشرين مثلا مع فلاذيمير بروب وجاكوبسون وفرديناند ديسوسير...، تختلف اختلافا جوهريا عن دعوات الستينيات والسبعينيات والتسعينيات، فإن استجاب النص الأدبي للبنىوية-كمناهج موائم للنص ولطبيعته - فهل استجابته للتفكيك تحافظ على طبيعة النص؟

يشير الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو إلى مفهوم الإبستيمي، وكيف لابتمولوجيا العلوم أن تنتقل من حقل معرفي إلى آخر في مستوى مجرد وعميق، ألا يمكننا هذا من القول إن ظهور التفكيك كجملة من الاجراءات التفسيرية هو مقابلة لما يحدث في العلوم الأخرى من ثورات في تعميق التفسير على مستويات جد مجردة؛ بالكاد استيعاب اجراءات تحصيل بياناتها فما بالك بتفسيرها كجسيم بوزون في الفيزياء والتفسير الجيني للأمراض والوراثة والجينالوجيا... أم أن البنيوية كمنهج نقدي خنق وقتل النقد الأدبي بشكلنته وتجريده، فمات الأدب واستوت النصوص التفسيرية للآلات الكهرومنزلية مع نصوص الأعمال الأدبية الخالدة (chef d'oeuvres) بنيويا، فجاء التفكيك وأعاد إحياء الأدب أم وأده مرة واحدة وانتهى.

تهتم الدراسات الأدبية بالشكل الذي يظهر فيه المعنى، أما التفكيكية فتهم بمشروطية المعنى بعيدا عن جماليته؛ فالجمالية موتيف (motif)، قد تفنقه بعض النصوص كالفلسفة والتاريخ والقانون ولكنه لا يؤثر على المعنى كثيرا، فكيف سيندرج النص الأدبي في مشروع جاك دريدا، هل يقاوم ويحافظ على خصوصيته أم يستوي أمام مفهوم دريدا للنصية؟

يقول جوناثان كلر إنه يمكن أن ننظر إلى التفكيك من عدة زوايا: إما على أنه موقف فلسفي أو استراتيجية سياسية أو عقلية، وإما على أنه أسلوب أو طريقة للقراءة، والمهتمون بدراسة الأدب يأخذون التفكيك على أنه منهج للقراءة والتفسير ومن الأحسن حتى في مجال الأدب أن نأخذ التفكيك كاستراتيجية فلسفية¹⁴، حسب جوناثان كلر لم يطل مفهوم التفكيك الأدبية، وإنما يقدم رؤية جديدة لقراءة النص عله يتكشف على تقاطعات معرفية تنتج في مستويات عميقة من النص مع كل الحقول المعرفية، "فالتفكيك يرى في اللغة والأدب مثلا أقوى وأعمق مصدرين للمعرفة، ولكنه يرى في الوقت ذاته أنهما مصدران غير جديرين بالاعتماد عليهما في تحصيل المعرفة"¹⁵، فالنص الأدبي على علاقة تأسيسية بالمعنى الذي يبحث عنه التفكيك، ولكنه ليس ذا سلطة قيمية في المعرفة والحقيقة، إن هذا التوضع للنص الأدبي جاء من خصوصيته كنص متفاعل مع

الحياة وتجارب المعنى الأولية ومن قدرته في الحفاظ على شكله الموهون بشرط الأدبية.

ويرى دريدا أن تفكيك أي نص خليف بأن يبين لنا أنه كيان مركب من نصوص أخرى عديدة ومختلفة، وإن التفكيك كشف عن علاقة (لم يدركها المؤلف)؛ بين ما يخضع لسيطرته وما لا يستطيع التحكم فيه من أنماط اللغة التي يستخدمها، وإظهاره على أنه "وحدة مركبة" Composite؛ تتألف من عدد من النصوص الأخرى المختلفة والتي قد تكون مناقضة تماما للنص الأصلي أي أن مجموع الأجزاء ليس هو الكل كما نعتقد، وهو ما لم يكن المؤلف الأصلي يدركه¹⁶، ما يطرحه هذا المفهوم الأنطولوجي من تغير على مفهوم وحدة النص الأدبي وما انبنى عليهما من رؤى نقدية تخص الشكل والمعنى كالوحدة العضوية والوحدة الموضوعية، وما كان لهما من أثر في العملية النقدية نسف ما يعرف بالتراكم المعرفي وفتح الظاهرة الواحدة في زمن واحد على أكثر من بعد، حين يصبح النص نصوصا في عملية لانهائية محدودة الشكل في نظام لغوي مكتوب، يتحتم علينا ضبط العملية الشكلية في أبعاد مجردة معنوية وجد لها دريدا المقابل في مصطلح "الأثر"؛ "إن الأثر ليس جوهرًا، موجودا حاضرا، ولكنه سيروية تتحلل باستمرار، ولا يمكن إلا أن يعاد تأويله، ودوما في النهاية، يحمل وينقل"¹⁷، إن ضبط مفهوم النصية عند دريدا يسهل علينا الكشف وموضعة الأدبية كبعد نصي - لا يسهل التنازل عنه في النقد الأدبي- في استراتيجيا التفكيك وقراءة الأدب في ما بعد الحداثة.

لقد استطاع دريدا التملص من مفاهيم البنيوية الشكلية في جهازه المصطلحاتي؛ فلم يتوقف مثلا أمام أصغر وحدة نصية أو أصغر وحدة معنوية، وإنما جعل مفاهيمه متحركة لانهائية لا مضبوطة مثل الظاهرة تماما، فالنصوص حسب مفهومه لا تتوقف عن التفكك والظهور في نصوص جديدة ويصعب القبض عليها إلا ما تجلى منها كتابة في لحظة على ورق تحرصه مؤسسة أرشيفية، "ومع فكرة الأثر تناول التناص «التكرارية» التي يلغي بها دريدا وجود حدود بين نص وآخر من التي تقوم على مبدأ الاقتباس ومن ثم «تداخل النصوص»"، لأن أي نص أو جزء من نص لهو دائم التعرض للنقل... فكل نص أدبي هو في خلاصته تأليف لعدد من الكلمات، والكلمات هذه سابقة للنص في وجودها. كما أنها قابلة للانتقال إلى نص آخر، وهي بهذا كله تحمل معها تاريخها القديم والمكتسب. ومن هنا جاءت «التفكيكية» لتؤكد قيمة «النص» وأهميته،

وأنة محور النظر- كما قال دريدا- ولا وجود لشيء خارج النص... فإن (التفكيكية) تعمل من داخل النص لتبحث عن الأثر وتستخرج من جوف النص السيميولوجية المختفية فيه، والتي تتحرك داخله كالسراب¹⁸، إن مفهوم دريدا للنص قائم في مقابل مفاهيم سابقة عليه؛ وكلها تولي أهمية لعلاقة النص بالعالم وهذا ما يصطلح عليه مثلا إدوارد سعيد بدنيوية النص.

يوضح دريدا الفرق بين مفهومه لما هو خارج النص في التفكيك ومقابله في النقد الماركسي، " فمن بين المآخذ التي يأخذها دريدا على النقد الماركسي كونه ظل - في نهاية الأمر- نقدا « خارجيا » يدعي أن باستطاعته تفسير النصوص وتأويلها بردها إلى الشرائط الخارجية التي توجد من ورائها، ويرى دريدا أن هذا التمييز بين الداخل والخارج لا يخلو من نفحة وضعية، وهو تمييز كرسته الميتافيزيقا الغربية عبر تاريخها، أما الخارج بالنسبة لدريدا، فلا يمكن أن يقوم إلا داخل كل نص مفسر، ومن هنا ذلك الولع الشديد بالنصوص عنده. إن التفكيك لا ينصب على نصوص دون غيرها، لا يفاضل بين النصوص، وهذه نقطة أخرى ينفصل فيها التفكيك عن النقد الماركسي. إن استراتيجية التفكيك ضرورية ومتناهية في الوقت نفسه، وذلك راجع بالأساس إلى أننا نعيش على الحقيقة، ونتغذى منها¹⁹، بقدر ما يبدو مفهوم النصية متحركا عائما إلا أنه أعاد سؤال الأدب خارج الأطر والشكل والبنية؛ وكأنه أفرج عن حيوان بري من حديقة مسيجة إلى براري فسيحة كان يعيش فيها سابقا.

كثيرا ما عاب النقاد على دريدا مساواته بين النصوص من حيث المفهوم، ولكن غاب عنهم أن دريدا يقر بأن المعنى هو من يصنع النص في الأخير وليس الانتماء الشكلي أو الجنسي؛ فدريدا أعاد النص ومنه النص الأدبي كطريدة أبدية للمنهجية المعرفية، وتوقف الأولى أو كلها يعني نهاية اللعبة ونهاية المعنى، " يحتفظ الأدب بسر لا يوجد، إذا جاز لنا قول ذلك. خلف رواية أو قصيدة، خلف ما يشكل بالفعل غنى معنى يحتاج إلى التأويل، لوجود لمعنى سري يتعين البحث عنه. فسر شخصية ما، على سبيل المثال، غير موجود إذ ليس لها أي عمق خارج الظاهرة الأدبية. فالأدب سر كله، وليس هناك سر خفي خلفه. هذا هو سر هذه المؤسسة الغربية التي لم أوقف الجدل حول مناقشتها مؤخرا...²⁰، يمكننا الجزم أنه كان للتفكيك وما زال

أثر كبير في درس النقد الأدبي ومناهجه في حقبة ما بعد الحداثة، وكان لمفهومه حول النص أثر التحول في الاهتمام بلاوعي النص وبالتقافة في حقل الأدب.

4. التفكير و الأدبية:

إن ما يحسب للبنىوية من وضوح في نمذجة النقد الأدبي وفي مصطلحاتها النقدية القائمة على الميتافيزيقا التقليدية ينعدم مع التفكير الذي حول النقد إلى إبداع مغرق في التجريد ونحت المصطلحات، مما استدعى النظر في اللغة الشارحة والكثير من مصطلحاتها، حتى بات القول بوجود لغة شارحة أمرا مستحيلا، " إن سؤال الوجود الذي أثاره مارتن هيدجر يعطي - بمفرده - "ما هو أدبي " قوة تماثل مزاعم " الأدب " التي يدعيها دريدا... إن الأدب عند دريدا والشعر عند هيدجر يسعيان إلى تجاوز ما يشير إليه هذان المصطلحان على مدى العقود القليلة الماضية...²¹، إن إعادة سؤال الأدب في الكنه الأنطولوجي سؤال خارج اهتمام النقد الأدبي، ولكن هذا لا يجعل الأخير بمنأى عن هذا الارتجاج الأنطولوجي، إن دريدا لا ينفي وظيفة " الأدبية " كما وردت في النقد البنوي وعلاقاتها الشكلية والتي هي في الأساس نتاج مفهوم ما عن اللغة أو بالأحرى العلامة؛ فمن ثم كان ارتجاج مفهوم الأدب على مستوى مفهوم العلامة " لا يدعي التفكير أن اللغة غير إشارية أو مرجعية، بل يبحث التفكير عن الآخر... يسعى التفكير إلى إيضاح أن مسألة المرجع أعقد وأكثر استشكالا مما تظنه النظريات التقليدية. فالتفكير يتساءل بشكل دقيق، عن ما إذا كان مصطلح " المرجع " يفي تماما بتعيين الآخر...²²، من هو هذا الآخر الطارئ في سؤال الأدب، أين هي الصور والمجاز والحقيقة والعلاقات الشكلية... وغيرها من التقنيات الشعرية التي استغرق الدرس البنوي عقودا لضبطها وفض سؤال العلمية والموضوعية.

إن عملية نسف التراث البنوي الغربي استلهمها دريدا من بعض المناهج والنصوص الإبداعية التي تعمل باستمرار على رسكلة المعنى داخل الشكل، وربما هو في الأساس شرط أنطولوجي جمع بين الشكل والمعنى، الصورة والماهية، الجسد والروح، " يمكن القول إن حركة أي حفریات (أركيولوجيا)، أو أي أخرویات (إسكاتولوجيا) هي حركة مشاركة في هذا الاختزال لبنائية البيئة... فإن كل تاريخ مفهوم البنية... يجب أن نفكر فيه بوصفه حلقات من استبدالات مركز بمرکز، وسلسلة متصلة من حتميات المركز، إذ يتلقى المركز على نحو متعاقب وبأسلوب منظم أشكالا مختلفة

أو أسماء²³، لكن حتمية المركز - عدا الذات والمعرفة العلمية- أن الأوان للتحرر من حتميتها وعلاقتها المعنوية المحصورة في التاريخ، والتي لا تمثل الجميع وتكرس حضور ميتافيزيقا صماء في النصوص والقيم، وتجعل للمعنى بداية .

في هذا المقطع المأخوذ من محاضرة دريدا بجامعة هوبكنز والمعنون بـ "البنية، العلامة واللعب، في خطاب العلوم الإنسانية"، كانت "...اللحظة التي غدا فيها كل شيء، في غيبة المركز أو الأصل، خطاباً- شريطة أن نوافق على هذه الكلمة - أعني عندما أصبح كل شيء نسقا، لا يحضر فيه المدلول المركزي الأصلي أو المتعالي خارج نسق الاختلافات، ويجاوز غياب المدلول المتعالي المدى وتفاعل الدلالة إلى ما لا نهاية"²⁴، كانت لحظة حاسمة في تاريخ النقد الأدبي والفلسفة والعلوم الإنسانية لم نتعرفه من تحولات ابستمولوجية وتداولية؛ لأنها ستهد على رؤوسنا البيت الذي استكن إليه الإنسان قرونا طويلة.

إن هذّ المركز يعني نفس كل ما بني عليه على الأقل داخل استراتيجيا التفكيك، وكون طروحاتها على قدر من الأهمية لاقت استحسانا واستجابة نقدية ابستمولوجية في الكثير من الفروع المعرفية التي رأت ضرورة في التفكيك وإعادة البناء، أما انجرار الأدب على ما هو عليه إلى سؤال التفكيك لمشاركته الفعلية في حفظ المعاني وخلقها في أقرب وأقدم التجارب الإنسانية داخل سياق أو سجن اللغة. يعتبر دي مان قول الأدب حركة تفكيك ذاتية للنص أو شكل أولي لتقديم المعنى ثم نقضه، فالأدب يقوم على تجسيد مبدأ الاختلاف، وهو يتشاكل من متناقضات دلالية إلى متناقضات تركيبية في نطاق الطاقات الاستعارية وألوان المجاز والخيال حافظت على استمرارية تداولية النصوص الأدبية دون الجزم بوحدها ونهائيتها²⁵، إذا أصبح كل شيء نسقا أو خطابا، يغيب عنه المدلول المركزي الأصلي أو المتعالي، تتفاعل الدلالة إلى ما لا نهاية في نصوص بلا علامات مرجعية متحركة باستمرار ما بين الذات والثقافة والتاريخ، فيتحوّل المعنى إلى مشروطية فلسفية لم يعد فيها سؤال الجمالي الشعري مطلبا، إما أن هذا المفهوم لا يساير استراتيجيا التفكيك حيث ينفي الأخير العدمية كغرض أو منطلق ويرفض الميتافيزيقا، أو أن الجمالي الشعري بعيد زمنيا من حيث التجلي والظهور عن مشروطية الفلسفة وإن تقاطعا في نص واحد في قراءة واحدة.

يناهض دريد النقد الموضوعاتي الذي يقوم على المركز والميتافيزيقا والوضوح وهي سمات النقد البنيوي، " إذا كان الأدب يشيح بوجهه حقا عن الوجود، وإذا كان لا شيء يحضر ببساطة في بنية لعبة التمثيل المحاكاتي الصامت، فإن تحديد مادة الموضوع في النص الأدبي تتم تسويته دائما - بحكم الضرورة- بالوصول إلى حل وسط لسبيين:

الأول، لا ينجح مثل هذا التحديد إلا من خلال تجاهل البعد الأدبي في النص.

والثاني، يغدو هذا التحديد، بأفقه القاصر، فعل عنف لا يتميز بالتعمق العلمي حين يستمسك بعالم مبهم يحتاج إليه المحتوى التيماتى حتى يظهر. لا توجد ماهية في الأدب أو جوهر، كلا ولا حقيقة في الأدب، لا ولا وجود لأدبية في الأدب " ²⁶، إن هذا الجزم بالأدبية في النصوص الأدبية من طرف دريدا لهو الحسم في طبيعة مفاهيم استراتيجية التفكير ومراده من النص الأدبي؛ حيث لا يمكن مناقشة موضوع في النص الأدبي بذاك الوضوح الذي عهدناه في النقد البنيوي، فالنص الأدبي بلا ماهية ولا تحضر فيه الجواهر أو الحقائق إنه التحول نحو الثقافة.

مهد دريدا لغيره من النقاد التحول بالنص الأدبي من سؤال الأدبية إلى سؤال الثقافة الذي هو امتداد لسؤال الآخر في جوهر المعنى، يطلق ألكس كالينيكوس على أحد اتجاهات ما بعد البنيوية اسم " التناص" textualism متبعا في ذلك خطى الفيلسوف الأمريكي ريتشارد رورتي، ويربط بينه وبين دريدا وأتباعه بأمريكا الشمالية بصورة خاصة، ويسعى هذا الاتجاه إلى وضع الأدب في بؤرة الثقافة، أو بعبارة أدق، إلى توسيع مفهوم بحرفية النص في نقده لنظريات التمثيل وكذلك إلى القول بأن الكتابة والمعارف تعد جميعها مجازية وبلاغية " ²⁷، إن الوصول لمثل هذه النتائج التي حققها التفكير في حجب الأدبية وترك المجال للثقافة كأحد نتائج غياب المركز وتناسي العلمية في النقد الأدبي، طرح الكثير من الأسئلة على مستوى الجامعات الغربية في تعليمية

العلوم الإنسانية ومؤسساتها وفكرة الجمال والفن والمعنى ومناهج البحث، فظهرت أفكار النسوية والثقافات الشعبية وإيديولوجيا الجامعة والنقد الثقافي ونظريات القراءة.

كسر دريدا باستراتيجيا التفكيك مؤسسة الأدب وأطلقها كمارد حجبته البنيوية بعلميته في شكلنة مغلقة مات فيها الأدب والإنسان والتاريخ، وفجر طاقات النص خارج كل الأطر التي تفرضها نماذج المعرفة في العقل علها تسع المعنى في شكله الأنطولوجي لا كما يريده الإنسان، "...تعتزف مؤسسة الأدب، مبدئيا أو جوهريا، بالحق في كل شيء أو بعدم القول عند القول، إذن بالحق في سر معلن. الأدب حر. ينبغي أن يكون كذلك. وحرية أيضا تلك التي تعد بها ديمقراطية ما...لقد ظهرت النزعة شبه التقديسية للأدب بشكل متزامن مع بداية توجه ظاهر نحو نزع الطابع القدسي عن النصوص الإنجيلية. فالأدب إذن، باعتباره وريثا وفيما وغير وفي، ومن حيث هو وريث حائث باليمين، يطلب الصفح لأنه يخون، يخون حقيقته"²⁸، لقد وفق دريدا في إعادة موضعة الأدب كما لم يكن، وجعل من نصوصه محطات كبرى مع نصوص أخرى قادرة على إخراج أشكال جديدة خارج التصنيف فيها من الوحدة وفيها من التفكك والعدمية ولكنها تجربة للمعنى قد تجد طريقها عبر التداول المؤسساتي والاجتماعي وقد يبقى أثرها في أفق قراءة .

الاحالات والمراجع

- ¹ - Ozwald Ducrot ,Tzevetan Todorov .Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage.édition du seuil.1972 .108.
- ² -ibid,p109.
- ³ -انظر : نظرية المنهج الشكلي : نصوص الشكلايين الروس. تر: إبراهيم الخطيب. الشركة المغربية العربية للناسرين المتحددين. الطبعة العربية الأولى، 1982. ص ص 9-12.
- ⁴ - Ozwald Ducrot ,Tzevetan Todorov .Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage. Op cit, pp 110-111.
- ⁵ - ibid,p111.
- ⁶ -ibid,p p 111-112.
- ⁷ - محمد القاضي ، محمد الخبو، وآخرون .معجم السرديات. دار محمد علي للنشر. الطبعة الأولى.2010. ص ص 43 - 44.
- ⁸ - المصدر نفسه . ص ص 43 - 44.
- ⁹ - المصدر نفسه . ص ص 43 - 44.
- ¹⁰ - joelle gardees tamine. Marie claude Hubert : dictionnaire de la critique .cérés édition ,1998 .p 224. littéraire . paris
- ¹¹ - محمد القاضي ، محمد الخبو. المصدر سابق . ص ص 43 - 44.
- ¹² - المصدر نفسه . ص ص 43 - 44.
- ¹³ - أوزوالد ديكر، جان ماري سشايفر. القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان.تر: منذر عياشي. المركز الثقافي العربي .ص.180.
- ¹⁴ - انظر: أحمد أبو زيد. المدخل إلى البنائية . القاهرة: المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية. 1995. ص 290.
- ¹⁵ - المرجع نفسه . ص 292.
- ¹⁶ - انظر: المرجع نفسه. ص ص 306 - 308 .
- ¹⁷ - جاك دريدا وآخرون . المصالحة والتسامح وسياسات الذاكرة. الطبعة الأولى .دار توبقال للنشر. 2005. ص 82.
- ¹⁸ - أحمد عبد الحليم عطية. جاك دريدا والتفكيك. الطبعة الأولى. بيروت- لبنان: دار الفرابي..2010. ص 109.
- ¹⁹ - أحمد عبد الحليم عطية. المرجع السابق. ص 53-54.
- ²⁰ - جاك دريدا وآخرون . المصدر السابق . ص 85.

- ²¹ - تيموثي كلارك. المعتمد الأدبي في التفكيك . تر: حسام نايل. الطبعة الأولى. المركز القومي للترجمة. 2011. ص 39.
- ²² - المرجع نفسه. ص 47
- ²³ - جاك دريدا. البنية ، اللعب، العلامة في خطاب العلوم الإنسانية. تر: جابر عصفور. مجلة فصول، المجلد الحادي عشر العدد الرابع، شتاء 1993. ص ص 334-335.
- ²⁴ - جاك دريدا. البنية ، اللعب، العلامة في خطاب العلوم الإنسانية. ص 335.
- ²⁵ - انظر: محمد عناني . المصطلحات الأدبية الحديثة: دراسة ومعجم إنجليزي/عربي. الطبعة الثانية . الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان. 1997. ص 143 - 144 .
- ²⁶ - تيموثي كلارك. المرجع السابق . ص 211
- ²⁷ - بيتر بروكر: الحداثة وما بعد الحداثة. تر: عبد الوهاب علوب . الطبعة الأولى . أبو ظبي - الإمارات: منشورات المجمع الثقافي . 1995. ص 35.
- ²⁸ - جاك دريدا وآخرون . المصدر السابق. ص 86.

الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل عجز الخزينة العمومية بالجزائر

Islamic sukuk as a tool to finance deficit public treasury of Algeria

أ- رميته حبيبة

جامعة: العربي بن مهيدي- أم البواقي- الجزائر

email : habibar09@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2017/05/15 تاريخ التعديل: 2017/11/25 تاريخ قبول النشر: 2017/12/01

المخلص :

إن ما تعانيه الدول من عجز في موازنتها العمومية يجعلها تبحث بشكل متواصل عن مصادر جديدة تمول من خلالها احتياجاتها التمويلية. ومن مصادر التمويل التي برزت في السنوات الأخيرة نجد الصكوك الإسلامية وهي أدوات تمويلية إسلامية برزت أهميتها بشكل كبير بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث باتت تُستخدم في تمويل شتى المجالات بما فيها العجز الموازني للدول.

وفي ظل السعي الحثيث للجزائر من أجل البحث عن مصادر تمويلية جديدة تغطي بها العجز في خزنتها العمومية؛ اخترنا هذا البحث لنوضح من خلاله مدى إمكانية الاعتماد على الصكوك كأدوات لتمويل العجز ومن ثم نوضح أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الأدوات.

الكلمات المفتاحية: الصكوك الإسلامية، التمويل، عجز الخزينة العمومية، صندوق ضبط الإيرادات.

Abstract:

Public budget deficit causes countries to constantly look for new financing sources to fulfill their financial needs. Among these sources are Islamic Sukuk which represent Islamic financing instruments that has emerged in recent years more importantly after the 2008 global financial crisis, and are used to finance various areas including countries' Budget deficit.

Amid Algeria's pursuit to find new funding sources in order to cover the Public Treasury deficit; this research has been carried out to clarify the extent possibility of the accreditation on the sukuk as tools to finance the deficit and consequently to the importance of the role that they play.

Keywords: *Islamic sukuk, Finance, The public treasury deficit, Revenue Regulation Fund.*

مقدمة

ظهرت فكرة الصكوك الإسلامية منذ ما يقارب الأربعين سنة، وتحديدًا سنة 1978 من خلال دراسة أعدها الدكتور سامي حمود بعنوان "سندات المقارضة"، وقد أخذت هذه الفكرة تُطور تدريجياً إلى أن بدأ تطبيقها في الثمانينات من القرن الماضي. وفي البداية كان العمل بالصكوك الإسلامية متواضعاً جداً حيث استُخدمت في تمويل مشاريع بعض الدول كباكستان والسودان وتركيا، ومع مرور الوقت تنوعت استخدامات الصكوك وأغراضها والمستفيدون منها؛ مما ساعد على انتشارها فلم يعد العمل بها محصوراً على الدول الإسلامية فحسب بل توسع ليشمل العديد من الدول غير الإسلامية كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان.

والصكوك منها ما تُصدرها الشركات فتسمى "صكوك شركات" ومنها ما تصدرها الحكومات فتسمى "صكوك سيادية"، وهذه الأخيرة تستحوذ على أكبر حصة في سوق الصكوك العالمية، وهي تُصدّر لأغراض عدة منها تمويل عجز الموازنة العامة، حيث أثبتت هذه الأدوات التمويلية قدرتها على جذب الموارد المالية التي تحتاجها الدول لسد العجز في موازنتها دون أن تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم أو زيادة العجز أو التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية وغيرها من الآثار التي يخلفها الاعتماد على الأساليب

التقليدية في سد العجز الموازني كالسحب من الاحتياطي العام والاقتراض العام بنوعيه الداخلي والخارجي والإصدار النقدي الجديد.

ومع ما أثبتته الصكوك الإسلامية من نجاح في تمويل العجز الموازني للعديد من الدول، وفي ظل معاناة الجزائر من عجز في خزينتها العمومية، فإننا نطرح التساؤل الرئيس التالي:

إلى أي مدى يمكن للجزائر الاعتماد على الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل العجز في خزينتها العمومية؟

وللإجابة على هذا التساؤل قمنا بتقسيم هذا البحث إلى محاور رئيسية هي:

المحور الأول: عجز الخزينة العمومية بالجزائر وسبل تمويله.

المحور الثاني: ماهية الصكوك الإسلامية.

المحور الثالث: التجارب الدولية للعمل بالصكوك الإسلامية.

المحور الأول: عجز الخزينة العمومية بالجزائر وسبل تمويله

إن الخزينة العمومية هي هيئة تابعة لوزارة المالية، مهمتها الأساسية تتمثل في تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من قبل الدولة؛ حيث تعمل على تحصيل الإيرادات العامة وتوجيهها نحو أوجه الإنفاق المحددة في الميزانية.

وفي حال عدم تغطية الإيرادات المحصلة لكامل النفقات المخططة، يتوجب على الخزينة توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية هذا العجز أي توفير التمويل الكافي لخطة الحكومة الإنمائية السنوية وذلك بمختلف الطرق المتاحة لديها.

وقد شرعت الجزائر بدءا من سنة 2001 في تطبيق النظرية الكينزية التي تدعو إلى ضرورة تدخل الدولة لمواجهة حالة الركود الاقتصادي، ويكون تدخل الدولة حسب هذه النظرية من خلال الرفع من النفقات الاستثمارية وذلك من أجل زيادة الطلب الكلي الفعال ومن ثم تحفيز الإنتاج لمواجهة هذا الطلب وهو ما ينتج عنه في النهاية تقليل لمستوى البطالة.

وفي إطار تنفيذ الجزائر لهذه النظرية قامت بوضع ثلاث برامج تنموية أنفقت لتنفيذها مبالغ ضخمة وهذه البرامج هي كالتالي⁽¹⁾:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): الذي خُصص له غلاف مالي أولي قُدِّرَ بـ 525 مليار دج (أي حوالي 7 ملايين دولار)، لينتقل في نهاية الفترة لحدود 1.216 مليار دج (16 مليار دولار)، وذلك بعد إضافة مشاريع عديدة له وإجراء تقييمات لأغلب المشاريع المبرمجة سابقا.

- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): وخصص له غلاف مالي أولي قُدِّرَ بـ 8.705 مليار دج (114 مليار دولار)، جزء منه هو عبارة عن اعتمادات البرنامج السابق (1.216 مليار دج).

أما في نهاية الفترة فقد وصلت الاعتمادات الإجمالية المخصصة لهذا البرنامج إلى 9.680 مليار دج (حوالي 130 مليار دولار) وذلك بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

- برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014): بالنسبة لهذا البرنامج فقد قدر المبلغ الإجمالي المخصص له بـ 2121 مليار دج (حوالي 286 مليار دولار). جزء منه خُصص لاستكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز (سكك حديدية وطرق سريعة...) وهذا الجزء هو عبارة عن الاعتمادات الإجمالية الخاصة بالبرنامج السابق (9.680 مليار دج)، أما الجزء المتبقي والمقدر بـ 11534 مليار دج (حوالي 156 مليار دولار) فقد خصص للمشاريع الجديدة.

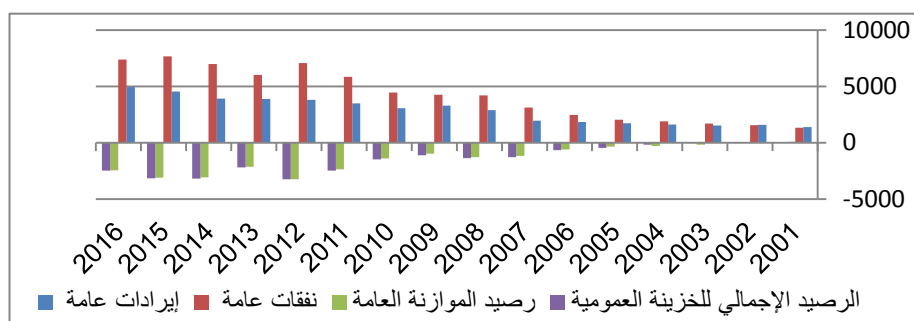
وما ساعد الدولة على التوسع في إنفاقها الاستثماري بهذا الشكل؛ هو تحسن وضعيتها المالية نتيجة ارتفاع عائداتها من الجباية البترولية، ولم تتوقف الحكومة عند التوسع في الانفاق الاستثماري بل وقامت بزيادة نفقات التسيير بشكل كبير خاصة في السنوات الأخيرة، وكان النمو في نفقات التسيير بالدرجة الأولى ناتج عن زيادة الأجور والمرتبات وذلك سعيًا من الحكومة لإخماد الاحتجاجات المطالبة برفع القدرة الشرائية.

وقد أدى توسع الحكومة في إنفاقها خلال الفترة (2001 - 2014) إلى إحداث عجز في تمويل الإيرادات لنفقات التجهيز بل ونفقات التسيير أيضا*، وهذا العجز هو عجز

مقصود من قبل الدولة وليس نتيجة انخفاض إيراداتها، وهو يتماشى مع أفكار النظرية الكينزية التي تدعو إلى ضرورة توسيع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حتى على حساب مبدأ توازن الموازنة العامة طالما أن العجز في الموازنة يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة.

وفي نهاية سنة 2014 بدأت بوادر أزمة انهيار أسعار النفط، ودخلت نتيجتها الجزائر في مرحلة جديدة تختلف عما كانت تعيشه من رخاء مالي في الفترة السابقة وحتى نوضح تطور وضعية الخزينة العمومية خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 وخلال السنوات التي تلت تلك الفترة والتي تزامنت مع انخفاض أسعار النفط؛ قمنا بإدراج الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): تطور وضعية الخزينة العمومية (2001-2016). الوحدة: مليار



دج.

المصدر: موقع المديرية العامة للتوقعات والسياسات، وزارة المالية:

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/srot2014.pdf>, 4/8/2016.

<http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Trésor.html>, 18/5/2017.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن رصيد الخزينة العمومية* سجل عجزاً طيلة الفترة (2001-2016) باستثناء سنة 2001 حيث سجل فائضاً قدر بـ 55.2 مليار دج. ونفس الأمر ينطبق على الميزانية العامة حيث سجلت هي الأخرى عجزاً طيلة الفترة (2001-2016) باستثناء سنتي 2001 و2002 حيث سجلت فائضاً قدر على التوالي بـ 68.7 مليار دج و26 مليار دج. كما نلاحظ أن العجز سواء في الخزينة العمومية أو في الموازنة العامة عرف نمواً كبيراً، حيث خلال الفترة 2000-2005 كان العجز

منخفض نسبيا ليتوسع مع الانتقال لتطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبلغ أقصاه خلال تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014) حيث بلغ العجز في الخزينة العمومية وفي الموازنة العامة سنة 2012 على التوالي ما مقداره 3246.2 مليار دج، -3254.1 مليار دج وهو ما يعادل 20% و 21% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي سنتي 2015 و 2016 لم يختلف الأمر كثيرا وإن كان قد تراجع نوعا ما سنة 2016 .

وقد استخدمت الحكومة عدة مصادر لتمويل العجز سنوياً من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): عجز الخزينة العمومية ومصادر تمويله (2001-2016).

الوحدة: مليار دج.

السنوات	رصيد الموازنة العامة	الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية	تمويل بنكي	تمويل غير بنكي	اقتراض خارجي صافي	صندوق ضبط الإيرادات* (FRR)	القرض الوطني للنمو الاقتصادي
2001	68.7	55.2	-137	85.3	-110.6	107	-
2002	26	-16.1	58.1	32.8	-74.9	0	-
2003	-164.6	-10.3	31.2	-86	-90.9	156	-
2004	-285.4	-187.3	-287.5	57.7	-53.2	470.3	-
2005	-338	-472.2	118.7	221.3	-115.7	247.8	-
2006	-611.1	-647.3	-76.2	172.6	-158.7	709.6	-
2007	-1159.5	-1282	-275.4	213.7	-110.7	1454.4	-
2008	-1288.6	-1381.2	-346.4	508.1	-4.2	1223.6	-
2009	-971	-1113.8	93.5	655.3	0.7	364.3	-
2010	-1392.3	-1496.5	30.1	674.3	0.5	791.9	-
2011	-2363.8	-2468.8	-19.8	728	-0.8	1761.5	-
2012	-3254.1	-3246.2	51.5	913.5	-2.4	2283.6	-
2013	-2128.8	-2205.9	-165.5	241.1	-2.2	2132.5	-
2014	-3068	-3186	18.7	204.1	-2.4	2965.7	-
2015	8-3103.	-3172.3	152.5	136.6	-3.3	2886.5	-
2016	0.40-24	8-2485.	232.5	205.4	1102.	1387.9	557.8

المصدر: نبيل بوفليح: دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية -الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010/2011، ص: 229.

Ministere des finances: Le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers en 2007, avril 2008, p: 16.

Ministere des finances: Le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers en 2008, mai 2009, p: 32.

<https://web.archive.org/web/20121110060010/http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Trésor.html>, 11/4/2017.--

<http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Trésor.html>, 18/5/2017.

عند النظر في مصادر تمويل العجز في الخزينة العمومية وبالتالي في الموازنة العامة، فإننا نلاحظ أن هناك تباين في مساهمة كل منها في تمويل العجز وذلك من سنة إلى أخرى، لكن على العموم نجد أن الاعتماد الأكبر كان على صندوق ضبط الإيرادات ثم على "التمويل غير البنكي" أو الاقتراض العام الداخلي ليأتي "التمويل البنكي" أو الإصدار النقدي في المرتبة الثالثة، ونلاحظ أنه في سنة 2016 كان هناك تغير عن باقي السنوات حيث زاد حجم التمويل البنكي وغير البنكي، كما أنه في هذه السنة ولأول مرة تم اللجوء للاقتراض الخارجي الصافي كما أضيف مصدر تمويلي جديد وهو القرض الوطني للنمو الاقتصادي أو ما يعرف بـ "القرض السندي" وهو عبارة عن سندات حكومية أصدرتها الحكومة الجزائرية لتعويض النقص في مواردها المالية.

وللوقوف على واقع تمويل صندوق ضبط الإيرادات لعجز الخزينة العمومية باعتباره المصدر التمويلي الأهم في هذه العملية؛ قمنا بإدراج الجدول التالي الذي يوضح استخدامات الصندوق خلال الفترة (2000-2015):

الجدول رقم (1-2): استخدامات صندوق ضبط الإيرادات (2000-2015). الوحدة: مليار

د.ج.

السنوات	سداد الدين العمومي	سداد تسبيقات بنك الجزائر	تمويل عجز الخزينة العمومية	السنوات	سداد الدين العمومي	سداد تسبيقات بنك الجزائر	تمويل عجز الخزينة العمومية
2000	221.10	-	-	2008	465.44	-	758.18
2001	7184.4	-	-	2009	-	-	364.28
2002	170.06	-	-	2010	-	-	791.94
2003	156	-	-	2011	-	-	1761.46
2004	222.7	-	-	2012	-	-	2283.26
2005	4247.8	-	-	2013	-	-	2132.47
2006	618.11	-	91.53	2014	-	-	2965.67
2007	314.46	607.96	531.95	2015	-	-	12886.5

المصدر: موقع المديرية العامة للتوقعات والسياسات، وزارة المالية:

نلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق أن:

- استخدامات صندوق ضبط الإيرادات عرفت نموا كبيرا خلال الفترة من 2000 إلى 2015 حيث أنها تضاعفت بأكثر من 10 مرات.

- استخدامات الصندوق اقتصرت منذ إنشائه وإلى غاية سنة 2005 على سداد الدين العمومي، دون المساهمة في تمويل عجز الموازنة العامة، وذلك لأن العجز في الموازنة لم يكن ناتجا عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية كما هو مشروط لتدخل الصندوق في تمويل العجز خلال هذه الفترة- حيث كانت أسعار النفط في هذه الفترة تفوق السعر المرجعي (19 دولار للبرميل).

- بدءا من سنة 2006 أصبح الصندوق يُستخدم في تمويل عجز الخزينة العمومية إلى جانب سداد الدين العمومي وهذا بناء على التعديل الذي طال مهام الصندوق ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006.

ومن تحليلنا لبيانات الجدولين السابقين؛ نستنتج أن تمويل صندوق ضبط الإيرادات لعجز الخزينة العمومية تم وفقا لطريقتين⁽²⁾:

طريقة غير مباشرة: تشمل الفترة (2000-2005) حيث أدى استخدام الحكومة للدين العام الداخلي (التمويل غير البنكي) في تمويل عجز الموازنة العامة إلى ارتفاع حجم الدين العام الداخلي وهنا يظهر دور صندوق ضبط الإيرادات من خلال مساهمته في تخفيض حجم المديونية العمومية باعتبارها أحد المهام المحددة له، وبالتالي فإن الصندوق ساهم بطريقة غير مباشرة في تمويل عجز الموازنة العامة مع الحفاظ على معدلات تضخم متدنية.

طريقة مباشرة: تشمل الفترة من (2006-2015) عن طريق مساهمته المباشرة في تمويل نسبة معينة من عجز الموازنة العامة.

وللتعرف على تطور وضعية الصندوق في ظل هذا الاستعمال المتزايد لموارده في تمويل عجز الموازنة سندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3): تطور وضعيّة صندوق ضبط الإيرادات (2000-2015).

الوحدة: مليار دج.

السنوات	الموارد			مجموع الموارد	مجموع الاستخدامات	رصيد الصندوق بعد الاقطاع
	رصيد السنة السابقة	فائض قيمة الجباية البترولية	تسبيقات بنك الجزائر			
2000		453.2	0	453.2	221.1	232.1
2001	232.1	123.9	0	356	184.5	171.5
2002	171.5	26.5	0	198	170.1	28
2003	28	448.9	0	476.9	156	320.9
2004	320.9	623.5	0	944.4	222.7	721.7
2005	721.7	1368.8	0	2090.5	247.8	1842.7
2006	1842.7	1798	0	3640.7	709.6	2931.1
2007	2931.1	1738.8	0	4669.9	1454.4	3215.5
2008	3215.5	2288.2	0	5503.7	1223.6	4280.1
2009	4280.1	400.7	0	4680.8	364.3	4316.5
2010	4316.5	1318.3	0	5634.8	791.9	4842.8
2011	4842.8	2300.3	0	7143.1	1761.5	5381.7
2012	5381.7	2535.3	0	7917	2283.3	5633.8
2013	5633.8	2062.2	0	7696	2132.5	5563.5
2014	5563.5	1810.6	0	7374.1	2965.7	4408.5
2015	4408.2	552.2	0	4960.35	2886.5	2073.84

المصدر: موقع المديرية العامة للتوقعات والسياسات، وزارة المالية:

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/frr/frr2014.pdf> , 4/8/2016.<http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique?id=78>, 18/5/2017.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق أن رصيد صندوق ضبط الإيرادات عرف انخفاضا في سنتي 2001 و 2002 وذلك نتيجة تراجع فوائض قيمة الجباية البترولية المحولة للصندوق وقد تسبب في ذلك بالنسبة لسنة 2001: انخفاض أسعار البترول من 28.5 إلى 24.3 دولار للبرميل وبالنسبة لسنة 2002: رفع السعر المرجعي إلى 22 دولار للبرميل وذلك وفقا لتقرير عرض مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2002.

وبدأ من سنة 2003 أخذ الرصيد يسجل نموا مستمرا بالرغم من الزيادة الكبيرة لاستخدامات الصندوق، ويرجع سبب ذلك في الغالب إلى تزايد حجم الفوائض المالية

المحولة للصندوق والنااتجة عن الارتفاع المستمر في أسعار النفط، وقد استمر الحال على هذا النحو إلى أن بلغ رصيد الصندوق 5563.5 مليار دج، سنة 2012 وهو أعلى مستوى له، ليتراجع بعدها الرصيد تدريجيا في 2013 و2014 ويهوي سنة 2015 إلى 2073.84 مليار دج، والانخفاض في الرصيد خلال هذه السنوات يرجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض الفوائض المالية المحولة للصندوق نتيجة تراجع أسعار النفط، مقابل توسع كبير (إفراط) في استخدام موارد الصندوق لتعويض النقص في إيرادات الدولة حيث اقتطعت الخزينة سنة 2014 حوالي 40.2% من موارد الصندوق لسد العجز في الخزينة العمومية وفي 2015 اقتطعت حوالي 58.2 %، وبذلك أصبحت استخدامات الصندوق خلال السنوات الثلاثة الأخيرة تفوق فوائض الجباية البترولية وهذا لأول مرة منذ إنشاء الصندوق.

ومن التحليل السابق يتضح لنا أنه بالرغم من النمو الذي سجلته استخدامات الصندوق خلال الفترة 2000-2014 إلا أنه في معظم السنوات كان رصيد الصندوق في تزايد؛ ويرجع سبب ذلك إلى نمو فوائض الجباية البترولية المحولة للصندوق. وبالتالي فإن صمود الصندوق طيلة هذه السنوات وقدرته على تمويل العجز المتنامي للخزينة العمومية هو فقط نتيجة انتعاش أسعار النفط، ومع انهيار هذه الأخيرة تراجعت موارد الصندوق، بشكل جعل الدولة في حاجة ماسة للبحث عن مصادر تمويلية أخرى تواصل من خلالها عملياتها التنموية. وهو ما قامت به بالفعل؛ حيث وجدنا من خلال تحليلنا للجدول رقم (1-1) أن الدولة قد لجأت سنة 2016 لإصدار سندات حكومية.

وعند الحديث عن السندات الحكومية التي أصدرتها الدولة سنة 2016؛ فإنه لا بد من الإشارة إلى أنها قد واجهت عدة عراقيل حالت دون تحقيقها للأهداف المرجوة منها، إذ لم تغطي حصيلة الاكتتاب فيها سوى 18 % من عجز الخزينة العمومية. ومن بين العراقيل التي واجهتها، رفض قطاع واسع من المجتمع الجزائري للتعامل بأدوات ربوية.

وإلى جانب الاستدانة الداخلية التي لجأت إليها الدولة لتمويل العجز، فإن الحكومة تتجه تدريجيا نحو الاستدانة الخارجية وهذا مالاقي استهجان كبيرا بالنظر لما يترتب عنه من آثار سلبية.

وفي مقابل هذا التخطيط الذي تعيشه الجزائر من أجل توفير موارد مالية جديدة لتمول من خلالها العجز في خزينتها؛ هناك العديد من الدول التي كانت لها تجربة ناجحة في تمويل عجز موازاناتها من خلال الصكوك الإسلامية.

وعليه فإننا سنقوم من خلال المحور التالي بتوضيح فكرة الصكوك الإسلامية لنمر بعدها لدراسة بعض التجارب الدولية للعمل بهذه الأدوات التمويلية لتمويل العجز في موازاناتها.

المحور الثاني: ماهية الصكوك الإسلامية

1-2 تعريف الصكوك الإسلامية

تعرف الصكوك الإسلامية لغة واصطلاحاً على النحو التالي:

2-1-1 لغة

الصكوك والصكاك لغةً جمع صك، وهو المكتوب الذي يتضمن حقاً أو مالا ونحوه⁽³⁾.

2-1-2 اصطلاحاً

قبل التطرق إلى التعريف الاصطلاحي للصكوك الإسلامية لا بد أولاً أن نعرف بإيجاز العملية التي تقوم عليها الصكوك الإسلامية والتي تعرف بالتصكيك حيث تعني "إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حسيبة الاكتتاب، وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه⁽⁴⁾".

في حين قد وردت عدة تعاريف للصكوك الإسلامية نذكر منها:

- عرّفت الصكوك الإسلامية من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المعيار الشرعي رقم (17) الخاص بصكوك الاستثمار، على أنها "شهادات متساوية القيمة تمثل حصصاً متساوية في ملكية أصول مادية، أو حق انتفاع أو خدمة، أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل

قيمة الصكوك، وإغلاق باب الاكتتاب وتوظيف الأموال المستلمة للغرض الذي أصدرت من أجله".

ويشار هنا إلى أن الصكوك في هذا المعيار تعرف بالصكوك الاستثمارية وذلك تمييزاً لها عن الأسهم وسندات القرض⁽⁵⁾.

-كما تُعرف الصكوك الإسلامية على أنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية نشاط استثماري مباحاً شرعياً، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية"⁽⁶⁾.

-كما وجدنا أن الصكوك الإسلامية عرفت على أنها: "أوراق مالية محدّدة المدة، تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، تخوّل مالكيها منافع، وتحمله مسؤوليات بمقدار ملكيته".

ومما سبق يمكننا القول أن الصكوك الإسلامية هي: "أوراق مالية محددة المدة ومنضبطة بأحكام الشريعة الإسلامية، ناتجة عن عملية التصكيك، بحيث تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، تخوّل مالكيها حقوق، وتحمله التزامات بمقدار ملكيته".

2-2 الخصائص العامة للصكوك الإسلامية

في ضوء التعريف السابق للصكوك الإسلامية نستطيع الوصول إلى الخصائص الآتية:

- الصكوك الإسلامية لها قيمة إسمية محددة.
- تصدر بفئات متساوية القيمة.
- تمثل ملكية حصة شائعة في الأصول وليست ديناً على مصدرها.
- تستثمر الصكوك في نشاط مباح.
- عدم قابليتها للتجزئة:

بمعنى أن الصك لا يجرأ في مواجهة الشركة⁽⁷⁾، وفي حالة انتقال الحق في الصك الواحد لشخصين أو أكثر بسبب الإرث أو نحوه، فإنه لا بد من الاتفاق على أن من يمثلهم أمام الشركة شخص واحد⁽⁸⁾.

• تصدر على أساس عقد شرعي:

مثل الاستصناع، أو الإجارة، أو المضاربة... الخ وتنظم إصدارها وتداولها وبقيّة أحكامها ضوابط شرعية، تختلف من عقد لآخر⁽⁹⁾.

• تمثل الصكوك أداة تمويل خارج الميزانية

فالإدارة لا تحتاج لتعليل استخدامها، لأن شراء الأصول سيتم من خلال حملة الصكوك (المستثمرين)⁽¹⁰⁾.

• تصدر لمدد محددة:

حيث تسترد الصكوك الإسلامية أو تطفأ بعد انقضاء مدتها أو في أثنائها⁽¹¹⁾.

• تداول الصكوك:

يكون تداول الصكوك بناء على الشروط والضوابط الشرعية لتداول الأصول والمنافع والخدمات التي تمثلها⁽¹²⁾. وتختلف هذه الشروط باختلاف العقد الشرعي للصك.

• قيام الصكوك على قاعدة الغنم بالغرم:

حيث تعطي الصكوك الإسلامية مالها حصة من الربح، تحدد بنسبة مئوية من أرباح المشروع أو النشاط الذي تموله وذلك عند التعاقد، أي في نشرة الإصدار التي تسبق الاكتتاب، أو في الصك نفسه، بحيث تتضمن هذه النشرة أو الصك حصة المضارب، وحصة أرباب المال⁽¹³⁾، إلّا أنه من ناحية أخرى يمكن أن تتضمن نشرة الإصدار نسبة الربح المتوقعة للمشروع ولا يعتبر ذلك تحديدا للربح بنسبة من رأس المال مقدما، إذ أن المصدر لا يكون مسؤولا عن تحقيق تلك النسبة إذا ظهرت نتائج فعلية مخالفة لتوقعاته، إلّا أنه يسأل عن مصداقية وصحة البيانات التي وردت في دراسة الجدوى، ويُتحقق من عدم إخفائه بيانات مهمة أو إدلائه بمعلومات غير صحيحة⁽¹⁴⁾.

كما يلتزم مالك الصكوك بتحمل مخاطر الاستثمار كاملة، في حدود المبالغ التي اكتب بها في المشروع، فهو يتحمل بحصته أية خسارة يتعرض لها المشروع بسبب لا دخل للمضارب فيه؛ لأن حملة الصكوك يملكون المشروع ملكية مشتركة، وتلف المال، وهلاكه وخسارته على مالكه⁽¹⁵⁾.

• مالك الصك مشارك في موجودات المشروع:

لذلك فله الحق في الرقابة ونحوها، وحق رفع دعوى المسؤولية على الإداريين، والحق في نصيب الأرباح والاحتياطي، والتصرف في الصك وفق نشرة الإصدار، وله حق اقتسام موجودات المشروع عند تصفيته⁽¹⁶⁾.

2-3 الأطراف المشكلة لهيكل الصكوك

يشترك العديد من الأطراف في معاملات الصكوك، حيث نذكر أهمها:

• منشئ الصكوك أو مصدرها

الصكوك الإسلامية تصدر عن جهة مالكة لأصول مالية ترغب في بيعها واستيفاء ثمنها من حصيلة الصكوك، بحيث تمثل هذه الصكوك حصة شائعة في هذه الأصول بعد شرائها؛ أو تصدر عن الجهة الراغبة في استثمار حصيلة هذه الصكوك بصيغة استثمار شرعية، أو يصدرها وسيط مالي ينوب عنهما⁽¹⁷⁾.

وقد يقوم مصدر الصكوك بإدارة مشروعه بنفسه وقد يوكل ذلك إلى مدير الاستثمار.

• مشتري الصكوك (حملة الصكوك)

الذي قد يكون بنكاً أو مؤسسة مالية محلية أو عالمية أو مجموعة من الأفراد، حيث قد يتمتع هؤلاء بمعدلات سيولة مرتفعة غير مستغلة، ممّا قد يُشجّعهم على الدخول في عمليات الاستثمار في شراء الصكوك، بهدف استغلال هذه السيولة الفائضة في عمليات

تحقق عوائد مرتفعة نسبياً مقارنةً بالعائد على الفرص الاستثمارية المتاحة. وفي الوقت نفسه إمكانية التخلص منها بسهولة ببيعها في السوق إذا ما كانت تلك الصكوك ضمن الأنواع القابلة للتداول⁽¹⁸⁾.

• الشركة ذات الغرض الخاص

تُعرف بالإنجليزية بـ "S.P.V" وهي اختصار لـ Special Purpose Vehicle؛ وهي غالباً ما تكون الشركة المصدرة للصكوك، إذ تشتري الأصول محل التصكيك من الشركة المنشئ لتتولى عملية الإصدار (التصكيك المهيكل)، وقد تكون وكالة الإصدار عن الشركة المنشئ على أساس عقد الوكالة بالاستثمار (التصكيك البسيط)⁽¹⁹⁾.

• مدير الصكوك

مدير الصكوك قد يكون⁽²⁰⁾:

- مضارباً: حيث يقوم بإدارة الموجودات المملوكة لحملة الصكوك بحصة من الربح المتحقق؛

- أو وكيلًا بالاستثمار: يدير الموجودات المملوكة لحملة الصكوك مقابل أجره محددة على هيئة مبلغ مقطوع أو نسبة من قيمة الموجودات، مع حافز أو بدونه؛

- أو شريكاً مديراً: يقوم بإدارة الموجودات المملوكة لحملة الصكوك بزيادة في حصته من الربح، أو بدونها.

وفي كل حالة من هذه الحالات قد يوكل المصدر أو مدير الإصدار طرفاً آخر يقوم بأعمال الاستثمار أو بجزء منها يعرف بـ "مدير الاستثمار".

المحور الثالث: التجارب الدولية للعمل بالصكوك الإسلامية

إن عجز الموازنة العامة الذي كانت ولا تزال تعاني منه الكثير من دول العالم، يمول عادة من خلال المصادر التالية:

❖ الرفع من الضرائب أو استحداث ضرائب جديدة: وهو ما يؤثر سلباً على كل من الاستهلاك والادخار.

❖ **السحب من الاحتياطي العام:** الذي ينتج عنه نقص هذه الاحتياطيات وانخفاض العوائد الناتجة عنها، بالإضافة إلى إمكانية إضعاف الثقة الائتمانية في اقتصاديات البلدان التي تعتمد على هذا الأسلوب، وبالتالي إضعاف قدرتها على الاقتراض.

❖ **الاقتراض الداخلي:** سواء من البنوك التجارية أو السوق المالية بطرح سندات حكومية، والذي ينتج عنه في كثير من الأحيان تراكم حجم الديون وأعبائها (خدمة الدين العام) ومن ثم تفاقم عجز الموازنة العامة.

❖ **الاقتراض الخارجي:** الذي ينتج عنه إضافة لزيادة أعباء الدولة، إمكانية التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية.

❖ **التمويل بالعجز (الإصدار النقدي الجديد):** عن طريق إقتراض الحكومة من البنك المركزي أو زيادة طبع النقود، والذي يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم - نتيجة عدم وجود إنتاج حقيقي يقابل الزيادة في النقود، وما ينجر عنها من ارتفاع في الأسعار وبالتالي زيادة نفقات الدولة أي تفاقم عجز الموازنة العامة.

ونظرا لما ينتج عن استعمال هذه الأساليب من آثار تضخمية وزيادة في عجز الموازنة العامة وغيرها، فقد أصبح الجميع يبحث عن أساليب تمويلية أخرى بإمكانها المساهمة في تمويل العجز في الموازنة العامة بأقل التكاليف، فكانت الصكوك الإسلامية أهم هذه الأساليب، حيث نجد أن العديد من الدول لجأت لاستخدامها منذ فترة طويلة نسبيا كالسودان واندونيسيا وماليزيا، ومن الدول من استخدمتها لفترة ثم توقفت، لنعود لاستخدامها بعد الأزمة النفطية العالمية لسنة 2014 كالسعودية، ومنها ما استخدمتها لأول مرة بعد الأزمة كسلطنة عمان. وفيما يلي ذكر لتجارب هذه الدول.

3-1 تجربة السودان:

تعد تجربة إصدار الصكوك الإسلامية في السودان تجربة رائدة ومميزة خاصة في مجال صناعة الصكوك الحكومية (السيادية)، والتي كانت من بين أهم أهدافها تعبئة الموارد لتمويل عجز الموازنة العامة وتمويل الأصول والمشروعات الحكومية، وفي نفس الوقت أداة مستوفية للمتطلبات الشرعية تصلح لإدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي⁽²¹⁾.

وتصدر السودان العديد من أنواع الصكوك ولأغراض عدة. ومن هذه الأنواع، نوعين تعتمد عليهما في تمويل عجزها الموازي وهما شهادات المشاركة الحكومية التي تدعى بشهادات "شهادة" وصكوك الاستثمار الحكومية التي تعرف باسم "صرح" (22):

أولاً: شهادات مشاركة الحكومة -شهادة- GMCs

قد بدأ العمل بإصدار شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) منذ عام 1999 م ولا يزال العمل بها إلى يومنا هذا، حيث يتم إصدارها بشكل ربع سنوي. وهذه الشهادات هي عبارة عن صكوك تقوم على أساس صيغة المشاركة، تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني نيابة عن حكومة السودان، كما يتم تسويقها عبر شركة السودان للخدمات المالية المحدودة وشركات الوكالة المعتمدة.

آلية عمل شهادات (شهادة):

الأطراف الرئيسية للتعامل في صكوك (شهادة) تشمل:

- 1- المستثمرون (المؤسسات المالية والشركات، البنوك، الصناديق والأفراد).
- 2- الشركة (مدير الصندوق).
- 3- وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وهي الجهة المالكة لمكون الشراكة.

والعمل بهذه الشهادات ينبنى وفقاً للآتي:

- تتبنى العلاقة بن المستثمرين والشركة على قيام الشركة بتقديم المشورة المالية الشرعية وتمليك المستثمرين المعلومات المرتبطة بالأداء المالي للأصول المكونة للشراكة.
- تقوم الشركة بتسويق الشهادات المصدرة من الوزارة وإدارتها مقابل عمولة قدرها 2 ٪ يتم تحصيلها من الوزارة.
- يمثل الصك بعد استثماره موجودات قائمة وحقيقية لمكون الشراكة.
- يتحدد العائد على الصكوك وفق الأداء المالي لمكون الشراكة.

- لا يجوز للمستثمر سحب رأسماله أو أي جزء منه قبل تاريخ الاستحقاق ولكن له حق تداوله في سوق الخرطوم لأوراق المالية وأي أسواق مالية أخرى تُدرج فيها هذه الشهادات.

ثانياً: صكوك الاستثمار الحكومية -GICs

لقد بدأ العمل بإصدار صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) عام 2003 م ويجري العمل في إصدارها حتى إعداد هذا التقرير و لغاية 2015 صدر منها 17 إصدار.

يتم إصدار هذه الصكوك على أساس صيغة المضاربة، تصدرها وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وتتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولية عبر شركة السودان للخدمات المالية وشركات الوساطة المالية المعتمدة، وتستخدم إيرادات هذه الصكوك في تمويل مشروعات البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في ولايات السودان المختلفة.

آلية عمل صكوك (صرح) :

بدأ العمل بإصدار صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) عام 2003 م ويجري العمل في إصدارها حتى إعداد هذا التقرير وقد صدر منها حتى الآن 17 إصدار.

الأطراف الرئيسية للتعامل في صكوك (صرح) تشمل:

1- حملة الصكوك (أرباب المال).

2- شركة السودان للخدمات المالية (المضارب).

3- وزارة المالية والاقتصاد الوطني (الجهة الطالبة للتمويل).

وتقوم العلاقة بين حملة الصكوك والشركة على أساس عقد المضاربة الشرعي وبين الوزارة والشركة على أساس عقود صيغ التمويل الإسلامية.

3-2 تجربة اندونيسيا:

لقد سجلت إندونيسيا في السنوات الأخيرة معدلات نمو اقتصادي مرتفعة نسبياً، ومن الأمور التي ساعدتها على ذلك هو توسعها في الإنفاق الحكومي. ومقابل هذا التوسع في

الإنفاق سجلت الدولة أيضا زيادة في الإيرادات العامة، غير أن هذه الزيادة لم تكن كافية لتغطية كامل النفقات، وهذا ما تسبب في إحداث عجز في الميزانية العامة ولسنوات عديدة.

وبطبيعة الحال فإن تزايد العجز تطلب من الدولة توفير الموارد المالية الكافية. ومن المصادر الهامة التي اعتمدتها الدولة لتوفير هذه الموارد؛ الأوراق المالية الحكومية المعروفة بـ (SBN) والتي تشمل أوراق الدين الحكومية التي تعرف بـ (SUN) وصكوك نيجارا أو ما يعرف بـ (SBSN) وهذا ما أكسب دولة إندونيسيا خبرة في التعامل بالصكوك الإسلامية، فمنذ إصدارها الأول في عام 2008، شهدت صكوك الحكومة الإندونيسية (SPSN) نموا سريعا، سواء القابلة للتداول أو غير القابلة، المتعلقة بالتجزئة أو بالجملة، بالروبية الإندونيسية أو العملة الأجنبية.

والنوع الأول من الصكوك الصادرة عن حكومة إندونيسيا يستند على بيع الإجارة وتسمى هذه الصكوك "صكوك السعر الثابت" (IFR)، وذلك باستخدام الأصول المملوكة للدولة كأساس. وفي السنة التالية، بدأت الحكومة إصدار "صكوك التجزئة" (SR) والصكوك العالمية عبر الحدود، باستخدام نفس هيكل الصكوك. وفي العام نفسه، أصدرت الحكومة أيضا صكوكا جديدة باسم "صكوك صندوق الحج" (SDHI)، وهي غير قابلة للتداول. ولاحقا في عام 2012، تم إصدار "صكوك قائمة على المشاريع" (PBS) باعتبار مشروع البنية التحتية هو أصلها المتاح، وذلك بسبب محدودية الأصول المملوكة للدولة المتاحة لإصدار الصكوك.

ولتوصيف مختلف أنواع الصكوك الحكومية الإندونيسية، قمنا بإدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): وصف الصكوك الحكومية الإندونيسية (SPSN)

PBS	SDHI	SPN-S	SNI	SR	IFR	
الصكوك القائمة على المشاريع	صكوك صندوق الحج	أذن خزانة إسلامية	صكوك نيجارا إندونيسيا	صكوك التجزئة	صكوك الدخل الثابت	الإسم
إجارة الأصول المؤجرة	إجارة الخدمات	بيع الإجارة				نوع العقد
مشاريع حكومية	خدمات الحج	أصول مملوكة للدولة				نوع الحصة المملوكة
دخل ثابت						نوع الربح

سوق الإصدار	محلية	دولية	محلية	دولية	محلية
التداول	قابلة للتداول	غير قابلة للتداول	قابلة للتداول	غير قابلة للتداول	قابلة للتداول
طريقة الإصدار	بناء سجل أوامر الاكتتاب	بناء سجل أوامر الاكتتاب	بناء سجل أوامر الاكتتاب	بناء سجل أوامر الاكتتاب	المزاد العلني
الخصائص	صكوك بالروبية الإندونيسية للمستثمرين بالجملة متوسطة إلى طويلة الأجل قسيمة سنوية	صكوك بالروبية الإندونيسية للمستثمرين بالجملة متوسطة إلى طويلة الأجل قسيمة نصف سنوية	صكوك بالروبية الإندونيسية للمستثمرين بالجملة متوسطة إلى طويلة الأجل قسيمة نصف سنوية	صكوك بالروبية الإندونيسية للمستثمرين بالجملة متوسطة إلى طويلة الأجل قسيمة نصف سنوية	صكوك بالروبية الإندونيسية للمستثمرين بالجملة متوسطة إلى طويلة الأجل قسيمة سنوية

Source: International Islamic Financial Market (IIFM): SUKUK REPORT- A comprehensive study of the Global Sukuk Market- , 5TH EDITION, March 2016, P: 134.

ولإظهار مقدار النمو الذي شهدته إصدارات مختلف أنواع الصكوك الحكومية الإندونيسية (SPSN) قمنا بإدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): إجمالي إصدارات الصكوك الحكومية الإندونيسية (SPSN)

الوحدة: ترليون روبية إندونيسية (IDR) .

Sept 28,2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
-	-	-	0.40	4.61	6.15	1.28	4.70	IFR
21.97	19.32	14.97	13.61	7.34	8.03	5.56	-	SR
26.42	17.75	17.24	9.64	9.04	-	7.03	-	SNI
3.00	12.86	-	15.34	11.00	12.78	2.69	-	SDHI
8.84	16.17	11.65	1.38	1.32	-	-	-	SPN-S
41.63	9.45	9.32	16.71	-	-	-	-	PBS
101.85	75.54	53.18	57.09	33.31	26.97	16.55	4.70	Total

Source: op cit, P: 128.

يتضح لنا من الجدولين السابقين أن الصكوك الحكومية (SPSN) كما أنها أداة تحقق للحكومة الإندونيسية هدفها في تمويل العجز في ميزانيتها؛ فهي أداة توفر لها أيضاً⁽²³⁾:

- تنويع لمصادر تمويل ميزانية الدولة.
- أوراق مالية استثمارية بديلة.
- تمويل لمشاريع البنية التحتية الحكومية.
- توسيع لقاعدة المستثمرين.
- تعظيم لاستعمال الأصول المملوكة للدولة.
- تعزيز لسوق التمويل الإسلامي.

3-3 تجربة ماليزيا:

منذ سنة 1998 وإلى يومنا هذا وماليزيا تسجل سنويا عجزا في ميزانيتها الفدرالية، وحتى تغطي هذا العجز اعتمدت على مجموعة من المصادر منها التقليدية ومنها الإسلامية وبخصوص هذه الأخيرة نجد:

الإصدارات الاستثمارية الحكومية (GIIS): وهي عبارة عن صكوك طويلة الأجل تصدرها حكومة ماليزيا لتمويل إنفاقها التنموي، وتصدر من خلال مزاد علني يقوم به بنك نيجارا ماليزيا نيابة عن الحكومة الماليزية. ويتم الإعلان عن برنامج إصدار صكوك **GIIS** مسبقا في تقويم المزادات.

وعموما يتراوح حجم الإصدار بين 1 مليار و4 مليار رنجيت ماليزي، في آجال استحقاق 3، 5، 7 و10 سنوات، وتستند هذه الإصدارات على مبدأ بيع العينة وهنا لا بد أن نشير إلى أن هذا البيع فيه خلاف بين المذاهب الأربعة، حيث أجاز المذهب الشافعي وهو المذهب السائد في ماليزيا؛ بينما حرمه بقية المذاهب.

وهذه الإصدارات نجدها سنويا في ميزانية ماليزيا— حيث تعتمد عليها في تمويل العجز بشكل منتظم إلى جانب نظيرتها التقليدية المعروفة باسم الأوراق المالية الحكومية الماليزية **MGS**.

وإلى جانب الإصدارات الاستثمارية الحكومية **GIIS**، وهي إصدارات محلية؛ تصدر ماليزيا صكوكا دولية ولكن بشكل غير منتظم. وفيما يلي تفصيل لبعض هذه الإصدارات:

في جوان 2011: تم إصدار صكوك عالمية وفق عقد الوكالة، وقد بلغ حجم الإصدار 2 مليار دولار، مقسمة على شريحتين، الأولى بمبلغ 1.2 مليار دولار تستحق بعد 5 سنوات، والثانية بقيمة 800 مليون دولار تستحق بعد 10 سنوات. وقد تمت تغطية الصفقة بـ 4.5 مرة، حيث اجتذبت طلب كلي بقيمة 5 مليار دولار أمريكي و4 مليار دولار أمريكي لصكوك 5 و 10 سنوات، على التوالي.

وقد تم توزيع المخصصات النهائية بشكل جيد على أكثر من 320 مستثمرا، حيث اشترى مستثمرو الشرق الأوسط 43% من الشريحة الخماسية، في حين استحوذ المستثمرون الأوروبيون والأمريكيون على 36% من الصكوك طويلة الأجل. أما المستثمرون الماليزيون فقد استحوذوا على 26% و 28% من الصكوك الخماسية و ذات العشر سنوات على التوالي.

وفضلت البنوك (57%) الصكوك الخماسية، وتلتها المؤسسات الحكومية (24%)، ومديري الصناديق (17%)، وشركات التأمين (2%). وفي المقابل، استجاب مديرو الصناديق (45%) لصكوك العشر سنوات، وتلتها البنوك (28%)، والمؤسسات الحكومية (19%)، وشركات التأمين (8%)⁽²⁴⁾.

في أبريل 2015: وبعد النجاح في إصدار صكوك بقيمة 2 مليار دولار أمريكي في عام 2011، دخلت الحكومة الماليزية سوق الصكوك العالمية في أبريل 2015 بإصدار صكوك وكالة بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي، مقسمة على شريحتين الأولى تبلغ 1 مليار دولار أمريكي لمدة 10 سنوات، والثانية بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لمدة 30 سنة. وقد سجل هذا الإصدار طلبا إجماليا يتجاوز 6 مرات.

والصكوك العالمية لعام 2015 هي أول صكوك سيادية في العالم يتم تقديمها في إطار هيكل الوكالة باستخدام الموجودات غير المادية المدرة للدخل في شكل حقوق المشاركة في خدمات النقل؛ وهذا النوع من الموجودات هو جزء من مجموعة الموجودات المعنية التي تتضمن أيضا موجودات الإجارة و سلع المراجعات⁽²⁵⁾.

في أبريل 2016: أصدرت الحكومة الاتحادية صكوك عالمية بمبلغ 1.5 مليار دولار أمريكي مقسم على شريحتين إحداهما تستحق بعد 10 سنوات، والأخرى بعد 30 سنة. وقد حظيت الحملة الترويجية لهذا الإصدار باستجابة هائلة من المستثمرين

العالميين، حيث اجتذبت طلباً إجمالاً يتجاوز 6.3 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل معدل اشتراك قدره 4.2 مرة.

وقد تم تنظيم عرض الصكوك العالمية بموجب عقد الوكالة الشرعي. وتتكون الأصول المتاحة للعرض من أصول غير مادية بنسبة 100٪، وهي قسائم تمثل استحقاقات السفر في وسائل النقل العام والأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويمثل هذا المزيج الفريد من الأصول المعنية ابتكاراً رئيسياً في إصدار الصكوك السيادية، حيث أنها المرة الأولى التي تُصدر فيها الصكوك دون استخدام الأصول المادية (مثل الأراضي والمباني) أو سلع المراجعات⁽²⁶⁾.

3-4 تجربة السعودية:

باعتبار أن المملكة العربية السعودية من أكبر منتجي النفط في العالم؛ فقد تأثرت هي الأخرى بانخفاض أسعاره في الأسواق العالمية، فبدءاً من سنة 2015 أخذت المملكة تسجل عجزاً في ميزانياتها بعدما كانت تسجل فائض في السنوات السابقة. وقد لجأت المملكة من أجل سد العجز في ميزانيات 2015 و2016 إلى السحب من احتياطياتها من النقد الأجنبي إلى جانب الاقتراض الداخلي والخارجي مع طرح سندات دولية.

ولكي تخفف المملكة من وتيرة سحباتها من احتياطياتها الخارجية، ورغبة منها في جذب مستثمرين جدد؛ لجأت سنة 2017 لطرح صكوك سيادية بالدولار الأمريكي، وقد اختارت هيكلاً هجيناً لإصدارها، حيث يتم تخصيص 51% من الصكوك لعقد المضاربة، و49% لعقد المراجعة.

وتشمل الأطراف الرئيسية لهيكلة هذه الصكوك:

- شركة الغرض الخاص (شركة صكوك المملكة العربية السعودية المحدودة) كمصدر وأمين إصدار ورب مال.
- المملكة كمضارب بمشاريع البنية التحتية ومشتري بالمراجعات، ويتولى هذا الدور وزارة المالية.
- شركة الصكوك الاستثمارية السعودية (المسجلة محلياً) كمضارب ورب المال المتخصص بمشاريع البنية التحتية (وهي مملوكة بالكامل من قبل السعودية)⁽²⁷⁾.

وقد حُدّد حجم الإصدار بمبلغ إجمالي قدره 9 مليار دولار وهو ما يعادل 33,75 مليار ريال سعودي، مقسماً على شريحتين من الصكوك: الأولى تبلغ 4.5 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 16.875 مليار ريال سعودي لصكوك تستحق بعد خمس سنوات، والشريحة الأخرى تبلغ 4.5 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 16.875 مليار ريال سعودي لصكوك تستحق بعد عشر سنوات.

واللافت في الأمر أن وزارة المالية قد تلقت طلباً قوياً من المستثمرين على إصدارها الدولي الأول حيث تجاوز المجموع الكلي لطلبات الاكتتاب في هذه الصكوك مبلغاً قدره 33 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 123,75 مليار ريال سعودي⁽²⁸⁾.

والنجاح الذي حققته الصكوك الحكومية الدولية الأولى للسعودية شجعها على دراسة إصدارات لاحقة، وكان التوجه هذه المرة نحو السوق المحلي حيث قامت وزارة المالية بإنشاء برنامج صكوك بالريال السعودي غير محدد المدة أو القيمة حيث تقوم من خلاله بإصدار صكوك، وطرحها على عدة مراحل من وقت لآخر للمستثمرين؛ وفقاً لتقدير وزارة المالية المفوضة بذلك. مع تحديد شروط وأحكام كل إصدار من إصدارات البرنامج: الفئات التي يحق لها الاكتتاب في الصكوك، وحجم الطرح، والعائد المتوقع لحملة الصكوك، وغيرها من التفاصيل ذات الصلة⁽²⁹⁾.

وفي جويلية 2017 أعلنت وزارة المالية عن أول إصدار لها ضمن هذا البرنامج، وحددت حجمه بمبلغ 17 مليار ريال سعودي مقسم على ثلاث شرائح كالتالي:

- الشريحة الأولى، تبلغ 12 مليار ريال سعودي لصكوك تُستحق بعد خمس سنوات؛

- الشريحة الثانية، تبلغ 2.9 مليار ريال سعودي لصكوك تُستحق بعد سبع سنوات؛

- الشريحة الثالثة، تبلغ 2.1 مليار ريال سعودي تُستحق بعد عشر سنوات.

وقد أعلنت وزارة المالية، أنها تلقت اقبالا كبيرا من المستثمرين على إصدارها هذا، حيث تجاوز المجموع الكلي لطلبات الاكتتاب في هذه الصكوك مبلغاً قدره 51 مليار ريال سعودي⁽³⁰⁾.

3-5 تجربة سلطنة عمان:

لقد أدى تراجع أسعار النفط في السنوات الأخيرة إلى تراجع إيرادات سلطنة عمان؛ وذلك نتيجة اعتمادها الكبير على عائدات النفط، حيث تشكل هذه الأخيرة ما يفوق 70% من إجمالي إيراداتها. وهذا التراجع في الإيرادات الذي لم يصاحبه تخفيض في الإنفاق العام بشكل كبير، أدى إلى تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة، وهو ما دفع السلطنة إلى البحث عن مصادر تُمول من خلالها هذا العجز.

ومن بين المصادر التي لجأت إليها نجد الصكوك الإسلامية حيث في كل سنة تطرح السلطنة إصداراً تموّيل من خلاله جزء من العجز في موازنتها.

وأول إصدار لصكوك سيادية للسلطنة كان في نوفمبر 2015، وقد كان مبني على صيغة الإجارة وقد بلغ حجمه 250 مليون ريال عماني أي ما يعادل 647.38 مليون دولار، لأجل 5 سنوات، مع العلم أن هذا الإصدار قد حدّد حجمه في البداية بمبلغ 200 مليون ريال، إلّا أن الاكتتاب الواسع من قبل المستثمرين دفع وزارة المالية إلى توسيع حجم الإصدار بنسبة 25%.

وفي جويلية 2016 قامت عمان أيضا بإصدار صكوك سيادية وذلك للمرة الثانية لها، وقد بلغت قيمتها 500 مليون دولار لأجل 6 سنوات⁽³¹⁾.

وكذلك في 2017، أصدرت سلطنة عمان صكوك لكن في هذه المرة كان الإصدار بالدولار الأمريكي وهو أول إصدار دولي لها، وقد بُني أيضا على صيغة الإجارة، وبلغ حجمه 2 مليار دولار، وقد شهد إقبالا قويا من المشاركين حيث بلغت طلبات المشاركة في الإصدار 6.9 مليار دولار. ويعد هذا الإصدار الأول من نوعه للسلطنة في سوق الصكوك العالمية، وتبلغ مدة استحقاقه 7 سنوات بمعدل ربح 4.397 بالمائة، وقد نجح هذا الإصدار في جذب مشاركين من شرائح متنوعة من المستثمرين حيث أن 50 بالمائة من المشاركين في الإصدار هم من مؤسسات مالية إسلامية كما قد بيع 72 بالمائة من الإصدار في آسيا ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا⁽³²⁾.

الخاتمة:

إن ما وفرته الصكوك الإسلامية للدول التي تتعامل بها من أجل تمويل العجز في

موازنتها، هو بالضبط ما تحتاجه الجزائر في الوقت الحالي في ظل نضوب موارد صندوق ضبط الإيرادات؛ حيث وفرت الصكوك الآتي:

تنوع في مصادر التمويل: فكل تجربة من تجارب العمل بالصكوك تبين لنا مدى قدرة هذه الأخيرة على التنوع في مصادر التمويل، فهي تتنوع حسب عقود التمويل (إجارة، وكالة، مضاربة...)، وحسب قابليتها للتداول من عدمه، وحسب المدة، وحسب العملة....

اجتذاب رؤوس أموال متوسطة وطويلة الأجل: تستخدم في تمويل المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية.

اجتذاب رؤوس أموال ضخمة: فكل عرض للصكوك، يُقابل بطلب أكبر مرات عديدة وهذا ما سهل طرح إصدارات بمبالغ ضخمة.

وهذه الثلاثة مجتمعة إذا ما توفرت للجزائر فبإمكانها أن تعوضها عن موارد صندوق ضبط الإيرادات التي شارفت على النفاذ.

ومع تعطش المجتمع الجزائري لأدوات تمويلية إسلامية تمكنهم من استثمار أموالهم بعيدا عن الفائدة الربوية؛ فبإمكان الجزائر أن تعتمد وإلى حد كبير على الصكوك لتمويل العجز في خزينتها وذلك بدل اللجوء للاقتراض الداخلي والخارجي وما ينجم عنه من آثار سلبية، وبدل اللجوء للسحب من الاحتياطي الأجنبي.

وإذا ما استخدمت الجزائر الصكوك في تمويل العجز في الخزينة فستوفر بذلك:

- **تمويلا غير تضخمي:** حيث توفر تمويلا مرتبطا بمشاريع حقيقية.
- **تمويلا يعتمد على المشاركة في الربح والخسارة:** وليس تمويلا الرباح فيه طرف والخاسر طرف آخر.
- **تمويلا يشارك فيه الجميع:** بما فيهم البنوك الإسلامية وشركات التأمين التكافلي وكل من كان يتحفظ من استثمار أمواله في أساليب التمويل الربوية، فهو بذلك يسمح للدولة بتوفير موارد مالية ضخمة تمكنها من تمويل مشاريعها التنموية ومشاريع البنية التحتية.

- تمويلًا مرتبطًا بمشاريع محددة: وهو ما يقلل الهدر والتبذير الذي أدى إلى إنفاق المليارات في مشاريع تنموية لم تُؤتي ثمارها.
- تمويلًا يجنب الدولة مخاطر التمويل الأجنبي: حيث بإمكان الدولة عند إصدارها أن تحدد نسبة مشاركة الأجانب من إجمالي قيمة الإصدار، وبذلك تتمكن الدولة من الاحتفاظ بالقرار الاستثماري.

الإحالات والمراجع:

- (1) محمد مسعي: (سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو)، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 147.
- * في الفترة 2011 إلى 2014 أصبحت قيمة الادخار الحكومي سالبة وبالتالي أصبحت الإيرادات لا تغطي نفقات الاستثمار وجزء من نفقات التسيير.
- * $\text{رصيد الخزينة العمومية} = \text{رصيد الموازنة العامة} + \text{رصيد الحسابات الخاصة} + \text{تدخلات الخزينة العمومية}.$
- * ينتمي الصندوق إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية، وقد وُضِعَ بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000، والهدف من إنشائه هو امتصاص فوائض الجباية البترولية الناتجة عن الفرق بين إيرادات الجباية البترولية الفعلية وإيراداتها التقديرية، فبإعداد الموازنة العامة للدولة يتم الاعتماد على سعر مرجعي تُقدر من خلاله إيرادات الجباية البترولية، وما تحصله فوق هذا السعر من إيرادات خلال السنة يتم توجيهه نحو صندوق ضبط الإيرادات.
- * تم البدء بسنة 2000 باعتبارها سنة إنشاء صندوق ضبط الإيرادات، أما بالنسبة لسنة 2016 فلم تُذكر إحصائياتها باعتبار أن وزارة المالية لم تنشرها بعد وهذا لحد تاريخ إعداد هذا المقال.

- (2) بوفليح نبيل: دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية - الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010/2011، ص ص: 231. بتصرف.
- (3) حمزة بن حسين الفعر الشريف: ضمانات الصكوك الإسلامية، ندوة الصكوك الإسلامية : عرض وتقويم، جامعة الملك عبد العزيز، جدة- السعودية-، يومي 24-25: ماي 2010، ص:2.
- (4) مجمع الفقه الإسلامي الدولي: قرار رقم (4/19) 178 بشأن الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، الدورة التاسعة عشر، الإمارات العربية المتحدة، الأيام: 26-30 أبريل 2009، ص:9.
- (5) Zohra Jabeen, Tariq Javed: Sukuk Structures –A Comparative Study From Regulatory Perspective, the Second International Conference on Islamic Banking: Risk Management, Bank Negara Malaysia, Kuala Lumpur, February 7 & 8, 2006, p3.
- (6) نوال بن عمار: (الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية - البحرين-)، مجلة الباحث، العدد9، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص: 254.
- (7) زياد جلال الدماغ: دور الصكوك الإسلامية في دعم الموازنة العامة من منظور التمويل الإسلامي، المؤتمر الدولي للمصارف والمالية الإسلامية: التقاضي عبر الحدود، الجامعة العالمية الإسلامية، ماليزيا، يومي: 15-16 جوان 2010، ص:3.
- (8) أحمد محمد النجار: (الصكوك الإسلامية مدخل ومفاهيم أولية)، مجلة التمويل الإسلامي، العدد1، الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، مصر، 2012، ص: 39.
- (9) أسامة الجورية: صكوك الاستثمار ودورها في الاقتصاد، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، بيروت، 2009، ص: 33.
- (10) المرجع السابق، ص: 33.
- (11) سوق دبي المالي، أمانة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية :مسودة معيار سوق دبي المالي لإصدار وتملك وتداول الصكوك، 2013، ص: 5.

(12) فتح الرحمن علي محمد صالح: دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، بحث مقدم لمنتدى الصيرفة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت - لبنان،، جويلية 2008، ص: 17.

(13) أسامة الجورية، مرجع سابق، ص: 34.

(14) عمر عبد الله كامل: نحو اقتصاد فقهي حول النقود والأسواق المالية، ص: 123:

<http://kamalhatab.info/blog/wp-content/uploads/2008/03/wqaei.pdf>,

21/03/2013.

(15) أسامة الجورية، مرجع سابق، ص: 35.

(16) هشام أحمد عبد الحي: الصناديق والصكوك الاستثمارية الإسلامية - دراسة تطبيقية فقهيّة -

، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية - مصر، 2010، ص: 247.

(17) حسين حامد حسان: صكوك الاستثمار الإسلامي، الدورة التاسعة عشر لمجمع الفقه

الإسلامي الدولي، إمارة الشارقة، الأيام: 26-30 أفريل 2009، ص: 3.

(18) أحمد النجار، مرجع سابق، ص: 41.

(19) زيادا لدماغ، مرجع سابق، ص: 85.

(20) سوق دبي المالي، أمانة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، مرجع سابق، ص: 8.

(21) سليمان ناصر، ربيعة بن زيد: (إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية- دراسة تطبيقية

على الصكوك الحكومية السودانية-)، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 20، 2014، ص:

44.

(22) التقرير السنوي السابع لشركة السودان للخدمات المالية، 2015، ص: 14، 15، 16.

(23) International Islamic Financial Market (IIFM): SUKUK REPORT- A comprehensive study of the Global Sukuk Market- , 3TH EDITION, April 2013, p p: 49, 50.

(24) The Ministry of Finance of Malaysia: Economic report 2010/2011, p p: 131, 132.

(25) The Ministry of Finance of Malaysia: Economic report 2015/2016, P: 4-10.

(26) The Ministry of Finance of Malaysia: Economic report 2016/2017, p p: 85, 86.

(27) محمد الخنيفر:، صحيفة الجزيرة، العدد 16263، 8 أفريل 2017 :

<http://www.al-jazirah.com/2017/20170408/ec1.htm>

(28) موقع وزارة المالية للمملكة العربية السعودية:

https://www.mof.gov.sa/mediacenter/news/Pages/news_12042017.aspx

(29) موقع وزارة المالية للمملكة العربية السعودية:

https://www.mof.gov.sa/mediacenter/News/Pages/news_23072017.aspx

(30) موقع وزارة المالية للمملكة العربية السعودية:

https://www.mof.gov.sa/mediacenter/News/Pages/news_240720171.asp

[x](#)

(31) International Islamic Financial Market (IIFM): SUKUK REPORT- A comprehensive study of the Global Sukuk Market- , 5TH EDITION, March 2016, P: 65. Islamic Finance News (IFN): Sovereign Sukuk: The rise of Africa, Volume14, Issue12, 21/3/2017.

(32) موقع وزارة المالية العمانية:

<https://mof.gov.om/NewsID=G01ZUoE3%2bVc=،>

2017/7/10.

أثر الاندماج المصرفي على ربحية المصارف الإسلامية
- دراسة حالة مصرف السلام البحريني مصرف الإمارات الإسلامي -
*The impact of banking integration on the profitability of
Islamic banks*
- Case study of Al Salam Bank of Bahrain and Emirates
Islamic Bank -

أ / دوفي قمرية

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلّة - الجزائر
email : wisale2007@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2017/05/17 تاريخ التعديل: 2017/10/15 تاريخ قبول النشر: 2017/10/20

المخلص :

شهدت الساحة المصرفية العالمية الكثير من عمليات الاندماج على غرار المصارف الإسلامية التي شهدت القليل منها، ومن أهم أهداف الاندماج تعظيم الأرباح خاصة إذا تعلق الأمر بالمصارف الإسلامية على اعتبار أنها مؤسسات مصرفية تهدف للربح إلى جانب وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، ولقد خلصت دراستنا على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج على زيادة ربحية مصرف السلام البحريني ومصرف الإمارات الإسلامي. الكلمات المفتاحية: الاندماج، الربحية، المصارف الإسلامية.

Abstract:

The global banking arena witnessed many mergers, such as Islamic banks, which witnessed few of them. One of the most important objectives of the merger is maximizing profits, especially if Islamic banks are considered as profit-oriented banking institutions in addition to their economic, social and developmental functions. A statistical indication of the integration of the profitability of Al Salam Bank of Bahrain and Emirates Islamic Bank. **Keywords:** integration, profitability, Islamic banks.

مقدمة:

يعد الاندماج المصرفي من أهم التحولات التي شهدتها القطاع المالي والمصرفي عالمياً باعتباره أحد المظاهر الأساسية للعولمة، وذلك من خلال اندماج أصول مصارف كبيرة بمصارف أخرى، ولقد شهدت الساحة المصرفية العالمية الكثير من عمليات الاندماج على غرار الدول العربية التي شهدت القليل من عمليات الاندماج كان معظمها في لبنان، ولقد نجحت بعض عمليات الاندماج في تحقيق الهدف منه وفشل البعض منها.

يستهدف الاندماج المصرفي خلق كيانات مصرفية كبيرة قادرة على حشد المزيد من الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات الكبيرة الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق المزيد من الأرباح، وتعتبر الربحية هدف أساسي وأمر ضروري لبقاء المؤسسة واستمرارها وغاية يتطلع إليها المساهمون، خاصة إذا تعلق الأمر بالمصارف الإسلامية على اعتبار أنها مؤسسات مصرفية تهدف للربح إلى جانب وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، لأن الربحية أداة هامة لقياس كفاءة المصرف في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق أفضل عائد والتي تقاس باستخدام بعض النسب المالية، بهدف تقييم قدرة المصرف على توليد الأرباح من أنشطته التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي يتكبدها خلال فترة محددة من الزمن، وتدل نسب الربحية التي لها قيمة أعلى مقارنة بالفترات السابقة أن المصرف حقق زيادة في الأرباح باستخدام الأصول التي بحوزته أي كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بكفاية، وتتمثل هذه النسب في: معدل هامش الربح الصافي، معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وعلى ضوء الطرح السابق يمكن طرح الإشكالية التالية:

" هل يوجد أثر لاندماج المصرفي على ربحية المصارف الإسلامية- مصرف السلام البحريني ومصرف الإمارات الإسلامي كعينة ؟ "

وللإجابة عن الإشكالية السابقة نصوغ الفرضية التالية " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاندماج المصرفي على ربحية المصارف الإسلامية- مصرف السلام البحريني ومصرف الإمارات الإسلامي كعينة" وتتفرع عن هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية على النحو التالي:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على معدل هامش الربح الصافي للمصارف الإسلامية - مصرف السلام البحريني ومصرف الإمارات الإسلامي كعينة.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على معدل العائد على الأصول للمصارف الإسلامية - مصرف السلام البحريني ومصرف الإمارات الإسلامي كعينة.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية - مصرف السلام البحريني ومصرف الإمارات الإسلامي كعينة.

ولتحديد أثر الاندماج المصرفي على ربحية المصارف الإسلامية اتبعنا منهجية مقارنة ربحية المصارف الإسلامية قبل الاندماج مع ربحيتها بعد الاندماج بالاعتماد وبشكل رئيسي على التقارير المالية السنوية للمصارف باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي الذي يقوم على تحليل المعطيات وتصنيفها وتبويبها باستخدام الجداول وعرضها في أشكال بيانية للمساعدة في وصف التغيرات والقيام بالمقارنات، وللإجابة على فرضية البحث استخدمنا اختبار (T) للفرق بين متوسطين لعينتين غير مستقلتين، وذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية للفرق بين المتوسط الحسابي للربحية قبل الاندماج ومتوسطها بعد الاندماج، نظراً لأن المقارنة بين أدعين خلال فترتين (قبل وبعد) ينطبق عليه مفهوم العينتين غير المستقلتين، واعتمدنا في ذلك على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS 21، وهذا ما سنبيّنه في النقاط التالية:

1- مفهوم الربحية ومؤشرات قياسها في المصارف الإسلامية

تعتبر أداة هامة لقياس كفاءة المصرف في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق أفضل عائد والتي تقاس باستخدام بعض النسب المالية.

1-1 تعريف الربحية وآليات تعظيمها

يمكن تعريف الربحية على أنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفاً للمؤسسة ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية.¹

كما تعرف على أنها المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية وجودة إدارتها، وهي تسمح للمصرف بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفير وقاء ضد المشكلات القصيرة الأجل.²

وتوجد عدة طرق يمكن من خلالها تحسين الربحية نذكرها فيما يلي:³

- معرفة طبيعة الإيرادات المصرفية وأهمها العمولات والإيرادات الأخرى الناتجة عن المشاركة؛
- البحث عن فرص جديدة وخدمات جديدة المسموح بزيادتها في التشريعات المصرفية والشريعة الإسلامية؛
- رفع أسعار بعض الخدمات وفق الضوابط الشرعية؛
- فرض غرامات مالية تعويضية لصالحها في حالة المماطلة وتأخير السداد من قبل الممولين.

1-2-2 معايير إدارة الربحية في المصارف الإسلامية

تتمثل أهم أسس ومعايير إدارة الربحية في المصارف الإسلامية في النقاط التالية:⁴

1-2-1 تسعير الخدمات المصرفية:

يرتبط تسعير الخدمات المصرفية بعامل الإيرادات والعوائد المتوقعة من ممارسة نشاط اقتصادي معين فضلا عن تكلفة الخدمة المصرفية، ويستفاد من تسعير الخدمة المصرفية في جعلها أكثر ملائمة لقدرة العميل بحيث يستطيع تحملها.

1-2-2 الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير:

ويأتي ذلك من خلال زيادة الموجودات الاستثمارية إلى حقوق الملكية، ويمكن أيضا من خلال الاندماج الوصول إلى هذه النتيجة أي تخفيض التكاليف على المدى الطويل وبالتالي الحصول على ربح حقيقي يفوق حصيلته جمع أرباح كل من المصرفين، وهذه النظرية يستفاد منها إلى الحد الذي يصل فيه المصرف إلى الحجم الأمثل، فمقابل هذه الوفورات يظهر ارتفاع وزيادة في الأعباء ونقص في الكفاءة والإنتاجية في ظل التوسع.

1-2-3 انتقاء الاستثمارات ذات العوائد المرتفعة:

كلما كان رأس مال المصرف كبير استطاع الوصول إلى المشروعات المرتفعة العوائد، وفي نفس الوقت قوة المركز المالي للمصرف تسهم في جذب الودائع

الاستثمارية لتقّة أصحاب الودائع بالمصرف، ويمكن الاستفادة من الاستثمارات مرتفعة العوائد من خلال:

- إدارة المخاطر بطريقة ناجحة؛
- إستراتيجية نمو مستمر من خلال التغطية الجغرافية؛
- الاستفادة من الاندماج ووفورات الحجم الكبير.

1-2-4 رفع نسبة توظيف الموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن:

وترتبط هذه المسألة بإدارة السيولة في المصرف من جهة وبسياسة المصرف المركزي من جهة ثانية، إذ أن المصرف المركزي يفرض نسبة سيولة نقدية على المصارف الإسلامية وغيرها، أما ما يمكن أن يؤثر فيه المصرف هو كيفية إدارة المتاح من الموارد والاستفادة من الفرص المتاحة في الاستثمار بقدر الإمكان.

1-2-5 كفاءة نفقات المصرف في تحصيل الإيرادات:

يمكن للمصرف الإسلامي تحقيق كفاءة النفقات من خلال زيادة كفاءة العاملين فيه، وتقاس كفاءة النفقة بنسبة ما ينفق المصرف إلى مجموع إيراداته وهذه النسبة كلما انخفضت فإن ذلك يعني كفاءة المال المنفق من قبل المصرف.

1-2-6 سرعة اتخاذ القرارات والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يعتبر هذا العنصر من أهم عناصر تحقيق الربحية، إذ أن أقرب اتخاذ قرار من وقت الحاجة إليه إلى موعد تنفيذه أمر في غاية الأهمية، ويعتمد على إمكانية وصول المعلومات إلى الإدارة بشكل مؤسسي، ويمكن اختصار الوقت على العملاء في المصارف الإسلامية وجعل المعاملة تتم في إدارة واحدة من دون الرجوع إلى إدارة عليا في المصرف للتوفير على العملاء، وبالتالي يحقق المصرف رواجاً ما يعني جذب عملاء جدد بسبب هذه المرونة التي يتبعها المصرف.

1-3 العوامل المؤثرة على الربحية في المصارف الإسلامية

هناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على ربحية المصارف الإسلامية نلخصها فيما يلي:⁵

1-3-1 هيكل الودائع: كلما ازدادت الودائع بصفة عامة كلما ازدادت الربحية من خلال الاستثمار والتمويل.

1-3-2 **توظيف الموارد:** كلما وجهت المصارف توظيفاتها وتسهيلات الائتمانية إلى الجوانب التي تحقق ربحية أكبر كلما ارتفعت ربحية هذه المصارف.

1-3-3 **السياسة النقدية:** تلعب السياسة النقدية دور بالغ الأهمية في التأثير على إدارة موجودات المصارف ومطلوباتها من خلال الرقابة على الائتمان المصرفي.

1-3-4 **الظروف السياسية والاقتصادية:** تتأثر ربحية المصارف بشكل كبير بمدى استقرار الظروف الاقتصادية والسياسية في الدولة وفي الدول المجاورة، خصوصاً تلك التي ترتبط معها بمصالح تجارية واقتصادية قوية، فكلما اتجهت الظروف السياسية والاقتصادية نحو الاستقرار كلما زادت الظروف الملائمة لتحقيق الربحية.

1-3-5 **إدارة المصرف:** تتأثر الربحية بمدى قدرة إدارة المصرف على إدارة العائد والمخاطر وتخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات.

1-3-6 **الوعي المصرفي:** تتأثر الربحية بمدى الوعي المصرفي في المجتمع، فكلما زاد مستوى الوعي المصرفي في المجتمع كلما تعامل بالائتمان المصرفي.

1-3-7 **المنافسة:** تؤثر المنافسة بشكل مباشر على ربحية المصارف وذلك في ظل محدودية الموارد المتاحة.

1-3-8 **حجم المصرف وعراقته:** يؤثر حجم المصرف وسمعته بشكل كبير على مقدرة المصرف على خلق الثقة لدى المتعاملين، حيث يميل المتعاملين إلى المصارف ذات الحجم الكبير من حيث رأس المال والفروع والسمعة الجيدة.

1-4 مؤشرات قياس الربحية في المصارف الإسلامية

تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة المصرف على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي يتكبدها خلال فترة محددة من الزمن، وهي نسب تهتم بها الإدارة والملاك والمستثمرين، بالتالي فهي أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها بكفاية، وتدل نسب الربحية التي لها قيمة أعلى مقارنة بالفترات السابقة أن المصرف يحقق زيادة في الإيرادات بالتالي زيادة الأرباح، وتنتمثل:

1-4-1 هامش الربح الصافي:

تعتبر هذه النسبة مقياس لمقدار صافي الربح المتحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل وحدة نقدية من صافي الإيرادات، وأعلى نسبة تشير إلى المصرف الأكثر ربحية الذي

له سيطرة أفضل على التكاليف بالمقارنة مع المصارف المنافسة الأخرى، وهو يظهر كنسبة مئوية يتم مقارنتها بمثيلاتها في السنوات السابقة، فإذا كانت النسبة منخفضة فإن ذلك يعني عدم مقدرة المصرف على تحقيق الأرباح ومن ثم يقل العائد المتوقع، كما تعني أيضا عدم قدرة المصرف على تحمل صعوبات مالية يمر بها، وإذا كانت النسبة مرتفعة فإن ذلك يعكس مقدرة المصرف على مواجهة مشاكل السيولة وانخفاض الإيرادات،⁶ أي كفاءة الإدارة في تحقيق ربح معقول من مبيعات المصرف واستثماراته، فإذا كان معدل هامش الربح الصافي يساوي مثلا 6.5 % فهذا يعني أن من كل 1 وحدة نقدية إيرادات تشغيلية يتحقق للمصرف 0.065 وحدة نقدية كصافي أرباح، وتقاس من خلال العلاقة التالية:⁷

$$\text{هامش الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

1-4-2 معدل العائد على حقوق الملكية:

هي نسبة أخرى من نسب الربحية أو الأداء المالي التي تقيس ما حققته كل وحدة نقدية مستثمرة من الأرباح لأصحابها أي العائد المتحقق للمساهمين من استثماراتهم في المصرف، فكلما كانت هذه النسبة أعلى كانت ربحية المصرف أفضل بالنسبة لمالكيه الأمر الذي يدل على أداء أفضل، فإذا كان معدل العائد على حقوق الملكية يساوي 5.2% فهذا يعني أن كل 1 وحدة نقدية مستثمرة من قبل مساهمي المصرف الإسلامي من أسهم واحتياطيات وأرباح محتجزة يتحقق عليه عائد مقداره 0.052 وحدة نقدية فقط وتقاس من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

1-4-3 معدل العائد على الأصول:

تساعد هذه النسبة في تقييم استخدام الأموال فهي تقيس ربحية جميع الموارد المالية المستثمرة في المصرف وعليه فهي تقيس إنتاجية الوحدة النقدية المستثمرة في الأصول، أي معدل العائد على مختلف أصول وموجودات المصرف نتيجة تشغيله لمختلف الأصول التي بحوزته من أصول ثابتة وأصول متداولة تتمثل في النقد والأرصدة لدى المصارف المركزية ولدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، وكل استثماراته من

خلال صيغ الاستثمار الإسلامية كالمشاركة والمضاربة وغيرها، والاستثمارات مع الشركات الزميلة بالإضافة إلى ممتلكاته من الآلات والمعدات،⁸ وتعتبر هذه النسبة المعيار الأكثر شمولاً لقياس فاعلية الإدارة، إذ يعتبر من أشهر المؤشرات المالية فهو يمثل العلاقة بين الأموال المكتسبة (الأرباح) والأموال المستثمرة (الموجودات)، وهذا العائد ليس محدداً بمدة زمنية لكن غالباً ما يستخدم لقياس العائد خلال سنة مالية معينة ويسمى في هذه الحالة العائد السنوي على الأصول، ويستخدم العائد على الأصول لمقارنة المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع.

وتعتبر هذه النسبة المعيار الأكثر شمولاً لقياس فاعلية الإدارة، إذ يعتبر من أشهر المؤشرات المالية فهو يمثل العلاقة بين الأموال المكتسبة (الأرباح) والأموال المستثمرة (الموجودات)، وهذا العائد ليس محدداً بمدة زمنية لكن غالباً ما يستخدم لقياس العائد خلال سنة مالية معينة ويسمى في هذه الحالة العائد السنوي على الأصول، ويستخدم العائد على الأصول لمقارنة المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع،⁹ وتقاس هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

2- الاندماج المصرفي

1-2 تعريف الاندماج المصرفي وأهم أهدافه

يعد الاندماج المصرفي من أهم التحولات التي شهدتها القطاع المالي والمصرفي عالمياً باعتباره أحد المظاهر الأساسية للعولمة، وذلك من خلال اندماج أصول مصارف كبيرة بمصارف أخرى مما يؤدي إلى بروز التنظيمات المصرفية العملاقة، ويمكن تعريفه على أنه " اتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر، وقد يتم هذا الاتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين الشركتين أو أكثر إليها لظهور كيان جديد أو قيام أحد الشركات بضم شركة أو أكثر إليها، كما قد يتم الدمج بشكل كلي أو جزئي أو بسيطرة كاملة أو جزئية وقد يتم بشكل إرادي أو لا إرادي¹⁰ ويعرف كذلك على أنه " اتفاق بين مصرفين أو أكثر وذوبانهما إدارياً في كيان مصرفي واحد بحيث يصبح الكيان الجديد ذا قدرة عالية وفعالية كبيرة لتحقيق أهداف لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين

الكيان المصرفي الجديد"،¹¹ وتلجأ المصارف للاندماج فيما بينها لتحقيق الأهداف التالية¹²:

- زيادة قدرتها على التواجد والاستمرار في السوق المصرفية خاصة بعد التوقيع على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية وتحديد الحد الأدنى لرأس مال المصارف ضمن مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية؛
- زيادة القدرة التنافسية في ظل العولمة من خلال تحقيق اقتصاديات الحجم والوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم اقتصادي معين يتيح لها القدرة على زيادة الكفاءة من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح والعوائد؛
- خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للمصرف الجديد، وخلق فرص استثمار تحقق عوائد أكثر ومخاطر أقل؛
- إحلال إدارة جديدة أكثر خبرة تؤدي وظائف المصرف بكفاءة كبيرة، وبالتالي يكتسب المصرف الجديد شخصية أكثر نضجا وأكثر فعالية من جانب العاملين بعد دمج الكفاءات الموجودة في المصارف السابقة؛
- توفير رؤوس أموال ضخمة وزيادة القدرة على تحمل المخاطرة وتحسين مستوى اليد العاملة، نتيجة توفر الخبرة والتدريب الجيد والقدرة الفائقة على الاتصال بفضل شبكة المعلومات المرتبطة بأنظمة الاتصال المختلفة بما فيها الإنترنت.

2-2 آثار الاندماج

2-2-1 الآثار الإيجابية

- للاندماج المصرفي العديد من الآثار الإيجابية نذكرها فيما يلي:¹³
- الاستفادة من وفورات الحجم لأن اندماج مصرفين ينتج عنه مصرف يعمل بتكاليف أقل من مجموع تكاليف كل مصرف على حدى وبكفاءة أعلى، مما يؤدي إلى تحسين الربحية وزيادة القدرة التنافسية؛
- تنويع محفظة التوظيف وذلك نتيجة تجميع الموارد التي تتيح مدى أكبر من التوظيف مما يؤدي إلى تخفيض المخاطر المصرفية وتأمين تدفق الإيرادات؛
- الاستفادة من المزايا الضريبية فعند قيام المصرف الدامج بشراء مصرف يعاني من خسائر فإن تكفل المصرف الدامج بالمصرف المندمج يمنحه مزايا ضريبية؛

- ضعف الإدارة فقد يكون الدافع من وراء الاندماج هو اعتقاد إدارة المصرف الراغب في الشراء أن أداء المصرف المستهدف أقل مما ينبغي وأنه لو تم الاندماج يتحسن الأداء مما يترك أثر إيجابيا على ملاك المصرف المشتري؛
- يعتبر التوسع بشراء مصارف قائمة أفضل الطرق للنمو والتوسع فغالبا ما يكون للمصرف القديم (المستهدف) عملاؤه و حصته في السوق في حين أن فتح فرع جديد يحتاج إلى الجهد والوقت للوصول إلى عملاء جدد؛
- تفادي المصاعب المالية أو التصفية، فقد تلجأ بعض المصارف إلى الدمج مع مصارف قوية نظرا لعدم قدرتها على تأمين تغطية الزيادة الجديدة لرأس المال الذي فرضته السلطات النقدية أو لعدم تمكنها من المنافسة؛
- سياسة الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى آليات واقتصاديات السوق التي أدت إلى زيادة حدة المنافسة بين المصارف وبالتالي السعي إلى الاندماج لزيادة قدرتها التنافسية؛
- تحرير تجارة الخدمات المصرفية ضمن منظومة تحرير تجارة الخدمات وتطبيق معايير كفاية رأس المال.

2-2- الآثار السلبية للاندماج

- يترتب عن الاندماج بعض الآثار السلبية نذكرها فيما يلي:¹⁴
- قد يترتب عن الاندماج المصرفي أوضاع احتكارية؛
- عدم وجود نظرية عامة للاندماج المصرفي تجعل من الصعب معرفة نتيجة الاندماج مسبقا؛
- ارتفاع البطالة نتيجة للتخلص من بعض العمالة خاصة عند غلق بعض الفروع بعد الاندماج؛
- زيادة وقع تعثر المصارف العملاقة على الاقتصاد ككل، بحيث إن إفلاس أو تعثر مصرف كبير قد يؤدي إلى كوارث مالية على المستوى الكلي.
- وهناك عدة تصورات على المصارف الإسلامية والتقليدية القيام بأحداهما لمواجهة التحديات التي تواجهها وهي:¹⁵
- اندماج المصارف الإسلامية مع بعضها، مما يحفظ لها هويتها الدينية ويمكنها من الاحتفاظ بعملائها القدامى بحيث تستطيع الصمود وشق طريقها؛

-اندماج المصارف التقليدية مع المصارف الإسلامية، وفي هذه الحالة فإنها يجب أن تخضع للعمل وفق المنهج الشرعي؛
-الذوبان في المصارف الأجنبية بالاندماج معها أو بيعها لها.

2-3 أنواع الاندماج المصرفي

يمكن تقسيم الاندماج إلى عدة أنواع وذلك وفق المعايير التالية:

2-3-1 الاندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة:

2-3-1-1 الاندماج المصرفي الأفقي: يكون الاندماج أفقياً عندما يندمج مصرفين أو أكثر يمارسان نفس النشاط، ويتميز هذا الاندماج بحدّة الاحتكارات المصرفية وهو ما يتطلب تدخل الحكومات والتنظيمات الرقابية لضمان سيادة روح المنافسة.¹⁶

2-3-1-2 الاندماج المصرفي الرأسي: هو الاندماج الذي يتم بين المصارف الصغيرة في المناطق المختلفة والمصرف الرئيسي في المدن الكبرى وتصبح بذلك المصارف الصغيرة امتداد للمصرف الكبير.

2-3-1-3 الاندماج المتنوع: هو الاندماج الذي يتم بين مصرفين أو أكثر تعمل في أنشطة غير مترابطة فيما بينها، إلا أن هذا الاندماج يحقق تكامل في الأنشطة بين هذه المصارف المندمجة وقدرتها التنافسية وهو بحاجة إلى خبرات وكفاءات ذات مستوى مرتفع.¹⁷

2-3-2 الاندماج المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج

2-3-2-1 الاندماج المصرفي الطوعي أو الودي: هو نوع من الاندماج يتم من خلال تطابق الإدارة والتفاهم المشترك بين المصرفين بهدف تحقيق مصلحة مشتركة.¹⁸

2-3-2-2 الاندماج العدائي: هو الاندماج الناتج عن المحاولات العديدة والمتعددة لأحد المصارف للاستيلاء على أسهم أحد المصارف الأخرى دون الاهتمام بموافقة إدارة المصرف المستهدف أو ضد رغبته، ويحدث من خلال عرض سعر مغري للمساهمين أو عن طريق شراء الأسهم مباشرة من البورصة.¹⁹

2-3-2-3 الاندماج الإجباري: يحدث هذا الاندماج نتيجة لتعثر أحد المصارف، ويتم اللجوء إليه بصفة استثنائية طبقاً لظروف تحددها السلطات النقدية للدولة من أجل خدمة الاقتصاد الوطني عموماً والجهاز المصرفي خصوصاً، وهو يستعمل كملجأ أخير لتنقية

الجهاز المصرفي من المصارف المتعثرة أو تلك التي على وشك الإفلاس، على أن يتم تشجيع المصارف على الاندماج من خلال الإعفاءات الضريبية أو عن طريق مد المصرف الدامج بقروض مساعدة مقابل تعهده بتحمل كافة الالتزامات الخاصة بالمصرف المندمج.²⁰

2-3-3-2 الاندماج المصرفي وفق معايير أخرى:

هناك اندماجات مصرفية لا يمكن إدراجها ضمن القسمين السابقين وهي كالتالي: ²¹

1-3-3-2 الاندماج بالضم: بحيث يتم ضم المصرف المندمج إلى المصرف الدامج والاحتفاظ باسميهما معا ليصبح الكيان الجديد كيانا واحدا يضمهما معا، ويفضل استخدام هذا النوع من الاندماج إذا كان المصرفان يتمتعان بكفاءة جيدة ولهما سمعة حسنة.

2-3-3-2 الاندماج بالمزج: حسب هذا الأسلوب يختفي الكيان القانوني للمصرفين معا ويظهر كيان جديد مختلف تماما عنهما ويحمل اسم وشخصية اعتبارية جديدة، ويستخدم هذا الأسلوب في حالة ما إذا كانت سمعة المصرفين غير جيدة.

3-3-3-2 الاندماج بالابتلاع: وهو أن يقوم المصرف الدامج بابتلاع المصرف المندمج ودمجه، بحيث يختفي المصرف المندمج تماما ويذوب داخل المصرف الدامج ويحمل الكيان الجديد اسم المصرف الدامج، ويستخدم هذا الأسلوب إذا كان المصرف المندمج لديه إمكانيات جيدة ولكن سمعته غير جيدة في السوق وفي المقابل فإن المصرف الدامج ذو سمعة جيدة.

4-3-3-2 الاندماج بالامتصاص : وذلك من خلال قيام أحد المصارف بدمج أجزاء من المصارف الأخرى على دفعات من خلال شراء عمليات مصرفية بذاتها مثل العمليات الخاصة بمحافظ الأوراق المالية وعمليات الائتمان وعمليات توريق الديون والمشتقات المصرفية، وتستخدم هذه الطريقة في حالة وجود فروع و وحدات متناثرة في مناطق جغرافية مختلفة للمصرف الدامج.

5-3-3-2 الاندماج التكاملي التدريجي: وهو اندماج يعمل على إقامة تكتل أو تعاون وتنسيق ما بين المصارف في السوق سواء كان عملها مماثل أو متنافس أو متكامل.

3- تحليل ربحية المصارف الإسلامية قبل وبعد الاندماج واختبار الفرضيات

3-1 تحليل ربحية مصرف السلام البحريني ومصرف الإمارات قبل وبعد الاندماج

في 17 نوفمبر 2013 أنهى مصرف السلام-البحرين ومصرف بي ام اي إجراءات عملية الاندماج بعد موافقة مساهمي المصرفين على عملية الاندماج خلال اجتماعات جمعياتهما العامة غير العادية، والبدء في إجراءات إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس مال مصرف السلام من خلال إصدار 643,866,927 سهم عادي بقيمة اسمية قدرها 100 فلس للسهم الواحد لصالح المساهمين في مصرف بي ام اي حسب قرارات الجمعيتين غير العاديتين، تم الاندماج على أساس مبادلة للأسهم بمعدل 11 سهما من أسهم مصرف السلام لكل سهم واحد من أسهم مصرف بي ام اي بما يعادل 643,866,927 سهما عاديا جديدا من أسهم مصرف السلام، ولقد استفاد الكيان المندمج من قاعدة أقوى لرأس المال ومحفظة واسعة من العملاء ومنتجات وخدمات فريدة، بالإضافة إلى شبكة واسعة من الفروع وأجهزة الصراف.

وأعلن مصرف الإمارات الإسلامي في نهاية سنة 2012 أنه استكمل بنجاح عملية دمج متعاملي وأقسام وفروع مصرف دبي، إذ تم تحويل معظم الفروع إلى الأنظمة والعلامة التجارية الخاصة بمصرف الإمارات الإسلامي، وباستكمال عملية الدمج هذه أصبح مصرف الإمارات الإسلامي ثالث أكبر مصرف إسلامي في الدولة، ما يضع الأساس لنمو مستقبلي قوي ومستدام لعمليات المصرف، وبالاعتماد على نقاط القوة لدى كل من مصرف الإمارات الإسلامي ومصرف دبي سيضمن الكيان الموحد للمتعاملين فرصة الحصول على مجموعة أوسع من المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة، التي تؤكد التزام المصرف برؤيته المتمحورة حول خدمة ورضا المتعاملين، وسيتاح للمتعاملين الاستفادة من شبكة موسعة من الفروع التي يفوق عددها 45 فرعاً، فضلاً عن أجهزة الصراف الآلي والإيداع النقدي التي تزيد على 100 جهاز والمنتشرة في مختلف أرجاء الدولة.²²

والجدول التالي يوضح مؤشرات الربحية في المصارف قبل وبعد الاندماج:

الجدول رقم 01: مؤشرات الربحية في المصارف الإسلامية قبل وبعد الاندماج

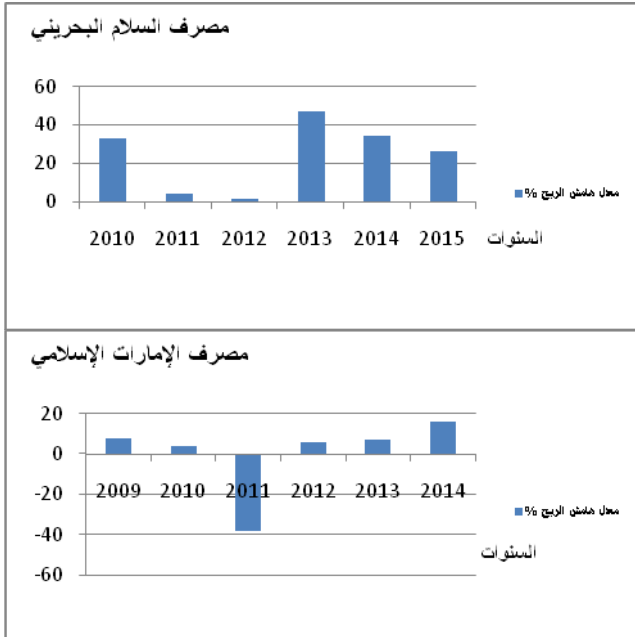
مؤشرات الربحية		معدل هامش الربح	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية
سنة	2010	32.71	0.85	2.61
	2011	3.90	0.053	0.24

0.14	0.032	1.28	2012	الاندماج في	مصرف الإمارات
5.02	1.14	47.42	2013		
4.81	0.81	34.34	2014		
4.85	0.93	26.39	2015		
4.55	0.52	7.91	2009	الاندماج في	مصرف الإمارات
2.09	0.19	4.03	2010		
(18.10)	(1.97)	(38.47)	2011		
3.09	0.21	6.03	2012		
3.35	0.35	7.39	2013	الاندماج في	مصرف الإمارات
8.08	0.84	16.13	2014		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف محل الدراسة.

ويمكن توضيح تطور هذه النسب قبل وبعد الاندماج من خلال الأشكال التالية:

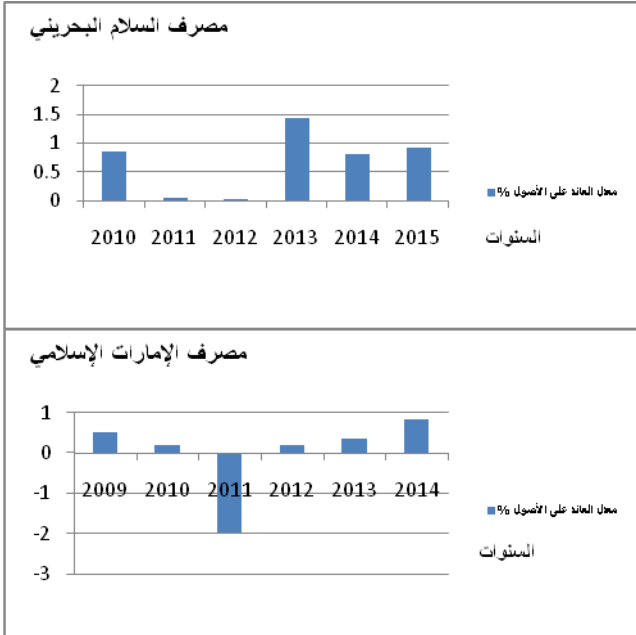
الشكل رقم 01: معدل هامش الربح الصافي قبل وبعد الاندماج



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01

وفيما يلي معدل العائد على الأصول قبل وبعد الاندماج:

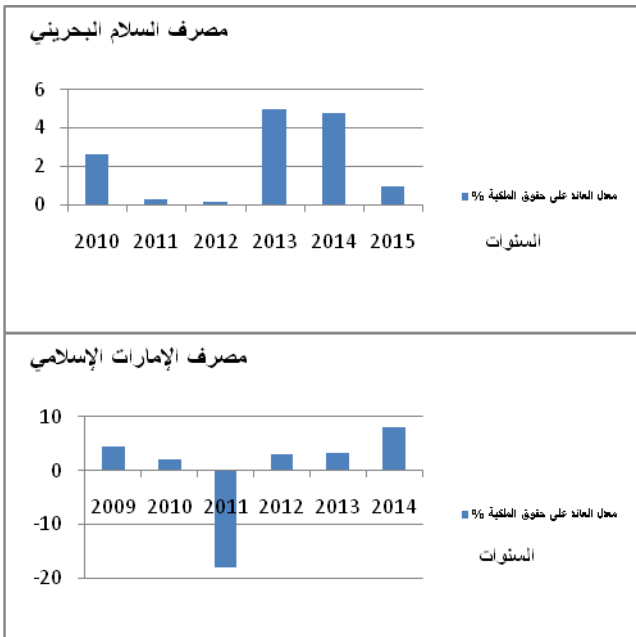
الشكل رقم 02: معدل العائد على الأصول قبل وبعد الاندماج



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

وفيما يلي معدل العائد على حقوق الملكية قبل وبعد الاندماج:

الشكل رقم 02: معدل العائد على حقوق الملكية قبل وبعد الاندماج



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01

نلاحظ من خلال الأشكال السابقة أن نسب الربحية كانت متناقصة قبل الاندماج في مصرف السلام البحريني خلال الفترة (2010 - 2012) بنسب انخفاض كبيرة، بحيث انخفض معدل هامش الربح الصافي من 32.71 % سنة 2010 إلى 3.90 % سنة 2011 و 1.28 % سنة 2012، وانخفض معدل العائد على الأصول من 0.85 % سنة 2010 إلى 0.032 % سنة 2012، ونفس الحال بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية فلقد انخفض من 2.61 % سنة 2010 إلى 0.14 % سنة 2012، وسبب ذلك هو انخفاض صافي أرباح المصرف نتيجة انخفاض إيراداته من المراجعات الدولية والاستثمارات العقارية وزيادة قيمة المخصصات تأثراً بأزمة الرهن العقاري مقابل ارتفاع قيمة موجوداته وقيمة حقوق الملكية، لترجع إلى الارتفاع بعد الاندماج انطلاقاً من سنة 2013 نتيجة النمو القوي في قيمة الأرباح الصافية التي حققها المصرف في هذه الفترة وبنسبة نمو تفوق نسبة نمو إجمالي الإيرادات وإجمالي الموجودات وإجمالي حقوق الملكية مدعومة بجودة الموارد المالية التي يمتلكها وزيادة الإقبال على التمويلات الإسلامية، وهو الاستثمارات إلى أرباح.

ونفس الحال بالنسبة لمصرف الإمارات الإسلامي فلقد كانت نسب الربحية متناقصة قبل الاندماج خلال الفترة (2009-2011)، وأخذت قيماً سالبة سنة 2011 نتيجة الاضطرابات السياسية والأمنية التي أصابت منطقة الشرق الأوسط في تلك الفترة فضلاً عن تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت على ربحيته، ثم بدأت في الارتفاع بعد عملية الاندماج وذلك انطلاقاً من سنة 2012.

3-2 اختبار الفرضيات

من أجل اختبار الفرضية المتعلقة بتحديد التغير الذي طرأ على نسب الربحية بعد الاندماج المصرفي والتي جاءت كما يلي: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على ربحية المصارف الإسلامية-مصرف السلام البحريني ومصرف الإمارات الإسلامي كعينة"، استخدمنا اختبار (T) للفرق بين متوسطين لعينتين غير مستقلتين للتأكد من الدلالة الإحصائية للفرق بين المتوسط الحسابي لهذه النسب قبل الاندماج والمتوسط الحسابي لنفس النسب بعد الاندماج، نظراً لأن المقارنة بين أدائين خلال فترتين (قبل وبعد) ينطبق عليه مفهوم العينتين غير المستقلتين، واعتمدنا في

ذلك على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS21، وفيما يلي اختبار الفرضيات الفرعية:

3-2-1 اختبار الفرضية الأولى:

للإجابة على الفرضية الأولى التي جاءت كما يلي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على معدل هامش الربح الصافي للمصارف الإسلامية - مصرف السلام البحريني ومصرف الإمارات الإسلامي كعينة، بحيث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة 5 % أو أقل، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02: نتائج اختبار (T) للمقارنة بين معدل هامش الربح الصافي قبل وبعد الاندماج

البيانات	متوسط قبل	متوسط بعد	قيمة (T)	مستوى الدلالة
مصرف السلام	12.63	36.05	- 5.071	0.037
مصرف الإمارات	- 8.84	9.85	- 1.038	0.008

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 21 (دالة إحصائية عند المستوى 5 % أو أقل).

يتضح من خلال الجدول السابق وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على معدل هامش الربح الصافي للمصارف محل الدراسة فمستويات الدلالة الإحصائية أقل من 5 % ومتوسط النسبة بعد الاندماج أكبر من متوسطها قبل الاندماج.

3-2-2 اختبار الفرضية الثانية:

للإجابة على الفرضية الثانية التي جاءت كما يلي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للانندماج المصرفي على معدل العائد على الأصول للمصارف الإسلامية- مصرف السلام البحريني ومصرف الإمارات الإسلامي كعينة، بحيث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة 5 % أو أقل، ويمكن عرض نتائج هذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 03: نتائج اختبار (T) للمقارنة بين معدل العائد على الأصول قبل

وبعد الاندماج

البيانات	متوسط قبل	متوسط بعد	قيمة (T)	مستوى الدلالة
مصرف السلام	0.31	0.96	- 3.529	0.052
مصرف الإمارات	-0.42	0.46	-0.913	0.058

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS21 (دالة إحصائية عند المستوى 5 % أو أقل).

يتضح من خلال الجدول السابق وجود أثر ذو دلالة إحصائية للانندماج المصرفي على معدل العائد على الأصول للمصارف محل الدراسة بمستويات الدلالة الإحصائية تساوي تقريباً 5 % ومتوسط النسبة بعد الانندماج أكبر من متوسطها قبل الانندماج.

3-3-3 اختبار الفرضية الثالثة:

للإجابة على الفرضية الثالثة التي جاءت كما يلي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للانندماج المصرفي على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية- مصرف السلام البحريني ومصرف الإمارات الإسلامي كعينة، بحيث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة 5 % أو أقل، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال:

الجدول رقم 04: نتائج اختبار (T) للمقارنة بين معدل العائد على حقوق الملكية

قبل وبعد الاندماج

البيانات	متوسط قبل	متوسط بعد	قيمة (T)	مستوى الدلالة
----------	-----------	-----------	----------	---------------

0.035	5.234-	4.89	0.99	مصرف السلام
0.029	0.985-	4.84	3.82-	مصرف الإمارات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS21 (دالة إحصائية عند المستوى 5 % أو أقل).

يتضح من خلال الجدول السابق وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف محل الدراسة بمستويات الدلالة الإحصائية أقل من 5 % ومتوسط النسبة بعد الاندماج أكبر من متوسطها قبل الاندماج. يتضح من خلال ما سبق وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على ربحية مصرف السلام البحريني ومصرف الإمارات الإسلامي.

خاتمة:

تهدف المصارف الإسلامية كغيرها من المصارف إلى تحقيق الربح فضلا عن أهدافها الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، لذلك لجأت هذه المصارف للاندماج المصرفي لتحقيق أهدافها الأساسية ومنها زيادة الأرباح، إلا أن المصارف الإسلامية لم تشهد العديد من عمليات الاندماج كما هو الحال في المصارف التقليدية ومن أهم هذه العمليات اندماج مصرف السلام البحريني مع مصرف بي ام اي واندماج مصرف الإمارات الإسلامي مع مصرف دبي، ويمكن تلخيص أهم نتائج هذه الدراسة في النقاط التالية:

- يستهدف الاندماج المصرفي خلق كيانات مصرفية كبيرة قادرة على حشد المزيد من الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات الكبيرة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق المزيد من الأرباح وزيادة القدرة التنافسية في ظل العولمة.
- تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة المصرف على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي يتكبدها خلال فترة محددة من الزمن، وهي نسب تهتم بها الإدارة والملاك والمستثمرين، فهي أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها بكفاية، وتدل نسب الربحية التي لها

- قيمة أعلى مقارنة بالفترات السابقة أن المصرف يحقق زيادة في الإيرادات بالتالي زيادة الأرباح، وتتمثل هذه النسب في : معدل هامش الربح الصافي، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على معدل هامش الربح الصافي.
 - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على معدل العائد على الأصول.
 - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على معدل العائد على حقوق الملكية.
 - نجحت تجارب الاندماج في مصرف السلام البحريني ومصرف الإمارات الإسلامي في زيادة ربحيتهما.

الإحالات والمراجع:

- ¹ سليمان أحمد اللوزي وآخرون، إدارة المصارف، (دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 1997)، ص : 122.
- ² طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات- المفاهيم والمبادئ والتجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، (الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2005)، ص : 477.
- ³ دريد كامل آل شبيب، إدارة المصارف المعاصرة، (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، بدون سنة النشر)، ص : 150.
- ⁴ إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، (دار النفائس، عمان-الأردن، 2008)، ص - ص: 137 - 140.
- ⁵ سليمان أحمد اللوزي وآخرون، مرجع سابق، ص : 119.
- ⁶ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، (رام الله- فلسطين، 2008)، ص : 42.
- ⁷ محمد محمود العجلوني، المصارف الإسلامية- أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، ط 3، (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2012)، ص : 416.
- ⁸ عدنان تايه النعيمي وآخرون، التحليل والتخطيط المالي- اتجاهات معاصرة، (دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008)، ص : 106.

⁹ منذر طلال المومني، عنان فتحي السروجي، مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 2، ص - ص : 14 - 15.

¹⁰ طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة المصارف، (الدار الجامعية، مصر، 1999)، ص: 05.

¹¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات المصارف، (الدار الجامعية، الرياض، 2000)، ص - ص : 7 - 8.

¹² بوزعرور عمار، دراوسي مسعود، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية، مداخلة مقدمة إلى ملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي "واقع وتحديات"، جامعة الشلف-الجزائر، يومي 14 - 15 ديسمبر 2004، ص : 138.

¹³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص - ص : 166 - 168.

¹⁴ نفس المرجع، ص - ص : 171 - 172.

¹⁵ أحمد سليمان خصاونة، مرجع سابق، ص - ص : 292 - 293.

¹⁶ خليل الهندي، أنطوان الناسف، العمليات المصرفية والسوق المالية - دمج المصارف - الجزء الثالث، (المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000)، ص : 11.

¹⁷ طارق محمود عبد السلام، الدمج المصرفي - دراسة نظرية وتطبيقية على الواقع المصرفي والعربي، مجلة الحقوق، مجلة علمية دورية نصف سنوية، جامعة حلوان، 2003، ص: 420.

¹⁸ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص : 9.

¹⁹ مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كتوجه جديد لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، العدد السابع، جوان 2010، ص : 113.

²⁰ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص : 164.

²¹ السيد عليوة، دور المصارف كأمناء استثمار، (دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005)، ص - ص : 25 - 28.

²² معلومات منشورة على الموقع التالي:

<http://www.emaratalyoum.com/business/local>

الملحق: مخرجات برنامج SPSS

مصرف السلام البحريني

Test des échantillons appariés

		Différences appariées					T	ddl	Sig. (bilatéral)
			Ecart type	Moyenne erreur standard	Intervalle de confiance de la				
					différence à 95 %				
					Inférieur	Supérieur			
Paire 1	RO1 - RO2	-23.42000-	8.00002	4.61881	-43.29315-	-3.54685-	-5.071-	2	.037
Paire 2	ROA1 - ROA2	-.64833-	.31823	.18373	-1.43887-	.14220	-3.529-	2	.052
Paire 3	ROE1 - ROE2	-3.89667-	1.28939	.74443	-7.09970-	-.69364-	-5.234-	2	.035

مصرف الإمارات الإسلامي

Test des échantillons appariés

		Différences appariées					T	ddl	Sig. (bilatéral)
				Moyenne erreur standard	Intervalle de confiance de la				
					différence à 95 %				
					Inférieur	Supérieur			
Moyenne	Ecart type								
Paire 1	RO1 - RO2	-18.69333-	31.20626	18.01695	-96.21399-	58.82732	-1.038-	2	.008
Paire 2	ROA1 - ROA2	-.88667-	1.68215	.97119	-5.06536-	3.29203	-.913-	2	.058
Paire 3	ROE1 - ROE2	-8.66000-	15.23359	8.79512	-46.50235-	29.18235	-.985-	2	.029

المقولة النسائية ودورها في ترقية الصناعة السياحية في الجزائر

Women's entrepreneurship and its role in promoting tourism industry in Algeria

د. جريبي السبتي
د. بن خديجة منصف
د. بوخدنة آمنة
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس
جامعة 08 ماي 1945 قالمة

تاريخ الاستلام: 2017/08/08 تاريخ التعديل: 2017/10/27 تاريخ قبول النشر: 2017/12/01

المخلص :

لقد هدفت هذه الدراسة الى إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة المقولة في الجزائر لتطوير صناعة السياحة وذلك بإنشاء مؤسسات في المجالات التي تستهوى المرأة الجزائرية، حيث أظهرت النتائج أن المقولة النسائية تتجه بشكل أكبر نحو قطاعات الخدمات والحرف والأعمال الحرة والتي تتلاءم أكثر مع خصوصية المرأة الجزائرية وميولاتها، وبالتالي يمكن اعتبار المقولة النسائية كرافعة حقيقية لتطوير الصناعة السياحية في الجزائر؛ لما هناك من تقاطع وارتباط كبير بين هذه التوجهات في المقولة لدى المرأة في الجزائر وصناعة السياحة، شريطة العمل على تطوير الروح المقاولاتية لدى النساء من خلال نشر الثقافة السياحية لديهن، مع رفع العراقيل البيروقراطية والمالية أمامهن، والاهتمام أكثر بقطاع السياحة وخلق ديناميكية تطويرية في القطاع.

الكلمات المفتاحية : المقولة النسائية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، السياحة في الجزائر.

Abstract :

The aim of this study is to highlight the role that women entrepreneurs can play in Algeria to develop the tourism industry by establishing institutions in areas that attract Algerian women , The results showed that women's entrepreneurship more oriented towards the services, crafts and free professions sectors which are more compatible with the specificities and trends of Algerian women. Thus women's entrepreneurship can be considered real lever for the development of tourism industry in Algeria. To women in Algeria and the tourism provided that they work to develop the entrepreneurial spirit of women through the dissemination of their tourism culture ; while lifting the bureaucratic and financial obstacles before them , and paying more attention to the tourism sector and creating an evolutionary dynamic in sector.

Key words: Women's entrepreneurship , SME in Algeria, tourism in Algeria

مقدمة:

يعود الاهتمام المتزايد بالمقولة النسائية في الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات المنشأة والمطورة من طرف النساء، خلال السنوات الأخيرة تم القيام بالعديد من الدراسات حول الموضوع، وفي عدة بلدان، وهذا لمحاولة ابراز الدور المهم والمتزايد للمقولة النسوية باعتبارها فاعل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث وجدت الدراسات الدورية المنجزة من طرف "Global Entrepreneurship Monitor" "GEM" أن دخول المرأة في المقولة هو جد إيجابي، ويفسر بنسبة كبيرة تباين النمو بين مختلف البلدان وأوضحت الدراسات وجود ارتباط بين النمو الاقتصادي ومعدل النشاط المقاولاتي، وهوما يؤكد حقيقة أن النساء المقاولات يمثلن مصدر مهم للتطور الاقتصادي.

إن المقولة النسوية تؤدي دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق المساهمة في تشغيل المرأة، خلق وتطوير الفرص وابتكار و تطوير أساليب الإنتاج وتقديم الخدمات، من خلال مبادراتها وجهودها الفاعلة في إدخال العديد من الأشغال والاعمال التي تتناسب مع عمل وطموح المرأة.

تعتبر صناعة السياحة من المجالات التي يمكن أن تكون للمرأة المقولة دور بارز في تطويرها وترقيتها، خاصة و أن السياحة كصناعة هي مترابطة ومتشابكة مع

العديد من المجالات والقطاعات الأخرى كالتجارة، النقل، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الصناعة بمختلف فروعها وخاصة الحرفية منها... الخ، وبذلك فإن ترقية المقاول النسوية سيساهم دون شك في ترقية الصناعة السياحية في الجزائر خاصة وأن هذا القطاع يعرف ضعف كبير ويعاني عديد المشاكل ساهمت في تدني أدائه التنافسي.

بناء على تناول هذه الدراسة إشكالية تدور حول ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المقاول النسائية في ترقية صناعة السياحة في الجزائر ؟

ولدراسة هذه الإشكالية اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، كما قسمنا الدراسة الى المحاور التالية:

- I. مفهوم المقاول النسائية؛
- II. واقع المقاول النسائية وصناعة السياحة في الجزائر
- III. تفعيل دور المقاول النسائية في ترقية صناعة السياحة في الجزائر

I- مفهوم المقاول النسائية:

1- تعريف المقاول النسائية:

تبين المقاربة النظرية للظاهرة المقاولاتية أنها ظاهرة مركبة ومتعددة الأبعاد مشكلة من مستويين رئيسيين: مستوى المقاول، ومستوى المؤسسة المنشأة من قبله، حيث يُنظر للمقاول كمنشئ للمؤسسة وللمقاول كعلاقة جدلية بينه وبين المؤسسة التي أنشأها⁽¹⁾.

أما المقاربة الأمبيريقية فتركز على بعض أبعاد الظاهرة فقط: الحوار، الفرص، الصعوبات، المقدرات، المعطيات الاجتماعية الديمغرافية، المحيط العام، وهنا عادة ما يتم إبراز الفروقات التي غالبا ما تكون بين النساء والرجال خاصة تلك المتعلقة بمستوى التكوين، الخصال التي يتميز بها كل طرف، قطاعات النشاط... الخ.⁽²⁾

تعرف المقاول النسوية بأنها " العملية التي من خلالها تقوم امرأة أو مجموعة نسائية بإنشاء واستغلال الموارد الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك المادية والمالية بطريقة منظمة لتوفير السلع أو الخدمات للسوق لتحقيق الربح.⁽³⁾ بينما هناك من يصفها بأنها " المرأة التي تمتلك روح المبادرة و المخاطرة وتحمل المسؤولية و تتعامل بمرونة

وبمهارة في التنظيم و الإدارة، واثقة من قدراتها و إمكانياتها، هدفها النجاح و التفوق، وذلك بالتركيز على الخصائص التي تتمتع بها المرأة كمقولة.⁽⁴⁾

إن تعريف المقولة النسائية في الدول النامية ليست مهمة سهلة لأن هناك عدد قليل من المنشورات التي تتعامل مباشرة مع نساء المقاولات في المنطقة مقارنة بالرجل، ويمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أن المرأة قد عملت طويلا في الاقتصاد غير الرسمي، ولم تحظ باهتمام أكاديمي إلا مع التسعينيات. ولإعطاء اطار واضح لحقيقة المرأة المقولة، أدمج المفكرون مقارنة الجنس في مجال المقولة لتحديد الفوارق وتسهيل القدرة على اعتماد نهج يضمن المساواة بين الجنسين، فقد اهتم العديد من الباحثين بمظاهر التمييز ضد النساء المقاولات أهمها Dina Lavoie التي وجدت " أن المرأة المقولة تعاني من العديد من الأحكام المسبقة مماثلة لتلك الاحكام الصادرة في حق المرأة في سوق العمل"، بمعنى آخر المجتمع ينظر إلى المرأة كشخص غير قادر على التعامل مع المنافسة، تعاني ضغوط سياسية و صعوبة في فهم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية خاصة في القطاعات غير التقليدية.....الخ⁽⁵⁾.

2- التحديات التي تواجهها المقولة النسائية:

إن التحديات التي تواجه المرأة في الدول النامية ومنها الجزائر تحد من مشاركتها في التنمية الاقتصادية حيث تمثل مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة العربية (مينا) النسبة الأدنى في العالم، حيث تصل إلى 33% في حين المستوى العالمي يبلغ 56%،⁽⁶⁾ وفي تقرير البنك الدولي لعام 2011 عن التنمية يشير إلى أن الإنتاجية يمكن أن تزيد بنسبة تصل إلى 25 % لبعض البلدان إذا أزيلت الحواجز التمييزية ضد المرأة⁽⁷⁾.

بصفة عامة يمكن تصنيف هذه التحديات إلى قسمين: (8)

- **تحديات غير متعلقة بالجنس:** وهي تتمثل بشكل عام في العراقيل التي تواجه المقولة سواء الرجالية أو النسائية دون استثناء، كالقوانين، التنظيمات الحكومية، الضرائب، نقص التمويل، سوء الإدارة، البيروقراطية...الخ، وحسب البنك الدولي للإطار التنظيمي لنشاط المقاولاتي في البلد أثر على حياة المقولة وذلك من خلال أهم المجالات في حياة المقولة وهي: بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين،

ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، وتسوية حالات الاعسار وتوظيف العمال⁽⁹⁾.

- **التحديات المتعلقة بالجنس:** وهي التي تواجهها النساء المقاولات فقط دون الرجال، وذلك بسبب جنسهن، كالتمييز لدى المؤسسات المالية، قبول سلطة المرأة... الخ، كما أن العادات والتقاليد الثقافية والاجتماعية تعتبر من أهم العقبات التي تواجهها المرأة عند انشاء المقولة، وهذا ينطبق تماما في الدول النامية حيث تؤثر سلطة الرجل بشكل كبير على القرارات المهنية للنساء وتدعمها السياسات الحكومية وردود الفعل الاجتماعية، وبالتالي فإن معظم قيود عمل المرأة في مجال الأعمال هي اجتماعية وتزيد في المناطق القروية وبين الفئات الأقل تعليما، وفي هذا الإطار هناك مجموعة من الصعوبات التي تظهر بشكل متكرر في الأدبيات، والتي يمكن أن تواجه المرأة في ممارسة دورها كمقاول، أهمها:

• **المعتقدات التقليدية:** إن المرأة تعاني من التصور التقليدي لدورها في المجتمع، وهذه المواقف لا تزال قائمة، فالعوامل الاجتماعية الذي تؤثر على المقولة و من بينها ثقافة المجتمع المقاولاتية و أدوار النوع الاجتماعي، فأدوار النوع الاجتماعي هي الأدوار التي يقوم بها الجنسان والتي تشكلها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فعلى هذا الأساس تختلف الأدوار المتبادلة من مجتمع إلى آخر مما ينعكس على ثقافة المقولة النسوية لدى المجتمع. النساء في الهياكل الاجتماعية الأبوية مجبرة على أن تعتمد على أزواجهن والآباء والإخوة لتأمين التمويل والأصول ، وأن دور المرأة الأساسي هو أن تكون الزوجة والأم، المواقف السلبية تنثني النساء عن اتخاذ المخاطر في مجال ممارساتها.

• **صعوبة الموازنة بين العمل والعائلة:** تظهر دراسة منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD 2000) أن النساء المقاولات تجدن صعوبة في تحقيق التوازن بين العمل والأسرة، فمن خلال عينة لـ 220 من المقاولات المتزوجات في انقرة أخذت لتحديد التفاعل بين حياة العمل والأسرة، أظهرت نتائج الدراسة أن النساء يجدن أن المقولة لها تأثير سلبي على دورها في الحياة العائلية، في حين تؤثر إيجابا على دورها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفردية، وأن أهم العوامل المسببة للإجهاد في الحياة التجارية والعائلية كانت التوقعات المفرطة من أفراد الأسرة والتعب الجسدي.

• شروط القرض: من المعوقات التي تواجه المرأة التمييز في الخطة المالية للقطاع المصرفي الذي يبقى حذرا وغير مقتنع بنجاح ومصادقية النساء في مجال المقولة. فوفقا للبنك الدولي لمنطقة الشرق الاوسط وافريقيا في البلدان العربية، المرأة تعاني من عدم المساواة في الحصول على الفرص الاقتصادية.

كما جاء في نتائج دراسة أجريت على النساء المقاولات في خمس دول عربية (البحرين، الأردن، لبنان، تونس و الإمارات) أن التحديات الرئيسية التي تواجهها النساء المقاولات هي⁽¹⁰⁾ : اكتساب مهارات الإدارة المالية؛ إيجاد اليد العاملة الجيدة و الإبقاء عليها؛ النفاذ إلى مصادر التمويل؛ الكلفة العالية للخدمات العامة.

II- واقع المقولة النسائية وصناعة السياحة في الجزائر

1- واقع صناعة السياحة في الجزائر

السياحة تمثل ظاهرة الانتقال المؤقتة التي يقوم بها عدد كبير من الناس فيتركون مكان إقامتهم والتوجه إلى دول أخرى (السياحة الخارجية) أو ينتقلون إلى مدن داخل بلادهم (السياحة الداخلية) والسائح في البلد السياحي يقوم بوظيفة استهلاكية ينتج عنها زيادة في دخل هذا البلد وتحدث هذه الزيادة عن طريق الانتفاع بالخدمات (إقامة، طعام، شراب، بضائع، هدايا تسلية، وقود، مشروبات... إلخ) وتتمثل في صورة خدمات ضرورية تهدف إلى راحته وإمداده بكل وسائل المعيشة السهلة الكاملة وكذلك في صورة إمداده بالسلع المحلية لذا يحرص كل سائح عادة على شراء بعض المنتجات المحلية والهدايا من البلد السياحي لكي تكون رمزا باقيا لزيارته لهذا البلد، وهو ما يجعل من السياحة من أكبر الصناعات في العالم والتي تساهم في دعم الاقتصاد المحلي والعالمي بحيث ينفق المستهلكون في الدول المتقدمة على السفر والسياحة أكثر مما ينفقون على المواد الأخرى.

لذلك يطلق على السياحة تعبير صناعة بدون مداخن، كما يمكن اعتبارها صناعة مركبة، تتألف من عدة عناصر تتراوح، من حيث الأصل بين الطبيعية، والبشرية، والحضارية، كما أن بعضها، متداخلة التأثير، وبعضها الآخر منفردة التأثير، فالسياحة باعتبارها نشاط ديناميكي حركي ذات تأثير متبادل وفعال يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية في الدولة وخارجها، فهي تتأثر وتتأثر على نشاط الإنتاج، الاستهلاك، النقل،

الرحلات، الاتصالات، الموانئ، المطارات، الفنادق، البنوك، وعمليات التجارة الداخلية والخارجية.... إلخ. (11)

تعود الأهمية الاقتصادية للسياحة إلى ما تجذبه إلى البلد من عملة صعبة ورؤوس أموال، وفي كثير من الدول تعتمد البنية الأساسية للاقتصاد المحلي على صناعة السياحة وتعتبر هذه بمجالاتها المختلفة أكبر صناعة في العالم في مجال تشغيل اليد العاملة والقضاء على البطالة، وتساهم في تنمية اقتصاديات الدول، تحقيق فائض أو موازنة في مجال ميزان المدفوعات وتحقيق فائض في مجال العملة الصعبة وتحقيق صناعة السياحة صادرات غير منظورة، كما تعتبر صناعة السياحة سوق قابل للتوسع بحيث تشمل كافة الصناعات الأخرى مثل التجارة والصناعة والزراعة.... إلخ.

الجزائر من البلدان التي تتمتع بمقومات جذب سياحية هائلة، فهي تتمتع بتنوع المناخ، شريط ساحلي بطول يفوق 1200 كلم، صحراء من أجمل صحاري العالم، جبال ومناظر طبيعية خلابة ومتنوعة، الحظيرة الوطنية للقاللة، حظيرة قوراي، حظيرة تازة، الحظيرة الوطنية الشناوة، بالإضافة إلى احتوائها على معالم وآثار تاريخية تدل على عراقة تاريخها كالقصب، جميلة، تيمقاد، قلعة بني حماد، الهقار، الطاسيلي وواد ميزاب وغيرها من المواقع الأثرية، فضلا على وجود أكثر من 200 منع معدني، بالرغم من هذه المقومات فإن الجزائر الجزائرية مازالت متأخرة جدا على مستوى الاداء السياحي إذ احتلت المرتبة 118 من ضمن 136 دولة، وقد حصلت على 3,1 نقطة من 7 وهي علامة أقل من المتوسط حسب تقرير التنافسية للسفر والسياحة لعام 2017 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وتعود أسباب هذا التأخر والضعف إلى العديد من العوامل التي أشار إليها التقرير في شكل مؤشرات فرعية، فنجد أن أكثر العوامل التي تسببت في احتلال الجزائر مراتب جد متأخرة هو التأخر في مجال الانفتاح الدولي أين احتلت المرتبة 134-، تحديد أولويات السفر والسياحة المرتبة 131، البنية التحتية للخدمات السياحية المرتبة 131، بيئة الاعمال المرتبة 110، الموارد البشرية وسوق العمل المرتبة 112. (12)

فالجزائر تعتبر من اضعف الدول جذبا للسياح مقارنة بدول الجوار تونس والمغرب ومصر، بل أن الميزان السياحي الجزائري بقي يعرف عجزا طويلا وهو ما

أثر سلبا على ميزان المدفوعات، وهذا العجز مرده الى ضعف الايرادات السياحية وارتفاع النفقات.

ضعف مساهمة القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص العمل وخلق حركة تنموية للاقتصاد الوطني، بحيث بلغت المساهمة من حجم العمالة السياحية لحجم العمالة للاقتصاد الوطني الجزائري بـ 5.1% بينما بلغت في تونس 15.1% و المغرب 12.2% خلال سنة 2010،⁽¹³⁾ وهذا راجع الى نقص الاستثمار في هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، كما انه ما يؤخذ على نمط التشغيل في هذا القطاع هو نقص التأهيل في أوساط العاملين فحسب دراسة للمنظمة العالمية للسياحة حول التشغيل في القطاع السياحي في الجزائر توصلت إلى أن 66% من العمالة في القطاع السياحي غير مؤهلة، في حين المقاييس الدولية تتيح ما نسبته 20% فقط لهذا الصنف من العمال نظرا لطبيعة الارتباط بين الخدمات السياحية والعنصر البشري أين تعتبر الاخيرة المحدد لجودة الخدمة المقدمة للسائح⁽¹⁴⁾، كما أن الايرادات السياحية للجزائر تعتبر ضعيفة فقد بلغت 102 مليون دولار سنة 2009 في حين بلغت في تونس 2.7 مليار دولار لنفس السنة، بينما حققت المغرب 6.5 مليار دولار أما مصر فقد وصلت الايرادات السياحية 10.5 مليار دولار، هذا فضلا عن ضعف نوعية المنتج السياحي في الجزائر، ضعف طاقات الايواء والمرافق السياحية⁽¹⁵⁾.

رغم ما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات سياحية إلا أنها بقيت دون المستوى المطلوب و يتجلى ذلك في عدم الاهتمام من خلال التأخر في المشاريع المبرمجة في المخططات الوطنية و عدم تخصيص المبالغ الكافية وهذا نتيجة لطبيعة الاقتصاد المنتهج والمبني على الاقتصاد الريعي، و تشجيع الصناعات الثقيلة واعتبارها ركيزة الاقتصاد الوطني.

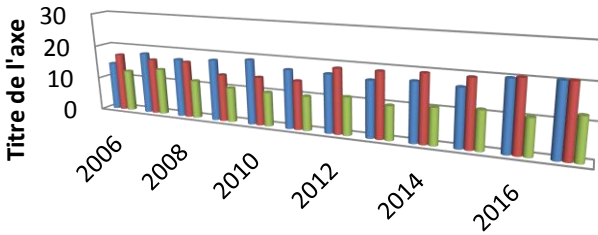
2- مكانة المرأة في عالم الشغل والأعمال في الجزائر

2-1- مكانة المرأة في عالم الشغل في الجزائر

يعود اهتمام الجزائر في اشراك المرأة في الحياة الاقتصادية مع بداية الالفية الجديدة باعتبارها تمثل نصف المجتمع ورفع مستواها و قدراتها و ادماجها في النشاط الاقتصادي يساهم في تحقيق التنمية وتقليص الفقر والبطالة، ولقد اتبعت الدولة سياسة

تدور حول تمكين المرأة في المجتمع من خلال التعليم والتكوين والشغل، الحقوق القانونية، كما أنه أصبح هناك تغير ملحوظ بدأ يظهر على عادات وأفكار المجتمع الجزائري حول مكانة المرأة ودورها والنظرة لخروجها للعمل وطلب العلم التكوين والمساهمة في تنمية المجتمع بمختلف المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. الشكل (1) الموالي يبين تطور مكانة المرأة في عالم الشغل في الجزائر للفترة 2006-2017.

الشكل(1): معدل البطالة وحصة المرأة من السكان النشطين



	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	428
معدل بطالة النساء	14,4	18,3	17,4	18,1	19,1	17,2	17	16,3	17,1	16,6	20	20,5	26
حصة المرأة من السكان النشطين	17,3	16,6	16,8	13,9	14,2	14,2	18,8	19	19,5	19,4	20,4	20,6	
معدل البطالة العام	12,3	13,8	11,3	10,2	10	10	11	9,8	10,6	11,2	10,5	12,3	

المصدر : من اعداد الباحثين بناء على أرقام الديوان الوطني للإحصائيات:
ONS, ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN AVRIL 2017

الملاحظ في أرقام الشكل (1) أن مشاركة المرأة في سوق العمل تطورت بوتيرة متذبذبة، بحيث عرفت انخفاضا من 17.3% سنة 2006 إلى ما يعادل 14.2% سنة 2011، ثم عرفت تطورا بعد ذلك إلى أن بلغت 20.6% سنة 2017، أما بالنسبة لمعدل البطالة لدى النساء فقد عرف ارتفاعا خلال الفترة 2006 - 2010 حيث سجل سنة 2010 نسبة 19.1% رغم انخفاض معدل البطالة العام إلى 10% لنفس السنة، ليعرف بعدها معدل البطالة لدى النساء انخفاضا من المرحلة 2011-2013، بحيث سجل أدنى

معدل له في سنة 2013 أين بلغ معدل البطالة لدى النساء 16.3%، لكن هذا الانخفاض هو مصاحب للانخفاض في المعدل العام للبطالة الذي أيضا سجل أدنى مستوى له في نفس السنة أي 2013 بمعدل 9.8%، لكن معدل بطالة النساء انخفض بين 2007 و2013 بمعدل نقطتين في حين المعدل العام للبطالة انخفض ثلاث نقاط، لتعاود معدلات البطالة العام ولدى النساء ارتفاعها متأثرتا بالأزمة الاقتصادية جراء انخفاض أسعار البترول، لتسجل أعلى مستوى لها لدى النساء في أفريل 2017 بمعدل 20.5%. رغم ان معدل البطالة لدى النساء بين 2016 و أفريل 2017 ارتفع بمعدل 0.5 نقطة في حين معدل البطالة العام ارتفع بأكثر من نقطتين، إلا أنه يبقى أن معدل البطالة لدى فئة النساء أكبر مقارنة بالرجال، بالإضافة الى أن نسبة البطالة لدى النساء ترتفع أكثر عند النساء ذات الشهادات العليا فقد بلغت سنة 2017 نسبة 24.2% مقابل 10.1% عند الرجال، والنسبة لدى ذوي شهادات التكوين المهني تبلغ 22.6% عند النساء مقابل 12.4% عند الرجال، أما من ليس لهم تكوين فالنسبة عند النساء تبلغ 14.6% وعند الرجال 9.5%، ومنه نلاحظ أنه كلما اتجهنا نحو المستوى التعليمي الاعلى والوظائف العليا تقل مشاركة المرأة. (16)

كما أن اليد العاملة النسوية تتمركز أكثر في القطاع العمومي وهذا بنسبة 58.7% من إجمالي اليد العاملة النسوية مقابل 41.3% في القطاع الخاص، و يعتبر قطاع التربية والتعليم إلى جانب قطاع الصحة والقضاء من أكبر المجالات التي استقطبت المرأة الجزائرية، هذا مع ملاحظة التزايد في انخراط المرأة في المجال العسكري بأعداد كبيرة، خاصة في المجال الصحة العسكرية، الإدارة والدرك الوطني ما جعلها تتقلد رتبا عليا في المؤسسة، كما نجد على الصعيد السياسي مشاركتها في المجالس المنتخبة المحلية والتشريعية بفضل القوانين الانتخابية الجديدة، بحيث نجد أن المرأة تمثل نسبة 26% من أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

2-2- المؤسسات المنشأة من طرف النساء:

إن الدور المقاولاتي للمرأة يبرز من خلال انشائها للمؤسسات، في الجزائر ورغم كل الجهود التي تبذلها الدولة من خلال اجهزة الدعم و الاطر المؤسساتية لتسهيل عملية انشاء، تمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يبقى أن الارقام تبين ضعف دور المرأة في النشاط المقاولاتي رغم بعض التطور المسجل.

- عدد المؤسسات النسوية المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ANSEJ

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 69-296 الصادر في 6 سبتمبر 1996 وهي تقوم بتمويل وتقديم المساعدات الفنية، متابعة ودعم المشاريع الصغيرة المنشأة من طرف الشباب، ومن بين أهم أهدافها ترقية وإدماج المرأة في عالم الشغل.

منذ انشائها الى غاية نهاية عام 2016 قامت الوكالة بمرافقة 367980 مشروع مقاوله سمحت بخلق 878264 منصب عمل، منها 330791 مشروع اصحابه رجال، و 37189 مشروع لصالح النساء، بنسبة استفادة 10 % فقط، والجدول الموالي يوضح المشاريع الممولة حسب الجنس و النشاط الى غاية ديسمبر 2016.

الجدول رقم (2) المشاريع النسوية الممولة من طرف ANSEJ الى غاية 2016/12/31

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	نسبة النساء
الخدمات	105754	16%
نقل البضائع	56530	1%
الفلاحة	53488	5%
الحرف	42621	17%
بناء وأشغال عمومية	32284	2%
الصناعة	24547	14%
نقل المسافرين	18985	3%
نقل المبرد	13385	3%
اعمال حرة	9456	44%
صيانة	9359	2%
صيد	1127	4%
المجموع الكلي	367980	10%

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME, N° 30, Edition mai 2017.

من نتائج الجدول (2) نلاحظ أن النساء المقاولات احتلوا مكانة مهمة في النشاطات الحرة بنسبة 44% وهي أعلى نسبة، تليها الأنشطة الحرفية بنسبة 17%، ثم الخدمات بنسبة 16%، وبالتالي نجد أن هذه المجالات الثلاث: الاعمال الحرة و

الخدمات و الحرف تمثل 77% من المشاريع النسوية الممولة من طرف الوكالة و البالغ عددها 37189، بحيث نجد أن الخدمات تمثل 46% من المشاريع النسوية⁽¹⁷⁾، وهو ما يعطينا نظرة عن توجهات وطبيعة المقاولات النسوية في الجزائر.

- عدد المؤسسات النسوية المنشأة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على

البطالة CNAC

أسس الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94/1 المؤرخ في 11 ماي 1994، ولقد مول الصندوق الى غاية نهاية 2016: 138716 مشروع بلغت حصة النساء منها نسبة 9.81%، و الجدول الموالي يوضح توزيع المشاريع النسوية الممولة حسب مجالات النشاط الاقتصادي.

الجدول (3) المشاريع النسوية المنشأة من طرف الصندوق الوطني للتأمين حتى 2016/12/31

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	نسبة النساء
الخدمات	30111	17.05%
نقل البضائع	45844	1.52%
الزراعة	17513	11.92%
الحرف	11886	22.12%
بناء وأشغال عمومية	8080	2.33%
الصناعة	10740	21.67%
موارد مائية	321	4.67%
نقل المسافرين	12191	1.23%
اعمال حرة	831	43.68%
صيانة	795	2.26%
صيد	404	0.5%
المجموع الكلي	138716	9.81%

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME, N° 30, Edition mai 2017.

الملاحظ في الارقام المبينة في الجدول (3) أن 43.68% من مشاريع الاعمال الحرة هي للنساء، تأتي بعدها الأعمال الحرفية بنسبة 22.12% و الصناعة بنسبة

21.67% ثم الفلاحة بنسبة 11.92%، أما نقل المسافرين تمثل المشاريع النسوية نسبة 1.23%.

من خلال هذه الأرقام نجد أن عدد المشاريع النسوية في قطاع الخدمات بلغ 5133 مشروع أي ما نسبته 37.72% من المشاريع النسوية، ثم نجد الحرف بنسبة 19.31%، ثم الصناعة بنسبة 17% من المشاريع النسوية، أي أن قطاعي الخدمات و الحرف تمثلان 57% من المشاريع النسوية التي مولتها الوكالة في الجزائر حتي نهاية سنة 2016.⁽¹⁸⁾

وهذا ما يؤكد على أن النشاط النسوي بصفة عامة يتجه بشكل أكبر نحو القطاع الخدمي و الحرفي، والذي يتلاءم أكثر مع خصوصية المرأة وميولاتها، كما أنها أنشطة تتناسب وطبيعتها الفيزيولوجية ولا تفرض عليها أعباء تؤثر على وظائفها المنزلية، لكن هذا لا ينفي وجود نسبة ولو ضعيفة تظهر بدء توجه المرأة للقطاعات الأخرى مثل الصناعة والفلاحة والتي كانت تعرف سابقا بأنها قطاعات رجالية محضة.

- عدد المؤسسات النسوية المنشأة حسب الوكالة الوطنية لتسيير القرض

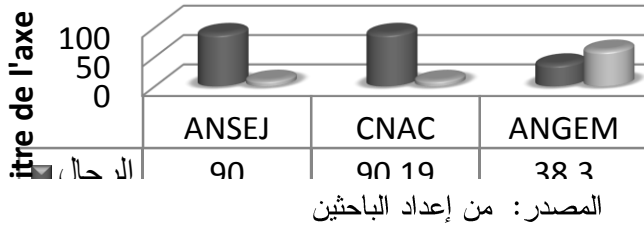
المصغر ANGEM

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، تعمل هذه الأخيرة على تقديم سلفيات بنكية صغيرة مضمونة من طرف الدولة بغرض اقامة مشاريع صغيرة، كما تهدف إلى تشجيع العمل الذاتي خاصة لفئة النساء الماكثات بالبيت.

حتى جوان 2014 بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة 622481، وتعتبر هذه الآلية الأكثر جذبا للعنصر النسوي، إذ بلغت نسبة القروض الممنوحة للنساء 61.7% أي ما يعادل 384063 مشروع، مقابل 38.3% لصالح الرجال أي 238418 مشروع، وتفسير هذه النتائج يرجع إلى أن هذه القروض هي في الأساس تستهدف فئة النساء أكثر، نظرا لقيمتها المالية الصغيرة، والتي لا تغطي النشاطات ذات التكنولوجيا الكثيفة التي تحتاج لأموال أكبر، بل يمكن استغلالها فقط في المشاريع التي لا تحتاج لأموال كبيرة مثل الحرف التقليدية، أو الأنشطة البسيطة (الصناعات الغذائية الخياطة والألبسة...⁽¹⁹⁾).

مما سبق، نستنتج أنه بالرغم من التدعيمات التي منحتها الدولة عبر البرامج السابقة الذكر إلا أن مشاركة المرأة في النشاط المقاولاتي لا تزال ضعيفة ودون ما حققه الرجال، حيث لا تشكل نسبة النساء المقاولات سوى 10 % من المجموع الكلي للمشاريع الممولة من طرف ANSEJ و CNAC، رغم جهود الدولة والتسهيلات التي تمنحها فيما يخص إجراءات الإنشاء والاستفادة من القروض، ورغم أن النسبة تعتبر جد معتبرة في المشاريع الممولة من طرف ANGEM والتي فاقت 60%، ما يوضع توجهات المقاولات النسائية، بحيث أنها تمثل مشاريع صغيرة والتي تتناسب مع خصوصيات المرأة الجزائرية خاصة الماكثات بالبيت. و الشكل (4) يلخص هذه النتائج.

الشكل (4): حصة المرأة من المشاريع الممولة من وكالات الدعم



III- تفعيل دور المقاولات النسائية في ترقية صناعة السياحة في الجزائر

1- تطوير المقاولات النسوية في مجال الصناعة السياحية:

يمكن للمرأة المقاولات أن تساهم بطريقة فعالة في تطوير صناعة السياحة وذلك بإنشاء مؤسسات في مجالات الخدمات والتجارة والحرف والتي نلاحظ أنها من أهم المجالات التي تستهوى المرأة الجزائرية من حيث إنشاء المؤسسات حسب إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فالنشاط النسوي بصفة عامة يتجه بشكل أكبر نحو القطاعات الخدمات والحرف و الأعمال الحرة - أين نجدها تمثل من النصف إلى أكثر من ثلثي المشاريع النسوية- والتي تتلاءم أكثر مع خصوصية المرأة وميولاتها، وكذا امتنانها لحرف تتلاءم مع مواهبها من خلال إبداعات وابتكارات في ذلك المجال، كما أنها أنشطة تتناسب وطبيعتها الفيزيولوجية ولا تفرض عليها أعباء

تؤثر على وظائفها المنزلية ودورها الاجتماعي، وبالتالي يمكن اعتبار المقولة النسوية كرافعة حقيقية لتطوير الصناعة السياحية في الجزائر لما هناك من تقاطع وارتباط كبير بين هذه التوجهات في المقولة لدى المرأة في الجزائر و صناعة السياحة.

بصفة عامة يمكن القول أن تطوير صناعة السياحة يتدعم بتشجيع وتطوير المقولة النسائية في المجالات التالية:

- **الصناعات الحرفية المتمثلة في:** الملابس التقليدية، الاواني التقليدية، الفخار والخزف، الالوان والرسومات والألواح التشكيلية.
- **الخدمات:** وكالات الاسفار، الاستشارة الفنية والقانونية، النقل، التدريب والتكوين، التسويق و الترويج، مرشدين سياحيين،
- **تكنولوجيات المعلومات والإتصال:** خدمات الإتصال والانترنت والمواقع الالكترونية.
- **التجارة:** التجارة المتعلقة باللبسة والأدوات الحرفية و التقليدية وغيرها.
- **المرافق السياحية:** كالفنادق والاقامات و المطاعم؛

2- تنمية الروح المقاولاتية في المجال السياحي من خلال نشر الثقافة السياحية:

إن تطوير المقولة النسوية وجعلها رافعة للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر تواجه تحديات كبيرة متعلقة بضعف القطاع السياحي في حد ذاته في العديد من النواحي والذي انعكس بدون شك في ضعف الروح المقاولاتية في القطاع بغض النظر على نوع الجنس سواء لدى الرجال أو النساء، وهذا بسبب ضعف الثقافة السياحية التي بدورها نشأة من التهميش الذي عانى منه القطاع في الجزائر منذ الاستقلال أين تم اعتماد كأولوية على التصنيع والاقتصاد الريعي.

الثقافة السياحية هي امتلاك الفرد لقدر من المعارف والمعلومات والمفاهيم والمهارات والاتجاهات والقيم، التي تشكل في مجملها خلفية مناسبة لكي يسلك سلوكا سياحيا رشيدا نحو كل المشتتات والمظاهر السياحية، وكذلك العمليات اللازمة للتخطيط والتنظيم والتعامل مع المؤسسات والأماكن السياحة والسياح⁽²⁰⁾، كما تعرف بأنها عملية اكتساب الفرد لمعلومات سياحية عن البيئة التي يعيش فيها، وبالتالي مساعدته على توظيف هذه المعلومات والاستفادة منها بما يؤدي إلى النهوض بالسياحة.⁽²¹⁾

وللثقافة السياحية ثلاث أبعاد: ⁽²²⁾

- **البعد المعرفي:** تعتمد الثقافة السياحية على الجانب المعرفي لأن المعلومات والمفاهيم هي أساس المعرفة والبحث ، ويحتوي هذا الجانب على التعريف بالسياحة ومفهومها وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني وعوامل الجذب السياحي ، وأهمية السياحة الداخلية ، وصناعة السياحة والتخطيط السياحي ومستقل السياحة في البلد.

- **البعد المهاراتي:** المهارة هي الأداء الذي تعلمه الفرد، ويقوم به بسهولة وفهم، ويؤدي بصورة عقلية أو بدنية، ويركز الجانب المهاري للفرد على هذا الأداء، من خلال الثقافة السياحية التي يجب أن تكون لدى الفرد، وقدرته على إعداد وتخطيط برنامج سياحي متكامل وقدرته على التعامل مع السائحين، بالإضافة إلى قدرته على قراءة الخريطة السياحية وحسن استخدامها.

- **البعد الوجداني:** وهي اكتساب الأفراد سلوكيات ايجابية ومرغوب فيها نحو السياحة والسائحين ، لكي يكون مساهم فعلى في التنمية السياحية وإيجاد حلول لتطوير صناعة السياحة، والتغلب على المشكلات التي تواجهها.

ومنه فإن الثقافة السياحية تسمح بإكساب الأفراد بصفة عامة والعاملين في القطاع السياحي بصفة خاصة - خاصة في المناطق التي تتوفر فيها مقومات النشاط السياحي- بمختلف المهارات والخبرات والمعارف اللازمة عن الإمكانيات المتوفرة في تلك المناطق السياحية كعوامل جذب سياحي ومحاولة الإبداع والابتكار والبحث في إمكانية الاستغلال الأمثل لتلك الإمكانيات المتاحة والعمل على تطويرها وخلق مجالات وأنشطة سياحية جديدة .

إذا الثقافة السياحية تساهم بدرجة كبيرة في تنمية الروح المقاولاتية في المجال السياحي، بحيث يمكن تقسيم أنواع المقاولين ذوي الثقافة سياحية إلى ثلاث أنواع انطلاقا من الخطط التنموية المعتمدة على التنشئة الاجتماعية والمهنية: (23)

- مقاول ذو معلومات اجتماعية حول السياحة تساعد في نشاطه المقاولاتي، سواء في نشاط مقاولاتي في السياحة أو مدعم له؛

- مقاول ذو تنشئة اجتماعية ومهنية في السياحة- اكتسب معارف التنشئة المهنية في المعاهد ومدارس الخاصة بالتكوين في السياحة- تسمح له بإنشاء مقولة في المجال السياحي؛

- مقال لم يتلقى معلومات اجتماعية حول السياحة من خلال تنشئته الاجتماعية والمهنية، بل حصلها من عمله في أنشطة تخدم نشاط السياحة من جهة أولى، ومن احتكاكه اليومي بالسواح من جهة ثانية، وتأثره بالتغير الاجتماعي الذي أدى إلى إحلال قيمة السياحة كمفهوم جديد داخل قاموس قيمه من جهة ثالثة، كل هذه العوامل وأخرى أكسبته فكر مقاولاتي في المجال السياحي، وفقه مع الروح المقاولاتية فتطوّرت إلى روح مقاولاتية في المجال السياحي.

من خلال الأنواع الثلاثة المذكورة أنفا نستنتج أن الثقافة السياحية يمكن أن يكتسبها المقاول قبل الشروع في المشروع من الناحية الاجتماعية و / أو من ناحية الكفاءة، ويمكن أن يكتسبها أثناء مزاولة المشروع، متأثراً بالتفاعلات والتغيرات الحاصلة في محيطه، يوجّهه نحو التفتح على متطلبات السياحة والسياح بهدف توسيع شبكة الزبائن.

ومنه يمكن أن نعرف الثقافة السياحية في المجال المقاولاتي، على أنها مجموع المعارف المكتسبة، يحصل عليها المقاول نتيجة لوجوده في بيئة ومواقف معينة، أو وظائف معينة، أو لانتمائه لشبكة اجتماعية معينة، إضافة لكفاءته المكتسبة من مؤسسات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب يدعم روح المقولة السياحية لديه، تعامله المرن في سوق السياحة، وهذا عن طريق اكتشاف واستثمار الفرص من جهة، وخلق المزيد من الفرص واستثمارها من جهة ثانية، وهو ما عبر عنه كيرزرنر بتعبير "الشغف المقاولاتي".⁽²⁴⁾

تطوير هذه الثقافة السياحية من جوانبها المعرفية و الوجدانية والسلوكية سوف يساعد في بناء الروح المقاولاتية من خلال اكتساب الخبرة فهذه الأخيرة عنصر ضروري في جميع مراحل المسار المقاولاتي، أي منذ تحديد الفرص إلى غاية التسيير الفعلي للمؤسسة، فكلما كان النساء ذو مستوى علمي مرتفع، كلما ساعد ذلك على تنفيذ المهام المطلوبة بشكل أفضل، فاكتشاف واستغلال الفرص يعتمد بشكل كبير على الخبرات السابقة المحصلة خلال الدراسات والحياة العملية، هذا فضلا على وجود نموذج مقاول لتقليده حيث وجدت الدراسات، أنه يوجد رابط قوي بين وجود نموذج مقاول في المحيط و بروز مقاولين جدد، كما أن الأفراد يتأثرون في طموحاتهم واختياراتهم

بأشخاص من نفس جنسهم، بمعنى المرأة تتأثر أكثر بالمرأة المقاولة، ونفس الشيء بالنسبة للرجل، كما أن صلة القرابة تؤثر بشكل أكبر.

خاتمة

يمكن للمرأة المقاولة أن تساهم بطريقة فعالة في تطوير صناعة السياحة وذلك بإنشاء مؤسسات في مجالات الخدمات والتجارة والحرف والتي نلاحظ أنها من أهم المجالات التي تستهوى المرأة الجزائرية من حيث انشاء المؤسسات حسب احصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فالنشاط النسوي بصفة عامة يتجه بشكل أكبر نحو قطاعات الخدمات والحرف والأعمال الحرة - أين نجدها تمثل من النصف الى أكثر من ثلثي المشاريع النسوية- والتي تتلاءم أكثر مع خصوصية المرأة وميولاتها وبالتالي يمكن اعتبار المقاولة النسوية كرافعة حقيقية لتطوير الصناعة السياحية في الجزائر لما هناك من تقاطع وارتباط كبير بين هذه التوجهات في المقاولة لدى المرأة في الجزائر و صناعة السياحة.

ومن أجل تفعيل هذا الدور نقترح التوصيات التالية:

- الاهتمام بالتكوين من أجل تنمية الروح المقاولانية لدى النساء وخاصة المتعلقة بالصناعة السياحية؛
- اعطاء مكانة لتشغيل المرأة في القطاع السياحي وتأهيلها جيدا حتى يمكن تطوير الروح المقاولانية لها في المجال السياحي؛
- تشجيع وتكثيف التظاهرات والمعارض المتعلقة بالصناعات التقليدية والخدمات السياحية في شتى مناطق الوطن لتبادل الخبرات والأفكار؛
- إقامة تجمعات نسائية، وتشجيع وتفعيل الجمعيات المهنية النسائية لتكون كفضاءات لتطوير الافكار ومعالجة المشاكل والعراقيل أمام المبادرات النسائية؛
- كل ذلك يسمح دون شك من تطوير الثقافة السياحية لدى النساء ما يساهم في تنمية الروح المقاولانية لدى النساء في القطاع السياحي؛
- رفع كل العراقيل البيروقراطية والتمويلية أمام المبادرات النسائية التي تتواءم وخصوصيتها في المجتمع الجزائري من أجل تنمية مشاركتها الفعالة في تنمية القطاع السياحي؛

- جعل تطوير القطاع السياحي من أولويات الحكومة و رفع كل العراقيل أمام الاستثمار في القطاع ما يفتح المجال أمام المقاولات النسائية في اكتشاف الفرص وتطوير الافكار والمبادرة والمخاطرة في قطاع يعرف ديناميكية تطويرية وليس ركود وعدم الاهتمام.

الاحالات والمراجع:

¹ - محمد سليم قلالة، المقاولات النسائية: إطار نظري ومفاهيمي، المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية حول المقاولات وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي قيادة وتنمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، فبراير (شباط) 2013، ص 22.

² - نفس المرجع، ص 22.

³ - AMIR MOILIM Roumayssoiou, L'ENTREPRENEURIAT FEMININ AUX COMORES: DES OPPORTUNITES A EXPLOITER POUR LE CAS DE L'ILE DE NGAZIDJA , Les 5èmes Journées Scientifiques Internationales sur l'Entrepreneuriat « L'Entrepreneuriat des Femmes : L'importance, les opportunités et les obstacles » Université Mohamed Khider, Biskra 28, 29 et 30 avril 2014.p4

⁴ - شلوف فريدة، المرأة المقاولات في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الاخوة

منتوري قسنطينة، الجزائر 2009، ص12

⁵ - بوزيدي سعاد، طالب دليلة، محددات نمو المقاولات النسوية الصغيرة و التنمية الاقتصادية في

الجزائر، Revue du Lareiid، العدد 2، سبتمبر 2015، ص 142.

⁶ - بوزيد سعاد: المقاولات النسائية والتنمية الاقتصادية في الجزائر الواقع والتحديات- دراسة

ميدانية لولاية تلمسان، مجلة المؤسسة العدد 5 / 2016، ص 51.

⁷ - International Labour Office (ILO), Women's Entrepreneurship Development :Encouraging women entrepreneurs for jobs and development.P1 <http://www.ilo.org/seed>

⁸ - بوزيد سعاد: مرجع سبق ذكره، ص 51.

⁹ - البنك الدولي، ممارسة أنشطة الأعمال: فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة و المتوسطة

الحجم، البنك الدولي الطبعة الحادية عشر، 2014، ص2

¹⁰ - Center of Arab Women for Training and Research, International Finance Corporation, Women Entrepreneurs in the Middle East and North Africa: Characteristics, Contributions and Challenge, Published by The Center of Arab Women for Training and Research and The International Finance Corporation Gender Entrepreneurship Markets, June 2007,P10

- ¹¹ - محمد خميس الزوكة: صناعة السياحة: من المنظور الجغرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1992، ص 07 .
- ¹² - : المنتدى الاقتصادي العالمي ،
http://www3.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2017_web_0401.pdf
- ¹³ - حميدة بوعموشة: دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة الجزائر - رسالة ماجستير جامعة سطيف، 2011-2012، ص ص 152-153.
- ¹⁴ - فضيل رابح و حفصي بونبعو ياسين: تشخيص واقع وأهمية القطاع السياحي ومحاولة معالجة نقائصه في الجزائر مجلة دراسات _ العدد الاقتصادي _ العدد 28 جانفي، 2017 ، ص 143.
- ¹⁵ - حميدة بوعموشة: مرجع سبق ذكره ص 159.
- ¹⁶ - ONS, ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN AVRIL 2017
- ¹⁷ - Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME, N° 30, Edition mai 2017
- ¹⁸ - idem.
- ¹⁹ - كواش خالد وبن قمجة زهرة: المقالة النسوية في الجزائر: الأهمية الواقع والتحديات (دراسة استطلاعية) مجلة مناجير، العدد 2، جوان 2015، ص 34.
- ²⁰ - هناء حامد زهراء: الثقافة السياحية وبرامج تنميتها، عالم الكتاب، ط1، القاهرة، 2004، ص 24.
- ²¹ - قاسم سعاد: الثقافة السياحية ودورها في تفعيل الاستراتيجية السياحية، مجلة آفاق العلوم، العدد 2، ص 397.
- ²² - المرجع نفسه، ص 397.
- ²³ - عدنان رقية: الاستثمار الخاص ودوره في تنمية روح المقالة السياحية لدى أصحاب المشاريع في الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 4، العدد 8، ص 5.
- ²⁴ - المرجع نفسه، ص 5.

أثر الرضا الوظيفي على جودة الخدمات الفندقية دراسة ميدانية لعينة من فنادق صنف ثلاثة نجوم بولاية المدية

The Impact of Job Satisfaction on the Quality of Hotel's services Field Study on a Sample of Three-star Hotels in Medea

أ.د. أحمد بن عيشاوي
benaichaoui 19@yahoo.fr
جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-الجزائر

أ/ أيوب سكري
ayoub.sakri@yahoo.fr
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة-الجزائر

تاريخ الاستلام: 2017/06/12 تاريخ التعديل: 2017/11/13 تاريخ قبول النشر: 2017/11/30

المخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الرضا الوظيفي و أثره على جودة الخدمات الفندقية بالتطبيق على عينة من فنادق صنف ثلاثة نجوم بولاية المدية، حيث أن من تحديات الوصول لتقديم خدمات ذات جودة عالية تلبي حاجات ورغبات العملاء هو مدى إمكانية تحقيق رضا نفسي ووظيفي للعاملين القائمين على تقديم هذه الخدمات، ولغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث بتقديم تأصيل نظري حول الرضا الوظيفي وجودة الخدمات الفندقية، أما على مستوى الجانب الميداني فقد تم تصميم استمارة أسئلة متعلقة بموضوع الدراسة، اشتملت على (34) عبارة حول الرضا الوظيفي وجودة الخدمات الفندقية، وذلك من أجل جمع البيانات وتحليلها واختبار فرضيات الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد تكونت عينة الدراسة من (04) فنادق في ولاية المدية، وبعد إجراء عملية تحليل النتائج تم التوصل إلى أن كل من مستوى الرضا الوظيفي وجودة الخدمات الفندقية في المؤسسات المدروسة كان متوسطاً، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين الرضا الوظيفي وجودة الخدمات الفندقية في المؤسسات المدروسة، كما أن هناك تأثير إيجابي لأبعاد الرضا الوظيفي مجتمعة على جودة الخدمات الفندقية المقدمة.

الكلمات المفتاحية : الرضا الوظيفي، الخدمات الفندقية، جودة الخدمات الفندقية، المؤسسات

Abstract:

This study aims at identifying job satisfaction and its impact on the quality of hotel services by examining three star hotels in Medea. Whereas the challenges of reaching high quality services that meet the needs and wishes of customers are the extent to which the satisfaction of the employees can be achieved. In order to answer the problem presented and attain the objectives of the study, the researcher provided a theoretical basis on job satisfaction and the quality of hotel services. On the field side, a questionnaire was designed related to the subject of the study, which consisted of (34) statements about job satisfaction and quality of hotel services for collecting and analyzing data and testing the hypotheses using the SPSS²² package. Moreover, the sample of the study consisted of (04) hotels in Medea, after the analysis of the results, it was found that both the level of job satisfaction and the quality of hotel services in the studied institutions was acceptable, the study also found that there is a positive correlation between job satisfaction and the quality of hotel services in the studied institutions. Furthermore, the dimensions of job satisfaction are positively affecting the quality of hotel services provided.

Keywords: *job satisfaction, Hotel's services, Quality of Hotel's services, institutions Hotel's.*

1- تمهيد :

لقد لاقا موضوع الرضا الوظيفي اهتمام العديد من الكتاب والباحثين في مجال العمل الإداري، و هذا لما له من أهمية كبيرة في تنمية وتطوير أداء العاملين و الارتقاء بسلوكياتهم، فضلا عن الجوانب الأخرى، ولما كان العنصر البشري هو اللبنة الأساسية والمحرك الرئيسي للنشاط في المؤسسة على اختلاف أنواعها، خاصة الخدمة منها نظرا لتلازمة عملية إنتاج وتقديم الخدمة بين مقدمها و المستفيد منها، فإن من التحديات الكبيرة التي تواجه المؤسسات في تحقيق أهدافها المسطرة يتوقف إلى حد كبير في توفير مناخ عمل ملائم، والاستثمار الجيد في هذه الطاقة البشرية وتأهيلها بواسطة نظام فعال للحوافز وكذا تحسين بيئة العمل الداخلية، لتحقيق درجة عالية من الرضا و من ثمة توفير مناخ خصب للإبداع والابتكار في المؤسسة.

ولما كانت المؤسسات الفندقية كغيرها من المؤسسات الأخرى، تسعى لإثبات وجودها وتحقيق التميز والإبداع في خدماتها، تماشيا مع التغيرات السريعة في أذواق

المستهلكين ورغبتهم و مسايرة للمنافسة الشديدة في السوق، فقد أصبحت هي الأخرى ملزمة في البحث عن طرق و أساليب جديدة تحقق لها أعلى مستويات الأداء والتميز والجودة للوصول إلى أعلى مستويات الرضا لدى المستفيدين.

ومن المداخل الهامة التي تساعد المؤسسات الفندقية للوصول إلى تقديم خدمات ذات جودة عالية، هو تحقيق رضا حقيقي واقعي لموظفيها القائمين على تقديم الخدمات سواء من الناحية المادية أو المعنوية، وهذا ما أثبتته بعض الدراسات التي توصلت إلى أن العديد من المؤسسات الناجحة سبب تفوقها ونجاحها هو تبني إدارة متطورة تعمل على الإنصات للموظفين والاهتمام بهم وحل مشاكلهم المهنية وتكريس مبدأ المساواة والاستحقاق في توزيع المهام، كما تستعمل أحدث التقنيات والأساليب البارزة في هذا الميدان من أجل تحسين رضا الموظفين و الرفع من أدائهم وبذلك تقديم خدمات ذات جودة عالية.

الإشكالية: لقد جاءت هذه الدراسة لقياس أثر الرضا الوظيفي على جودة الخدمات المقدمة في بعض فنادق ولاية المدية، وهذا ما يستدعي طرح التساؤل الجوهري التالي :

- ما مدى تأثير الرضا الوظيفي على جودة الخدمات المقدمة في المؤسسات الفندقية محل الدراسة ؟

- من خلال هذه الإشكالية الرئيسية، يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:
- ما هي طبيعة العلاقة بين الرضا الوظيفي و جودة الخدمات المقدمة في المؤسسات الفندقية محل الدراسة ؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرضا الوظيفي على جودة الخدمات المقدمة في المؤسسات الفندقية محل الدراسة ؟

أهمية الدراسة : تنبع أهمية دراستنا من كون أن العنصر البشري يمثل أهم مورد في المؤسسات الخدمية ويلعب دوراً ريادياً في عملية تقديم الخدمة خصوصاً في عمليات الاتصال الشخصي العالي مع الزبائن، أما جودة الخدمات المقدمة فقد أصبحت هاجسا لكافة المؤسسات على حد سواء لضمان الاستمرارية في محيط تنافسي يزداد حدة يوما بعد يوم، لذا فتحقيق هذين البعدين بالكيفية المطلوبة لابد وأن ينجم عنه رضا

وولاء الزبون الذي يبقى الهدف الرئيسي بالنسبة للمؤسسات الفندقية التي تسعى دوماً لتقديم خدمات ترقى لمستوى توقعاته.

هدف الدراسة : على ضوء الإشكالية المطروحة، نهدف من خلال بحثنا هذا بشكل رئيسي إلى تحديد أثر الرضا الوظيفي للموظفين على جودة الخدمات الفندقية، كما نسعى لتحقيق جملة من الأهداف كما يلي :

- وضع تأصيل نظري لموضوعي الرضا الوظيفي و جودة الخدمات الفندقية ؛
- توضيح المقاربة النظرية بين الرضا الوظيفي للموظفين و جودة الخدمات المقدمة ؛
- تحديد مدى مساهمة الرضا الوظيفي في تحسين جودة الخدمات الفندقية المقدمة في المؤسسات الفندقية محل الدراسة ؛
- المساهمة بمجموعة من النتائج والتوصيات التي تساعد المؤسسات الفندقية محل الدراسة بصفة خاصة والفنادق بصفة عامة، على تبني المفهوم الجديد للرضا الوظيفي و دوره في تحسين جودة الخدمات الفندقية المقدمة.

فرضيات الدراسة : استنادا للإشكالية المطروحة يمكن تقديم لفرضيات التالية :

- توجد علاقة طردية بين الرضا الوظيفي وجودة الخدمات المقدمة في المؤسسات الفندقية محل الدراسة ؛
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للرضا الوظيفي في الفنادق محل الدراسة على جودة الخدمات الفندقية المقدمة ؛
- ويمكن تقسيم هذه الفرضية إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية:
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لطبيعة وظروف العمل في الفنادق محل الدراسة على جودة الخدمات الفندقية المقدمة ؛
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأنظمة الترقية والحوافز في الفنادق محل الدراسة على جودة الخدمات الفندقية المقدمة ؛
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنمط القيادة والإشراف في الفنادق محل الدراسة على جودة الخدمات الفندقية المقدمة ؛
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للعلاقة بين زملاء العمل في الفنادق محل الدراسة على جودة الخدمات الفندقية المقدمة ؛

منهجية الدراسة : نظرا لطبيعة الموضوع المعالج وهو : تأثير الرضا الوظيفي للموظفين على جودة الخدمات الفندقية سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث نعتمد على المنهج الوصفي من خلال تقديم تأصيل نظري حول موضوعي الرضا الوظيفي و جودة الخدمات الفندقية، إضافة إلى تقديم مقارنة نظرية لطبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين، كما سنعتمد في الجانب التطبيقي على المنهج التحليلي من خلال دراسة و تحليل لتأثير الرضا الوظيفي للموظفين على جودة الخدمات الفندقية في المؤسسات الفندقية محل الدراسة.

الدراسات السابقة : في سعينا للحصول على ما تم إجراؤه من بحوث ودراسات في مجال الرضا الوظيفي و جودة الخدمات الفندقية تمكنا من الحصول الدراسات التالية:

- دراسة محمد فاضل عباس¹ : والموسومة بـ : "رضا العاملين و أثره على جودة الخدمة الفندقية"، حيث هدفت الدراسة لمعرفة بعض العوامل المؤثرة على رضا العاملين في تحقيق جودة الخدمة الفندقية في فندق فلسطين، من خلال الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات وتحليلها وفق برنامج الحزم الإحصائية spss، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين رضا العاملين وجودة الخدمة علاقة ايجابية طردية إذ كلما تحقق الرضا زادت جودة وتميز الخدمات المقدمة والعكس صحيح، إضافة إلى أن مستوى رضا العاملين في فندق فلسطين كان جيداً، و يعود السبب إلى توفير المتطلبات وظروف العمل الملائمة في الفندق.

- دراسة رائد أحمد أبوعيد وآخرون² : والموسومة بـ : "الرضا الوظيفي وأثره على جودة الخدمة الصحية في المستشفيات الحكومية العاملة في جنوب الضفة الغربية"، حيث هدفت الدراسة في محتواها على التعرف على مستوى الرضا الوظيفي لموظفي وموظفات المستشفيات الحكومية العاملة في جنوب الضفة الغربية و تأثير ذلك على جودة الخدمات المقدمة، من خلال تصميم استبانة مكونة من محورين بغرض جمع المعلومات و معالجتها بواسطة برنامج spss، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مستوى الرضا الوظيفي في هذه المستشفيات كان عالياً، مع وجود علاقة طردية بينه وبين جودة الخدمات الصحية المقدمة.

- دراسة بوعبد الله صالح³ : والموسومة بـ : "نماذج وطرق قياس جودة الخدمة، دراسة تطبيقية على خدمات مؤسسة بريد الجزائر"، حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مسألة عمومية الأبعاد الخمسة الشهيرة (RATER) على البيئة الاقتصادية الاجتماعية والثقافية في الجزائر و البلدان النامية عموماً، إضافة إلى بناء أداة عملية خاصة لقياس جودة الخدمة في قطاع البريد في الجزائر، و قد توصلت الدراسة إلى صياغة مقياس للجودة من وجهة نظر الزبائن والذي أطلق عليه اسم (PostQual)، إضافة إلى إعطاء الأولوية للجودة الوظيفية في قطاع البريد لكونها الأكثر تأثيراً على تقييم الزبون للخدمة.

- دراسة أكثم ماجد العواجين⁴ : والموسومة بـ : "أثر جودة الخدمات الداخلية في الرضا الوظيفي للعاملين في مؤسسة تنمية الأيتام في الأردن"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر جودة الخدمات الداخلية بأبعادها (الجوانب الملموسة، الاعتمادية، الاستجابة، الضمان، التعاطف والمهنية السرية) في الرضا الوظيفي للعاملين في مؤسسة تنمية أموال الأيتام في الأردن، واعتمد الباحث في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إبراز الأطر النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة و كذا تحليل واستقراء نتائج الدراسة باستخدام برنامج SPSS، وقد توصلت الدراسة في الأخير إلى وجود أثر لجودة الخدمات الداخلية بجميع أبعادها في الرضا الوظيفي للموظفين في المؤسسة محل الدراسة، كما تبين أن مستوى تقييم العاملين لأبعاد جودة الخدمات الداخلية كان مرتفعاً.

من خلال عرضنا للدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا، يمكن القول أن دراستنا الحالية تهدف إلى دراسة وتحديد أثر الرضا الوظيفي للموظفين في المؤسسات الفندقية في تحقيق جودة الخدمة المقدمة، من خلال الاعتماد على أبعاد نموذج SURVQUAL لقياس جودة الخدمة (الجوانب المادية، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان، التعاطف)، وهو ما لم نلمسه في الدراسات السابقة الذكر.

1. مفهوم رضا الموظفين : هناك العديد من النظريات التي اهتمت بتفسير الرضا الوظيفي للموظفين، مبرزة في ذلك وجهة نظر أصحابها، فهناك من حصرها في الحوافز المادية كأداة وحيدة لتحقيق الرضا عن العمل، وهناك من ربط هذا المفهوم

بحجم العائد الذي يحصل عليه العامل جراء قيامه بعمل معين، سواء كانت هذه المنفعة مادية أو معنوية، وبغض النظر عن هذه التفسيرات المختلفة يمكن القول أن موضوع الرضا قد تناوله الكتاب والباحثون من جوانب مختلفة، كونه موضوع شخصي ونسبي.

وقد بحثت العديد من الدراسات والبحوث في رضا العاملين، حيث أن رضا العاملين يؤدي إلى مشاركتهم بفعالية في جودة الخدمة و تميز الأداء المؤسسي، حيث توجد علاقة هامة بين رضا العاملين وبين جودة الخدمة المقدمة و كذلك على أداء العاملين⁵. فرضا العاملين هو وجهة نظر الأفراد العاملين نحو قبولهم واستحسانهم للعمل الذي يزاولونه فقبول الأفراد لعملهم يولد مشاعر الرضا عنه⁶.

وقد عرفه ستون (Stone) بأنه : " الحالة التي يتكامل فيها الفرد مع وظيفته وعمله، أو يصبح إنسانا تستغرقه الوظيفة ويتفاعل معها من خلال طموحه الوظيفي، ورغبته في النمو والتقدم، وتحقيق أهدافه الاجتماعية من خلالها"⁷.

كما عرّف الرضا الوظيفي على أنه : " عبارة عن ردود أفعال المستخدم و رضاه الشخصي ومشاعره و موقفه جسدياً و فكرياً فيما يتعلق ببيئة العمل، والموقف العام الذي يحمله المستخدم نحو واجباته في العمل"⁸.

و من خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص أن الرضا الوظيفي يتحقق عندما يتم توفير كافة حاجات ورغبات العاملين سواء كانت مادية أو معنوية.

2. العوامل التي تؤثر في الرضا الوظيفي : تعددت الأبحاث والدراسات في تحديد

أبعاد و محددات الرضا الوظيفي الموظفين، لكن أغلبها تتعلق بالجوانب التالية:⁹

1.2 الأجور والرواتب : حيث يُعد الأجر وسيلة مهمة لإشباع الحاجات المادية والاجتماعية للأفراد، و توجد علاقة طردية بين مستوى الدخل والرضا عن العمل، فكلما زاد مستوى الدخل ارتفع الرضا الوظيفي والعكس صحيح.

2.2 محتوى العمل وتنوع المهام : ويُمثل محتوى العمل وما يضمنه من مسؤولية وصلاحيات ودرجة التنوع في المهام أهمية الفرد، لذلك فالفرد يشعر بأهميته عندما يمنح صلاحيات ومسؤوليات لانجاز عمله ويرتفع مستوى رضاه عن العمل.

3.2 قدرات وإمكانيات الفرد ومعرفته بالعمل : حيث أن إسناد أعمال أو مهام تتناسب مع قدرة ومعرفة العاملين يؤدي بدوره إلى تدعيم أدائهم وهذا ما ينعكس بالإيجاب على مستوى الرضا عن العمل.

4.2 التطور والترقية المتاحة للفرد : حيث أن المؤسسة التي تتيح للموظفين فرصة الترقية وفقاً للكفاءة تساهم في تحقيق الرضا الوظيفي.

5.2 نمط القيادة : فهناك علاقة بين نمط القيادة ورضا العاملين، فالنمط الديمقراطي يؤدي إلى تنمية المشاعر الإيجابية نحو العمل والمؤسسة لدى الأفراد العاملين، في حين نجد عكس ذلك في نمط القيادة البيروقراطي والذي يؤدي إلى تبلور مشاعر الاستياء وعدم الرضا لدى الموظفين.

6.2 الظروف المادية الجيدة : فالبينة المادية للعمل من تهوية، إضاءة، وضوء... الخ، تؤثر بشكل مباشر على مستوى رضا لدى الأفراد.

7.2 عدالة العائد : فالفرد يقارن معدل عوائده المستلمة مع عوائد الأفراد العاملين معه وهذا قياساً بمدخلات كل منهم (مهاراتهم، قدراتهم، خبراتهم، مستوى تعليمهم... الخ)، وإذا شعر بعدم العدالة في التقسيم تكون النتيجة الاستياء وعدم الرضا.

3. جودة الخدمات الفندقية : لقد حظي موضوع الجودة اهتمام الكثير من الباحثين من أطراف عدة، واختلفت آراؤهم حول هذا الموضوع باختلاف وجهات نظرهم والميادين التي ينتمون إليها، وبالنسبة لحقل الموارد البشرية والسلوك التنظيمي فالجودة تُعد مدخلا يرتبط بسلوكيات الإدارة والأفراد العاملين، حيث أن إدارة المنظمات التي تسعى لتحقيق الجودة تركز في اهتمامها إلى دعم العاملين أولاً ثم الزبائن فمن غير دعم العاملين لا يتحقق رضا الزبائن كما لا يتوقع خدمة متميزة من عامل ليس راضياً.¹⁰

4. أبعاد جودة الخدمات الفندقية : ذكر الكثير من الكتاب والباحثين في مجال الخدمات الأبعاد التي تشمل عليها جودة الخدمة، و لكن لم يكن هناك اتفاق بينهم على

تلك الأبعاد بشكل دقيق، و قد بلور (بارسومان) و زملائه المحددات أو الأبعاد الخاصة بجودة الخدمة وتحديدتها من خلال سلسلة من المقابلات الجماعية المعمقة والتي وصلت من حيث عددها إلى عشرة أبعاد.¹¹

و قد تمكن (بارسومان) و زملائه لاحقا من دمج الأبعاد العشرة السابقة لجودة الخدمة في خمسة أبعاد فقط، بعد سلسلة من الاختبارات باستخدام أسلوب تحليل العاملين Factor Analysais و أطلق على هذه الأبعاد نموذج SURVQUAL لقياس جودة الخدمة، واشتملت هذه الأبعاد على ما يلي:¹²

1.4 الجوانب المادية الملموسة : و يرتبط هذا البعد بالجوانب المتعلقة بتقديم الخدمة، ومن ذلك مختلف التجهيزات لتوفير الخدمة، والحالة العامة للمبنى و البيئة و مظهر العاملين و حادثة الآلات..الخ.

2.4 الاعتمادية : و هي القدرة على تقديم الخدمة في الوقت المحدد وبالدفقة المطلوبة و مدى الوفاء بالالتزامات.

3.4 الاستجابة : و هي القدرة على التعامل الفعال مع الشكاوى والاقتراحات والمبادرة في تقديم الخدمة بصدر رحب.

4.4 الأمان : و هو الاطمئنان بأن الخدمة تخلو من الخطأ أو الخطر أو الشك ويشمل أيضا الاطمئنان النفسي والمادي.

5.4 التعاطف : و هو إبداء روح الصداقة والحرص على العميل و إشعاره بالرغبة في تقديم الخدمة حسب حاجته.

5. المقاربة النظرية بين الرضا الوظيفي للموظفين وجودة الخدمات الفندقية :

توجد علاقة واضحة و قوية بين رضا العاملين و جودة الخدمة، حيث أن هناك اتفاق من طرف رواد الجودة الأوائل (Deming, Juran, Crosby) على أن مبدأ تطبيق الجودة يحتاج إلى جهود و مشاركة جميع العاملين في المنظمة، كما تضع

منهجية إدارة الجودة الشاملة رضا العاملين بجانب رضا الزبائن من خلال مبدأ التركيز على الزبون وتعددهم زبوناً داخلياً يجب تحقيق رضاه أولاً عن المنظمة حتى يتمكن من تقديم خدمة ذو جودة وتميز تحقق رضا الزبائن، وبهذا تعد القوى العاملة متغير مستقل المسؤول الرئيسي عن تحقيق الجودة و رضا الزبائن اللذان يعتمدان عليه¹³، كما يعتبر الرضا الوظيفي من مرتكزات فلسفة إدارة الجودة الشاملة الرامي إلى تحسين الأداء و كسب رضا العميل والتحقيق تطلعاته.¹⁴

لذلك إذا أرادت إدارة المنظمات تحسين مستويات جودة الخدمات الخارجية عليها تحين جودة الخدمات الداخلية أولاً، لأن جودة الخدمات الداخلية تنعكس بشكل مباشر على جودة الخدمات الخارجية المقدمة للعملاء من خارج المنظمة، كما أنها تؤثر على الصورة الذهنية للمنظمة و على منتجاتها في أذهان و عقول العملاء.¹⁵

II- الطريقة والأدوات المستخدمة :

1. **مجتمع وعينة الدراسة :** اشتملت الدراسة على عينة من المؤسسات الفندقية ذات ثلاثة نجوم بولاية المدية، والبالغ عددها (04) مؤسسات، فندق المصلى، فندق الأندلس، فندق المسيل الأزرق، فندق الكرامة.
2. **متغيرات الدراسة :** احتوت الدراسة على متغيرين اثنين، الرضا الوظيفي كمتغير مستقل، و جودة الخدمات الفندقية كمتغير تابع.
3. **طرق جمع البيانات :** اعتمد الباحث في جمع المعلومات والبيانات على المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع العملية المختلفة، كما تم الحصول على البيانات الأولية الخاصة بالجانب التطبيقي عن طريق الإستبانة التي تم إعدادها لهذا الغرض.
4. **أداة الدراسة :** في إطار العمل الميداني ومن أجل الحصول على نتائج دقيقة للعينة المدروسة، تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات المنهجية المناسبة لكل مرحلة من مراحل البحث وتمثلت في المقابلة و الاستبيان، مع استخدام برنامج الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات والوصول إلى نتائج، وقد تم إعداد استبيانين

اثنين، الأول موجه لموظفي الفنادق وقد اشتمل على 18 عبارة مقسمة على أبعاد الرضا الوظيفي، والاستبيان الثاني فقد وجه للزبائن لقياس جودة الخدمات المقدمة و ضم 16 عبارة، وقد تم بناء الاستبيانين بالاعتماد على الجانب النظري للدراسة و على الدراسات السابقة لكل من دراسة محمد فاضل عباس، رائد أحمد أبو عيد وآخرون، أما المقابلة فقد تم استخدامها تدعيماً للاستمارة في جمع البيانات اللازمة لموضوع الدراسة.

5. الأساليب الإحصائية المستخدمة : من أجل دراسة وتحليل نتائج الاستبيانين تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ($spss^{22}$)، وقد تم استخدام العديد من أساليب التحليل الإحصائي كما يلي : (التكرارات والنسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحراف المعياري، معامل الثبات الداخلي ألفا كرونباخ، معامل ارتباط بيرسون، استخدام معامل الانحدار المتعدد).

6. صدق وثبات أداة الدراسة : قبل الشروع في عملية التحليل و استخلاص النتائج تم عرض المقياس على عدد من المحكمين ذوي الخبرة والتخصص في مجال الإحصاء وإدارة الموارد البشرية، وذلك من أجل التحقق من وضوح العبارات و صدق محتواها و مدى تناسق العبارات مع محاور الدراسة وأبعادها.

ولمعرف مدى اتساق العبارات وصدقها، تم حساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson Corrélation) بين درجة كل عبارة بالنسبة للمحور الذي تنتمي إليه وبين درجة كل محور بالاستمارة ككل أو ما يعرف بصدق الاتساق البنائي، وذلك ما يوضحه الجدول رقم (01) والذي يوضح أن درجة قيم معاملات ارتباط كل محور من المحاور بالدرجة الكلية للاستمارة موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل، مما يدل على اتساق وصدق عبارات وأبعاد أداة الدراسة و صلاحيتها للتحليل.

و لقياس مستوى ثبات الاستمارة تم حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach alpha) ، والجدول رقم (02) يوضح قيمة ألفا كرونباخ لكامل الاستمارة المقدرة ب (0.94) وهو معامل مرتفع جداً، في حين بلغت معاملات الثبات لمحاور الاستمارة

(0.81) و (0.78) لكلا المحورين، وهي قيم تدل على ثبات عالي للاستمرارية ويمكن الاعتماد عليها في الدراسة.

7. **خصائص عينة الدراسة :** بهدف التعرف على توزيع مفردات الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية، قمنا بحساب التكرارات والنسب المئوية وكانت النتائج مثلما يوضحها الجدول رقم (03) الخاص بعينة الموظفين و الجدول رقم (04) الخاص بعينة الزبائن، فبالنسبة لعينة الموظفين يتضح أن (83,8%) من العينة هم ذكور في حين بلغت نسبة الإناث (16,2%) وهذا راجع لطبيعة المجتمع المحلي الذي لا يُحبذ كثيراً عمل المرأة داخل الفنادق، أما فيما يخص متغير العمر فإن أكثر أعمار عينة الدراسة محصورة بين (20 - 30 سنة) سنة بنسبة (41,9%) من عينة الدراسة، في حين قدرت نسبة الأعمار المحصورة بين (31-40 سنة) ب (33,8%)، لتليها الأعمار المحصورة ما بين (41-50 سنة) و (أكثر من 50 سنة) بنسب (16,2%) و (8,1%) على التوالي ويتضح من هذا أن أغلب العاملين في هذه الفنادق هم شباب، أما فيما يتعلق بمتغير المستوى الدراسي فإن أغلب أفراد عينة الموظفين لديهم مستوى أقل من المتوسط بنسبة (45,6%) ثم تليها عينة المبحوثين الذين لديهم مستوى تعليمي ثانوي بنسبة (33,8%)، وتأتي في الأخير عينة الموظفين الذين لديهم مستوى جامعي ودراسات عليا بنسب (17,6%) و (2,7%) على التوالي، وهذا راجع لطبيعة العمل الفندقي الذي لا يحتاج كثيراً إلى موظفين ذوي شهادات عليا، إضافة إلى اعتمادنا كثيراً على موظفي المكاتب الأمامية الذين لديهم اتصال مباشر ودوري مع الزبائن، أما فيما يتعلق بمتغير الخبرة المهنية فقد كانت نسبته كالاتي (28,4%)، (40,5%) و (31,1%) لكل من فئة الموظفين (أقل من 3 سنوات)، (3-10 سنوات) و (أكثر من 10 سنوات) على الترتيب.

أما بالنسبة لعينة الزبائن (النزلاء) فيتضح من خلال الجدول (04) أن ما نسبته (93,7%) من الزبائن (النولاء) المستجوبين هم ذكور في حين بلغت نسبة الإناث (6,3%) وهذا ما تُفسره الطبيعة المحافظة للمجتمع الجزائري عموماً، أما فيما يتعلق بمتغير الجنسية فإن الأغلبية الساحقة لأفراد عينة الزبائن (النزلاء) هم جزائريون

بنسبة (95,3%) فيما بلغت نسبة الزبائن (النزلاء) الأجانب (4,7%)، وفيما يخص متغير السن فإن أكثر أعمار عينة الدراسة محصورة بين (31- 40 سنة) بنسبة (51,6%)، في حين قدرت نسبة الأعمار المحصورة بين (20-30 سنة) ب (29,7%)، لتليها الأعمار المحصورة ما بين (41-50 سنة) و (أكثر من 50 سنة) بنسب (14%) و(4,7%) على التوالي، أما فيما يتعلق بمتغير المستوى الدراسي فإن أغلب أفراد عينة الزبائن (النزلاء) لديهم مستوى ثانوي وجامعي بنسب (39%) و(29,7%)، ثم تليها عينة المبحوثين الذين لديهم مستوى تعليمي متوسط وأقل و دراسات عليا بنسب (15,6%) و(15,6%) على التوالي، ويأتي في الأخير متغير عدد مرات النزول في الفندق محل الدراسة فإن أغلب زبائن (نزلاء) عينة الدراسة نزلوا في الفندق مرتين وهذا بنسبة (39%) ثم تليها فئة الزبائن (النزلاء) الذين كانت لهم أكثر من ثلاثة مرات نزولاً فيها في الفندق وهذا بنسبة (25%)، ثم في الأخير الزبائن الذين كانت لهم تجربة واحد و ثلاثة تجارب في الفندق محل الدراسة بنسب (20,4%) و(15,6%).

III- النتائج ومناقشتها :

1. تحليل نتائج أسئلة الاستبيان : من خلال الجدول رقم (05) والذي يوضح المتوسطات الحسابية لكافة أبعاد المحور الأول والخاص بمستوى الرضا الوظيفي لدى الموظفين نجد أن القيمة الجمالية العامة لفقرات جميع أبعاد متغيرات الدراسة، والتي تبلغ 18 فقرة قد بلغت (2,92) وبانحراف معياري قدره (0,994)، حيث يمكن تفسير هذه النتيجة على أن أفراد العينة المدروسة من موظفي الفنادق ليس لديهم مستوى الرضا الكافي اتجاه وظيفتهم، وإذا لاحظنا المتوسطات الحسابية لعبارات المتغير نجد أن أقل المتوسطات الحسابية قد سُجلت في العبارات رقم (01)، (02)، (07)، (10)، وهي العبارات الخاصة بدرجة الرضا عن مستوى عدالة نظام الأجور وكذا الترقية و عدالة سياسة منح المكافآت والحوافز، وهذا ما يُفسر أن أفراد العينة المدروسة غير راضين تماماً عن هذه العبارات وعن سياسة هذه المؤسسات في توفير العدالة بين الموظفين في كافة المجالات، كما نلاحظ أيضاً تسجيل متوسطات حسابية متوسطة في كافة

العبارات الأخرى، حيث سُجل أكبر متوسط حسابي في العبارة رقم (09) والتي تنص على درجة رضا الموظفين عن سياسة منح الحوافز والمكافآت بشكل دوري، ما يُفسر أن هناك سياسة من طرف المؤسسات الفندقية لمنح مكافآت دورية للموظفين لكن بشكل غير عادل. هذا وبالرجوع إلى الجدول رقم (06) والذي يوضح المتوسطات الحسابية لكافة أبعاد المحور الثاني والخاص بمستوى جودة الخدمات الفندقية المقدمة في الفنادق محل الدراسة، نجد أن القيمة الإجمالية العامة لفقرات هذا المحور والتي تبلغ 16 عبارة قد بلغت (2,85) من أصل 5 درجات، أي بنسبة تُقارب (57%) من الدرجة القصوى للمقياس، وانحراف معياري يساوي (0,913) مما يبين درجة التجانس العالية في الإجابات، وهذا ما يفسر أن هناك موافقة متوسط عن مستوى جودة الخدمات المقدمة في هذه الفنادق، يؤكد أن أغلبية أفراد عينة الدراسة موافقون على هناك جودة في الخدمات التي تقدمها الفنادق المدروسة.

2. اختبار فرضيات الدراسة : من أجل اختبار صحة فرضيات الدراسة، سيتم استخدام أسلوب تحليل الارتباط لمعرفة طبيعة العلاقة بين الرضا الوظيفي والمتغير التابع (جودة الخدمات الفندقية)، وأسلوب تحليل الانحدار المتعدد لمعرفة درجة تأثير كل بعد من أبعاد الرضا الوظيفي على جودة الخدمات الفندقية كما يلي :

1.2 اختبار الفرضية الأولى : والتي جاءت كما يلي: توجد علاقة طردية بين الرضا الوظيفي وجودة الخدمات المقدمة في المؤسسات الفندقية محل الدراسة ؛

يبين الجدول رقم (07) أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين قد بلغت (45,2%) وهو ما يُفسر أن هناك علاقة طردية إيجابية مقبولة بين الرضا الوظيفي وجودة الخدمات الفندقية.

وهذا ما يُثبت صحة الفرضية الأولى، والتي تنص على أن هناك علاقة طردية بين الرضا الوظيفي وجودة الخدمات المقدمة في المؤسسات الفندقية محل الدراسة.

2.2 اختبار الفرضية الثانية : حيث تُظهر نتائج التحليل الإحصائي المبينة في الجدول رقم (07) الذي يوضح العلاقة بين الرضا الوظيفي و جودة الخدمات الفندقية، إلى وجود أثر للرضا الوظيفي على المتغير التابع (جودة الخدمات الفندقية)، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (3,779) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة (0,05)، كما أن الرضا الوظيفي بأبعاده الأربعة مجتمعة قد فسر (20,4%) من التغيرات الحاصلة في جودة الخدمات الفندقية المقدمة في المؤسسات الفندقية محل الدراسة، مما يعني أن (20,4%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (جودة الخدمات الفندقية) مصدرها المتغير المستقل (الرضا الوظيفي)، بينما النسبة المتبقية (79,6%) فمصدرها متغيرات أخرى غير واردة في هذا النموذج.

كما أن مستوى المعنوية ($SIG=0.008$) هي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$)، وهنا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرضا الوظيفي مجتمعة على جودة الخدمات الفندقية المقدمة في المؤسسات الفندقية محل الدراسة.

3.2 اختبار الفرضية الثالثة : حيث تُظهر نتائج التحليل الإحصائي المبينة في الجدول رقم (08) الذي يوضح العلاقة بين طبيعة وظروف العمل و جودة الخدمات الفندقية، إلى وجود أثر لطبيعة وظروف العمل على المتغير التابع (جودة الخدمات الفندقية)، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (2,954) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$ ، كما بلغت قيمة معامل الانحدار β الذي يحدد قيمة التأثير بقيمة (0,355) وهذا يعني أن الزيادة بقيمة واحد في طبيعة وظروف العمل يؤدي إلى الزيادة في مستوى جودة الخدمات بقيمة (35,5%).

كما أن مستوى المعنوية ($SIG=0.005$) هي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$)، وهنا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لبعد طبيعة وظروف العمل في تحقيق جودة الخدمات الفندقية.

4.2 اختبار الفرضية الرابعة: حيث تُظهر نتائج التحليل الإحصائي المبينة في الجدول رقم (08) الذي يوضح العلاقة بين أنظمة الترقية الحوافز و جودة الخدمات الفندقية، إلى عدم وجود أثر لأنظمة الترقية الحوافز على المتغير التابع (جودة الخدمات الفندقية)، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (1,240) وهي أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$ ، كما بلغت قيمة معامل الانحدار β الذي يحدد قيمة التأثير بقيمة (0,151) وهذا يعني أن الزيادة بقيمة واحد في أنظمة الترقية الحوافز يؤدي إلى الزيادة في مستوى جودة الخدمات بقيمة (15,1%).

كما أن مستوى المعنوية ($SIG=0.220$) أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$)، وهنا يعني رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لبعد أنظمة الترقية الحوافز في تحقيق جودة الخدمات الفندقية.

5.2 اختبار الفرضية الخامسة: حيث تُظهر نتائج التحليل الإحصائي المبينة في الجدول رقم (08) الذي يوضح العلاقة بين نمط القيادة والإشراف و جودة الخدمات الفندقية، إلى عدم وجود أثر لنمط القيادة والإشراف على المتغير التابع (جودة الخدمات الفندقية)، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (1,136) وهي أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$ ، كما بلغت قيمة معامل الانحدار β الذي يحدد قيمة التأثير بقيمة (1,167) وهذا يعني أن الزيادة بقيمة واحد في نمط القيادة والإشراف يؤدي إلى الزيادة في مستوى جودة الخدمات بقيمة (16,7%).

كما أن مستوى المعنوية ($SIG=0.261$) أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$)، وهنا يعني رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لبعد نمط القيادة والإشراف في تحقيق جودة الخدمات الفندقية.

2.6 اختبار الفرضية السادسة: حيث تُظهر نتائج التحليل الإحصائي المبينة في الجدول رقم (08) الذي يوضح العلاقة بين المتغير المستقل (العلاقة مع زملاء العمل) والمتغير التابع (جودة الخدمات الفندقية)، إلى عدم وجود أثر للعلاقة مع زملاء

العمل على المتغير التابع (جودة الخدمات الفندقية)، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (1,254) وهي أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$ ، كما بلغت قيمة معامل الانحدار β الذي يحدد قيمة التأثير بقيمة (0,179) وهذا يعني أن الزيادة بقيمة واحد في العلاقة مع زملاء العمل يؤدي إلى الزيادة في مستوى جودة الخدمات بقيمة (17,9%).

كما أن مستوى المعنوية ($SIG=0.215$) أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$)، وهنا يعني رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لبعد العلاقة مع زملاء العمل في تحقيق جودة الخدمات الفندقية.

IV- الخلاصة : لقد خلصت الدراسة لعدد من النتائج والتوصيات نتناولها فيما يلي:

➤ النتائج:

- تبين من خلال دراستنا أن مستوى الرضا الوظيفي في المؤسسات الفندقية محل الدراسة كان بشكل عام (متوسط)، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لكافة أبعاد هذا المتغير (2,92).

- كما تبين من خلال الدراسة الميدانية أن مستوى جودة الخدمات المقدمة في المؤسسات الفندقية محل الدراسة كان بشكل عام (متوسط)، وهذا بمتوسط حسابي قدر ب (2,85).

- الواقع الميداني للمؤسسات الفندقية المدروسة أثبت أن طبيعة وظروف العمل في هاته المؤسسات لا ترقى للمستوى المطلوب، حيث بلغ المتوسط العام لفقرات هذا البعد (3,04) هي قيمة تعكس عدم رضا عينة المبحوثين عن كل من الوظيفة التي يشغلونها وعن مستوى رواتبهم، وكذا جو الفندق وبيئة العمل المادية فيه.

- الواقع الميداني للمؤسسات الفندقية المدروسة أثبت أن الإهمال الكبير لسياسة التحفيز المادية والمعنوية بالإضافة إلى عدم العدالة في توزيعها، حيث بلغ المتوسط العام لفقرات هذا البعد (3,08) وهي قيمة ضعيفة تعكس استياء الموظفين من عدم

توفر المؤسسات الفندقية المدروسة على فرص ترقية كافية ونظام حوافز دائم وعادل بين الموظفين،

- فيما أثبتت الدراسة أيضاً، أن عينة المبحوثين في المؤسسات الفندقية محل الدراسة أثبتت عدم رضا عينة المبحوثين على بعد نمط القيادة والإشراف والعلاقة مع زملاء العمل في الفندق، وهو ما تثبته المعدلات العامة للمتوسطات الحسابية لكافة عبارات هاذين البعدين.

- يلاحظ أيضاً من خلال اختبار العلاقة التآثرية بين أبعاد الرضا الوظيفي مجتمعة وجودة الخدمات الفندقية في الفنادق محل الدراسة، أن هذه العلاقة ذات تأثير إيجابي لكنها ضعيفة، حيث بلغت قيمة التأثير بلغت (20,4%) ما يُفسر أن هناك عوامل أهم من الرضا الوظيفي ساهمت بشكل كبير في تحقيق هذه النسبة من جودة الخدمات في الفنادق محل الدراسة.

- كما أثبتت الدراسة من خلال اختبار العلاقة التآثرية بين أبعاد الرضا الوظيفي وجودة الخدمات الفندقية أن البعد الخاص بطبيعة وظروف العمل له أكبر تأثير على جودة الخدمات الفندقية (0,355)، يليه بعد العلاقة مع الزملاء بتأثير ضعيف جداً (0,179)، ثم بعد نمط القيادة والإشراف ب (0,167)، وفي المرتبة الأخيرة بعد أنظمة الترقية والحوافز ب (0,151).

➤ التوصيات:

- ينبغي من إدارات المؤسسات الفندقية محل الدراسة و الفنادق الجزائرية عموماً متابعة سلوكيات وآراء موظفيها باستمرار ومعرفة مدى رضاهم عن وظيفتهم والظروف التي يزاولون فيها هذه الوظيفة من جهة، و اخذ آراء الضيوف حول مستوى جودة الخدمات المقدمة لهم من جهة أخرى، من أجل معرفة وتشخيص مواقع الخلل والعمل على معالجتها وتداركها مستقبلاً.

- توفير بيئة عمل ملائمة و نظام رواتب يتماشى مع الخبرات والمؤهلات العلمية التي يحملها الموظفون، من شأنه أن يشجعهم على بذل المزيد من الجهود لتقديم أفضل الخدمات.

- الاهتمام بعامل التحفيز المادي والمعنوي لما له من أهمية بالغة و من أكثر الطرق نجاعة للحصول على مستوى رضا عال من طرف الموظفين، لذا يجب أن تُدرك المؤسسات الفندقية ضرورة تبني هذه السياسة وارتباطها بحسن أداء العمل الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق جودة في المخرجات.

- إدراكاً لأهمية العنصر البشري خاصة أصحاب المكاتب الأمامية في تقديم الخدمات والتأثير المباشر على الضيوف، وجب على المؤسسات الفندقية الاهتمام بتدريب الأفراد العاملين فيها من مختلف الفئات، كالإداريين والفنيين وغيرهم، وذلك بغرض زيادة كفاءتهم و إلمامهم بالعمل والتطوير مهاراتهم ليقدموا أفضل الخدمات وبأقل جهد.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول رقم (01): معاملات ارتباط بيرسون (Pearson Corrélation)
للأبعاد بالدرجة الكلية للاستدامة

المحور	الدرجة الكلية		
الرضا الوظيفي	0.74**		
جودة الخدمات المدركة الفعلية	0.76**		
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss			
الجدول رقم (02): معامل الثبات ألفا كرونباخ			
اسم المتغير	الرضا الوظيفي	جودة الخدمات	الاستمارة ككل
		الفندقية	

عدد العبارات	18	16	34
معامل الثبات ألفا	0.81	0.78	0.94
كرونباخ			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

جدول رقم(03): توزيع أفراد عينة الدراسة الخاصة بالموظفين حسب المتغيرات الديمغرافية

المتغير	البيان	العدد	النسبة%
الجنس	ذكر	62	83.8
	أنثى	12	16.2
العمر	من 20 إلى 30	31	41.9
	من 31 إلى 40	25	33.8
	من 41 إلى 50	12	16.2
	أكثر من 50 سنة	6	8.1
	متوسط وأقل	34	45.9
المستوى الدراسي	ثانوي	25	33.8
	جامعي	13	17.6
	دراسات عليا	2	2.7
الخبرة المهنية	أقل من 3 سنوات	21	28.4
	من 3 إلى 10 سنوات	30	40.5
	أكثر من 10 سنوات	23	31.1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

جدول رقم(04): توزيع أفراد عينة الدراسة الخاصة بالزبائن حسب المتغيرات الديمغرافية

المتغير	البيان	العدد	النسبة%
الجنس	ذكر	60	93.7
	أنثى	4	6.3

الجنسية	جزائري	61	95.3
	غير جزائري	3	4.7
العمر	من 20 إلى 30	19	29.7
	من 31 إلى 40	33	51.6
	من 41 إلى 50	9	14
	أكثر من 50 سنة	3	4.7
	متوسط وأقل	10	15.6
المستوى الدراسي	ثانوي	25	39
	جامعي	19	29.7
	دراسات عليا	10	15.6
عدد مرات النزول في الفندق	مرة واحدة	13	20.4
	مرتين	25	39
	ثلاث مرات	10	15.6
	أكثر من ذلك	16	25

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

جدول رقم (05): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات مفردات

الدراسة حول محور الرضا الوظيفي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	درجة رضاك عن الوظيفة التي تشغلها.	2.74	0.937
2	درجة رضاك عن مستوى عدالة نظام الأجور والرواتب.	2.68	0.981
3	درجة رضاك عن مستوى شعورك بالاستقرار والأمن الوظيفي	3.19	0.612
4	جو الفندق يشجعك على بذل ما بوسعك لتقديم أفضل الخدمات.	3.39	0.841
5	درجة رضاك عن بيئة العمل المادية في الفندق مثل (الإضاءة، التهوية، درجة الحرارة... الخ).	3.22	0.763
6	درجة رضاك عن مدى توفير الفندق لفرص الترقية.	3.16	1.490
7	درجة رضاك عن مستوى عدالة نظام الترقية بالفندق.	2.05	0.992

8	درجة رضاك عن مستوى الحرية التي تمنح للموظفين في عملهم بالفندق.	3.24	1.108
9	درجة رضاك سياسة الفندق في منح المكافآت والحوافز بشكل دوري.	3.88	1.033
10	درجة رضاك عن مستوى العدالة في منح المكافآت والحوافز.	2.92	1.017
11	درجة رضاك عن مستوى احترام المسؤولين لآراء الموظفين ومقترحاتهم.	2.86	1.197
12	درجة رضاك عن مستوى مساهمة المسؤولين في حل مشكلات الموظفين.	3.09	0.909
13	درجة رضاك عن مستوى مشاركة الموظفين في اتخاذ القرارات داخل بيئة العمل.	3.16	1.324
14	درجة رضاك عن مستوى علاقتك مع الزملاء بالعمل.	2.81	0.917
15	درجة رضاك عن مدى تجسيد الفندق لسياسة العمل بروح الفريق بين الموظفين.	2.99	1.319
16	درجة رضاك عن مدى توفر فرص تبادل المعلومات والخبرات مع زملاء العمل في الفندق.	2.54	0.706
17	هناك تعاون في حل المشكلات بين الزملاء.	2.85	0.975
18	أ تبادل الاتصالات مع زملائي خارج أوقات العمل.	2.81	1.016
	المتوسط الكلي للرضا الوظيفي	2.92	0.994

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

جدول رقم (06): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات مفردات

الدراسة حول محور جودة الخدمات الفندقية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الفندق يقدم خدماته في الوقت المحدد وبالدقة المطلوبة لزملائه	2.14	1.271
2	يظهر موظفو الفندق اهتماماً حقيقياً في حل المشاكل التي يواجهها الزبائن في الفندق.	2.86	1.355
3	الخدمات التي يقدمها موظفو الفندق مصدر ثقة.	2.64	1.462
4	جودة الخدمات التي يقدمها موظفو الفندق للزبائن تفوق	2.14	1.271

توقعاتهم.

5	تقديم الخدمات في الفندق يتم باعتماد أجهزة وتقنيات حديثة.	2.86	1.355
6	التصميم والديكور الداخلي للفندق ملائم.	2.55	1.424
7	يتصف موظفو الفندق بحسن المظهر.	2.86	1.355
8	يقدم موظفو الاستقبال الخدمات للزبائن بشكل سريع وفوري	2.83	1.121
9	استجابة موظفي الفندق لطلبات النزلاء على مدار الساعة.	2.14	1.271
10	موظفو الفندق يتقبلون الشكاوى ويعالجونها بسرعة.	2.20	0.979
11	يُشعر موظفو الفندق النزلاء بالأمان داخل الفندق وفي محيطه الخارجي.	3.38	0.655
12	يُعامل موظفو الفندق النزلاء باحترام وتقدير.	3.58	1.096
13	يساهم موظفو الفندق في بناء سمعة جيدة للفندق .	3.13	0.934
14	يوفر موظفو الفندق للنزلاء الاهتمام بأمورهم الشخصية.	3.48	0.891
15	يتعاطف موظفو الفندق مع النزلاء ويقدرهم ظروفهم.	3.45	0.815
16	مصلحة الزبون أولوية لدى إدارة الفندق.	2.42	0.752
	المتوسط الكلي لمستوى جودة الخدمات الفندقية	2.85	0.913

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

جدول رقم (07): تحليل العلاقة بين الرضا الوظيفي و جودة الخدمات الفندقية.

البيان	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R2)	مستوى المعنوية SIG
الرضا الوظيفي	0.452	0.204	0.008

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

جدول رقم (08): الانحدار المتعدد لاختبار تأثير أبعاد الرضا الوظيفي على جودة

الخدمات الفندقية

R	R2	معنوية النموذج			المتغيرات المستقلة	قيمة B	قيمة T	SIG
		SIG	F	d dl				
				4		0.016	1,014	0,989
					Constant			
		0.008	3,779		طبيعة	0,355	2,954	0,005

وظروف العمل				2
0,220	1,242	0,151	أنظمة الترقية	59
			والحوافز	
0,261	1,136	0,167	نمط القيادة والإشراف	63
0,215	1,254	0,179	العلاقة مع الزملاء	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

- الإحالات والمراجع :

- (¹). محمد فاضل عباس، "رضا العاملين و أثره في جودة الخدمة الفندقية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع والسبعون، العراق، 2009.
- (²). رائد أحمد أبو عيد، عبد القادر دراويش، فضل عيدة، "الرضا الوظيفي وأثره على جودة الخدمة الصحية في المستشفيات الحكومية العاملة في جنوب الضفة الغربية"، مؤتمر " تنمية الموارد البشرية في القطاع الصحي الفلسطيني..واقع وتطلعات، جامعة القدس، فلسطين، 2015.
- (³). بوعبد الله صالح، "نماذج وطرق قياس جودة الخدمة، دراسة تطبيقية على خدمات مؤسسة بريد الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف1، الجزائر، 2014/2013.
- (⁴). أكثم ماجد العواجين، "أثر جودة الخدمات الداخلية في الرضا الوظيفي للعاملين في مؤسسة تنمية أموال الأيتام في الأردن"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013.
- (⁵). Piriathanalai, W. & Muenjohn, N. (2012), " Is There alik ? Employee Satisfaction and Service quality " World journal of Management, Vol. 4. Pp 82-92.
- (⁶). عباس سهيلة محمد، علي حسين علي، إدارة المواد البشرية، دار وائل للطباعة والنشر، ط3، عمان، 2003، ص : 177.
- (⁷). محمد سعيد سلطان، السلوك الإنساني في المنظمات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص: 196.

(⁸) Wang, G. (2012), " The Influence Of internal service quality On Employee Job satisfaction At Taiwan Listed International Tourist Hotels: Using Organisational Culture as the Moderator ", World Transactions, On Engineering and Technology Education, Vol.10, No 3, pp 174 – 183.

(⁹). سهيلة محمد عباس، إدارة الموارد البشرية، مدخل استراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 176.

(¹⁰). أبو شيخة، نادر احمد، إدارة الموارد البشرية، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص : 382.

(¹¹). ثابت إدريس، قياس جودة الخدمة باستخدام مقياس الفجوة بين الإدراكات والتوقعات، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 04، عدد01، الكويت، 1996، ص ص : 294-296.

(¹²). أحمد عبد الرحمن الشميمري، جودة الخدمات البريدية في المملكة العربية السعودية، دورية الإدارة العامة، المجلد الواحد والأربعون، العدد الثاني، المملكة العربية السعودية، 2001، ص : 281.

(¹³). محمد فاضل عباس، رضا العاملين و أثره في جودة الخدمة الفندقية – دراسة حلة فندق فلسطين ببغداد-، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع والسبعون، العراق، 2009، ص : 06.

(¹⁴). أحمد بن عيشاوي، إدارة الجودة الشاملة (T.Q.M) في المؤسسات الفندقية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2007-2008، ص: 26.

(¹⁵). Voss, M, Calantone, R. & Keller, S. (2005), "Internal Service Quality –Determinants Of Distribution Center Performance", International Journal Of Physical Distribution & Logistics Management, Vol. 35, p.161.

تصميم الوظائف والالتزام التنظيمي بالمؤسسة الوطنية للدهن (ENAP)

Job Design and Employee Engagement of the National Institute of Grease (ENAP)

د. محمد يعقوب
جامعة معسكر - الجزائر

أ. بن حواء زهور
جامعة معسكر - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2017/07/22 تاريخ التعديل: 2017/11/18 تاريخ قبول النشر: 2017/12/15

الملخص :

المحتوى: هناك متغيرات كثيرة تؤثر على الالتزام التنظيمي للموارد البشرية، وأحد هذه متغيرات هو تصميم العمل لأنه يتعلق بالمهام والواجبات والمسؤوليات التي يقوم بها الأفراد.

الأهداف: نهدف في هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين تصميم العمل وأبعاده على الالتزام التنظيمي للموارد البشرية "بالمؤسسة الوطنية لصنع الدهن فرع سيق ولاية معسكر".

العينة والطريقة: يوجد 172 موظفاً دائم بالمؤسسة، تم اختيار الموظفين من خلال عينة عشوائية طبقية بلغت 63 موظفاً. جمعت البيانات باستخدام أداة الاستبيان والمقابلة وفق نموذج "تصميم العمل" (Frederick P. (WDQ (Stephen E, Humphrey 2006), Morgeson) ونموذج "الالتزام التنظيمي" (OCQ) (Meyer and Allen, 1997). وقد تم تحليل بيانات الدراسة وفق تحليل الارتباط وتحليل الانحدار المتعدد وفق طريقة Entrée.

النتائج: يوجد علاقة ارتباط قوية ($\text{sig}=0.000$ pearson=0,639**) بين تصميم العمل و الالتزام التنظيمي، في حين يوجد تأثير معنوي لمحتوى العمل $\beta=0,333$ على الالتزام التنظيمي.

الكلمات المفتاحية: تصميم العمل، أبعاد تصميم العمل، الالتزام التنظيمي، استبيان، مؤسسة ENAP

Abstract :

Background: There are many variables that affect the organizational commitment of human resources . One of these variables is jobs design because it is related to tasks, duties and responsibilities that are carried out by individuals

Objectives: this study aims at determining the relationship between jobs design and its dimensions of the organizational commitment of human resources, in «the National Foundation of paint making in « Sig state of mascara ».

sample and the methods: there are 172 permanent employees in the Foundation they were selected through a stratified random sample that amounted or reached 63 employees ; The Data were collected using a questionnaire and interview tool in accordance with the "job design model (Frederick P. Morgeso, Stephen E. Humphrey,2006) and organizational commitment model (Meyer and Allen, 1997), The data of study were analysed according to correlation analysis and multiple regression analysis according to the method of Entrée.

Results: There was significant statistical correlation between the jobs design and organizational commitment, (pearson = 0,639 ** / sig=0.000) ;Also , there is a significance effect of job Context ($\beta = 0,333$) on the organizational commitment.

Key words: job Design, organizational commitment, questionnaire ENAP Foundation.

1. المقدمة:

لقد توسع نطاق المناقشات بشأن البحث في موضوع تصميم العمل، ولا تزال العديد من الدراسات تبحث في هذا المجال عن أفضل السبل لتصميم العمل بما يعزز فعالية العمل و يحقق الرفاهية للموظفين ومن أحدث الدراسات التي أجريت مسبقا دراسة Sharon K. (2017) (Parker, et all,¹) بحيث انها اشارت الى تركيبة من العوامل متعدد المستويات (العالمية، الوطنية، و العوامل المهنية) التي قد تؤثر على تصميم الوظائف ودراسة (Greg R. Oldham, Yitzhak Fried,2016)² التي ناقشت تأثير تصميم العمل على الهياكل التنظيمية والخصائص الشخصية للموظفين، أما دراسة (Michael Gibbs,2016)³ سلطت الضوء على تأثير التكنولوجيا على الوظائف automation of tasks وكذا سوق

العمل، على ضوء هذه الأبحاث انطلقت دراستنا لتبحث في إشكالية أخرى تمحورت حول تأثير تصميم العمل وابعاده على الإلتزام التنظيمي بالمؤسسة الجزائرية.

2. التأصيل المعرفي لمتغيرات الدراسة

1.2 مفهوم تصميم العمل:

إن مصطلح العمل والوظيفة مصطلحان مترادفان يحملان نفس المعنى من الناحية الاقتصادية، وإن كان بعضهم يشير إلى أن مصطلح العمل أعم و أشمل من مصطلح الوظيفة وهذا يمكن قبوله عندما نتحدث عن عمل المنظمة ككل وكلاهما العمل والوظيفة يؤديان مهمة إما أن تكون صغيرة أو كبيرة ، فعندما تكون المهمة كبيرة فهناك احتمال أن تكون مكونة من عدة مهام (أعمال أو وظائف) وداخل العمل أو الوظيفة الواحدة يمكن أن يعمل شخص واحد أو عدة اشخاص فهذا يتوقف على حجم أو عبء العمل المناط بهما ولكل عمل أو وظيفة هدف محدد يجب السعي إلى تحقيقه من قبل من يؤديهما، و هنا يترتب عليهما مسؤوليات محددة، ويحق لمن يؤديهما ممارسة صلاحيات محددة⁴.

يشير تصميم العمل أو الوظيفة إلى الهيكل الفعلي للوظيفة الذي يظهر من خلاله أداء الموظف، وهو يركز بشكل مباشر على العمل نفسه على المهام أو الأنشطة التي يؤديها الموظفون كاملة لمؤسستهم يوميا⁵ هذا من جهة ويشير كذلك كما ذكر (Torrington et al (2011) إلى أن تصميم العمل هو عملية تجميع مجموعة من المهام والواجبات والمسؤوليات التي يقوم بها الافراد ويتحملونها، ويعتبرونها ملكا لهم. والغرض من تصميم العمل ليس فقط السعي لتحقيق رضا الافراد وانجاز العمل، بل من الضروري انجاز هذه المهام بكفاءة وبأقل تكلفة، وبشكل موثوق وآمن⁶.

2.2 أبعاد تصميم العمل :

حاول Humphrey Frederick P. Morgeson, et Stephen E سنة 2006 ان يصنع مقياسا شامل لتصميم العمل أو الوظيفة، يعبر عن البنية

والخصائص الأساسية للعمل واقترح اربع خصائص (الخصائص الوظيفية، الخصائص المعرفية، الخصائص الاجتماعية، محتوى العمل) وتحت كل واحدة منهم مجموعة من الابعاد تمثلت بـ 18 بعد موزعة عليهم فيما يلي سيتم عرض هذه الخصائص و أبعاد كل منها:

الخصائص الوظيفية:

- الاستقلالية autonomy: اي تحقيق درجة عالية من الحرية والمرونة في أداء المهام وتحمل المسؤولية وممارسة الصلاحية، و اعتماد الفرد على نفسه في تخطيط العمل وتنفيذه فالتصميم السليم يتيح للأفراد ممارسة درجة من الحرية والاستقلالية في اتخاذ القرار الخاص بإنجاز العمل.⁷
- أهمية (مغزى) الوظيفة significance task: وتشير الى درجة تأثير الوظيفة ومساهمتها.⁸
- تنوع المهام Task variety : هي درجة النشاطات المتنوعة التي تحتويها الوظيفة ما يتطلب مهارات وكفاءات مختلفة، و الذي يؤدي الى الحفاظ على إنتاجية العامل لفترات طويلة من الوقت و زيادة الرضا الوظيفي لدى العام.⁹
- هوية الوظيفة identif task : تشير الى الأجزاء التي تتكون منها الوظيفة و مسؤولية القيام بها من البداية حتى النهاية.¹⁰
- ردود الفعل من العمل Feedback from job: هي العملية التي من خلالها يتم تعديل، تصحيح، تعزيز للنتيجة ، بحيث ان هذا الرد على النتيجة يجعل هذه العملية في حركة. أما ردود الفعل من الوظيفة يعكس مدى توفير الوظيفة لمعلومات مباشرة وواضحة حول فعالية أداء المهام.¹¹

الخصائص المعرفية:

- درجة تعقد العمل Job complexity : أشار Abernethy and Stoelwinder (1990) الى انه تستمد درجة تعقد الوظيفة من خلال الخبرة و المعرفة التي يمتلكها العامل وضرورة زيادة تعقيد الوظيفة تختلف من موظف لآخر، وتعتبر جانب مهم لخلق الابداع عند الموظفين¹²

• حل المشاكل Problem solving: يعكس مدى تطلب العمل لحلول وأفكار مبتكرة لتشخيص المشكلات و حلها و معالجة الأخطاء و منعها مرة أخرى .¹³

• معالجة المعلومات Information processing : يقصد بها كمية المعلومات المعالجة التي تتطلبها كل وظيفة و التي تعكس درجة الفهم والتحليل للبيانات وهذا يختلف من وظيفة لآخرى فبعض الوظائف تحتاج الى معالجة المعلومات باستمرار كما تتطلب مستويات اعلى من المراقبة و المعلومات النشطة¹⁴.

• تنوع المهارات Skill variety : إلى أي مدى يمكن للعامل ان يستخدم مجموعة من المهارات المختلفة لاداء مهامه¹⁵

• التخصص Specialization: يعكس التخصص عمق المعرفة و المهارة في مجال معين¹⁶

الخصائص الاجتماعية

• الدعم الاجتماعي Social support : هو مجموعة من التفاعلات والروابط و العلاقات الاجتماعية التي يبنها الفرد مع أصدقائه أو المجتمع المحيط به و التي يمكن ان تحسن من صحته ورفاهيته¹⁷.

• ردود الفعل من الآخرين Feedback from others : ردود الفعل من الآخرين يعكس درجة توفير المعلومات عن اداء الفرد من طرف الآخرين ، الذين هم زملاء العمل و المشرفين بحيث انهم يعتبرون مصادر مهمة ومحتملة لردود الفعل .¹⁸

• التفاعل خارج المؤسسة Interaction outside organization : التفاعل خارج المؤسسة يعكس إلى أي مدى هذه الوظيفة تتطلب من شاغلها التفاعل والتواصل مع الأفراد من خارج المؤسسة بحيث ان هذا التفاعل يمكن ان يتم مع الموردين والعملاء، أو أي كيان خارجي آخر¹⁹.

• الارتباط أو الاعتماد المتبادل interdependence : يقصد به ترابط الوظيفة مع الوظائف الاخرى من اجل اتمامها ، من هذا التعريف نستنتج انه يوجد شكلين لارتباط :²⁰

- تدفق العمل من وظيفة إلى وظيفة أخرى (interdependence initiated) مدى تأثر الوظيفة بالوظائف الأخرى (received interdependence).

محتوى العمل

- المعدات المستعملة Equipment use : ويعكس مراعاة المعدات المتنوعة و التكنولوجيا المستخدمة لأداء المهام عند تصميم الوظيفة²¹
- المطالب المادية Demands Physical : تعكس المطالب المادية مستوى النشاط البدني أو الجهد المطلوب في هذه الوظيفة هذا ما حدده Edwards سنة 1999 واتفق معه Stone and Gueutal في سنة 1985 بحيث ركزوا على القوة البدنية و قوة التحمل ، لكن في الوقت الحاضر أدرجت مسؤولية المعدات و المخاطر الصحية وهذا ما اضافته Stone and Gueutal في مفهومه للمطالب المادية²²
- ظروف العمل Work conditions : تمثل الظروف التي يعيشها الفرد في الوظيفة يمكن أن تكون مختلفة اما مريحة او صعبة وقد تتأثر بالعوامل التالية²³:
العوامل الخارجية التي تشمل المناخ الفيزيائي :درجة الحرارة، الرطوبة، والإضاءة في مكان العمل والضوضاء والتداخل، والغازات، والإشعاع، والغبار والدخان والعوامل الضارة الأخرى.
العوامل الذاتية التي تشمل: الجنس، عمر العامل، التعب، وما إلى ذلك؛
العوامل المتصلة بتنظيم الإنتاج مثل :الجدول الزمني للعمل وساعات العمل وتيرة العمل، والإفراط في الضغط وظائف مع ظروف العمل الصعبة قد تؤدي فقط أولئك الموظفين الذين تنطبق عليهم شروط محددة من حيث العمر، والجنس، والمؤهلات، والصحة، الحالة البدنية والعقلية والنفسية
العوامل الفسيولوجية والقدرات نفسية : وتتمثل في قوة التحمل و مرونة الفرد في التعامل مع وضعيات العمل وقدرته على تقبل التغيرات التي تطرأ على بيئة عمله

• الارغونوميا: عرفتھا جمعية بيئة العمل الدولية (2000): "على أنها من الاختصاصات العلمية المعنية بفهم التفاعلات بين العمال وغيرها من العناصر الداخلية لنظام التي تطبق المعرفة وأساليب التصميم من أجل تحسين رفاه العامل وعموما الأداء الإجمالي للنظام"، كما انها تساهم في تصميم وتقييم المهام والوظائف والمنتجات والبيئات والنظم من أجل جعلها متوافقة مع احتياجات وقدرات وحدود العامل²⁴

3.2 مفهوم الالتزام التنظيمي

لقد أشار (Hall et al, 1970) إلى الالتزام التنظيمي على أنه العملية التي يحدث فيها التطابق والتشابه بين أهداف الفرد وأهداف المنظمة²⁵ و وافقه في ذلك Buchanan سنة 1974 قائلا الالتزام التنظيمي هو الرغبة الفردية فيبذل لمستوى عال من الجهد لصالح المنظمة والرغبة الشديدة للبقاء فيها ومن ثم قبول أهدافها²⁶، أما (Luthans, 1992) عرف الالتزام التنظيمي على انه ذلك الموقف الإنساني، الإيجابي المتحصل بفعل إخلاص العاملين لمنظماتهم واستمرارية نشاطهم الفاعل فيها، والارتباط الوثيق والبقاء فيها²⁷. بينما أضاف (Gregersen, 1992 et Stewart) نقطة أخرى وهي عدم ترك المنظمة بالرغم من وجود حوافز خارجية فقال: الالتزام التنظيمي هو الرغبة في عدم ترك المنظمة، بالرغم من وجود حوافز خارجية²⁸. ونجد انه يوجد ثلاث ابعاد للالتزام التنظيمي (أ)الالتزام العاطفي Affective Commitment: يعبر الالتزام العاطفي أو الشعوري عن قوة رغبة الفرد في الاستمرار بالعمل في منظمة معينة، لأنه موافق على أهدافها وقيمها ويريد المشاركة في تحقيق تلك الأهداف²⁹.

ب)الالتزام الاستمراري (البقائي) Continuance Commitment: وقد صمم هذا المقياس لتقييم إلى أي مدى الموظف يرغب في البقاء عضوا في المنظمة بسبب الوعي بشأن التكاليف المرتبطة تركها³⁰.

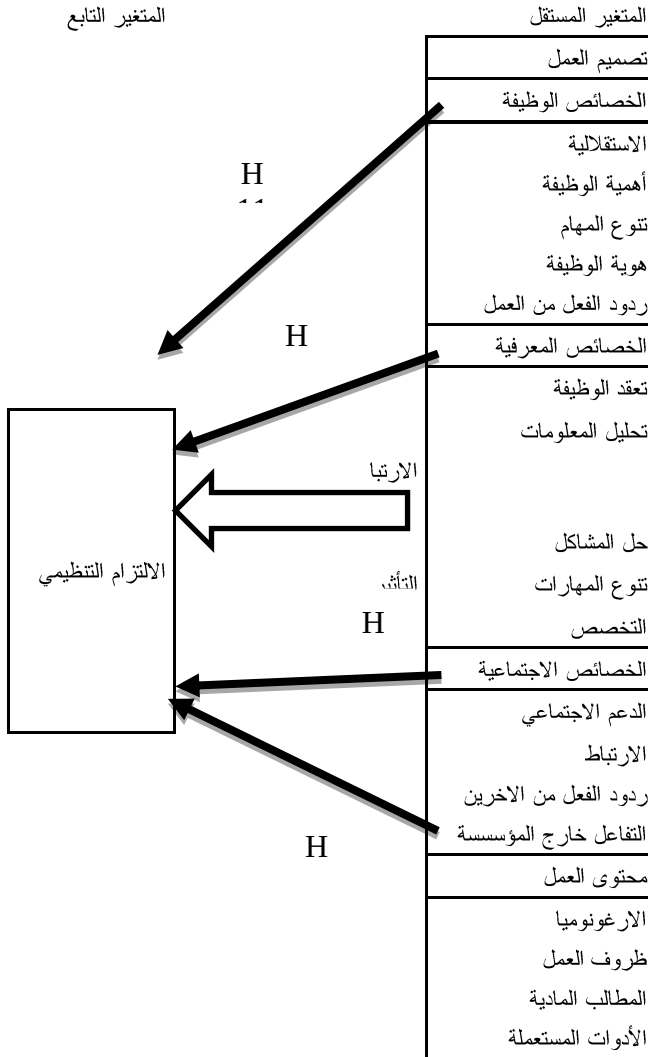
ج) الالتزام المعياري Normative Commitment : يشير إلى شعور الفرد بأنه ملتزم بالبقاء في المنظمة بسبب ضغوط الآخرين، فالأشخاص

الذين يقوى لديهم الالتزام المعيارى يأخذون في حساباتهم إلى حد كبير ماذا يمكن أن يقول الآخرون عنهم لو تركوا العمل بالمنظمة، أي أنه التزام أدبي حتى لو كان على حساب نفسه³¹.

3. الدراسة الميدانية:

1.3 نموذج الدراسة

الشكل رقم 01: نموذج الدراسة



من إعداد الباحثين

2.3 جمع البيانات :

عينّة الدراسة: اعتمدت الدراسة على مجتمع يبلغ عدد أفراده 172 عامل (بالمؤسسة الوطنية لصنع الدهن معسكر)، حيث تم انتقاء عينة قدرها 120 عامل من المجتمع، وتم استرجاع 70 استبياناً، 63 استبانة صالحة للدراسة.

متغيرات الدراسة: المتغير المستقل: تم استقصاء متغير تصميم العمل وفقاً لنموذج تصميم العمل (WDQ) (Frederick P. Morgeson, 2006) (Stephen E. Humphrey)، لم يتم أخذ كل فقرات النموذج بل تم الاعتماد 38 فقرة موزعة على 11 بعدد لقياس تصميم العمل .

المتغير التابع: تم استقصاء متغير الالتزام التنظيمي وفقاً لنموذج (OCQ) (Meyer and Allen, 1997) بحيث تضمن 18 فقرة تكونت من ثلاث أبعاد: الإلتزام العاطفي، الإلتزام المعياري، الإلتزام الاستمراري.

- تم استخدام سلم ليكارت likert الخماسي في جميع أسئلة الاستبيان

3.3 اختبار دقة و ثبات المقياس :

لقد تم استخدام اختبار (ألفا كرونباخ) لقياس مدى ثبات وصدق أداة القياس والذي يظهر في الجدول رقم (02):

الجدول (02): قيمة معامل ثبات المقياس

محاور	قيمة معامل الثبات
تصميم الوظيفة	,898
الخصائص الوظيفية	,860
الخصائص المعرفية	,700
الخصائص الاجتماعية	,720
محتوى العمل	,743
الالتزام التنظيمي	,850
النموذج الكامل الدراسة	,922

المصدر: مخرجات برنامج spss

يتضح من الجدول (02) أعلاه أن كل قيم معامل الثبات اكبر من 60% مما يدل على أن جميع فقرات الاستبيان مقبولة، وهذا يعني أن المقاييس المستخدمة تتمتع بالثبات والاتساق الداخلي مما يعكس ثبات وصدق الأداة.

4.3 اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي:

الجدول (03): نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي

اختبار كلومجروف -سيمرنوف	
درجات الحرية	الإحتمال sig.(p.value)
63	0.200

المصدر: مخرجات برنامج spss

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي لاختبار كلومجروف -سيمرنوف، أن قيمة $p.value = 20\%$ وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي بيانات العينة المسحوبة من مجتمع الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي .

5.3 تحليل نتائج الدراسة :

• اختبار الفرضيات:

من اجل دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة تم الاعتماد على اختبار الارتباط واختبار تحليل الانحدار المتعدد.

الفرضية الرئيسية H1 الأولى	ارتباط	يوجد ارتباط معنوي بين تصميم الوظائف وأبعاده (الخصائص الوظيفية (H11)، الخصائص المعرفية (H12)، الخصائص الاجتماعية (H13)، محتوى العمل (H14) ، ومتغير الالتزام التنظيمي
		يوجد تأثير معنوي بين أبعاد تصميم الوظائف (الخصائص الوظيفية (H21)، الخصائص المعرفية (H22)، الخصائص الاجتماعية (H23)، محتوى العمل (H24) ، ومتغير الالتزام التنظيمي .
الفرضية الرئيسية H2 الثانية	تأثير	

الجدول (04) : فرضيات الدراسة.

المصدر: مخرجات برنامج spss

أولا :اختبار فرضية الارتباط

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد ارتباط معنوي بين متغير تصميم الوظيفة وأبعاده مع متغير الالتزام التنظيمي(H1).

سيتم من خلال اختبار الارتباط التعرف على علاقة الارتباط الموجودة بين المتغير التابع وكل متغير من المتغيرات المستقلة المتمثلة في: (الخصائص الوظيفية، الخصائص المعرفية، الخصائص الاجتماعية، محتوى العمل) مع المتغير التابع (الالتزام التنظيمي). وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (05) : الارتباطات الخطية بين تصميم الوظائف والالتزام التنظيمي:

		1	2	3	4	5	6
المتغيرات							
1	تصميم الوظيفة	3,5806 (,52493)					
2	الخصائص الوظيفية	,844**	4,0016 (,62695)				
3	الخصائص المعرفية	,831**	,724**	3,7111 (,55420)			
4	الخصائص الاجتماعية	,823**	,627**	,631**	3,5833 (,70604)		
5	محتوى العمل	,716**	,383**	,367**	,463**	2,9651 (,70669)	
6	الالتزام التنظيمي	,639**	,541**	,521**	,445**	,508**	3,8598 (,88636)

المصدر: مخرجات برنامج spss

1.القطر يقدم المتوسط الحسابي (الانحراف المعياري) $p < 0.01$ **

من الجدول رقم (05) يتضح:

• توجد علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد التصميم الوظائف (الخصائص الوظيفية، الخصائص المعرفية، الخصائص الاجتماعية، محتوى العمل) مع متغير الالتزام التنظيمي، حيث بلغت قيمة معاملات الارتباط برسون على التوالي: (0,541**، 0,521**، 0,445**، 0,508**) عند مستوى معنوية 0.000. وهذا دال

إحصائياً عند $p < 0.01$ في حين أن البعد الفرعي للمتغير المستقل المتمثل في "الخصائص الوظيفية" هو أكثر الأبعاد ارتباطاً بالالتزام التنظيمي (Pearson $r = 0.541$) حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4,0016 مقارنة بالمتوسطات الحسابية للأبعاد الأخرى .

• وجود علاقة ارتباط ايجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين تصميم الوظيفة والتوجه نحو الالتزام التنظيمي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط برسون $r = 0.639$ عند مستوى معنوية 0.000.

• انطلاقاً من التحليل السابق يتأكد لنا صحة الفرضية الرئيسية الأولى (H1) . وبالتالي قبول هذه الفرضية التي تنص : يوجد ارتباط معنوي بين متغير تصميم الوظيفة وأبعاده مع متغير الالتزام التنظيمي (H1). إذن يمكننا اعتبار تصميم الوظيفة عامل فعال في تحقيق التزام التنظيمي في مؤسسة ENAP.

ثانياً :اختبار فرضيات التأثير:

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد تأثير معنوي بين أبعاد تصميم الوظائف و الالتزام التنظيمي (H2).

سيتم من خلال اختبار تحليل الانحدار التعرف على علاقة تأثير كل بعد من أبعاد المتغير المستقل المتمثلة في: (الخصائص الوظيفية ،الخصائص المعرفية ، الخصائص الاجتماعية، محتوى العمل) مع المتغير التابع (الالتزام التنظيمي) وهذا ما سيوضحه الجدول الآتي:

جدول (06) ملخص نموذج تحليل الانحدار

النماذج	المفسرة	معامل التحديد	معامل التحديد	الخطأ العشوائي
لمتغيرات الدراسة	R^2	المصحح.		
			R-deux ajusté	
النموذج الأول	0,293	0,282	0,75130	
النموذج الثاني	0,328	0,306	0,73849	
النموذج الثالث	0,334	0,300	0,74138	
النموذج الرابع	0,420	0,380	0,69807	

المصدر: مخرجات برنامج spss

يتضح من نتائج الجدول (06) ان النموذج الرابع لديه أكبر معامل تحديد مصحح حيث بلغت قيمته 0,380، بينما بلغ معامل التحديد 0,420 مما يعني أن المتغيرات المستقلة التفسيرية استطاعت أن تفسر 42% من التغيرات الحاصلة في متغير الالتزام التنظيمي .والباقي يرجع إلى عوامل أخرى، مما يدل على أن هناك: أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة نحو الالتزام التنظيمي.

جدول رقم (07) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لمختلف المتغيرات المفسرة للنموذج

النماذج	المتغيرات	A	Bata	قيمة t	مستوى المعنوية sig
النموذج الأول	الثابت	,797	-	1,293	,201
	خ. الوظيفية	,765	,541	5,029	,000
النموذج الثاني	الثابت	,297		,444	,658
	خ. الوظيفية	,488	,345	2,250	,028
	خ. المعرفية	,434	,271	1,771	,082
النموذج الثالث	الثابت	,269	-	,401	,690
	خ. الوظيفية	,434	,307	1,892	,063
	خ. المعرفية	,371	,232	1,424	,160
	خ. الاجتماعية	,132	,105	,730	,469
النموذج الرابع	الثابت	-0,101	-	-1,157	,876
	خ. الوظيفية	,377	,267	1,737	,088
	خ. المعرفية	,341	,213	1,386	,171
	خ. الاجتماعية	-,014	-0,11	-,080	,936
	محتوى العمل	0,418	,333	2,924	0,005

a . متغير التابع (الالتزام التنظيمي)

المصدر: مخرجات برنامج spss

قبل تفسير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (07) يجب اختيار أولاً النموذج المناسب من بين النماذج الأربعة ، استخدمنا معيار معامل التحديد المصحح الذي يظهر

في الجدول (04) الذي يبين أن النموذج الرابع هو الأنسب كون أن لديه أكبر معامل تحديد المصحح .

- إذن يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (07) ومن متابعة معاملات Beta و t أن المتغير الفرعي محتوى العمل من أكثر الأبعاد تأثيراً على الالتزام التنظيمي، حيث بلغت قيمة معامل Beta لهذا البعد 0,333 عند مستوى المعنوية 0.005 وهي دالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي قبول الفرضية الفرعية المستقلة: "يوجد تأثير معنوي بين بعد محتوى العمل و الالتزام التنظيمي (H24)" ورفض الفرضية الرئيسية (H2).

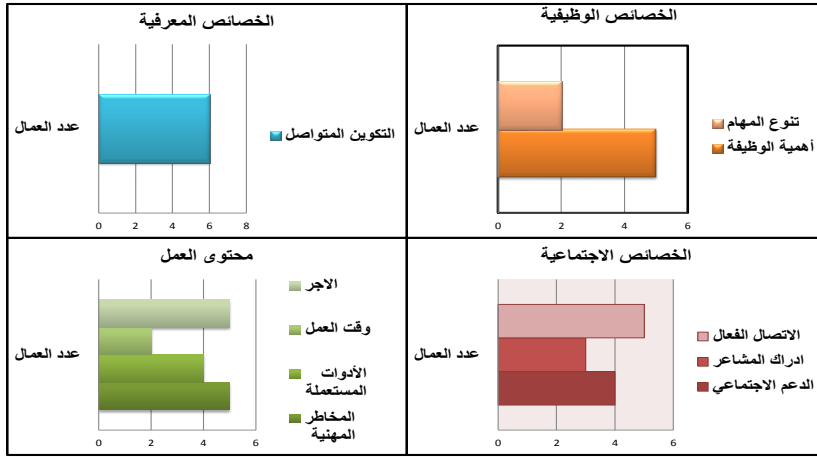
6.3 تحليل المقابلات :

بغرض الحصول على معلومات أكثر حول تصميم الوظائف في المؤسسة، أجرينا مقابلة هيكلية تمثلت في طرح سؤال مفتوح على عينة مستهدفة من الموظفين من ذوي الخبرة بالمؤسسة تراوح عدد هم 30 عامل والسؤال كالتالي :

ماذا تقترح(ي) من تحسينات بشأن تصميم وظيفتك
الهدف من هذه المقابلة :

- تحصيل معلومات دقيقة حول كيفية تصميم الوظائف في المؤسسة .
 - إعطاء حرية الإجابة للعامل كونه الفاعل الرئيسي لأداء المهام .
- من خلال المقابلة التي أجريت على العمال حصلنا على مجموعة من الاقتراحات حول تصميم الوظائف، قامت الدراسة بصياغتها وفق الأبعاد الأربعة لتصميم الوظائف (الخصائص الوظيفية ،الخصائص المعرفية ،الخصائص الاجتماعية ،محتوى العمل) والشكل الآتي يوضح نتائج تحليل آراء العمال :

الشكل (01): نتائج اقتراحات العمال حول تصميم الوظائف



المصدر: مخرجات برنامج إكسل.

يتضح من الشكل (01) اتجاه اراء العينة حول الخصائص الأساسية التي يجب التركيز عليها عند تصميم الوظائف وكانت تصريحاتهم كالآتي:

أ. **الخصائص الوظيفية :** يجب مراعاة أهمية الوظيفة و تنوع المهام عند تصميم الوظائف مشيرين الى ما يلي :

*أهمية الوظيفة : وذلك بالتركيز على اهداف المؤسسة عند تصميم الوظائف حتى يساهم أداء كل وظيفة في تحقيق هذه الاهداف ،فشعور الفرد بدرجة تأثير وظيفته على اهداف المؤسسة يشعره بالمسؤولية ويخلق لديه الرغبة في تحقيق الهدف .

*تنوع المهام: وذلك من خلال التركيز على نقطة الاثراء الوظيفي عند تصميم الوظائف لكسر الروتين وخلق التجديد.

ب. **بعد الخصائص المعرفية :** التركيز على التكوين عند تصميم الوظائف فكل وظيفة تحتاج من شاغلها كفاءات معينة والتكوين يساعد على تقليص الفجوة بين متطلبات الوظيفة و الكفاءات التي يحوزها .

ج. **بعد الخصائص الاجتماعية :** التركيز على العلاقات الاجتماعية ما بين زملاء وما بين المشرفين و الاعوان عند تصميم الوظائف فكل وظيفة تفرض على شاغلها التعامل مع زملاء العمل و المشرف وذلك من خلال الاصغاء للعامل و التقليل من الفجوة ما بين العمال والإدارة العليا من خلال الاجتماعات و طرح الانشغالات و المشاركة في إيجاد الحلول ، إدراك مشاعر العمال واحتياجاتهم ومراعاة الضغوطات النفسية للعامل .

د. **بعد محتوى العمل :** وهذا بدراسة الاخطار المهنية ، وقت العمل، المعدات المستعملة، التكنولوجيا ،الرواتب والاجور كلها نقاط اساية ركزت عليها عينة الدراسة لمراعاتها عند تصميم الوظائف كونها تؤثر على الصحة الجسمية و النفسية و العقلية للعامل .

4. الخاتمة:

انطلاقاً من نتائج اختبار الفرضيات توصلت الدراسة الى ان بعد محتوى الوظيفة ، يؤثر بدرجة قوية على الالتزام التنظيمي مقارنة بالأبعاد الأخرى من تصميم العمل بالمؤسسة محل الدراسة، وهذا مؤشر يدفع المؤسسة لتركيز اكثر عند تصميمها للعمل على الارغونوميا، ظروف العمل، الأدوات المستعملة لأداء الأنشطة حتى تعزز الالتزام التنظيمي لأفرادها هذا من جهة اما تحليل المقابلات اعطى اضاءة حول وجوب مراعاة الابعاد الأخرى لتصميم الوظائف (الخصائص الوظيفية، الخصائص الاجتماعية، الخصائص المعرفية) وهذا يتعاون كل من إدارة الموارد البشرية مع الإدارة العليا والعمال (الفاعلين هم ادرى بعملهم اكثر من أي شخص آخر) و الخبراء.

الاحالات والمراجع:

¹- David Holman, Anja Van den Broeck, Sharon K Parker, Work Design Influences: A Synthesis of Multi Level Factors that Affect the Design of Work, Article in The Academy of Management Annals January 2017, <https://www.researchgate.net/publication/307546016>

²- Greg R. Oldham, Yitzhak Fried, Job design research and theory: Past, present and future, Organizational Behavior and Human Decision Processes 136 (2016) 20–35.

³- Michael Gibbs, Technology & Job Design, University of Chicago and IZA,2016<https://www.researchgate.net/publication/305044740>

⁴- عمر وصفي عقيلي، ادارة الموارد البشرية المعاصرة بعد استراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ، ص140.

⁵- Greg R. Oldham, Yitzhak Fried ,op,cit, p20.

⁶- Truss,Baron, Crawford, Debenham, Emmott, Harding, Longman, Murray & Totterdill, Job Design And Employee Engagement, All Rights reserved, Engage for Success Peer -Reviewed White Paper Series,2014,p1

⁷- حمود حسن الهواسي، حيدر شاكر البرزنجي، مبادئ علم الإدارة الحديثة *principle of new management*. 2014.

⁸- Truss,Baron,all,p3, op.cit

⁹- Lookman Folami, Dennis Blin, *Relationship among Job Satisfaction, Task Complexity, and Organizational Context in Public Accounting*, University, USA , International Review of Business Research Papers, Vol. 8. No.4. May 2012. Pp. 207 – 224

¹⁰- Truss, Baron,all, op.cit ,p1.

¹¹- Hackman, J. R., & Oldham, G. R.. *Motivation through the design of work: Test of a theory. Organizational Behavior and Human Performance*,1976,16, 250–279

¹²- Philip Weilinghoff, *Job design practices to enable employee driven innovation in healthcare organizations*, 7th IBA Bachelor Thesis Conference, July 1st, Enschede, The Netherlands, University of Twente, The Faculty of Behavioural, Management and Social sciences,2016.

¹³- Jackson, P. R., Wall, T. D., Martin, R., & Davids, K. *New measures of job control, cognitive demand, and production responsibility*. Journal of Applied Psychology,1993, 78, 753–762.

¹⁴- Frederick P. Morgeso, Stephen E. Humphrey, *The Work Design Questionnaire (WDQ): Developing and Validating a Comprehensive Measure for Assessing Job Design and the Nature Of Work* , Journal of Applied Psychology, 2006, Vol. 91, No. 6, 1321–1339, American Psychological Association

¹⁵- Truss,Baron, Crawford, p4, op.cit

¹⁶- Frederick P. Morgeso, Stephen E. Humphrey,p1324, op.cit

¹⁷- Aliyar Ahmadi, , *Social Support and Women's Health*, Health Policy Research Center, Shiraz University of Medical Sciences , 2016;3(1): e31083,p1

¹⁸- Frederick P. Morgeso, Stephen E. Humphrey,p1324, op.cit

¹⁹- Frederick P. Morgeso, Stephen E. Humphrey,p1324, op.cit

²⁰- Frederick P. Morgeson, Stephen E Humphrey,p1324, op.cit

²¹- Frederick P. Morgeson, Stephen E Humphrey,p1324, op.cit

²²- Frederick P. Morgeson, Stephen E Humphrey,p1324, op.cit

²³- Danica Bakotić, Tomislav Babić , *Relationship between Working Conditions and Job Satisfaction: The Case of Croatian Shipbuilding Company*, International Journal of Business and Social Science Vol. 4 No. 2; February 2013,p207, p207.

²⁴- Martin Helander, Nanyang, A GUIDETO HUMAN FACTORS AND ERGONOMICS Second Edition, Technological University Singapore©2006 by Taylor & Francis Group, LLC CRC Press is an imprint of Taylor & Francis Group, This edition published in the Taylor & Francis e-Library, 2006. ISBN 0-203-64285-6 Master e-book ISBN,p6

²⁵- Hall,DT, schneidr,B , and Nygren,H,T,Personal Factors in Organizational Identification Adeministrative Scence quarterly,1970,15 :176-190.

²⁶- Smith Mike , Introduction To Organization Behavior, McMillan, London ,1982,p23.

²⁷- Luthans Fred , Organizational behavior , 6Ed, New york, McGraw-Hill, Inc1992, p124.

²⁸- Gregersen H., and Stewart , *Antecedents to commitment to a parent company and a foreign operation* ,Academy of Management Journal, 1992,35(1) 65-90.

²⁹- جبرالد جرينبرج، روبرت بارون، تعريب ومراجعة، د.رفاعي محمد رفاعي، د.اسماعيل علي بسيوني، إدارة السلوك في المنظمات، دار المريخ ، الرياض، 2004.

³⁰- Sayani Ghosh, Swamy D, A Literature Review on Organizational Commitment –A Comprehensive Summary Sayani Ghosh Int. Journal of Engineering Research and Applications,p5, ISSN : 2248-9622, Vol. 4, Issue 12(Part 1), December 2014, pp. 04-14. www.ijera.com

³¹- جرينبرج و بارون، مرجع سابق ذكره.

دراسة قياسية لمحددات السياسة الائتمانية للمصارف الجزائرية خلال الفترة (1989-2009)

*an empirical study of Credit Policy Determinants of Algerian
Banks/ During the period (1989-2009)*

د. محمد عبـادي

email : abadi_mohamed3@yahoo.fr

جامعة محمد بشير الابراهيمى- برج بوعريـرج- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2017/09/05 تاريخ التعديل: 2017/12/04 تاريخ قبول النشر: 2017/12/28

الملخص :

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير كل من حجم الودائع، سعر الفائدة الحقيقي، عدد السكان، والإصلاحات الاقتصادية، على السياسة الائتمانية للمصارف التجارية الجزائرية ممثلة بحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها، باستخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1989 إلى 2009. حيث تم تقدير نموذج الانحدار المتعدد للدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS.

أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة ايجابية معنوية بين حجم التسهيلات الائتمانية وكل من إجمالي الودائع ومتغير الإصلاحات الاقتصادية، في حين ارتبط سعر الفائدة الحقيقي وحجم السكان بعلاقة عكسية معنوية.

الكلمات المفتاحية: سياسة ائتمانية، مصارف تجارية، إصلاحات، نموذج الانحدار، تسهيلات ائتمانية، متغيرات اقتصادية.

Abstract:

The study aimed to test the effect of size of deposits, the real interest rate, population, economic reforms on the credit policy of commercial banks of Algeria represented by the size of credit facilities. The study Used annual data for the period from 1989 to 2009. Where the Multi regression model was estimated using a method of Ordinary Least Squares OLS.

Results of the analysis showed that there is a positive relationship with a statistically significant between the credit facilities and the deposits and the variable of economic reforms, while the real interest rate and population size have been linked by significant negative relationship.

Keywords: credit policy, commercial banks, reforms, regression model, credit facilities, economic variables.

I. مقدمة

يُعتبر التمويل عنصراً أساسياً في التكوين الرأسمالي للدول النامية عموماً، وتعتمد عملية التمويل بدرجة أساسية على السياسات المستخدمة لتعبئته وتوجيهه نحو مجالات التنمية الاقتصادية. وتشكل المصارف والمؤسسات المالية لبنة أساسية وهامة في عملية التمويل، إذ أن للقطاع المصرفي دوراً كبيراً لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي، ذلك أنه يعتبر أهم المداخل التي تمارس الدولة من خلالها سياستها الاقتصادية، لاسيما في ظل الاقتصاديات التي تركز على التمويل المصرفي، والتي تعرف باقتصاديات الاستدانة كالجزائر.

ويعتبر تطور القطاع المصرفي مؤشراً رئيسياً على حيوية الوضع الاقتصادي. ويتجلى دور المصارف في قطاع الأعمال بوضوح من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة تساعد كثيراً في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية. غير أن الدور الحقيقي للمصارف التجارية يقاس بمدى أدائها لوظيفتها الرئيسية المتمثلة في الوساطة المالية، أي قبول الودائع ومنح القروض، والتي تتحدد في إطار السياسة الائتمانية للبنك.

وبالموازاة مع ذلك كان لزاماً على البنك التجاري المحافظة على التوازن بين سياسة الإقراض والاقتراض للحفاظ على سيولة مستمرة. هذا التوازن الذي يصعب توفيره، نظراً لوجود مخاطر عدم السداد، و التي يفترض التحكم فيها في كل مرحلة من مراحل

العملية الائتمانية. فمشكلة القروض المتعثرة مثلا تواجه كل البنوك، ولو بدرجات مختلفة.

وكل هذا تقابله حقيقة مفادها أن كل الدول تضع قيودا على النشاط الائتماني للمصارف التجارية بغرض الحد من نطاق حريتها في خلق الائتمان، حيث أن إتباع سياسة ائتمانية غير متناسقة مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة قد تعرقل سياسة التنمية، خاصة من خلال الضغوط التضخمية أو الانكماشية التي قد تحدثها، وهو ما يؤثر سلبا على تلك الأهداف.

ومن هنا يظهر تأثير السياسة النقدية على السياسة الائتمانية. ويختلف هذا التأثير بدرجات متفاوتة، من دولة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر، في قدرة السلطات النقدية على التحكم في الائتمان من خلال مختلف الأدوات المتضمنة في السياسة النقدية (الكمية منها والنوعية).

وبناء على الأهمية المعطاة لنشاط الجهاز المالي والمصرفي برزت ضرورة التعرف على أهم جوهر نشاطه المتمثل في منح التسهيلات الائتمانية، والسياسة التي تحكم هذا النشاط، وعليه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤال التالي:

ما هو تأثير كل من حجم الودائع الاجمالي، سعر الفائدة الحقيقي، عدد السكان والإصلاحات في السياسة الاقتصادية والنقدية على السياسة الائتمانية للمصارف الجزائرية للفترة (1989-2009)؟

ولذلك فقد قامت الدراسة باختبار تأثير مجموعة من المتغيرات الاقتصادية معبرة عن محددات السياسة الائتمانية للمصارف، حيث تجدر الإشارة إلى أن الدراسة اقتصرت على اختبار تأثير أربع متغيرات اقتصادية دون التطرق إلى محددات خاصة بخصائص كل المصارف الجزائرية كل على حدة، نظرا لعدم توفر بيانات بهذا الخصوص. ولتحقيق ذلك فقد تناول الجزء الأول للدراسة الإطار النظري، في حين يتكون المتبقي من هذه الدراسة من أربعة أجزاء، يتضمن الجزء الثاني وصف لبيانات ومنهجية الدراسة، ويعرض الجزء الثالث النتائج التي تم التوصل إليها. ويتضمن الجزء الأخير الخاتمة وبعض التوصيات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معالجتها لموضوع ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري، من خلال الدور المهم الذي تتميز به المصارف التجارية الجزائرية في تمويل الاستثمارات ودفع عجلة النمو. كما تكمن أهمية الدراسة في الفترة الزمنية، التي تميزت بلجوء السلطات العمومية في الجزائر في إطار مسعى تفعيل سوق التمويل عموماً، وسوق المصارف خصوصاً، إلى إجراءات إصلاحية هامة في القطاع المالي والمصرفي، آخذة في الاعتبار التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد الوطني والدولي على حد سواء. والهدف الأساسي من وراء ذلك هو تطوير فعالية المصارف وتكييفها مع الواقع الاقتصادي الجديد. فبعد صدور قانون النقد والقرض عرفت تلك المرحلة بعض التحولات، على الأقل من الجانب التنظيمي والتشريعي، حيث أصبح بنك الجزائر يفرض صرامة أكبر، إما في مجال تمويل الإنفاق العمومي (تمويل عجز الخزينة العمومية)، أو في مجال إعادة تمويل المصارف التجارية بالسيولة، وكذا في تطبيق قواعد الحذر، وبالتالي التشديد في الرقابة المصرفية، حرصاً منه على تسيير الائتمان بضوابط تقلص من تأثير حجم القروض الممنوحة على معدلات التضخم.

كما تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لعدم وجود دراسات قياسية منهجية -على حد علم الباحث- مطبق على الجزائر حول الموضوع.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى:

1- تتبع تطور حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية للفترة (1989-2009).

2- تحليل وقياس أثر المتغيرات الاقتصادية ممثلة في كل من حجم الودائع الإجمالية، سعر الفائدة الحقيقي على الاقراض، عدد السكان، الظروف والاصلاحات الاقتصادية على السياسة الائتمانية للمصارف التجارية الجزائرية ممثلة بحجم التسهيلات الائتمانية.

3- الوصول إلى نموذج قياسي يعبر عن محددات السياسة الائتمانية للمصارف التجارية الجزائرية.

4- إلقاء الضوء على بعض الجوانب البحثية ذات الصلة.

الإطار النظري

1- تعريف السياسة الائتمانية، أهدافها ومتطلباتها:

تعتبر السياسة الائتمانية للبنك عن مجموعة الأسس والمعايير والشروط التي يتم مراعاتها في إطار السياسة الائتمانية العامة التي يحددها البنك المركزي لإدارة محافظ الائتمان بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المنشود وتوفير عوائد مناسبة للمصارف بأقل تكاليف وأدنى مخاطر ممكنة. أما الائتمان المصرفي فهو عبارة عن القروض والتسهيلات النقدية وغير النقدية التي يتم منحها للأفراد والجهات الاعتبارية العامة والخاصة مقابل توفير ضمانات كافية وتعهد المقرض بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات والمصاريف المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ استحقاقها. و تهدف السياسة الائتمانية إلى ما يلي:¹

1. المساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة والمتمثلة في تنويع مصادر الدخل وزيادة الإنتاج والاستهلاك، وتوزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية وتشغيل الطاقات العاطلة، وتسهيل وتنمية عمليات التبادل التجاري.
2. تحقيق عائد مناسب من توظيف الأموال المتاحة للمصارف التجارية في ظل الالتزام بالسياسات المعتمدة لذلك
3. المحافظة على نسبة السيولة لدى المصارف التجارية ضمن حدود السيولة الآمنة والسيولة القانونية.

4. تلبية طلبات زبائن المصارف التجارية من القروض والتسهيلات الائتمانية النقدية وغير النقدية واستخدامها في الأغراض المسموح بها قانوناً.

وتتطلب السياسة الائتمانية للمصارف جملة من الأسس والضوابط التي تتطلبها عمليات منح القروض والتسهيلات للأفراد والأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية المختلفة والتي تمكن البنك من تحديد مصادر تسديد هذه التسهيلات ، ومعرفة قدرته على تحمل الخسائر التي قد تنتج عن عدم سداد تلك التسهيلات . وهو ما يتطلب مراعاة ما يلي:²

1. ألا تتعارض السياسة الائتمانية للمصرف مع التشريعات النافذة، ومع السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وأن تكون متسقة مع أهداف البنك.

2. ألا يكون للتمويل أغراض غير مشروعة مثل المضاربة بالعقارات والأسهم والعملات الأجنبية، أو تمويل عمليات غسل الأموال، أو تسديد التزامات مالية للزبون لدى مصارف أخرى وما في حكمها.
3. وضع نصوص وشروط واضحة في اتفاقات وعقود منح التسهيلات المبرمة مع الجهة المقترضة والالتزام بها.
4. ألا تتم دراسة طلب منح الائتمان إلا بعد الإيفاء بالشروط واستكمال المستندات اللازمة، وفقا لمراحل العملية الائتمانية والاجراءات المعتمدة في منح الائتمان والتعليمات الصادرة تنفيذاً للسياسة الائتمانية للبنك.

2- لمحة عن تطور الجهاز المصرفي واصلاحاته:

في إطار مسعى تفعيل سوق التمويل عموما، وسوق البنوك خصوصا، عمدت السلطات العمومية في الجزائر إلى إجراءات إصلاحية هامة تخص الاقتصاد عموما واجراءات تخص القطاع المالي والمصرفي خاصة، فقد مر المسار التنموي في الجزائر بمرحلتين شهدتا الكثير من المحاولات الإصلاحية :

المرحلة الأولى: (من 1989 إلى 2000): تميزت هذه المرحلة بالانتقال من تنظيم اقتصادي مخطط إلى تنظيم اقتصادي آخر خاضع لقوى السوق، كما عرفت الجزائر خلال هذه الفترة عدة إصلاحات جوهرية ولجأت إلى المؤسسات المالية الدولية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي. تميزت باتفاقيات الاستعداد الائتماني بين 1989 و 1994 مع البنك الدولي.³

المرحلة الثانية: (بعد سنة 2000) والتي شهدت بداية خروج الجزائر من الأزمة الأمنية التي عصفت بها خلال التسعينات، وشهدت مواصلة الإصلاحات واستكمال الانتقال إلى اقتصاد السوق. شهدت فيها الجزائر ما يعرف ببرنامح الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)⁴ الذي يتمحور حول المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية وأخرى، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل والمنشآت، تحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية ولتنمية الموارد البشرية.⁵ بالإضافة إلى برنامج دعم النمو الاقتصادي سنة 2005 تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن.

وقد شهد الجهاز المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات تمثل أهمها في الإصلاح الذي مس وغير كثيراً من عمله و توجهه للتكيف مع الإصلاحات الاقتصادية الجديدة وهو ما تضمنه القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض، وهو من القوانين التشريعية الأساسية التي شملت كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض سواء تعلق الأمر بالشكل القانوني للمصارف، أنشطة المصارف، مراقبة المصارف، ومعايير التسيير... الخ.⁶

ويتضمن القانون ثلاثة مستويات من السلطة لتنظيم الوظيفة المصرفية، مجلس النقد والقرض الذي يتمتع بأوسع صلاحيات لإدارة شؤون البنك المركزي وإصدار أنظمة مصرفية تتعلق بعدة أمور منها إصدار النقود وأسس وشروط عمليات المصارف والمؤسسات المالية وخاصة تغطية و توزيع المخاطر و السيولة والملاءة إلى غير ذلك. بنك الجزائر، حدد هذا القانون مديرية البنك المركزي التي تتكون من محافظ و ثلاثة نواب و يتمتع البنك المركزي بعدة صلاحيات منها إصدار الأوراق النقدية وتسيير احتياطات الذهب والعملات الأجنبية ويمكنه استخدام أدوات السياسة النقدية كإعادة الخصم، الاحتياطي الإجباري والسوق النقدية... الخ.⁷ واللجنة المصرفية، بهدف مراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية ولمعاقبة المخالفات المثبتة.

إن أثر قانون النقد والقرض على الجهاز المصرفي الجزائري يظهر في تكيف وضعية البنوك العمومية مع هذا القانون، و ذلك لإكمال الشروط للحصول على اعتماد من بنك الجزائر ومن بين هذه الشروط : الحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي الذي يجب أن توفره المصارف. كما برزت مؤسسات بنكية ومالية جديدة عديدة منها بنك الخليفة، البنك العربي، بنك الريان وصندوق الترقية العقارية وإنشاء الصندوق الوطني للسكن و إنشاء شركة التمويل الرهن العقاري... الخ

ومن الناحية الائتمانية فبعد صدور قانون النقد والقرض عرفت عملية منح الائتمان بعض التحولات، على الأقل من الجانب التنظيمي و التشريعي، حيث أصبح بنك الجزائر يفرض صرامة أكبر، إما في مجال تمويل الإنفاق العمومي (تمويل عجز الخزينة العمومية)، أو في مجال إعادة تمويل المصارف التجارية بالسيولة، وكذا في

تطبيق قواعد الحذر، وبالتالي التشديد في الرقابة المصرفية، حرصا منه على تسيير الائتمان بضوابط تقلص من تأثير حجم القروض الممنوحة على معدلات التضخم.

العوامل المؤثرة على السياسة الائتمانية للمصارف التجارية:

تتأثر السياسة الائتمانية للمصارف التجارية ممثلة بصافي الائتمان المحلي (مجموع صافي الائتمان المقدم إلى القطاع العام غير المالي، والائتمان الموجه إلى القطاع الخاص، والحسابات الأخرى)⁸ بعدة عوامل نذكر منها ما قامت الدراسة باختبار درجة تأثيره كما يلي:

1. حجم الودائع الإجمالي (Deposit): يعتبر مؤشر الودائع أحد أهم المؤشرات التي تعكس تطور الجهاز المصرفي، كما يعكس هذا المؤشر قدرة وفاعلية المصارف في جذب الودائع.

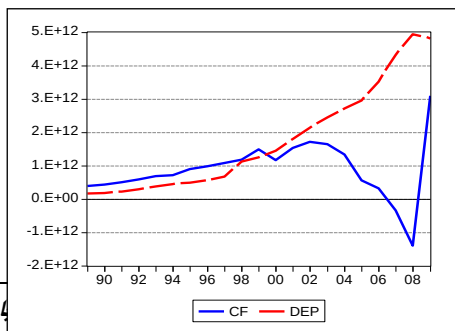
2. سعر الفائدة الحقيقي على الاقراض (Real Interest Rate): سعر الفائدة الحقيقي هو سعر فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم كما يقيسه معامل انكماش الناتج المحلي⁹. حيث تتأثر المصارف الجزائية في إطار عملية منح الائتمان بكلفته من خلال أداة سعر الفائدة على الاقراض، حيث تُستخدم كأداة من المصارف التجارية في إطار ضوابط السياسة النقدية للحد أو الرفع من حجم الائتمان. ويرتبط إيجاباً مع الائتمان.¹⁰

3. عدد السكان (Population): يمثل مستوى الطلب الكلي على الائتمان المحلي، ويرتبط إيجاباً بالائتمان.¹¹

وبين الشكل رقم (1) تطور حجم التسهيلات الائتمانية وحجم الودائع المصرفية ، والشكل رقم (2) تطور سعر الفائدة الحقيقي على القراض للفترة (1989-2009)

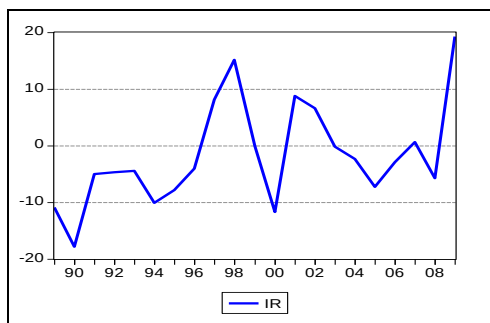
شكل رقم (1)

تطور حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة وإجمالي الودائع للفترة (1989-2009)



شكل رقم (2)

تطور سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض للفترة (1989-2009)



يظهر من الشكل رقم (1) والشكل رقم (2) أن حجم التسهيلات الائتمانية للمصارف الجزائرية يفوق حجم الودائع المصرفية خلال الفتر (1989-1999) حيث تميزت هذه الفترة بنمو إقتصادي ضعيف بالإضافة الى تردي الأوضاع السياسية والأمنية في الجزائر حيث أن البنوك في تلك الفترة لم تكن الحل الأنسب لتوجيه المدخرات إليها، وتناسب هذا النمط للتسهيلات الائتمانية مع تذبذب أسعار الفائدة على القروض، الذي ظل سالبا إلى غاية سنة 1997 نظرا لارتفاع معدلات التضخم في الجزائر لهذه الفترة أين بلغ أقصاها سنة 1995 بمعدل تضخم 29.8% (مقاسا بالانكماش في الناتج المحلي الاجمالي) ثم بدأ معدل التضخم في الانخفاض نتيجة الاصلاحات الاقتصادية، حيث بلغ سنة 1996 و سنة 1997 معدل 18.7% و 5.7% على التوالي. في حين اتجه حجم الودائع إلى الارتفاع المتواصل في الفترة (2000-2009) تزامنا مع الانخفاض المتواصل كذلك لحجم التسهيلات الائتمانية لنفس الفترة ما عدا سنة 2009 التي شهدت ارتفاعا كبيرا. وفيما يخص أسعار الفائدة في هذه الفترة فقد استمرت كذلك على نفس النمط من التذبذب مع الارتفاع سنة 2009.

بيانات ومنهجية الدراسة

تستخدم هذه الدراسة بيانات سنوية حول متغيرات اقتصادية للفترة (1989-2009) منشورة في النشرات السنوية والنقارير التي يصدرها البنك المركزي الجزائري ومنشورات الديوان الوطني للإحصاء، بالإضافة إلى الإحصاءات السنوية الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة أهمها البنك الدولي. وقد تنوعت وتعددت مصادر استقاء البيانات الإحصائية بغية تحري الدقة والتأكد من مصداقيتها، حيث تم مقارنتها في أكثر من مصدر لتفادي ما قد يشوب هذه البيانات من أخطاء. وهي بذلك تمتاز على الدراسات السابقة المطبقة على الجزائر بكونها-على حد علم الباحث- أول دراسة

تستخدم نموذجاً قياسياً لتقدير المتغيرات التي تؤثر على السياسة الائتمانية وكذا قياس حجم هذا التأثير.

تم الاعتماد في صياغة نموذج الدراسة على نظرية الأرصدة القابلة للاقراض والتي توضح أن حجم التسهيلات الائتمانية يعتمد على مدى توفر الأموال القابلة للاقراض (عرض الأموال) **Credit Supply** وعلى (مقدار الطلب) على تلك الأموال **Credit Demand** (العامري، 2003). ومن أهم العوامل المحددة للسياسة الائتمانية التي قامت الدراسة باختبارها، ما تم صياغتها في النموذج رقم (1) التالي:

$$CF = \alpha + \beta_1 Dep + \beta_2 IR + \beta_3 Pop + \beta_4 Dum + \ell i \dots\dots(1)$$

حيث يمثل:

CF: يمثل حجم التسهيلات الائتمانية، تم تقديرها كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.
 α يمثل الحد الثابت للنموذج، $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: معلمات النموذج
Dep: حجم الودائع الإجمالي، تم تقديرها كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
Pop: حجم السكان، ويعبر عن حجم الطلب على التسهيلات الائتمانية، تم تقديرها باللوغاريتم الطبيعي لعدد السكان.
IR: سعر الفائدة الحقيقي على الاقراض
Dum: ويمثل متغير وهمي يشير للتغيرات التي طرأت على السياسة النقدية والاقتصادية في الجزائر سنة 1996. فيأخذ قيمة 0 (صفر) قبل فترة الإصلاحات، وقيمة 1 (واحد) للفترة ما بعد الإصلاحات.
 ℓi : بواقي النموذج أو الأخطاء العشوائية.
 حيث تم معالجة البيانات باستخدام برنامج الاقتصاد القياسي E-views للحصول على نتائج دقيقة.

نتائج الدراسة

1- الاختبارات الأولية لبيانات الدراسة:

1-1 الإحصاءات الوصفية واختبار التوزيع الطبيعي

يوضح الجدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج الدراسة للفترة (1989-2009).

جدول رقم (1): الإحصاءات الوصفية واختبار التوزيع الطبيعي

حجم السكان LOG(POP)	سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض IR	الودائع المصرفية DEP	التسهيلات الائتمانية CF	
21	21	21	21	عدد المشاهدات
17.211	-0.0176	0.3648	0.4054	المتوسط الحسابي
17.367	0.1924	0.4710	0.9935	أعلى قيمة
17.020	-0.1790	0.2179	-0.1221	أدنى قيمة
0.1035	0.0906	0.0835	0.2839	الانحراف المعياري
-0.2438	0.6668	-0.3188	0.1728	الالتواء
1.9877	3.0634	1.7499	2.8322	التفطح
1.1047	1.5600	1.7232	0.1292	Jarque-Bera
0.5755	0.4583	0.4224	0.9374	الاحتمال

المصدر: من إعداد الباحث

تشير النتائج الوصفية المبينة في الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لحجم الودائع وحجم التسهيلات الائتمانية كان موجبا، حيث أن نسبة حجم التسهيلات الائتمانية كان أكبر من حجم الودائع. في حين أن أعلى نسبة للتسهيلات الائتمانية بلغت 99.35% من الناتج المحلي الاجمالي، بينما بلغت أعلى قيمة للودائع المصرفية نسبة 47.10% من الناتج المحلي الاجمالي. كما سجل أقل انحراف معياري لمتغير حجم الودائع، يليه متغير سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض، بينما سجل أعلى انحراف معياري لمتغير التسهيلات الائتمانية. في حين لم تظهر فروقات كبيرة بين المتوسط الحسابي وأعلى

قيمة وأدنى قيمة فيما يخص متغير عدد السكان. بينما كان الانحراف المعياري مرتفعاً نوعاً ما (10.35%) مقارنة بمتغيرات الدراسة الأخرى.

وتشير نتائج اختبار **Jarque-Bera** إلى قبول فرضية التوزيع الطبيعي لكل متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 1%. وبناء على نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي تم تعزيز استخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية لتقدير معلمات نموذج الدراسة.

1-2 اختبار الارتباط المتعدد:

إن إشكالية الارتباط المتعدد بين المتغيرات قد تظهر إذا تجاوز معامل ارتباط متغيرين مستقلين ببعضهما نسبة تفوق 80%¹²، في حين أظهرت دراساً أخرى أن درجة 80 إلى 90% ارتباط بين متغيرين مستقلين أو أكثر تجعل من الصعب عزل تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع على حده¹³. وبالتالي فنموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة الارتباط المتعدد **Multicollinearity**. ويبين الجدول رقم (2) مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (2): مصفوفة الارتباط

	CF	DEP	IR	LOG(POP)
CF	1.000000	-0.569029	-0.567442	-0.956919
DEP	-0.569029	1.000000	0.384268	0.702659
RIR	-0.567442	0.384268	1.000000	0.491070
LOG(POP)	-0.956919	0.702659	0.491070	1.000000

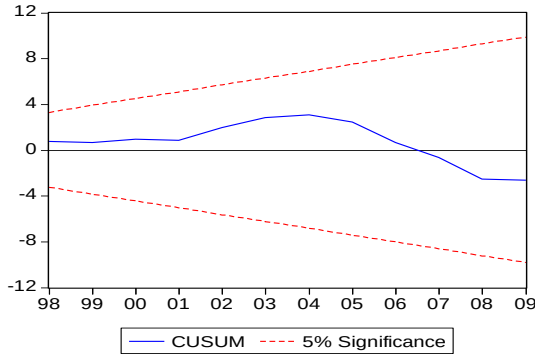
المصدر: من إعداد الباحث

حيث يظهر من الجدول أعلاه عدم وجود مشكلة ارتباط متعدد بين متغيرات الدراسة المستقلة يفوق 70%.

2- تحليل نتائج الدراسة:

قبل تحليل نتائج نموذج الانحدار، فمن الضروري التأكد من عدم وجود تغيير هيكلي (**Structural change**) في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة، وذلك بالاعتماد على إجراء اختبار استقرارية معالم النموذج (**Stability Test**)، حيث يقصد بالاستقرارية هنا عدم وجود قفزات مفاجئة في البيانات مع مرور الزمن، في هذا المجال سيتم الاستعانة باختبار **Cusum Test (Cumulative Sum Test)**، نتائجها موضحة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (3) اختبار استقرارية معالم النموذج



المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الشكل (3)، أن منحنى البواقي يقع ما بين خطي الإنحراف المعياري من بداية الفترة إلى نهايتها، مما يثبت صحة وجود استقرارية معالم النموذج، وبالتالي سيتم الاعتماد على الفترة كاملة في الاختبارات المالية دون الحاجة إلى تجزئتها.

توضح المعادلة رقم (2) تقدير معلمات نموذج الدراسة، وتمثل القيمة بين قوسين قيمة إحصائية (t) ودرجة المعنوية لها. وتشير (*) (**) إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، 5% على الترتيب.

$$CF = \alpha + \beta_1 Dep + \beta_2 IR + \beta_3 Pop + \beta_4 Dum + li \dots\dots\dots(2)$$

+ 58.93	+ 0.99	- 0.49	- 3.43	+ 0.14
(13.694)*	(2.229)**	(-13.529) *	(2.731)**	(-3.401)*

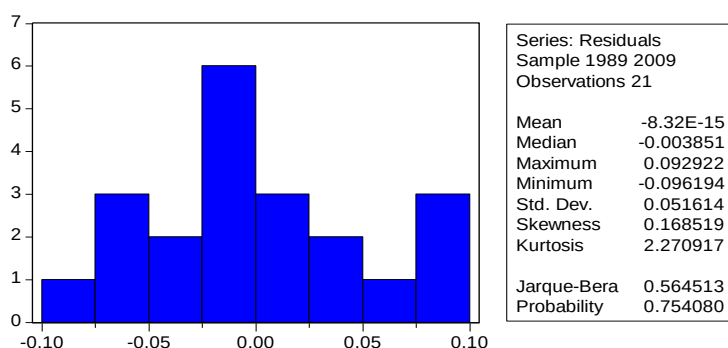
$$R^2 = 0.9669 \quad D.W = 0.00 \quad F - statistic = 117.07^*$$

قبل تحليل نتائج نموذج الانحدار المتعدد، تجدر الإشارة إلى تفسير قيمة R^2 وقيمة $D.W$ ، وقيمة F -Statistic. حيث تشير القيمة الأولى إلى القدرة التفسيرية للنموذج، حيث أن المتغيرات المستقلة تفسر 96.69% من التغيرات في المتغير التابع، في حين أن قيمة اختبار $Durbin-Watson (D.W)$ تشير إلى إمكانية وجود اشكالية عدم تجانس تباين الخطأ حيث أن قيمتها لا تنتمي إلى المجال (1.5-2.5).¹⁴ أما قيمة إحصائية F فيتبين أنها بلغت قيمة 117.07 عند مستوى معنوية 1% وهي أعلى من قيمة F الجدولية، وعليه يتم قبول الفرضية التي تنص على أن هناك أثراً ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع.

كما أن المنهجية السابقة في تقدير نموذج الدراسة قد تعاني مشكلتين قد تؤدي إلى نتائج مضللة. الأولى هي أن الأخطاء العشوائية المحصل عليها من نموذج الانحدار السابق قد تكون مرتبطة فيما بينها، وهو ما يعرف بمشكلة الارتباط الذاتي (**Autocorrelation Problem**). أما الثانية فهي أن تباين الخطأ العشوائي قد لا يكون ثابتاً عبر الزمن كما تفترض طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (**OLS**)، وهو ما يعرف بمشكلة عدم ثبات أو عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي (**Heteroskedasticity Problem**)¹⁵. وقد تم إجراء الاختبارات اللازمة على الأخطاء العشوائية (**Residuals**) للتأكد من مدى ملائمة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (**OLS**) لتقدير نموذج الدراسة. حيث سيتم اختبار فيما إذا كانت الأخطاء العشوائية تتبع توزيع طبيعياً، غير مرتبطة ذاتياً، وفيما إذا كان تباينها ثابتاً عبر الزمن.

1- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج:

شكل رقم (4): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث

يظهر من الشكل أعلاه أن بواقي نموذج الانحدار موزعة طبيعياً وما يتوافق مع شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

2- اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج:

يهدف هذا الاختبار إلى تقصي مدى وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية سيكون من خلال تطبيق اختبار **Ljung-Box** على الأخطاء العشوائية (**Residuals**). ويأتي هذا الاختبار لفحص الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين

الأخطاء العشوائية إلى غاية فترة التباطؤ **Lag**. ويوضح الجدول رقم (3) نتائج اختبار **Ljung-Box** ممثلة في احصائية **Q-Stat** والاحتمال **Prob**.

جدول رقم (3): اختبار الارتباط الذاتي لبواقي نموذج الدراسة لفترة تباطؤ

Lag=12

Lag	Q-Stat	Prob
1	2.2402	0.134
2	2.4327	0.296
3	4.9145	0.178
4	8.8105	0.066
5	10.216	0.069
6	10.535	0.104
7	11.351	0.124
8	12.048	0.149
9	13.049	0.160
10	14.992	0.132
11	16.242	0.132
12	19.685	0.073

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر من الجدول أعلاه أن قيمة الاحتمال للاختبار الإحصائي كانت دوماً أكبر من درجة معنوية 1%، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي نموذج الانحدار.

3- اختبار تجانس تباين الخطأ:

من أجل فحص تجانس أو ثبات تباين الخطأ العشوائي (**Homoskedasticity**) فقد تم تطبيق اختبار عدم تجانس التباين **White Heteroskedasticity Test**، حيث أظهرت نتائج الاختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي وبالتالي فقد تم إعادة تقدير معاملات النموذج ضمناً مع إدراج هذه المشكلة، وفق برنامج **E-views** (**White Heteroskedasticity-Consistent Standard Errors & Covariance**).

وعليه، ونظرا لتوافق شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية مع عدم وجود مشاكل في البيانات واصلاح ما وجد منها، فإن النموذج يعبر عن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث يشير الجزء الثابت من المعادلة وقيمته (58.93+) إلى أن أدنى حد من التسهيلات الائتمانية تقدمها البنوك التجارية في ظل غياب أي تأثير يمثل نسبة 58.93 % من قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

ويظهر أن هناك علاقة ايجابية معنوية بين حجم التسهيلات الائتمانية وكل من إجمالي الودائع ومتغير الاصطلاحات الاقتصادية، في حين ارتبط سعر الفائدة الحقيقي وحجم السكان بعلاقة عكسية معنوية.

وبالتالي فإن هناك تأثيرا لكل المتغيرات السابقة على السياسة الائتمانية للمصارف التجارية، بحيث يتوافق التأثير الايجابي لكل من حجم الودائع المصرفية والنظرية الاقتصادية ودراسة (العتوم، 2000) على الأدرن ودراسة (العامري، 2003) على اليمن. وكذا العلاقة السلبية لسعر افائدة على الاقراض مع النظرية الاقتصادية ودراسة (العتوم، 2000) و (العامري، 2003). حيث يفسر حجم الودائع ما نسبته 99% من التغيرات في حجم التسهيلات الائتمانية، ويعتبر كأهم متغير مؤثر على السياسة الائتمانية للمصارف في ظل نتائج تحليل النموذج، التي توافقت مع ما توصلت اليه دراسة كل من (العامري، 2003) على اليمن.

في حين اختلف تأثير حجم السكان عما كان متوقعا باظهاره لعلاقة سلبية ذات دلالة إحصائية تعزى في رأي الباحث إلى أن عدد السكان بالضرورة لا يعبر بالضرورة دوما عن حجم التسهيلات الائتمانية بالقدر الذي يعبر عن حجم الودائع المصرفية، ذلك - وحسب رأي الباحث كذلك- بالرغم من المشاريع الاستثمارية وصندوق دعم الاستثمار التي تتطلب تمويلا بنكيا، فإن المواطن الجزائري فردا أو مؤسسات عمومية تميل إلى التمويل الذاتي للاستثمار وزيادة السكان لا يقابله بالضرورة زيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم. كما أن الزيادة في عدد السكان لا تعني بالضرورة الزيادة في عدد المتعاملين مع البنوك ايداعا واقتراضا. حيث أظهرت دراسة (العامري، 2003) أن علاقة حجم السكان بحجم الائتمان المصرفي موجبة لكنها غير دالة إحصائيا، وما يتوافق مع ما توصلت اليه الدراسة في أن زيادة عد السكان لا يؤدي إلزاما إلى زيادة حجم التسهيلات الائتمانية.

أما فيما يخص متغير الإصلاحات الاقتصادية والنقدية خلال فترة الدراسة، فقد أبدت تأثيرا ايجابيا واضحا من خلال العلاقة الايجابية حيث أن 14% من التغيرات في التسهيلات الائتمانية تفسر بالإصلاحات التي تضمنها الاقتصاد الجزائري.

الخاتمة

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير كل من حجم الودائع، سعر الفائدة الحقيقي، عدد السكان، والاصطلاحات الاقتصادية على السياسة الائتمانية للمصارف التجارية الجزائرية ممثلة بحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها. باستخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1989 إلى 2009. وقدمت الدراسة تحليلا قياسيا لمعرفة مدى تأثير كل متغير. توصلت الدراسة إلى نتائج مرتبطة بالتحليل الوصفي ونتائج مرتبطة بالتحليل القياسي. حيث أن:

1- حجم التسهيلات الائتمانية (الائتمان المصرفي) مر بمرحلتين، مرحلة تمتد من 1989 إلى 2000، تميز خلالها بالنمو بمعدلات موجبة، ومرحلة تميز فيها بالانخفاض والنمو السالب خلال الفترة (2001-2008).

2- حجم الودائع المصرفية تميز بالارتفاع المستمر والنمو بمعدلات متزايدة خلال فترة الدراسة (1989-2009).

3- تذبذب أسعار الفائدة الحقيقية، قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر.

4- السياسة الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية تتأثر ايجابا بعوامل حجم الودائع (Dep)، الإصلاحات الاقتصادية (Dum)، وتتأثر سلبا بسعر الفائدة الحقيقي على الاقراض (IR) وحجم السكان (Pop).

وعليه تطرح الدراسة بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في تفعيل دور الجهاز المصرفي الجزائري في تحقيق الهدف الاجتماعي والاقتصادي المرغوب المتمثل في النمو الاقتصادي:

1- تحديد سياسة ائتمانية واضحة لكل بنك.

2- أن تتضافر جهود الحكومة والبنك المركزي في سبيل إيجاد بيئة ملائمة للائتمان المصرفي، من خلال التأثير الجيد والتحكم في الطلب والعرض عليه. من خلال تعبئة المدخرات ووضعها في القنوات الصحيحة وما يتلاءم مع متطلبات النمو الاقتصادي.

3- ضرورة تشجيع الاستثمار أكثر الذي يدفع الصغار لتحسين سياستها الائتمانية.

المراجع والاحالات

- ¹ السياسة الائتمانية والائتمان المصرفي في ليبيا
<http://www.cbl.gov.ly/pdf/048fblnLhLLtmKccXTg.pdf>
- ² المرجع نفسه.
- ³ حميد، بوزيدة: النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح في الفترة 1992-2004. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.
- ⁴ Services du chef du gouvernement , Le plan de la relance économique 2001-2004, les composantes du programme
- ⁵ حميد، بوزيدة: المرجع نفسه.
- ⁶ ضياء مجيد، الموسوي: الإصلاح النقدي، دار الفكر الجزائر، الطبعة الأولى، 1993.
- ⁷ محمد بلقاسم حسن، بهلول : الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية، مطبعة حلب، الجزائر، 1993.
- ⁸ موقع الكتروني: البنك الدولي [www. worldbank.org](http://www.worldbank.org)
- ⁹ المرجع نفسه.
- ¹⁰ عادل قائد فارح، العامري: أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن. رسالة ماجستير، الأردن، 2003.
- ¹¹ عامر، العتوم: دور الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية للحالة الأردنية للفترة 1985-2000، رسالة ماجستير، الأردن، 2002.
- ¹² Bryman, A. and Cramer, D. (2001). **Quantitative Data Analysis with SPSS release 10 for Windows: A guide for Social Scientists**. 1st ed., East Sussex: Routledge
- ¹³ Kennedy, P. (1998), **A Guide to Econometrics**. 4th ed. Oxford: Blackwell.
- ¹⁴ Eviews 4 User's Guide I. Quantitative Micro Software (QMS).
- ¹⁵ Gujarati, Damodar N. (2003), **Basic Econometrics**. McGraw-Hill, International Edition, PP 335-387.

دور التكامل الإقتصادي في توفير عوامل الجذب البيئية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر - تجربة الإتحاد الأوروبي -

The role of economic integration in providing inter factors attractions to attract foreign direct investment- The experience of the European Union –

أ.عمار عريس

ammar.aries18@gmail.com

جامعة محمد طاهري بشار-الجزائر

د. مجدوب بحوصي

mahjoub_bahoussi@yahoo.fr

جامعة محمد طاهري بشار-الجزائر

تاريخ الاستلام: 2017/10/05 تاريخ التعديل: 2017/11/15 تاريخ قبول النشر: 2017/12/19

المخلص :

إن انضمام الدولة إلى تكامل اقتصادي يعد ضروري لأجل توفير عوامل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك معاصرة التغيرات الاقتصادية العالمية وخاصة ما يتعلق بالعملة الاقتصادية، فالدولة منفردة اليوم لا يمكن لها أن تحقق ما يمكن تحقيقه عند انضمامها إلى التكامل الإقتصادي الذي يمكنها من تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق التنمية الاقتصادية.

إذ اتجهت معظم الدول لإقامة تحالفات فيما بينها في إطار التكامل الإقتصادي رغبة منها في الظفر بالمنافع التي يعود به عليها، والتي من بينها توفير عوامل الجذب البيئية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تساهم في رفع أداؤها الإقتصادي.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى عرض تجربة الإتحاد الأوروبي الذي حقق نجاحا باهرا في مسيرة التكامل الإقتصادي بوصوله إلى الوحدة النقدية وتزايد عضويته، الشيء الذي جعل منه قوة اقتصادية تنافس أقوى الاقتصاديات بالعالم ومدى مساهمتها في توفير عوامل الجذب البيئية المهمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإلحاقها بتحقيق التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التكامل الإقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، عوامل الجذب البيئية، المناخ الإستثماري، الإتحاد الأوروبي.

Abstract:

The accession of the state to economic integration is necessary to provide factors to attract foreign direct investment as well as contemporary global economic changes, especially with regard to economic globalization. Today, the individual state cannot achieve what can be achieved when it joins the economic integration that enables it to activate foreign direct investment and achieve economical development.

As most of the countries tended to establish alliances among themselves within the framework of economic integration in order to win the benefits it brings to them, including the provision of inter-attractions to attract foreign direct investment, which contribute to the raising of economic performance, this paper aims to present the experience of the European Union, Was a great success in the process of economic integration as it reached the monetary union and its increasing membership, which made it an economic force that competes with the world's strongest economies and its contribution to providing important inter-factors attractions to attract foreign direct investment and achieve greater development Economy.

Key words: Economic Integration, Foreign Direct Investment, Inter-

المقدمة:

على الرغم من اتجاه أغلب الدراسات إلى تقييم موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار كل دولة على حدى فإنه يمكن تناول هذا الموضوع من زاوية مجموعة من الدول تسعى لبناء تكامل اقتصادي، هذا الأخير والذي نلاحظه في العديد من مناطق العالم إذ يعتبر التكامل الإقتصادي محفزاً لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفيره عوامل جذب بيئية لا تستطيع كل دولة تحقيقها منفردة، إذ يعتبر عاملاً لتحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتدعيم المشاركة السياسية بما يفرضه من إصلاحات على الدول، كما يلزم الدول بمجموعة من الإصلاحات تؤدي في النهاية إلى زيادة معدلات النمو، نصيب الفرد من الناتج، اتساع حجم السوق، إزالة القيود البيئية المختلفة، تطوير البنية التحتية الترابطية وإصلاح جوانب المالية العامة والسياسة النقدية، كلها من شأنها توفير عوامل جذب مهمة في الجانب الاقتصادي للاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى مساهمته في تحسين الجانب القانوني والتنظيمي من خلال الإتفاق على أطر تشريعية موحدة بين الدول تمتاز بالاستقرار والوضوح، مع إيجاد هيئات تنظيمية مشتركة للتعامل مع ملف الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب تعزيز باقي المزايا المرتبطة بالضمانات والحوافز، حيث تؤدي مختلف العوامل السابقة إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول التكامل.

وقد شهدت سنوات التسعينات تطورات كبيرة في مجال الإستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الدولي من خلال التوسع في إنشاء مناطق التجارة الحرة والتكتلات الإقتصادية التي أصبحت تستقطب أكثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن أبرزها نجد تجربة الاتحاد الأوروبي الذي أصبح أحد أقطاب الثلاثية بوصوله إلى مراحل متقدمة من التكامل الإقتصادي بميلاد الوحدة النقدية الأوروبية بنهاية عام 1999، ومساهمته في توفير المناخ الإستثماري الجاذب للإستثمارات الأجنبية المباشرة للدول الأعضاء فيه.

ومن هذا المنطلق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى مساهمة تجربة الاتحاد الإقتصادي الأوروبي في توفير عوامل الجذب البيئية لاستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر؟

كما يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بعوامل الجذب البينية؟ وما هو دورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل ساهمت تجربة الاتحاد الأوروبي في توفير عوامل الجذب البينية لتعزيز جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
- وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:
- التكامل الإقتصادي وآثاره.
- مساهمة التكامل الإقتصادي في توفير عوامل الجذب البينية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر
- تجربة الاتحاد الأوروبي في توفير عوامل الجذب البينية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: التكامل الإقتصادي وآثاره.

نشأ مفهوم التكامل الإقتصادي أساساً وتطور في ظل البلدان الصناعية، وأصبح ينظر إليه على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم، وساعد في ذلك العلم والتقنية وتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي.

1. تعريف التكامل الإقتصادي

يعرف "بيلا بلاسا" التكامل الإقتصادي بأنه " عملية وحالة " فبوصفه عملية فهو يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الإقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فهو يشير إلى إنتقاء مختلف صور التفرقة بين الإقتصاديات القومية⁽¹⁾.

أما التكتل الإقتصادي فيعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الإقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة إقتصادياً، جغرافياً، تاريخياً، ثقافياً وإجتماعياً تجمعها مجموعة من المصالح الإقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة

الدولية البيئية لتحقيق أكبر عائد ممكن للوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الإقتصادية لشعوب تلك الدول⁽²⁾؛

2. آثار التكامل الإقتصادي

تنقسم هذه الآثار إلى آثار ساكنة تكون في المدى القصير، وتترتب عن القيود التي كانت مفروضة على المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، وأخرى ديناميكية لتحقيق أهداف في المدى الطويل، والتي قد تؤدي إلى تغييرات أساسية في الهيكل الإقتصادي للدولة العضو في التكامل.

1.2 الآثار الساكنة للتكامل الإقتصادي وتتمثل فيما يلي⁽³⁾:

أ. أثر خلق التجارة: ويتعلق بالتجارة الجديدة التي تنشأ بين الدول الأعضاء بقيام التكامل، ويحدث عندما يؤدي التكامل إلى تغييرات في منشأ المنتج من منتج محلي إلى منتج عضو؛

ب. أثر تحويل التجارة: يحدث عندما يوجد تغير في منشأ المنتج من دولة منتجة غير عضو (مواردها أقل تكلفة) إلى دولة منتجة عضو (مواردها أكثر تكلفة).

2.2 الآثار الديناميكية للتكامل الإقتصادي: يمكن إجمال هذه الآثار فيما يلي⁽⁴⁾:

أ. وفرة الحجم الكبير في الإنتاج: من خلال التخصص وتقسيم العمل بين دول التكامل؛
ب. زيادة المنافسة: من خلال إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء في التكامل؛

ج. زيادة التوظيف: إذ أن إلغاء القيود على إنتقال الأشخاص بين الدول المتكاملة من شأنه أن يؤدي إلى إنتقال الفائض للعمال من المناطق التي تضيق بهم إلى المناطق الأخرى التي تعاني من نقص في اليد العاملة؛

د. تشجيع الإستثمارات: يؤدي التكامل الإقتصادي إلى تحفيز الإستثمار في الدول الأعضاء، فإتساع السوق وما سيتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز على الإستثمار، كما أنه يعمل على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل الإستثمار داخل نطاق الدول المتكاملة لما توفره من مناخ إستثماري ملائم.

ثانياً: مساهمة التكامل الإقتصادي في توفير عوامل الجذب البيئية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر

يمكن التكامل الإقتصادي من توفير عوامل الجذب البينية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر للدول الأعضاء فيه، ويبرز ذلك من خلال المزايا والمنافع والتي تنتج عنه، ومن أهم ذلك ما يلي:

1. إتساع حجم السوق: يعتبر حجم السوق ومعدل نموه من أهم محددات الإستثمار الأجنبي المباشر فالشركات الأجنبية تفضل الأسواق المحلية التي تكون لديها منافذ كبرى نحو الأسواق الإقليمية الديناميكية، أو تلك الدول التي تملك علاقات إقليمية من أجل تشكيل أسواق واسعة؛ والتكامل الإقتصادي سيمكن من إيجاد سوق موحدة بين الدول الأعضاء تسمح للمنتجات المختلفة التي تنتجها كل دولة من أن تجد أسواقا أوسع ومجالا أكبر في حالات عديدة، حيث يؤدي إتساع السوق إلى إمكانية إقامة إستثمارات لم تكن قائمة قبل الإتحاد، وهذا سيعتبر عليه عدة نتائج إقتصادية هامة تتمثل فيما يلي:

- ستجد المشروعات الإنتاجية في كل دولة عضو فرصة أكبر ومجالا أوسع لزيادة إنتاجها، مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وتشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة ويزيد من كفاءتها الإنتاجية؛

- تحقيق وفرة الحجم الكبير في الإنتاج وزيادة التخصيص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء؛

كما أن جاذبية الدولة للإستثمار الأجنبي المباشر لا تعتمد فقط على حجم السوق المحلي للدولة، وإنما تعتمد كذلك على إنتماءها إلى منطقة في توسع سريع، حيث أن التكامل الإقتصادي يمثل بعدا هاما للإستراتيجية الشاملة للشركات متعددة الجنسيات، فالمكان المناسب هو الذي يسمح بترجمة الحضور في سوق يكون وطنيا وجهوي ودولي في نفس الوقت يحتوي على وفرة عوامل الإنتاج التي تسمح بأن تكون أرضية للتصدير نحو الدول الأعضاء وباقي العالم فتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الأخيرة إلى المكسيك يعود بالدرجة الأولى إلى مشروع الإتحاد مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في إطار "النافتا".

2. رفع مستوى الرفاهية الإقتصادية: يسمح التكامل الإقتصادي من خلال إزالة الرسوم الجمركية وتخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق وحرية إنتقال عناصر الإنتاج بين دوله من تمكين المستهلكين من الحصول على السلع بأقل الأسعار الممكنة، وهذا يعتبر محفز لنشاط الشركات متعددة الجنسيات إذ تستطيع الحصول على

المواد الأولية التي تستعملها في استثمارها بأقل التكاليف كما أن تحقيق رفاهية الأفراد يؤدي إلى زيادة طلبهم على السلع والخدمات بما يساهم في زيادة إستثمارات هذه الشركات لأجل تلبية ذلك.

3. إيجاد مناخ ملائم للتنمية الإقتصادية: يتيح التكامل الإقتصادي فرصا واسعة لإقامة مشروعات كبيرة الحجم تتمتع بمزايا الإنتاج الوفير إستجابة لإتساع السوق المشتركة، وبالتالي إنخفاض تكاليف الإنتاج لصالح الرخاء الإقتصادي الجماعي بالنسبة لوحدات الإنتاج المتواجدة لدى أطراف التكامل، وفي ظل كل هذه الظروف والمحددات فإنه يساهم بدرجة كبيرة في تحفيز المستثمرين الأجانب على الإستثمار في هذه الدول.

4. زيادة معدل النمو الإقتصادي: يعتبر النمو الإقتصادي أول عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، والتكامل الإقتصادي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في الدول الأعضاء، إذ أنه يعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج، مما يؤدي إلى زيادة معدل الإستثمار في الدول الأعضاء وإتساع السوق، وما ستنبهه من زيادة الطلب على السلع المنتجة وبالتالي زيادة حافز الإستثمار.

5. إسهام التكامل في تطوير القاعدة التكنولوجية: إن توسع السوق وما ينجم عنه من زيادة المنافسة يحفز على إجراء البحوث والتطوير، إذ من المميزات الناتجة عن التكامل الإقتصادي إتباع التقدم التكنولوجي في الإنتاج وبالتالي تخفيض التكلفة وزيادة الربحية، هذا ما يزيد من إستقطاب الشركات متعددة الجنسيات إلى دول التكامل من أجل الإستثمار بها بتكلفة أقل وعائد مرتفع.

6. تخفيف العبء على ميزان المدفوعات: حيث تهتم الشركات الأجنبية بوضعية ميزان المدفوعات، فإذا كان يعاني من عجز فمن الممكن أن تتخذ الدولة إجراءات تقييدية بغية تعديله لا تكون في صالح الشركات الأجنبية، كمنعها من تحويل الأرباح أو فرض رسوم جمركية والتي تعتبر عوامل طاردة للإستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال قيام الدول المتكاملة بتخفيض وارداتها من العالم الخارجي وتعويضها بزيادة التبادل التجاري مع الدول المتكاملة معها، فبالك لا تتجنب تكلفة الإستيراد بعملات أجنبية ما يؤدي إلى تخفيف العبء على موازين مدفوعاتها، ما يؤدي إلى زيادة إستقطابها للإستثمار الأجنبي المباشر.

7. زيادة القدرة التفاوضية للدولة: حيث يمنح التكامل الإقتصادي الدول المتكاملة كل القوة، ذلك ما يجعلها قادرة على المساومة لتحقيق مصالحها، هذا ما يمكن هذه الدول من إسقاط المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال زيادة قدرتها التفاوضية على إتفاقيات الشراكة في مجال الإستثمار، كالشراكة الأورو عربية والشراكة الأورو متوسطية.

8. توفير البنية الأساسية الترابطية: تؤثر حالة ووضعية المنشآت القاعدية وخدمات التوزيع على تكاليف الإستثمار، فإذا كان النقل، الإتصال توزيع المياه والكهرباء غير متوفرة في مناطق الإستثمار، ذلك يرفع تكلفة الإنتاج مع الإشارة إلى أن الخدمات المالية ووسائل الدعم الأخرى الفعالة ضرورية من أجل الإستجابة لمختلف إحتياجات المستثمرين المحليين أو الأجانب⁵؛

والتكامل الإقتصادي يمكن من توفير شبكات من البنى التحتية والإتصالات والمواصلات الترابطية بين الدول الأعضاء مما يساهم في تخفيض تكلفة الإستثمار في هذه الدول، حيث إذا كان هناك مستثمر يريد الإستثمار في دولة عضوة في التكامل ويحتاج مواد أولية من دولة عضوة أخرى، فتوفر البنى الترابطية بين هاتين الدولتين فإن ذلك يساهم في تخفيض تكلفة نقل هذه المواد، ما ينعكس إيجابا على العائد المحقق عن الإستثمار، هذا يعتبر عامل مهم لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر إليها.

9. زيادة الإبتفتاح الإقتصادي: حيث يميل الإستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه نحو الإقتصاديات المفتوحة وإتجاه الإقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، والتكامل الإقتصادي يؤدي إلى تخفيض أو إزالة الحواجز التجارية بما يسمح بفرص أكثر تنافسية، ويؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية والبينية للدول الأعضاء وتسهيل حركة عناصر الإنتاج فيما بينها، مما يساهم في جذب المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر إليها، إذ تفضل الشركات متعددة الجنسيات توجيه إستثماراتها داخل التكتل الإقتصادي لتجنب التعريف الجمركية.

10. إستقرار سعر الصرف وإنخفاض معدل التضخم: ترتبط تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر سلبا مع تقلبات سعر الصرف كما تتأثر معدلات التضخم المرتفعة، وفي حالة التكامل النقدي فإنه يساهم في إيجاد وحدة نقدية يتم التعامل بها بين الدول الأعضاء ذلك ما يقضي على مخاطر سعر الصرف بين هذه الدول، كما يسمح التكامل بإيجاد

مؤسسات تعمل على التنسيق بين السياسات النقدية وضبط المستوى العام للأسعار في الدول الأعضاء، كل هذا يساهم في تشجيع الشركات متعددة الجنسيات على الإستثمار في هذه الدول؛ ومن أمثلة ذلك الإتحاد النقدي الأوروبي والذي وصل إلى الوحدة النقدية الأوروبية وإنشاء البنك المركزي الأوروبي لتنظيم وتنسيق السياسات النقدية لمنطقة اليورو.

11. الإستقرار السياسي وتوفير الأمن: تتوقف عملية الإستثمار على مدى توفر الإستقرار السياسي والأمني، إذ لا يمكن تصور إنتقال رؤوس الأموال إلى بيئة فاقدة لهذا الشرط حتى في ظل إرتفاع المردودية المتوقعة من عملية الإستثمار، والتكامل الإقتصادي يؤدي إلى تعزيز الروابط السياسية بين الدول الأعضاء وإشاعة أجواء الثقة، التفاهم المتبادل، حسن الجوار والإستقرار السياسي في المنطقة، كما يساهم في زيادة القوة السياسية للبلدان الأعضاء مجتمعة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية، ويؤدي إلى إزالة بؤر التوتر والخلافات الحدودية وغيرها، ويتحقق الإستقرار الإقتصادي والسياسي في آن واحد ما يساهم في زيادة جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول.

ثالثا: تجربة الإتحاد الأوروبي في توفير عوامل الجذب البينية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر

يمثل الإتحاد الأوروبي الذي يضمن في عضويته 28 دولة نموذجا حيا لنجاح إستراتيجية التكامل الإقتصادي على صعيد الدولي بين دول تختلف شعوبها عن بعضها البعض في اللغة والثقافة والتاريخ، إلى جانب هذا تربطها مصالح إقتصادية مشتركة ويأتي على رأسها إستكمال مقومات الوحدة الأوروبية التي تؤهل أوروبا كقوة إقتصادية دولية عظمى.

1. الإتحاد الإقتصادي الأوروبي

كان هدف إنشاء الإتحاد الأوروبي هو التخلص من بقايا سيطرة النظام الإقطاعي والثورات العامة التي سيطرت على الساحة الأوروبية وكانت لها آثار في جميع المجالات وخاصة منها الإقتصادية.

ويمكن عرض نشأة الإتحاد الأوروبي كما يلي⁽⁶⁾:

أ. إتحاد البينلوكس: كانت أول تجربة لتكامل أوروبي في 25 تشرين الأول 1947، حيث إتفقت كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ على إنشاء إتحاد جمركي إعتباراً من سنة 1948؛

ب. الجماعة الأوروبية للفحم والصلب: تم إقرارها بموجب معاهدة باريس في 18 أبريل 1956، وضمت كل من فرنسا، ألمانيا، إيطاليا ودول البينلوكس بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة لتجارة الفحم الحجري والحديد والصلب؛

ج. الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية: في يونيو 1955 قررت الدول الست تحقيق المزيد من الاندماج والتقارب فيما يتعلق بالطاقة الذرية وإقامة سوق مشتركة عامة، وإنشاء صندوق إستثماري أوروبي وتم إقراره مع ظهور السوق الأوروبية المشتركة؛

د. السوق الأوروبية المشتركة: في 25 مارس 1957 وقعت الدول الستة الأعضاء المذكورة إتفاقية روما لتأسيس السوق الأوروبية المشتركة والتي بدأ تنفيذها في 01 جانفي 1958؛

كما أن الهدف الرئيسي من وراء إنشاء هذا السوق يتمثل في تطوير النشاط الإقتصادي بشكل متوازن ومستمر، مع تحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي في الدول الأعضاء إلى جانب رفع مستوى المعيشة، وكانت ترمي السوق الأوروبية المشتركة من وراء سياستها المختلفة إلى تطوير نظام المنافسة وحمايته في الأسواق المحلية داخل الدول الأعضاء⁽⁷⁾.

وبدأت الجماعة الإقتصادية الأوروبية بقبول أعضاء جدد والذي تم على النحو التالي:

- 22 جانفي 1973: كان التوسع نحو الشمال بإقرار عضوية المملكة المتحدة، إيرلندا والدانمارك؛

- 23 مارس 1981: التوسع كان نحو جنوب القارة الأوروبية بإنضمام اليونان؛

- 01 جانفي 1986: التوسع نحو جنوب القارة الأوروبية، إذ إنضمت إسبانيا والبرتغال.

ه. معاهدة ماستريخت وإتساع العضوية: تم الإتفاق على القانون الأوروبي الموحد في فيفري 1986، وأصبح ساري المفعول إعتباراً من أول جانفي 1987 والذي أدى إلى تأسيس الإتحاد الأوروبي إنطلاقاً من معاهدة ماستريخت في 7 فيفري 1992، والتي تم من خلالها وضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما وتوقيع الإتفاقية الجديدة للوحدة الأوروبية، وذلك بالتركيز على موضوعين هما البنك المركزي الأوروبي ووحدة النقد

الأوروبي والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993⁽⁸⁾، وتواصل إنضمام الدول الأوروبية للإتحاد الإقتصادي كما يلي⁽⁹⁾:

- 01 جانفي 1995: كان التوسع نحو وسط وشمال أوروبا بإنضمام النمسا، فلندا والسويد؛
- 01 أفريل 2004: كان التوسع نحو شرق أوروبا بإنضمام ليتوانيا، إستونيا، المجر، بولندا، لاتفيا سلوفينيا تشيك، سلوفاكيا، مالطا وقبرص؛
- 01 جانفي 2007: إنضمام كل من بلغاريا ورومانيا؛
- أما في الوقت الحالي فقد أصبحت 28 دولة بإنضمام كرواتيا في 01 جويلية 2013.

2. الوحدة النقدية الأوروبية

يعتبر تحقيق الوحدة الإقتصادية والنقدية الإنجاز الأهم في مسيرة التكامل والوحدة الأوروبية وتتوجا لجهودها المتواصلة التي بدأتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ويتطلب إقامة وحدة إقتصادية ونقدية توافر قواعد مشتركة تحكم السياسات الإقتصادية والنقدية، ومن أجل ذلك أسست معاهدة ماستريخت بهدف تحديد السبل الكفيلة لتحقيق هذه الوحدة من خلال التنسيق بين السياسات الإقتصادية والنقدية للدول الأعضاء.

إذ أن البداية الحقيقية لفكرة إنشاء العملة الأوروبية الموحدة كانت إتفاقية "ماستريخت" التي وقعتها خمسة عشر دولة أوروبية في 07 فيفري 1992، وهي: النمسا، بلجيكا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا البرتغال، إسبانيا، إنجلترا، الدانمارك، السويد واليونان، ومنذ هذا التاريخ بدأت أوروبا حلمها في تحقيق الوحدة النقدية وتأسيس مؤسسة النقد الأوروبية لتتحول فيما بعد إلى البنك المركزي الأوروبي⁽¹⁰⁾.

ومن أبرز النقاط التي نصت عليها إتفاقية ماستريخت ما يلي:

- إنشاء سوق مشتركة وإتحاد إقتصادي ونقدي، وذلك عن طريق توحيد السياسات والأنشطة من أجل تدعيم النمو الإقتصادي؛
- رفع جميع القيود التي تعيق إنسياب السلع والخدمات والأفراد، بالإضافة إلى رأس المال وإلغاء كافة الحواجز فيما بين الدول المعنية؛
- إقامة الوحدة النقدية الكاملة بطريقة مرحلية تنتهي بإقامة بنك مركزي أوروبي موحد بتاريخ 01 جانفي 1999 يتحكم في إصدار العملة الأوروبية الموحدة التي إصطلح تسميتها باليورو؛

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية تشير الاتفاقية إلى أن هدف نظام البنوك المركزية الأوروبية العمل على استقرار الأسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية لدول الجماعة، كما يعمل النظام الأوروبي للبنوك المركزية على تهيئة المناخ بما يساعد على تكوين البنك المركزي الأوروبي، الذي سيتولى مهام التنسيق بين سياسات البنوك المركزية للدول الأعضاء.

3. آثار الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية

1.3 آثار الوحدة الاقتصادية الأوروبية : إقامة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي مكن دوله من ما يلي:

- إيجاد سوق موحدة تتحرك فيها السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال بحرية كاملة، من خلال إلغاء القيود الجمركية بينها وتعزيز المنافسة وتقوية آليات السوق؛
- إقامة سياسات مشتركة تهدف إلى إحداث التغيير الهيكلي وتحقيق التنمية الإقليمية؛
- تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية خاصة السياسة المالية فيما يتعلق بعجز الميزانية.

2.3 آثار الوند النقدية الأوروبية: حيث إمتدت آثارها إلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية داخل الاتحاد الأوروبي، ويمكن توضيح أهمها في ما يلي⁽¹¹⁾:

- زيادة الإستثمارات طويلة الأجل عامة والإستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة، نظرا إلى تقلص درجة مخاطر سعر الصرف، مما يحقق فوائد السوق الموحدة للدول الأعضاء؛

- تسهيل التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوروبي، فالمبادلات التجارية وعمليات التحويل أصبحت تتم بسرعة وثقة أكبر لعدم وجود تغيرات مفاجئة في معدلات سعر الصرف وتقليص التباين في أسعار السلع والخدمات بين دول الاتحاد، مما زاد المنافسة وتخفيض التكاليف والأسعار وزيادة الكفاءة التنافسية للمنتجين على مستوى السوقين الأوروبية والعالمية؛

- دمج أسواق المال الأوروبية في سوق واحدة تتمتع بحجم أكبر وسيولة أكثر، وتكون قادرة على منافسة سوق الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد إطلاق سندات اليورو وتحويل السندات المقومة بالإيكيو والعملات الوطنية لدول الاتحاد إلى سندات مقومة باليورو؛

- زيادة حركة رؤوس الأموال داخل الإتحاد مما يؤدي إلى زيادة الإستثمار وزيادة التشغيل والنمو الإقتصادي داخل الإتحاد؛

- تقليل مخاطر تقلبات أسعار الصرف، فالتعامل بعملة واحدة تتمتع بدرجة عالية من الإستقرار أكثر أماناً من التعامل بعملات كثيرة تتفاوت وتقلب أسعارها كل يوم، كما زال أثر المضاربين الذين يضاربون على تغيير أسعار العملات الوطنية لدول الإتحاد؛

- إزالة الفوارق بين الدول الأعضاء بالنسبة إلى المراكز المالية، وذلك من خلال توحيد السياسة النقدية؛

- القيام بالإصلاحات الإقتصادية وإعادة الهيكلة قصد إنشاء ظروف ملائمة لنمو العديد من القطاعات الإقتصادية وخلق جو من المنافسة الإقتصادية الإيجابية، مع توقع انخفاض معدلات التضخم وتدني عجز الموازنات العامة لدول الإتحاد؛

- توحيد أسواق العمل بين دول الإتحاد الأوروبي ما يخلق المزيد من فرص العمل الجديدة في الأجل الطويل؛ كما أن تحقيق الدول لشروط الإنضمام إلى اليورو يعكس مدى إستقرار إقتصادياتها وسلامتها ويؤدي ذلك إلى إحداث نوع من التقارب الإقتصادي فيما بين هذه الدول.

رابعا: مساهمة الإتحاد الأوروبي في توفير عوامل الجذب البيئية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر :

إن تحقيق الوحدة الإقتصادية والنقدية الأوروبية ساهم بشكل كبير في توفير عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بين الدول الأعضاء، ويبرز ذلك في الجوانب التالية:

1. الجانب الإقتصادي:

ساهمت الإتحاد الأوروبي في توفير مناخ يتميز بالإستقرار الإقتصادي والإفتتاح على العالم الخارجي، وذلك كما يلي:

1.1 إتساع حجم السوق: إن الإتحاد الأوروبي يمثل سوقا يضم أكثر من 500 مليون مستهلك، وهو بذلك يعد أكبر سوق موحد في العالم وفي نفس الوقت هو السوق الأكثر إنفتاحاً على دول العالم، إذ أن المنفحص لإقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي كلا منها على حدى يجد أنها تختلف من حيث حجم السوق، إذ قدر نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال عام 2016 بحوالي 68211 دولار في السويد، وبحوالي 45576 و41687 دولار في بلجيكا وفرنسا على الترتيب، بينما دول أخرى تعاني من انخفاض

القوة الشرائية مثل اليونان وفلندا بحوالي 21825 و13411 دولار على التوالي، أما إذا نظرنا إلى دول الاتحاد الأوروبي ككل فإنها تتمتع بسوق كبيرة، إذ يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 14151 دولار سنة 2000 إلى 29003 دولار سنة 2016، مع ارتفاع عدد السكان من حوالي 487 مليون نسمة إلى حوالي 511 مليون نسمة خلال نفس الفترة.

الجدول رقم (01): تطور مؤشرات حجم السوق للاتحاد الأوروبي للفترة (2000-2016)

السنوات	2000	2007	2009	2011	2013	2014	2016
عدد السكان (مليون نسمة)	487	499	503	5053	508	509	511
نصيب الفرد من GDP (دولار)	14151	28476	27101	29139	28307	27510	29003

Source: European commission statistical, annex of European economy spring, 2017, p11,p21.

2.1 النمو الإقتصادي: يتميز الاتحاد الأوروبي بارتفاع معدلات النمو، إذ يرتفع حجم ناتجه المحلي من حوالي 6891 مليار دولار سنة 2000 إلى 14821 مليار دولار سنة 2016.

الجدول رقم(02): تطور معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للاتحاد الأوروبي (2000-2016)

السنوات	2000	2006	2009	2011	2012	2013	2014	2016
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	3.8	3.3	-44.	1.7	-0.5	0.2	1.6	1.9

Source :European commission statistical, annex of European economy spring, 2017, p196.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(06) أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي عرف عدة تذبذبات خلال الفترة (2000-2016)، حيث ارتفع من 3.8% سنة 2000 إلى 3.3% سنة 2006، لتعرف دول الاتحاد الأوروبي ابتداء من 2008 إنكماشاً في إقتصادياتها، إذ وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.4% ليزداد الأمر سوءاً سنة 2009 إذ شهد المعدل إنخفاضاً حاداً إلى -4.4%، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى التأثير الكبير للأزمة المالية على الدول الأوروبية، فقد تأثرت العديد من دول

منطقة اليورو بالخسائر التي تحملتها مصارفها نتيجة إنكشاف إستثماراتها في الولايات المتحدة الأمريكية والضغط المتصاعد على اليورو.

وفي عام 2010 بدأت إقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي بالتعافي تدريجيا حيث بلغ معدل النمو 2%، وذلك لإتجاه البنوك والمؤسسات المالية إلى زيادة رؤوس الأموال والسيولة الإحتياطية بالإضافة إلى إنتعاش الإستهلاك الخاص والإستهلاك الحكومي، لينخفض المعدل إلى -0.5% سنة 2012 مقارنة ب 1.7% بفعل أزمة الديون السيادية التي عرفتها منطقة اليورو، والتي بدأت شرارتها في اليونان بنهاية عام 2010، إذ أثرت الإجراءات التي إتخذت في منطقة اليورو على صعيد خفض مستويات القروض التي تقدمها البنوك، والتي أثرت على الإقتصاد الحقيقي إضافة إلى تأثره بالسياسات المالية التقشفية المتبعة، وشهد معدل النمو بعض التحسن سنة 2013 مسجلا معدل 0.2%، ثم ليصل سنة 2016 إلى نحو 1.9% وذلك نتيجة تحسن أداء كل من الإقتصاد الألماني والفرنسي، ومساهمة إجراءات وسياسات البنك المركزي الأوروبي وحكومات الدول الأعضاء في الحد من المخاطر المالية المتصلة بأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وساعدت على خفض معدلات الفائدة طويلة الأجل في الإقتصادات الأكثر ضررا كالإونان، البرتغال إسبانيا، إيرلندا وإيسلاندا.

3.1 معدل التضخم: بوجود البنك المركزي الأوروبي كوحدة مستقلة يعمل على إنقارار الأسعار وتحقيق مستويات أدنى لمعدلات التضخم ورسم السياسات النقدية للإتحاد الأوروبي، كل هذا سيؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج في دول منطقة اليورو، ما يعتبر محفزا للشركات متعددة الجنسيات للإستثمار فيها.

الجدول رقم(03): تطور معدل التضخم في الإتحاد الأوروبي للفترة (2000-2016)

السنوات	2000	2008	2009	2011	2012	2013	2014	2016
معدل التضخم	3.2	3.7	1	3.1	2.6	1.5	1.4	0.6

Source: European commission statistical, annex of European economy spring 2017, p196.

بالنسبة لمعدلات التضخم على مستوى الإتحاد الأوربي، فقد إنخفض من 3.2% سنة 2000 إلى 2.3% سنة 2005، ثم عرف إرتفاع ليصل 3.7% سنة 2008، وفي سنة 2009 إنخفض إلى 1% وذلك في أعقاب الإنكماش في الطلب وإنخفاض الأسعار

ومحدودية خلق فرص عمل جديدة في دول الاتحاد الأوروبي الذي سببتها الأزمة المالية العالمية، لترتفع سنة 2011 إلى 3.1% وذلك راجع لأزمة الديون السيادية التي مست دول الاتحاد الأوروبي وتأثيرها على المستوى العام للأسعار، أما عن سنة 2013، فنلاحظ تحسن طفيف في الأداء الإقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي حيث إنخفض معدل التضخم إلى 1.5% ليعرف بعدها تراجع حتى 0.6% سنة 2016 يظل بعيدا عن المستويات المستهدفة عند 2% وهذه المؤشرات تعكس الدور الأساسي لبنك المركزي الأوروبي والقائم على تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار.

4.1 سعر الصرف: نجد أن ظهور اليورو ساهم في تخفيض مخاطر تقلبات أسعار الصرف في دول منطقة اليورو، فإن كان شخص يريد الإستثمار في فرنسا ويحتاج مواد أولية من ألمانيا، فإعتماد اليورو في كلتا الدولتين ساهم في تخفيض مخاطر الصرف بين الفرنك الفرنسي والمارك الألماني كما في السابق من حيث القيمة والوقت، ووجود البنك المركزي الأوروبي يعمل على إستقرار سعر صرف اليورو مقابل العملات الرئيسية في العالم يثبت مكانة اليورو دوليا، ما يساهم في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول؛

الجدول رقم(04): تطور أسعار صرف اليورو مقابل بعض العملات للفترة (2000-2014)

السنوات	2000	2004	2006	2008	2010	2012	2014
الدولار الأمريكي	0.92	1.24	1.25	1.47	1.32	1.31	1.32
الين الياباني	99.47	134.44	146.02	152.45	116.24	113.61	118.7
الجنيه الإسترليني	0.65	0.69	0.68	0.68	0.85	0.81	0.96

Source: Eurostat european figures Eurostat yearbook european commission, 2014, p72.

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ إستقرار سعر صرف اليورو مقابل العملات الرئيسية، حيث بالرغم من تأثير أزمة الديون السيادية عام 2010 إلا أنه بقي محافظا على إستقراره، وذلك نتيجة إتجاه البنك المركزي إلى خفض سعر الفائدة على اليورو مع إرتفاع قيمته، بهدف خفض كلفة الإقتراض لتشجيع رجال الأعمال على الإستثمار.

5.1 الإفتتاح الإقتصادي: تهدف السياسة التجارية للإتحاد الأوروبي إلى فتح أسواق جديدة للمصدرين الأوروبيين والعمال والمستثمرين من خلال إتفاقيات التجارة لخفض التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز الأخرى، ومع بدء تطبيق معاهدة لشبونة في ديسمبر 2009، فقد مهدت الطريق لسياسة الإستثمار الأوروبي وأصبح الإستثمار الأجنبي المباشر بدوره جزءا من السياسة التجارية المشتركة للإتحاد الأوروبي ومن إختصاص المفوضية الأوروبية التي إعتمدت في نوفمبر 2010 أجندة من الحزم السياسية التجارية وركزت على الحد من الحواجز التجارية؛

الجدول رقم(05): تطور التجارة الخارجية لدول الإتحاد الأوروبي للفترة (2005-2016)

السنوات	2005	2008	2009	2011	2012	2013	2014	2016
الصادرات	38.1	42	36.8	44	45.7	46.5	47.2	48.7
الواردات	36.6	41.1	35.5	42.6	43	43.1	43.9	44.8

Source: European commission statistical annex of European economy spring, 2016, p196.

وفيما يخص المبادلات التجارية الخارجية لدول الإتحاد الأوروبي، يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معدل الصادرات قد إرتفع من 38.1% سنة 2005 إلى 42% سنة 2008، وذلك ببلوغ عدد الدول الأعضاء 27 دولة عضوة بإنضمام كل من رومانيا وبلغاريا، حيث أن الإتحاد الأوروبي يعتبر من أكثر التكتلات الإقليمية تطورا كما يعد أكبر مصدر في العالم، إذ بلغت قيمة صادراته 1.928 مليار دولار لعام 2009 بما يمثل 15.9% من الصادرات العالمية، حيث أن 36.8% منها مصدرة إلى خارج الإتحاد الأوروبي، ليستمر نمو معدل الصادرات إلى الخارج ليصل إلى 48.7% سنة 2016؛

أما بالنسبة لواردات الإتحاد الأوروبي من الخارج، فقد إرتفع معدلها خلال الفترة (2005 - 2008) من 36.6% إلى 41.1%، إذ سجل الإتحاد الأوروبي أكبر قيمة للواردات بـ 2300 مليار دولار بنسبة 18.3% من الواردات العالمية عام 2009 منها 35.5% مستوردة من خارج الإتحاد الأوروبي ليستمر المعدل في الإرتفاع ليصل إلى 44.8% سنة 2016، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على الإفتتاح الكبير لإقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي على العالم الخارجي.

الجدول رقم(06): تطور نسبة التجارة البينية من التجارة الخارجية الأوروبية (2000-2015)

السنة	2000	2005	2008	2010	2012	2013	2014	2015
الصادرات	67.9	68	67.7	65.4	62.7	62	63.3	63.2
الواردات	64.4	64.6	62.7	61.9	60.7	62.1	62.8	63.3

Source: unctad hand book of statistics ,2011, p14, *EUROSTAT External and intra-EU trade, www.knoema.com.

أما فيما يخص التجارة الأوروبية البينية، فحسب الجدول نلاحظ إستقرار نسبة التجارة البينية الأوروبية من التجارة الخارجية في حوالي 67% مع توسع عضوية الإتحاد الأوروبي، وتعتبر من أعلى النسب المسجلة مقارنة بالتكتلات الإقتصادية الأخرى، وهذا ما يعطي صورة واضحة عن أهمية السوق الداخلية للإتحاد الأوروبي بالنسبة للدولة، ما يدل على أن التوجه الإقليمي لدول الإتحاد الأوروبي أكبر من توجهها الدولي ما يؤدي إلى التأثير على تجارة الدول غير الأعضاء، وذلك من خلال زيادة الصادرات من الإتحاد إلى الدول غير الأعضاء وإنخفاض الواردات.

2. الجانب السياسي:

فيما يتعلق بالجانب السياسي فقد أتاح الإتحاد الأوروبي مؤسسات تعمل على توفير الإستقرار السياسي للمنطقة والذي من شأنه زيادة جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء، وذلك في صورة مجلس الإتحاد الأوروبي والذي يقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء على المستوى الأوروبي وله صلاحيات واسعة ضمن المجالات المتعلقة بالسياسة الخارجية المشتركة والتعاون الأمني⁽¹²⁾؛

والبرلمان الأوروبي هو الهيئة التمثيلية التي تعبر عن إدارة الشعوب وتجسد إستمرار دعم وتأييد هذه الشعوب لفكرة الوحدة والإندماج، حيث ينتخب أعضاء البرلمان بالإقتراع المباشر، والذي يشكل مع مجلس الإتحاد الأوروبي السلطة التشريعية له وتوصف بأنها واحدة من أقوى الهيئات التشريعية في العالم.

إضافة للمفوضية الأوروبية والتي تعتبر إحدى المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوروبي، ولها الحق في تقديم مقترحات القوانين الخاصة بالسياسة المشتركة، وهي المسؤولة عن حماية الإتفاقيات بالإشراف على تنفيذ القوانين المشتركة وتطبيق القرارات السياسية والتفاوض حول الإتفاقيات الدولية للتجارة والتعاون.

كما تم إنشاء مجلس وزراء المالية والإقتصاد الذي يقرر السياسة المشتركة بين الدول الأعضاء، ويتغير حسب القطاعات الإقتصادية والإجتماعية التي يتم التداول حولها في هذا المجلس⁽¹³⁾.

3. الجانب التنظيمي:

إن من بين الفوائد الرئيسية التي قدمها الإتحاد الأوروبي للشركات والشركاء الإقتصاديين هو شفافية الأنظمة مع إطار تنظيمي وقانوني آمن للإستثمار، إذ أوجد الإتحاد الأوروبي مؤسسات تعمل على ضمان تطبيق القوانين والتنسيق فيما بينها بما في ذلك القوانين الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر، ومن بين هذه المؤسسات محكمة العمل الأوروبية التي تعتبر الجهاز القضائي للإتحاد الأوروبي، وتتكون المحكمة من قاضي لكل دولة ويشهد له بالكفاءة والخبرة في المجالات القانونية والتنظيمية، وهي بهذه الصفة تلعب دورا بالغ الأهمية في عملية التكامل والإندماج الأوروبي حيث تتولى مراقبة تطبيق وتفسير المعاهدات والأعمال القانونية.

عمل الإتحاد الأوروبي منذ بدايته على توفير متطلبات إقامة سوق موحدة تقوم على حرية إنتقال عوامل الإنتاج ولأجل ذلك إتخذت مجموعة من التدابير والإجراءات لتحرير السوق من مختلف العقبات، وذلك كما يلي⁽¹⁴⁾:

1.3 في مجال حركة السلع والبضائع: ظهرت عقبات فنية ظلت تعيق حركة التبادل الحر

للسلع على الرغم من قيام إتحاد جمركي منها ما يتعلق بتحديد المواصفات والمعايير، ومنها ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والفنية وما يتعلق بتحرير سوق الأعمال؛ وفيما يتعلق بمشكلة المواصفات، عملت مؤسسات الإتحاد الأوروبي على تقليل التباين بين التشريعات من دولة إلى أخرى في هذا المجال من خلال توحيدها، فقامت بوضع معايير ومواصفات فنية متفق عليها وإصدار تشريعات ولوائح وتوجيهات في هذا الإتجاه، وقد صدر عن هذه المؤسسات 250 توجيها إستهدف تحقيق الإنسجام بين التشريعات المتعلقة بالمواصفات والمعايير الفنية المطبقة للدول الأعضاء، وتغيير عدد كبير منها لتتماشى مع التطورات التكنولوجية؛ كما تم منع التمييز بين السلع، أي أنه يتعين على الدول الأعضاء عدم قطع الطريق أمام دخول أي من المنتجات المنافسة إلى أسواقها بسبب إختلافات طفيفة، أي أنه يحق لأي منتج في دولة عضو أن يطرح منتجاته دون تمييز في أسواق كافة الدول الأعضاء؛

ولأجل تحقيق الإنسجام في تشريعات الدول الأوروبية المتعلقة بالشروط والمواصفات الفنية للسلع، لجأ المجلس الأوروبي إلى تشكيل لجان فنية مختصة تقوم بالإتصال مع الهيئات الوطنية المعنية بتحديد المعايير والمواصفات والشروط الفنية بالنسبة إلى المنتجات الأساسية والإتفاق على معايير وأنماط أوروبية موحدة، ومنح هذه اللجان سلطة إصدار شهادات مطابقة للمواصفات والمعايير الأوروبية والسعي لدى الدول الأعضاء للاعتراف بها؛

وعن مشكلة براءات الإختراع وحقوق التأليف، أسفرت جهود الجماعة الأوروبية عن طرح علامة تجارية أوروبية تعتبر وسيلة لتقديم حماية موحدة صالحة لتغطية منتجات الدول الأوروبية الأعضاء، وعالجت مؤسسات الإتحاد الأوروبي مشكلة الأعمال والمنشآت العامة، وشرعت منذ التسعينات بإيجاد قدر أكبر من الإنسجام بين اللوائح الوطنية المنظمة للنشاط الإقتصادي في الدول الأعضاء، وتمكنت من الإنتهاء من تحرير سوق المنشآت العامة بحلول 1993.

2.3 في مجال إنتقال عنصر العمل: عرف إنتقال عنصر العمل على المدى القصير في الإتحاد الأوروبي عدة تأثيرات سلبية نظرا لوجود إختلافات كبيرة في درجة التقدم والنمو الإقتصادي بين الدول الأعضاء في بعض الفترات خصوصا بعد إنضمام دول جديدة أقل تقدما مثل: إيرلندا، ليتوانيا وإستونيا... إلخ، ولأجل مواجهة ذلك عملت مؤسسات العمل الأوروبي المشترك على تنسيق السياسات الإجتماعية بين الدول الأعضاء، وتبني سياسات مشتركة من أجل ضمان حرية انتقال العمالة، إذ منحت للعامل حرية الانتقال بحثا عن العمل وحرية الإقامة، إذ أصبحت حقوق الإقامة والانتقال بحرية في أي من الدول الأعضاء متاحة لكل العاملين داخل دول الإتحاد الأوروبي دون استثناء اعتبارا من سنة 1994.

3.3 في مجال الخدمات وحركة رؤوس الأموال: أولت مؤسسات الإتحاد الأوروبي اهتماما بتوحيد سوق الخدمات إذ ركزت على الخدمات التي تقدم تحت إشراف مباشر أو في ظل رقابة صارمة من قبل السلطات العامة، مثل الخدمات التي تقدمها البنوك وشركات التأمين والبورصة، لتأثيرها المباشر والبالغ الأهمية في بقية قطاعات الاقتصاد والتي قامت على أساس "مبدأ الاعتراف المتبادل"، أي الإعتراف رسميا لمؤسسة مالية بتقديم خدماتها لدولة معينة يجعل من حقها تلقائيا تقديم الخدمة نفسها لبقية الدول الأعضاء؛

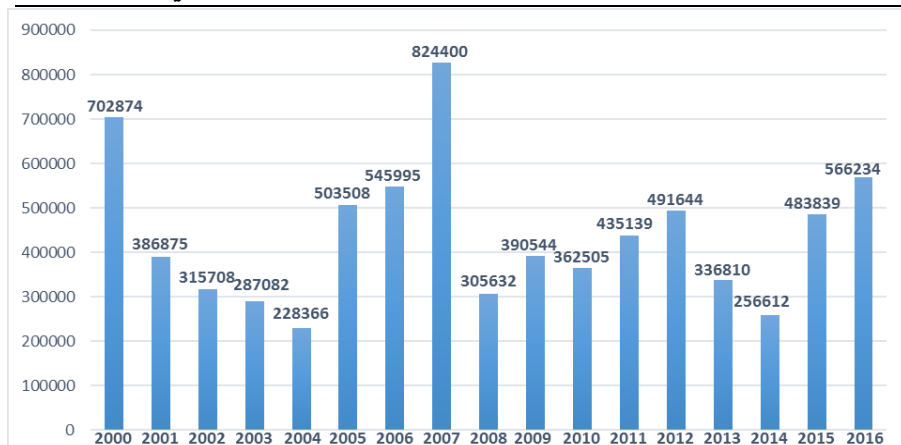
وصدرت العديد من التوجيهات الأوروبية المتعلقة بتوطين خدمات البنوك، التأمين، البورصة، إدارة المحافظ والأوراق المالية، إضافة إلى صدور مجموعة من القواعد واللوائح الهادفة للتنسيق بين التشريعات الوطنية المنظمة للعمل في هذا المجال من أجل الوصول إلى التوحيد الكامل لسوق الخدمات، ونفس الشيء بالنسبة لتوحيد سوق رأس المال إذ عملت المؤسسات الأوروبية على ضمان سهولة إنسياب رأس المال دون عوائق، كما بذلت جهود أخرى في بعض القطاعات والمجالات المرتبطة بقطاع الخدمات، مثل قطاع المواصلات والاتصالات، وذلك من خلال إنشاء شبكة مواصلات واتصالات أوروبية موحدة تربط أجزاء السوق الأوروبية الموحدة.

كما قامت مؤسسات الاتحاد الأوروبي من خلال عقد إتفاقية "شنجن" التي أصبحت قيد التنفيذ في 26 مارس 1995، باتخاذ إجراء تنسيق الضرائب بما في ذلك قواعد الضرائب غير المباشرة والرسم على القيمة المضافة التي ألغت الحدود أمامها حيث يتم تحصيلها في بلد الشراء⁽¹⁵⁾.

إضافة إلى ذلك فإن الاتحاد الأوروبي أنشأ بنك الإستثمار الأوروبي وهو مؤسسة مستقلة تتعامل مع القطاع الخاص والقطاع العام بتقديم القروض والضمانات لتحقيق التنمية داخل الاتحاد الأوروبي.

ومن خلال ما سبق يستنتج أن دول الاتحاد الأوروبي تتميز بارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي، إتساع السوق المحلي، إنفتاحها التجاري على العالم الخارجي، إنخفاض معدلات البطالة والتضخم وإستقرار في سعر صرف اليورو بالرغم من الأزمات التي مر بها، إضافة لتوفر الأيدي العاملة وإنخفاض معدلات الضرائب على الشركات في دول الاتحاد الأوروبي، هذا ما يؤدي ويساعد على جذب مزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال إيجاد فرص تسويقية جديدة للشركات العابرة للقارات في هذه الدول لزيادة ربحيتها، هذا من جهة ومن جهة أخرى تخوف دول الاتحاد الأوروبي من هروب رؤوس الأموال إلى خارج الاتحاد الأوروبي.

الشكل رقم(01): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاتحاد الأوروبي للفترة (2000- 2013) الوحدة مليون دولار



Source: UNCTAD, FDI/TNC database www.unctad.org/fdistatistics

من خلال الشكل لرقم (01) يلاحظ أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الإتحاد الأوروبي واصلت نموها سنة 2000 وعلى غرار السنوات السابقة، حيث بلغت التدفقات الوافدة من الإستثمار الأجنبي المباشر إليها مستوى قياسي بلغ 702 مليار دولار مرتفعة بذلك بنسبة 39.28% مقارنة بسنة 1999، حيث تبقى هذه الإستثمارات منجزة بفعل عمليات الإدماج والتملك الدولية التي مثلت 88% من حجم التدفقات العالمية الإجمالية سنة 2000؛

لتعرف التدفقات الواردة من الإستثمار الأجنبي المباشر تراجع كبير سنة 2001 إلى حوالي 368 مليار دولار ويرجع السبب في ذلك إلى تباطؤ الإقتصاد العالمي مما أثر على سلوك الشركات متعددة الجنسيات، إذ لم تتعدى القيمة الإجمالية للنشاطات المنجزة سنة 2001 حوالي 594 مليار دولار، والتي لم تمثل إلا نصف الرقم المسجل سنة 2000، وفي سنة 2002 إنخفضت الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للإتحاد للمرة الثانية على التوالي مسجلة إنخفاضا قدره 16.82% حيث بلغت 315 مليار دولار، ويعود ذلك إلى ضعف إمكانيات إعادة الانتعاش الإقتصادي على المدى القصير على الأقل، ثم لتواصل الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الإنخفاض سنة 2003 ثم سنة 2004 على التوالي، وذلك بنسبة 20.55% عنه سنة 2003؛

أما سنة 2005 فعرفت تدفقات معتبرة وذلك بنسبة نمو قدرت بحوالي 120% عنه سنة 2004، حيث يفسر هذا الإرتفاع في حجم التدفقات بتضاعف عمليات الإدماج والتملك في دول الإتحاد الأوروبي ثم تواصل الإرتفاع لتصل إلى 545 مليار دولار سنة

2006، ثم سنة 2007 بمعدل نمو قدر بـ 51.19 % إلى 824 مليار دولار متجاوزة بذلك المستوى القياسي الذي بلغته سنة 2000، كما أن تأثير الأزمة على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الإتحاد الأوروبي كانت أقل إذ بلغت نسبة الإنخفاض 33% مقارنة بـ 60% و 51% بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية واليابان؛ ثم سجلت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإتحاد الأوروبي إرتفاعا ملحوظا حيث بلغت نسبة الإرتفاع سنة 2011 حوالي 20%، متجاوزة بذلك مرحلة ما قبل الأزمة المالية وأزمة الديون السيادية، وذلك للمرة الأولى بالرغم من إستمرار آثار الأزميتين إضافة إلى حالة عدم اليقين الإقتصادي؛

ثم شهدت دول الإتحاد الأوروبي زيادة ملحوظة في الإستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ تلقت رقما قياسيا من هذه الإستثمارات بلغ نحو 491 مليار دولار خلال عام 2012 بزيادة سنوية قدرها 14%، وتوفر المشاريع التي يقارب عددها 40 ألف مقارنة مع 38 ألف في 2012 بما يتيح نحو 166 ألف فرصة عمل، ثم لتعرف إنخفاضا خلال الفترة (2013-2015) لتعاود الإرتفاع إلى نحو 566 مليار دولار.

الخاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى تبيان جهود الدول المنضوية تحت تكامل اقتصادي في توفير مناخ استثماري يعزز من جهودها الفردية، ما يزيد من جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات البيئية، وبعد تلخيص مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار، ومفهوم عوامل الجذب البيئية بعرض تجربة الإتحاد الأوروبي، ودورها في تعزيز استقطاب الدول للاستثمار الأجنبي المباشر،

1. التكامل الإقتصادي يلعب دورا مهما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والإجتماعية في الدول الاعضاء فيه ويقوي قدراتها على مواجهة المتغيرات المسارعة على الساحة الإقتصادية الدولية ومواجهة ظروف المنافسة العالمية التي تفرضها العولمة؛

2. يساهم التكامل الإقتصادي في توفير عوامل الجذب البيئية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، فمن الجانب السياسي الإستقرار السياسي للدول الأعضاء، ومن الجانب الإقتصادي يساهم في رفع معدلات النمو الإقتصادي، بالإضافة إلى تحسين الجانب

التشريعي والتنظيمي، من خلال المساهمة في إنشاء مؤسسات تعمل على التنسيق والتنظيم المشترك لحل منازعات الاستثمار.

3. تعتبر تجربة الاتحاد الأوروبي في مجال توفير عوامل الجذب البينية للاستثمار الأجنبي المباشر تجربة رائدة، لأنها أدت إلى إرساء الاستقرار السياسي، وتوسيع حجم السوق، وتدعيم الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتبني العديد من الإصلاحات المالية، النقدية، الضريبية، إلى جانب إنشاء هيئات فوق قومية أوربية، مع تنسيق التشريعات والقوانين، وتدعيم التعاون في مجال الاستثمار، وإزالة القيود على انتقال السلع، والأشخاص، كلها عوامل أجّدت إلى تحسين مناخ الاستثمار.

المراجع والإحالات:

(1) سامي عفيفي حاتم، *الاتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية*، التكتلات الإقتصادية بين التنظير والتطبيق، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، مصر، 2005، ص ص 28-29.

(2) عبد الحميد عبد المطلب، *السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة*، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص 30.

(3) علي القزويني، *التكامل الإقتصادي الدولي والإقليمي*، الطبعة الأولى، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2004، ص ص 135-136.

(4) نجاح منصري وسميحة بن محياوي، *"دور التكامل الإقتصادي في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر"*، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثامن حول إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية المنعقد يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ص ص 5-6.

(5) فلاح خلف الربيعي، *التكتلات الإقتصادية في الدول المتقدمة والنامية*، مقال منشور على الموقع: <http://www.Ahwar.org/debat/show.art.asp?aid=173879> تاريخ الإطلاع: 04/11/2015، على الساعة 20: 19.

(6) حسن النافعة، *الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا*، دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2003، ص 11.

(7) عبد الحميد عبد المطلب، *إقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الإقتصادية حتى الكويز*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 59.

- (8) بسام الحجار، العلاقات الإقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص213.
- (9) حسين بورغدة وحنان درحمون، تجربة الإتحاد الأوروبي في مواجهة أزمة الديون السيادية باليونان، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، المنعقد يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ص03.
- (10) محسن الخضيرى، اليورو "الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص77.
- (11) سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الإقتصادية في إطار العولمة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص 151-152.
- (12) السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي، النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011، ص97.
- (13) فريد راغب النجار، اليورو والعملة الأوروبية الموحدة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2004، مصر، ص28.
- (14) عادل بلجل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي-دراسة مقارنة بين مجموعة 15 ومجموعة 25-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 39-44.
- (15) محمود الإمام محمد، تطور الأطر المؤسسية للإتحاد الأوروبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 1998، ص ص 147-148.

مدى فعالية النظام الضريبي في تعزيز الإيرادات العامة بالجزائر
-دراسة تحليلية للفترة 2000-2015-

*The effectiveness of the tax system in promoting General revenues
in Algeria
-Analytical study 2000-2015.*

د/سويح جمال

د/بن طيرش عطاءالله

email:djamelf10@gmail.com

email :atallah84@yahoo.fr

جامعة الاغواط - الجزائر

جامعة غرداية - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2017/04/11 تاريخ التعديل: 2017/09/16 تاريخ قبول النشر: 2017/10/13

المخلص :

من خلال هذه الدراسة قمنا بتحليل تطور حصيلة الإيرادات الضريبية ومكانتها في الميزانية العامة للدولة ثم تطور مؤشرات الضغط الضريبي ونسبة تغطية الجباية العادية لنفقات التشغيل، وتوصلنا إلى انخفاض في مستوى الضغط الضريبي خارج المحروقات ، وهيمنة الجباية البترولية على الموازنة خلال فترة الدراسة 2000-2015، كنتيجة لضعف أداء النظام الضريبي وعدم فعاليته وذلك رغم الإصلاحات منذ سنة 1992.
الكلمات المفتاحية: الإيرادات، الضغط الضريبي، الجباية البترولية، الميزانية العامة.

Abstract:

Through this study we analyzed the evolution proceeds of tax revenue and its place in the General State budget and development of indicators of fiscal pressure and regular revenue coverage for expenses of the propulsion, And reached the low level of fiscal pressure outside, and the dominance of petroleum taxation to the budget during the study period 2000-2015, as a result of poor performance and ineffective tax system despite reforms since the year 1992.

Keywords: Revenue, Fiscal pressure, petroleum taxation, General budget.

مقدمة:

يأخذ موضوع فعالية النظام الضريبي اهتماما واسعا من طرف الباحثين، إذ تعتبر الفعالية إحدى المؤشرات الهامة التي يتم من خلالها الحكم على مدى نجاح أو فشل السياسة الضريبية لأي دولة. وباعتبار السياسة الضريبية جزء من السياسة المالية فإن فعاليتها تؤثر على الفعالية الاقتصادية لهذه الدولة. ويرتكز قياس الفعالية على قياس الأداء الكلي للنظام الضريبي، وذلك طبقا لمجموعة من المعايير التي تتلاءم مع طبيعة النشاط محل القياس.

وفي معظم سنوات الدراسة عانت الجزائر من عجز في الموازنة العامة في ظل تراجع النمو الاقتصادي العالمي وانهيار أسعار البترول أثر على القدرات المالية للدولة، مما تطلب عند إعداد مشروع الميزانية التوفيق بين الطلب المالي الخاص لتنفيذ العمليات المسجلة في إطار برنامج الاستثمار العمومي وتقلص الموارد المالية، بسبب ضعف النظام الضريبي وعدم فعاليته.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية: **ما مدى فعالية النظام الضريبي الجزائري في تعزيز الإيرادات العامة خاصة في ظل التدهور الكبير لأسعار النفط؟**

1- أهمية النظام الضريبي:

بما أن الاعتماد على المالية العامة في البلاد الصناعية المتقدمة قد استهدف علاج مشكلات الدورة الاقتصادية (مشكلات الكساد والرخاء الدورين) فقد كانت في الدول النامية ذات طابع مختلف، لأنها استهدفت الارتقاء بمستوى معيشة الناس وتحقيق مهام التنمية الاقتصادية. وقد قام هذا الاعتماد على دعامتين أساسيتين هما: نمو الإنفاق العام من جهة، ونمو الإيرادات العامة من جهة أخرى، مما أدى إلى بروز العجز في الموازنة العامة للدولة بسبب نمو الإنفاق العام بمعدلات أكبر من معدلات الإيرادات العامة.

وقد بررت أدوات التحليل الكينيزية ضرورة تدخل الدولة واستخدام الموازنة العامة كوسيلة أساسية لهذا التدخل، على أساس أن الطلب الكلي الفعال يتدهور من فترة إلى أخرى بسبب تدهور الميل للاستثمار مسببا في ذلك الأزمات الاقتصادية، وإن الدولة من خلال أنفاقها العام هي كفيلة بمواجهة هذا التدهور لضمان تحقيق التوظيف الكامل وتجنب مشكلات البطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي.

أما في الدول النامية فقد برر عدد كبير من كتاب التنمية بما فيهم خبراء البنك الدولي آنذاك، أي في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ضرورة أن تلعب الدولة من خلال إنفاقها العام وبالذات الإنفاق الاستثماري، دورا رائدا في انجازات مهمات التنمية، وخصوصا في ظل غياب أو الضعف الشديد للقطاع الخاص. وفي عقود التنمية خاصة خمسينيات وستينيات القرن الماضي ، أصبحت السياسة المالية إحدى أهم الدعائم الأساسية التي قامت عليها الإدارة الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على السواء، وأصبح الإنفاق العام المضخة الأساسية للنمو ووسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية وأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.¹

ومنه احتلت قضايا المالية العامة صدارة جدول أعمال السياسات الاقتصادية في الكثير من البلدان خاصة النفطية منها في خضم التدهور الكبير لأسعار هذه المادة. وفي هذا الصدد تدقق السيدة كريستين لا غارد أكثر حيث تعتبر النظام الضريبي هو من تصدر جدول الأعمال في كثير من البلدان، وتستطرد أن هذه القضية ليست بالأمر الجديد على تاريخ البشرية، فمنذ حوالي 260 عاما مضت ، قال الفيلسوف والاقتصادي آدم سميث: " قليل هو المطلوب. .. عدا السلام والضرائب السهلة وإقامة العدل قدر الطاقة.. للوصول بالدول إلى أعلى درجات الرفاهية." ومن اللافت للنظر أنه اختار الإشارة إلى الضرائب مع السلام والعدل كمفتاح للمجتمع الناجح، وهي رؤية تكتسب الآن أهمية أكبر من أي وقت مضى. و من أجل اقتصاديات ناجحة في القرن الواحد والعشرين هو قدرة البلدان على توليد إيرادات حكومية كبيرة، وهي بالطبع شريان الحياة للدول الحديثة، حيث تتيح للحكومات توفير سلع عامة تدعم النمو القوي والدائم. فمن شأن الإيرادات الحكومية أن تخلق الحيز المالي اللازم للمناورة وتسمح بزيادة الإنفاق الحكومي على كل ما يدفع النمو الممكن على المدى المتوسط، بما في ذلك البنية التحتية والرعاية الصحية التعليم وبالإضافة إلى ذلك من شأن مصادر الإيرادات الأكثر استقرار أن تساعد على اجتنب تقلب النفقات العامة وسياسة المالية العامة المسيرة للاتجاهات الدورية.²

2- مفهوم فعالية النظام الضريبي:

نقصد بفعالية النظام الضريبي مدى قدرته على تحقيق أهدافه بشكل متوازن حيث أن تلك الأهداف قد تتعارض فيما بينها، فالهدف المالي للضريبة قد يتعارض مع الهدف الاقتصادي نتيجة تدعيم الدولة لبعض القطاعات من خلال إعفاءها كلياً أو جزئياً من الضريبة أي أن الدولة قد تضحي بالهدف المالي لتحقيق هدف اقتصادي ما، كالتوازن الجهوي. كما قد يتعارض الهدف المالي مع الهدف الاجتماعي، بحيث المشرع الضريبي يراعي الوضع الاجتماعي للأفراد من خلال إعفاء الأفراد ذات الدخل المنخفض واختلاف المعاملة الضريبية للأفراد حسب الوضع المالي والاجتماعي وذلك من أجل تحقيق التضامن الاجتماعي ونتيجة تعارض أهداف النظام الضريبي ، يتعين على المشرع الضريبي مراعاة المصالح الثلاثة التالية:

مصلحة الدولة: تتحقق مصلحة الدولة بما توفره الضريبة من أموال تساهم في تغطية نفقاتها المختلفة وبالقدر الذي يساعد على تحقيق سياساتها الاقتصادية والاجتماعية.

مصلحة المكلف: تتحقق مصلحة المكلف من فرض الضريبة بالقدر الذي لا تكون فيه الضريبة عائقاً أمام طموحاته والعوائد التي يحققها من استثماراته كما تتحقق مصلحة المكلف من خلال ما يوفره فرض الضريبة من مساعدة للمكلف على تأدية أعماله عن طريق حمايته من المنافسة الخارجية.

مصلحة المجتمع: تتحقق مصلحة المجتمع من فرض الضريبة من خلال الآثار الإيجابية التي تترتب على فرض الضريبة مثل استخدام حصيلة الضريبة في تحسين الخدمات المجانية التي تقدمها الدولة من شق الطرق، الإنارة العمومية، الصحة... الخ.

ونشير أن التوفيق بين المصالح الثلاث السابقة صعب التحقيق، لذلك من واجب المشرع أن يحدث تقارب وتوازن فيما بينها على ضوء الأولويات والظروف المحيطة به.³

3- محددات تصميم نظام ضريبي فعال: هناك الكثير من الدراسات المتعلقة بتحديد

ملامح النظام الضريبي الجيد، وهي على النحو الآتي ذكره:

3-1 مؤشر فيتو تانزي (V.TANZI) للنظام الضريبي الجيد:

أ- مؤشر التركيز: ويقضي هذا المؤشر بأن يأتي جزء كبير من إجمالي الإيراد الضريبي من عدد ضئيل نسبياً من الضرائب والمعدلات الضريبية، لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تخفيض تكاليف الإدارة والتنفيذ. فتجنب وجود عدد كبير من الضرائب وجدول

المعدلات التي تجعل إيرادات محدودة يمكن أن تؤدي إلى تسهيل تقييم آثار تغيرات السياسة وتفادي خلق الانطباع بأن الضرائب مفرطة.

ب- **مؤشر التشتت:** ويتعلق الأمر بما إذا كانت هناك ضرائب مزعجة قليلة الإيراد، وإذا كانت موجودة هل عددها قليل. فمثل هذا النوع من الضرائب يجب التخلص منه سعياً لتبسيط النظام الضريبي دون أن يكون لحذفه أثر على مردودية النظام.

ج- **مؤشر التآكل:** ويتعلق الأمر بما إذا كانت الأوعية الضريبية الفعلية قريبة من الأوعية الممكنة، لأن اتساع الوعاء الضريبي يمكن من زيادة الإيرادات رغم اعتماد معدلات منخفضة نسبياً. وإذا ابتعدت الأوعية الضريبية الفعلية عن الممكنة بفعل الإفراط في منح الإعفاءات للأنشطة والقطاعات فإن ذلك يؤدي على تآكل الوعاء الضريبي. وهذا ما يدفع إلى رفع المعدلات طمعاً في تعويض النقص الحاصل في الإيرادات ومثل هذا المسعى من شأنه أن يحفز على التهرب الضريبي.

د- **مؤشر تأخرات التحصيل:** التأخر يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للمتحصلات الضريبية بفعل التضخم ولهذا لا بد أن يتضمن النظام الضريبي عقوبات صارمة تحد من الميل إلى التأخر في دفع المستحقات.⁴

هـ- **مؤشر التحديد:** ويتعلق الأمر بمدى اعتماد النظام الضريبي على عدد قليل من الضرائب ذات المعدلات المحددة. وهذا لا ينفي في الواقع إمكانية إحلال بعض الضرائب بخرائب أخرى. فمثلاً يمكن إحلال الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل بخرريبة واحدة على كامل الثروة ذات معدل منخفض.

مؤشر الموضوعية: ويتعلق الأمر بضرورة جباية الضرائب من أوعية يتم قياسها بموضوعية، بما يضمن للمكلفين التقدير بشكل واضح للالتزاماتهم الضريبية على ضوء أنشطتهم التي يخططون لها.

و- **مؤشر التنفيذ:** ويتعلق الأمر بمدى تنفيذ النظام الضريبي بالكامل وبفعالية.

ز- **مؤشر تكلفة التحصيل:** وهو مبدأ مشتق من مبدأ الاقتصاد في الجباية والنفقة، وهذا يجعل تكلفة تحصيل الضرائب أقل ما يمكن، حتى لا ينعكس ذلك سلباً على مستوى الحصيلة الضريبية.

3-2 مؤشرات أخرى لتصميم الأنظمة الضريبية الجيدة:

يرى حمدي أحمد العناني أن تصميم الأنظمة الضريبية وفق مقتضيات الفعالية يمكن أن يتم وفق أسلوبين:

3-2-1 الأسلوب الأول: وذلك بوضع معايير محددة يجب توفرها في النظام الضريبي وهذه المعايير هي: العدالة، الوضوح، الملائمة في دفع، الاقتصاد في نفقة التحصيل، المحافظة على كفاءة جهاز السوق، عدم تعارض بين الضرائب وأهداف النظام المالي.

3-2-2 الأسلوب الثاني: من خلال ربط بين النظام الضريبي والرفاهة العامة للمجتمع، ولابد من الإشارة إلى مجموعة من الأهداف الضرورية لتحقيق الحجم الأمثل للرفاهة هذه الأهداف هي⁵:

- توفير الحد الأدنى من حرية الاختيار؛
- تحقيق أعلى مستوى معيشة؛
- توظيف عوامل الإنتاج الراغبة في العمل؛
- النمو الاقتصادي؛
- العدالة في توزيع الدخل.

4- قياس فعالية النظام الضريبي:

توجد عدة طرق لقياس فعالية النظام الضريبي والتي تتمحور في الوظيفية والكمية، إلا أننا سنقتصر على مدخل المالي حيث يستند هذا الأخير على القياس الكمي لفعالية النظام الضريبي، وذلك بمقارنة حصيلة الاقتطاعات الضريبية الفعلية مع حصيلة الاقتطاعات الضريبية التقديرية ويمكن صياغة ذلك المقياس كما يلي⁶ :

$$\frac{\text{حصيلة الاقتطاعات الضريبية الفعلية}}{\text{حصيلة الاقتطاعات الضريبية التقديرية}} = \text{الفعالية المالية للضريبة}$$

من خلال العلاقة السابقة تكون الفعالية المالية للضريبة جيدة كلما اقتربت أو تجاوزت حصيلة الاقتطاعات الضريبية الفعلية من الاقتطاعات الضريبية التقديرية. أما في حالة العكس فيؤدي إلى عدم فعالية النظام الضريبي. ويجب مقارنة ذلك المعدل مع

معدلات السنوات السابقة حتى يتم متابعة تطور الفعالية المالية للضريبة عبر التاريخ أي تحليل ديناميكي، بالإضافة إلى مقارنته مع معدلات الدول المتقدمة والنامية.

لدراسة ومعرفة مستوى مردودية وفعالية النظام الضريبي في الجزائر خلال فترة الدارسة نقوم بمقارنة مستوى الجباية العادية المقدرة و تنفيذ الجباية الفعلية من جهة ، ودراسة تطور حصيلة الضريبة من خلال مقارنة حصيلة الجباية البترولية والجباية العادية من جهة أخرى ، ويتم ذلك من خلال إعداد الجدولين التاليين :

الجدول رقم 01 : مستوى تنفيذ الجباية المقدرة من خلال مقارنتها مع الجباية الفعلية
الوحدة: مليار دينار

السنوات	الجباية العادية الفعلية	الجباية العادية المقدرة	نسبة التنفيذ (%)
2000	362.40	425.84	85.10
2001	404.20	411.38	98.25
2002	478.20	438.85	108.96
2003	520.90	475.89	109.45
2004	576.20	532.30	108.24
2005	645.20	596.93	108.08
2006	714.30	610.77	116.95
2007	769.10	676.11	113.75
2008	958.30	754.80	126.96
2009	1146.10	921.00	124.44
2010	1280.50	1068.50	119.84
2011	1511.40	1324.50	114.11
2012	1911.20	1595.75	119.76
2013	2031.00	1831.40	110.89
2014	2091.40	2267.45	92.23
2015	2354.60	2616.37	89.99

المصدر: - وزارة المالية بالنسبة للجباية الفعلية، - القوانين المالية السنوية من 2000-2015 بالنسبة للجباية المقدرة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التحسن في مستوى تنفيذ الفعلي للتقديرات المتوقعة، حيث فاقت 100% ابتداء من سنة 2002 وهذا راجع لعدة عوامل من بينها الأداء الجيد للإدارة الضريبية، وزيادة أوعية ضريبية أخرى نتيجة للبرامج الاستثمارية الكبرى التي قامت بها الدولة ضمن برامج يتقدمها برنامج الإنعاش الاقتصادي، ابتداء من سنة 2001، بالإضافة إلى زيادة حجم التجارة الخارجية تنصدها الواردات حيث بلغت 59.8 مليار دولار⁷، أدى هذا إلى زيادة مداخيل الجمارك خاصة بعد أن قامت الجزائر بإعادة النظر في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وحسب دراسة أنجزتها الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية حول أثر اتفاق الشراكة، بلغت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي 12.3 مليار دولار خلال الفترة 2005-2014 مقابل 195 مليار دولار من الواردات الجزائرية لدى هذه المنطقة. ناهيك عن حوالي 2 مليار دولار خسائر مداخيل جمركية⁸. ومنذ إبرام هذا الاتفاق ما فتئ الموقف التجاري للاتحاد الأوروبي يتعزز على حساب الاقتصاد الوطني. وفي 2010 حمل هذا الوضع الحكومة الجزائرية على الشروع في تجميد أحادي الطرف للتنازلات التعريفية المقررة بموجب اتفاق الشراكة، وبعد ثمانية جولات من المفاوضات تم التوصل إلى حل بديل يتمثل في تأجيل منطقة التبادل الحر إلى 2020 التي كانت مقررة في 2017.

4-1 الضغط الضريبي: La Pression Fiscale

لقد تعددت المصطلحات المستعملة لتعريف وفهم العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية والنواتج الداخلي الخام الإجمالي، فالبعض يطلق عليها اسم الضغط الضريبي كما هو عند منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E) والبعض الآخر مستوى الجباية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي بفرنسا) وعند آخرين معدل الاقتطاع الإجباري. ومهما اختلفت التسميات فإن الضغط الضريبي يعتبر أحد أهم المؤشرات الكمية التي تستعمل لتقييم النظم الضريبية على المستوى التطبيقي، إذ أنه المؤشر الفعلي للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني، حيث أنه لا يشكل عبئا حقيقيا على الأفراد إلا عندما يساء استخدام الأموال المقطوعة على شكل ضرائب⁹. ومنه يبحث الضغط الضريبي عن الإمكانات المتاحة للاقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني، ويعبر الضغط الضريبي عن العلاقة

$$\text{معدل الضغط الضريبي} = \frac{\text{مجموع الضرائب}}{\text{الناتج المحلي الخام}}$$

الموجودة بين الإيرادات الضريبية والثروة المنتجة المعبر عنها بالناتج المحلي الخام، وفق العلاقة التالية:

- ولقد حدد الاقتصادي كولن كلارك مستوى الضغط الضريبي النموذجي بـ 25%¹⁰ ، ونظرا لكون جزء كبير من الناتج الداخلي الخام هو عبارة عن نفط، فإن هذا المعدل (من خلال العلاقة السابقة) مضلل بهذا الشكل لكون جزء كبير من الناتج المحلي الخام يصل أحيانا إلى 35% هو عبارة عن نفط، وأن الجباية البترولية كانت مساهمتها دائما أكبر من 53% من الحصيلة الضريبية¹¹ ، ومنه فإن اعتماد الضغط الضريبي للجباية العادية منسوبا إلى الناتج المحلي الخام خارج المحروقات يكون أكثر دلالة¹². وهذا ما سنعتمد عليه في تتبع حساب معدل الضغط الضريبي في الجزائر خلال فترة الدراسة 2000-2015 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02: معدل الضغط الضريبي في الجزائر خلال 2000-2015

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الجباية العادية الفعلية	الناتج المحلي الخام خارج ق. المحروقات	معدل الضغط الضريبي %
2000	362.40	2507,2	14,45
2001	404.20	2783,2	14,52
2002	478.20	3045,7	15,70
2003	520.90	3383,4	15,40
2004	576.20	3829,3	15,05
2005	645.20	4209,1	15,33
2006	714.30	4619,4	15,46
2007	769.10	5263,6	14,61
2008	958.30	6046,1	15,85
2009	1146.10	6858,9	16,71

16,39	7811,2	1280.50	2010
16,17	9346,0	1511.40	2011
17,88	10672,3	1911.20	2012
17,40	11675,8	2031.00	2013
16,67	12547,3	2091.40	2014
17,41	13521,9	2354.60	2015

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات: - الديوان الوطني للإحصائيات ONS من سنة 2000-2012
- وزارة المالية: 2012-2015

من خلال النتائج في الجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات الضغط الضريبي متواضع مقارنة بمستوى الضغط الضريبي النموذجي بـ 25% ، وهذا يؤشر على عدم فعالية النظام الضريبي في تطوير الحصيلة الضريبية خارج قطاع المحروقات بسبب الإعفاءات والتهرب الجبائي وضيق الأوعية الضريبية وعجزه على إيجاد أخرى جديدة الملائمة ذات المردودية، فالكثير من الضرائب المكونة للهيكل الضريبي الجزائري ذات مردودية ضعيفة.

- كما أن هذا المعدلات تعتبر أقل مما هو سائد في الكثير من الدول. ففي الدول الصناعية الكبرى السبع يتجاوز معدل الاقتطاع أحيانا 42,5% ولا يقل عن 27%. وفي المغرب قارب 40%، وفي تونس 21.9 % لقانون المالية 2016.¹³

4-2 تحليل تطور الحصيلة الضريبية:

لقد سعى الإصلاح الضريبي لسنة 1992 إلى جملة من الأهداف، أهمها هو إحلال الجباية العادية محل الجباية غير العادية والممثلة أساسا في الجباية البترولية بالنظر إلى عدم استقرار الأولى وخضوعها لمتغيرات كثيرة خارج سيطرة السلطة، خاصة بعد الهزة التي عرفتتها السوق النفطية سنة 1986. ومن أهم أهداف الإصلاح الضريبي تقليص تبعية الميزانية العامة للمعطيات النفطية¹⁴. وهو ما يستدعي الوقوف عند تطور الجباية العادية ومدى الدور المنوط بها للمساهمة في تمويل الميزانية هذه الأخيرة إلى إجمالي الإيرادات.

الجدول التالي يساعدنا على اختبار مدى تحسن مستوى المردودية المالية للجباية العادية بالنسبة للجباية البترولية :

الجدول رقم 03 : مقارنة الجباية العادية والجباية البترولية خلال 2000-2015

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الجبائية العادية	الجبائية البترولية	مجموع الجبائية	الجبائية العادية إلى مجموع الجبائية %	الجبائية البترولية إلى مجموع الجبائية %
2000	362,40	720	1 082,40	33,48	66,52
2001	404,20	840,6	1 244,80	32,47	67,53
2002	478,20	916,4	1 394,60	34,29	65,71
2003	520,90	836,1	1 357,00	38,39	61,61
2004	576,20	862,2	1 438,40	40,06	59,94
2005	645,20	899	1 544,20	41,78	58,22
2006	714,30	916	1 630,30	43,81	56,19
2007	769,10	973	1 742,10	44,15	55,85
2008	958,30	1715,4	2 673,70	35,84	64,16
2009	1 146,10	1927	3 073,10	37,29	62,71
2010	1 280,50	1501,7	2 782,20	46,02	53,98
2011	1 511,40	1529,4	3 040,80	49,70	50,30
2012	1 911,20	1519	3 430,20	55,72	44,28
2013	2 031,00	1615	3 646,00	55,70	44,30
2014	2 091,40	1577	3 668,40	57,01	42,99
2015	2 354,60	1722	4 076,60	57,76	42,24

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات: - الديوان الوطني للإحصائيات ONS من سنة 2000-2012

- وزارة المالية: 2012-2015

نلاحظ من الجدول أعلاه هيمنة الجبائية البترولية على الجبائية العادية خلال مدة الدراسة باستثناء أربع سنوات الأخيرة أي ابتداء من سنة 2012، وهذا يعود لعدة أسباب منها¹⁵:

- كثرة الإعفاءات والتخفيضات الرامية إلى تشجيع الاستثمار والتصدير والتشغيل مما خلق حالة من السعي نحو الاستفادة من هذه المزايا، حتى باللجوء إلى الغش والاحتيال أحيانا.

- وجود توجه كبير نحو التهرب الضريبي الناجم عن الحجم الكبير للقطاع الموازي وعن وجود بعض الأسباب التاريخية، السياسية والاجتماعية مع ضعف تأهيل الإدارة الضريبية.

- تطور حصيلة الجباية البترولية الناجم عن ارتفاع أسعار البترول ، وانخفاض قيمة الدينار الجزائري مما يؤثر إيجابيا على الحصيلة بالدينار الجزائري.

أما أسباب تغلب الجباية العادية على الجباية البترولية ابتداء من 2012 إلى غاية 2015 إلى ما يلي :

- ارتفاع عائدات أرباح المؤسسات الكبرى (لأكثر من 2000 مؤسسة)¹⁶ ، حيث سجلت قيمة إضافية بلغت 72.8 مليار دينار خلال 11 شهر من سنة 2016 فقط أي بنسبة ارتفاع 14% مقارنة بنفس الفترة من 2015 محققة نسبة تنفيذ 122%.

- ارتفاع عائدات الضرائب بدخول مستثمرين في النشاط، بارتفاع محسوس، وهذا بعد أن تم استنفاد المزايا الضريبية، ما سمح بتحقيق عائدات ضريبية خارج المحروقات، حسب مديرية الضرائب.

- تحصيل مليارات الدينارات (حسب وزير المالية الأسبق بن خالفة و لم يحدد القيمة المالية لهذه الأموال) بفضل برنامج الامتثال الضريبي الطوعي¹⁷ ، حيث كان من بين أهداف هذا البرنامج هو تحويل أموال السوق الموازية إلى البنوك، حيث تم الشروع في هذا البرنامج منذ منتصف أوت 2015.

الجدول رقم 04: مقارنة الجباية العادية ونفقات التسيير خلال 2000-2015

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الجباية العادية الفعلية	نفقات التسيير	الجباية العادية إلى نفقات التسيير
2000	362.40	881,10	41,13
2001	404.20	1 037,70	38,95
2002	478.20	1 038,60	46,04

44,77	1 163,40	520.90	2003
46,42	1 241,20	576.20	2004
52,35	1 232,50	645.20	2005
49,19	1 452,00	714.30	2006
46,82	1 642,70	769.10	2007
41,84	2 290,40	958.30	2008
50,82	2 255,10	1146.10	2009
46,80	2 736,20	1280.50	2010
38,31	3 945,10	1511.40	2011
39,96	4 782,60	1911.20	2012
49,16	4 131,53	2031.00	2013
46,53	4 494,32	2091.40	2014
51,00	4 617,00	2354.60	2015

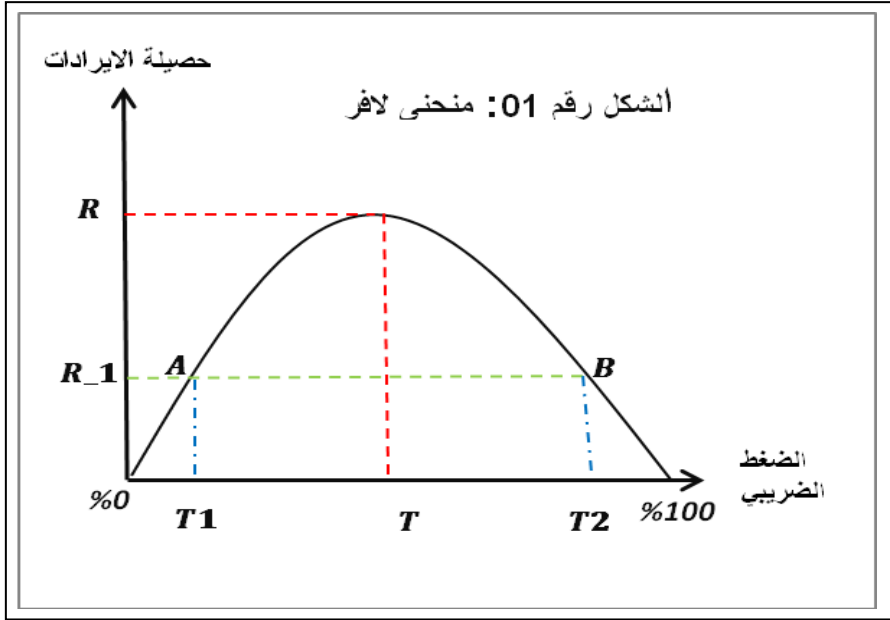
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات: - الديوان الوطني للإحصائيات ONS من سنة 2000-2012
- وزارة المالية: 2012-2015

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه رغم ارتفاع حصيلة الجباية العادية الفعلية، إلا أنها لا تزال عاجزة عن تغطية نفقات التسيير المتزايدة خلال مدة الدراسة وهذا راجع لعدة أسباب أهمها الآثار الناجمة عن الرواتب والتعويضات والمخلفات والزيادات في الأجور عمال الإدارات المركزية واللامركزية التي ارتفعت ب 6.45% مقارنة بقانون المالية لسنة 2014، ويرجع هذا الارتفاع إلى توفير مناصب مالية جديدة وتعزيز جهاز المساعدة للاندماج المهني وأثر مصاريف التقدم في المسار المهني الذي يقيم عند 2104.4 مليار دج مصاريف أجور¹⁸.

- إن عجز الجباية العادية عن تغطية نفقات التسيير يعتبر من المؤشرات الدالة على عدم كفاءة وفعالية النظام الضريبي، في تعزيز الإيرادات العامة للدولة، حيث تضاعفت نفقات التسيير حوالي 5 مرات من سنة 2000 إلى غاية سنة 2015 (طول فترة الدراسة). في حين الجباية العادية تضاعفت 6 مرات ولم تغطي نفقات التسيير وهذا يدل على ضآلة مردودية الجهاز الضريبي، بسبب ضيق الوعاء الضريبي الذي فرضه الوضع الاقتصادي

الريعي واتساع رقعة السوق الموازي وبالتالي زيادة التهرب الضريبي، والتخفيضات الضريبية التي تقرها الدولة في أكثر من مرة بغية تحفيز الاستثمار .

وحسب منتدى الاقتصاد العالمي دافوس¹⁹ فإن الجزائر في المرتبة الأولى إفريقيا والرابعة عالميا من حيث فرض الضرائب، باحتلالها المرتبة 135 من أصل 138 دولة أي المركز الرابع في العالم من الناحية فرض الضرائب بمعدل 72.7%، هذا التصنيف يشير إلى لجوء الحكومة الجزائرية لمواجهة أزمة عجز الموازنة على زيادة في الرسوم والضرائب كحلول نتيجة لانخفاض القياسي لأسعار النفط في ظل محدودية الخيارات الاقتصادية لتعويض انخفاض الجباية البترولية. وهذا ما قد يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي و على حصيلة الجباية في المدى المتوسط . أي أن كثرة الضرائب تقلل الضريبة وهذا ما يوضحه Arthur LAffre من خلال العلاقة بين الإيرادات الضريبية ومستوى الضغط الضريبي وفق المنحنى التالي :



يمكن تقسيم المنحنى إلى منطقتين حيث المنطقة الأولى من T_1 إلى T تكون هناك علاقة طردية بين حصيلة الضريبة والضغط الضريبي الى الوصول إلى النقطة R وهي

العتبة أي النقطة الأمثل، ثم المنطقة من T إلى T₂ تكون العلاقة عكسية أي زيادة الضرائب ضمن هذا المجال سيؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي.

مع التذكير أن ابن خلدون تطرق لنفس الفكرة في مؤلفه المقدمة منذ القرن 14 قبل لافر ، حيث يرى:

(أن التمادي في الضرائب يؤدي إلى زوال العمران...).

- وحسب تقرير نشرته شركة برايس ووتر هاوس كوبرز بالتعاون مع البنك الدولي والمؤسسة الدولية للتمويل²⁰ ، فإن إجمالي معدل الضريبة في الجزائر يصل إلى 72.7 %، حيث 6.6 % من مجموع الأرباح التجارية من إجمالي معدل الضريبة و 30.6 % ضرائب العمل ثم 35.5 % ضرائب أخرى.

وتقدر مؤسسة برايس ووتر هاوس كوبرز مستوى الحد من النظم الضريبية باستخدام ثلاثة معايير هي: العبء الضريبي الكلي الذي تتحمله الشركات، مجموع الضرائب التي تدفعها الشركة بالنسبة المئوية والأرباح قبل أداء الضرائب.

وحسب نفس التقرير فإن الأداء عبر الانترنت سيوفر للشركات حوالي 21 ساعة اللازمة لتلبية التزاماتها الضريبية وذكر أنه في الجزائر سنة 2014 احتاجت الشركات إلى 357 ساعة في السنة لتلبية التزاماتها الضريبية ، وبذلك احتلت الجزائر المركز 11 إفريقيا واحتلت جنوب إفريقيا المركز الأول بـ 200 ساعة في السنة، يليه المغرب بـ 211 ساعة أما تونس في الرتبة الرابعة بـ 144 ساعة في السنة. وبحسب التصنيف فإنه خلال 10 سنوات التي تغطيها الدراسة، فإن متوسط الوقت عالمي للامتثال للضريبة قد أنخفض بنسبة 61 ساعة ويرجع ذلك إلى تحسن وتطور أدوات الدفع الالكتروني.

4-3 استقرار التشريع الجبائي في الجزائر: (قانون المالية لسنة 2017)

- إن عدم استقرار التشريع الجبائي يعد من أهم العوامل التي أثرت سلبا على فعالية النظام الضريبي، حيث تقرر قوانين المالية السنوية أو التكميلية العديدة من الإجراءات الجديدة التي تمس قانون الضرائب، بمتوسط وصل إلى 40.25 إجراء سنويا²¹، وهو ما جعل مسابرة هذه الإجراءات من قبل الأعوان المكلفين بتطبيقها أمرا غاية في الصعوبة ويؤثر سلبا على فعالية السياسة الضريبية في الجزائر. ومن خلال تفحص أهم الإجراءات الجبائية لقانون المالية لسنة 2017 نجد ما يلي:²²

إجراءات تتعلق بالرسم على القيمة المضافة: رفع نسبة الرسم على القيمة المضافة المتعلقة بالنسبة المخفضة من 07% إلى 09% والنسبة العادية من 17% إلى 19%. رفع معدل الرسم الداخلي على الاستهلاك: التبغ الاسود من 1.040 دج إلى 1.240 دج/كغ، التبغ الأشقر من 1.260 دج إلى 1.760 دج/كغ، السجائر من 14.470 دج على 2.470 دج/كغ، وبالنسبة للسيارات التي تزيد سعة أسطوانتها عن 2000 سم³ من 20% إلى 30%.

رسم المرور للكحول والخمور: زيادة بـ 10%.

رفع الرسم على المنتجات البترولية للوقود: 1 دج بالنسبة للغاز وأويل/3 دج بالنسبة لأنواع البنزين الثلاثة.

رفع معدل الرسم المطبق على التعبئة المسبقة (الهاتف) مهما كان نوعها : من 5% إلى 7%.

تأسيس رسم خاص على عقود الإنتاج أو الإشهار لصالح المنتجات غير المصنعة محليا: 10% من القيمة الإجمالية للعقد.

تأسيس حق طابع خاص إجراءات تسريع عملية استخراج جوازات السفر خلال مدة أقصاه 5 أيام إلى رسم خاص تحدد قيمته كما يلي : 25.000 دج لدفتر يتكون من 28 صفحة صادر خلال 5 أيام بناء على طلب المواطن، 60.000 دج لدفتر يتكون من 48 صفحة صادر خلال 5 أيام بناء على طلب المواطن.

تخضع عملية تجديد بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية جراء الضياع أو السرقة إلى: حق طابع قدره 1000 دج.

إخضاع فوائض القيمة المتنازل عنها للعقارات المبنية وغير المبنية إلى الضريبة على الدخل الإجمالي بمعدل: قدره 5% محررة من الضريبة.

إعادة تنظيم الجباية المطبقة على المداخل العقارية المتأتية الممتلكات العقارية المبنية وغير المبنية المستأجرة كما يلي : 7% محررة من الضريبة بالنسبة للمداخل المتأتية من إيجار السكنات ذات الاستعمال الفردي، 15% محررة من الضريبة المتأتية من إيجار المحلات ذات الاستعمال الايجاري أو المهني.

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحديد مدى فعالية ميكانيزمات النظام الضريبي في الجزائر من خلال تتبع عدة مؤشرات فقمنا بتحليل تطور الإيرادات الضريبية ومكانتها في الميزانية العامة للدولة. ثم تطور الضغط المؤشرات واستنتجنا الانخفاض في مستوى الضغط الضريبي خارج المحروقات كنتيجة لضعف أداء النظام الضريبي لعدم فعالية الإدارة الضريبية توصلنا من خلالها إلى النتائج التالية :

- أنه رغم الإصلاحات للنظام الضريبي في الجزائر ابتداء من سنة 1992 ، والذي مكن بنسبة بسيطة من رفع إيرادات الجباية العادية أكثر من 5 أضعاف خلال فترة الدراسة إلا أنها لم تحقق الهدف الأساسي وهو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ، حيث مازالت هذه الأخيرة تساهم بالجزء الأكبر في الموازنة العامة ، بل أكثر من هذا أن الجباية العادية لم تستطع تغطية نفقات التسيير طول مدة الدراسة .

اعتمدت الجزائر في مواجهة عجز الموازنة العامة عن طريق زيادة بعض الضرائب و فرض رسوم جديدة، وتقليص النفقات العامة من خلال تجميد بعض المشاريع العامة وإلغاء برامج أخرى كانت قيد الدراسة ورفع أسعار بعض المشتقات البترولية مثل البنزين، للحد من الصعوبات المالية الخائفة للانخفاض الجباية البترولية، إن ضالة المردودية للجباية في الجزائر ترجع لعدة أسباب نوجزها فيما يلي :

- ضيق الوعاء الضريبي الذي فرضه الوضع الاقتصادي الريعي؛
- اتساع رقعة السوق الموازي وبالتالي زيادة التهرب الضريبي؛
- عدم الاستقرار التشريعي الضريبي، مما يؤدي بالموظفين في الإدارة الضريبية والمكلفين بها إلى العجز عن استيعاب كل التغيرات المتكررة خاصة في ظل غياب التواصل الإعلامي بين الإدارة والمواطن المكلف؛
- التأخر الكبير وغير المبرر في تعميم نظام معلومات جبائي فعال والدفع عبر الانترنت، في مراكز ومديريات الضرائب؛
- ضعف النظام الرقابي الجبائي الجزائري؛
- تزايد المستمر للنفقات خاصة فيما يتعلق بالدعم الحكومي بلغ حوالي أكثر من 19 مليار دولار؛

-انخفاض درجة الوعي الضريبي لدى المكلفين.

التوصيات:

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها آنفا بخصوص النظام الضريبي الجزائري،
نقترح بعض التوصيات من أجل فعالية اكبر للنظام الضريبي تؤهله لمواجهة التحديات
الاقتصادية الراهنة:

-مكافحة التهرب الضريبي من خلال تخفيض العبء الضريبي وحصر الأسواق
الموازية؛

-التحول نحو نموذج نمو اقتصادي جديد أساسه على التنويع وجذب الاستثمارات
الأجنبية من أجل استحداث أوعية ضريبية جديدة؛

-فصل قانون الجباية عن قانون المالية، من أجل الاستقرار التشريعي للضريبة؛

-إصلاح نظام الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه فقط، بعيدا عن المؤسسات الاقتصادية
والأغنياء؛

-إشراك الجماعات المحلية وجعلها فاعلا مع الإدارة المركزية، في تحمل المسؤولية
والمهام في المجال الضريبي؛

-رفع درجة الوعي الضريبي للمكلفين بواسطة الصحافة و الإعلام (المنشورات،
الدوريات، الأيام الدراسية...)، وتفعيل تجسيد مبدأ العدالة الضريبية والرشادة في
الإنفاق العام؛

-تحسين عملية التحصيل بتخفيف الإجراءات والسرعة في الفصل في المنازعات
الضريبية ، وتعميم نظام معلوماتي فعال، واستعمال الانترنت في دفع الضريبة؛
-تفعيل الرقابة الجبائية وتطويرها (القوانين ،تكوين وتأهيل الإطارات البشرية، استخدام
الحاسوب...)؛

-التحكم في النفقات التسيير وتثبيتها (من خلال التحكم في التوظيف..)؛

-العمل على تبسيط إجراءات تحصيل الضريبة؛

-محاربة الفساد خاصة الفساد الضريبي وذلك بحوكمة النظام الضريبي.

وكخلاصة لما سبق فإن الإصلاح الاقتصادي ليس جباية لتغطية النفقات ، إنما هو إجراءات إصلاحية لمعالجة الخلل وتحسين النشاط الاقتصادي ، فالجزائر تمر بأزمة موازنة صعبة تتطلب إصلاحات جريئة وقد تكون صعبة على المجتمع ، لكن أصبحت ضرورية أكثر من أي وقت مضى، لأن أزمة الموازنة قد تتطور إلى أزمة مالية خانقة التي بدورها قد تتطور إلى أزمة اقتصادية لها تبعات سياسية واجتماعية خطيرة، ومنه فالإصلاح المطلوب ليس إصلاحات جباية فقط ، بقدر ما هو إصلاح منظومة الاقتصاد ككل.

الاحالات والمراجع

- ¹ عجز الموازنة المشكلات والحلول، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 63، سنة 2007، الكويت، ص 5
- ² كريستين لا غارد، تعبئة الإيرادات والنظام الضريبي الدولي : مقومان أساسيان في اقتصادات القرن الحادي والعشرين، منتدى المالية العامة العربي ، أبوظبي، 2016/02/22 .
- ³ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 76
- ⁴ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2006، ص ص 165-166
- ⁵ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، المرجع السابق، ص ص 167-168
- ⁶ ناصر مراد، المرجع السابق، ص 79
- ⁷ <http://www.bank-of-algeria.dz/>
- ⁸ الإذاعة الجزائرية، مراجعة اتفاق الشراكة الجزائر الاتحاد الأوربي بهدف تقييم الأثر الاقتصادي والتجاري، 2016/04/01، على الموقع : <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160401/73301.html> ، تاريخ الاطلاع : 2017/03/02
- ⁹ جلول حروشي، الضغط الضريبي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص 12
- ¹⁰ ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث عدد 2003/02، ص 29
- ¹¹ عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الالفية الثالثة، المرجع السابق، ص 7

¹² كمال رزيق، سمير عمور تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع5، ص331

13

http://www.finances.gov.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=75&Itemid=258&lang=fr

تاريخ الاطلاع يوم: 2017/04/07

¹⁴ عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الالفية الثالثة، الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية، جامعة البليدة، سنة 2002، ص5

¹⁵ عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الالفية الثالثة، المرجع السابق، ص7

¹⁶ <http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/medias-et-presse-2/articles-de-presse/781-2016-4> 06/04/2017

¹⁷ <http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/medias-et-presse-2/articles-de-presse/857-2016-mars> 06/04/2017

¹⁸ <http://www.radioalgerie.net/news/ar/article/20141230/24637.htm> 04/06 2017

¹⁹ Alegria, **Global Competitiveness Index, 2016-2017 edition**, p97

²⁰ World Bank Group, **Paying Taxes 2016**, 10th edition, p133-134

²¹ عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف 1، ص250

²² المديرية العامة للضرائب، مديرية التشريع والتنظيم الجبائيين، بلاغ للجمهور حول أهم الاجراءات الجبائية لقانون المالية 2017، الجزائر 2017.

القرض الاستهلاكي كأحد آليات السياسة المالية لتحقيق العدالة الاجتماعية

Consumer loan as one of the mechanisms of fiscal policy to achieve social justice

د/ رقية حدادو

جامعة غرداية – الجزائر

rokia.haddad14@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2017/06/14 تاريخ التعديل: 2017/10/25 تاريخ قبول النشر: 2017/11/29

الملخص :

تعد السياسة المالية من أهم الأدوات التي تملكها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني، والتي تقوم من خلالها بتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة. وقد جاء قرار القرض الاستهلاكي الذي دخل حيز التنفيذ، كأحد آليات السياسة المالية الذي تهدف الجزائر من خلاله إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل الأزمة المالية والاقتصادية التي تعيشها الجزائر بسبب انهيار سعر البترول وانخفاض قيمة الدينار الجزائري، والتي انعكست بدورها على القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمواطن الجزائري.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، القرض الاستهلاكي، العدالة الاجتماعية.

Abstract:

The fiscal policy is one of the most important tools for the management of the national economy, And by which the state achieve the desired economic goals. Consumer Loan decision came as one of the mechanisms of fiscal policy, Which aims Algeria through which to achieve social justice in light of the financial and economic crisis, because of the collapse of the oil price and the devaluation of the Algerian dinar, which in turn reflected on the purchasing power and standard of living of the Algerian citizen.

Key words : fiscal policy, consumer loan, social justice

تمهيد:

بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929 م التي تعرضت لها الاقتصاديات الغربية، انتقلت السياسة المالية من الدور الحيادي إلى الدور التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بفضل مساهمات الاقتصادي الشهير جون مينارد كينز الذي نادى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، بعد ذلك أصبحت السياسة المالية تستحوذ على مكانة هامة بين باقي السياسات الاقتصادية، إذ يمكنها أن تكون عاملا مساعدا أو مساندا في الاقتصاد الوطني وفي نجاح السياسات الاقتصادية، كما يمكن أن تكون نقطة ضعف تتسبب في فشل برامج التنمية أو تعطيل الأهداف المنشودة من السياسات والبرامج الاقتصادية.

وعموما فالسياسة المالية تتمثل في استخدام أنشطة حكومية مالية معينة تساهم في تنمية الاقتصاد واستقرار المجتمع وهذه الأنشطة هي أدوات السياسة المالية كالضرائب، القروض العامة، الميزانية العامة، النفقات العامة....إلخ.

فالجزائر وفي ظل الأزمة الحالية التي تعيشها في الآونة الأخيرة، وفي إطار تشجيع إقتناء المنتج الوطني، ومساعدة الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المحدود على تحسين مستوياتها المعيشية صادقت على قرار القرض الاستهلاكي للأسر المحدد بموجب المرسوم التنفيذي 15-114 بتاريخ 12 ماي 2015 وذلك كمحاولة لضمان نوع من العدالة الاجتماعية لهذه الفئة من المجتمع والتي تمثل السواد الأعظم في المجتمع الجزائري.

من هذا المنطلق يمكننا صياغة الإشكالية لهذه الورقة البحثية كما يلي:

كيف يمكن للقرض الاستهلاكي باعتباره أحد آليات السياسة المالية أن يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية ؟

و للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي نقترح التطرق إلى المحاور التالية :

أولاً- ماهية السياسة المالية.

ثانياً- مفهوم العدالة الاجتماعية وأهم مرتكزاتها وأبعادها.

ثالثاً- أهمية القرض الاستهلاكي في تحقيق العدالة الاجتماعية.

أولاً- ماهية السياسة المالية:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية، لأنه تستطيع أن تحقق الأهداف المنشودة للاقتصاد الوطني بالاعتماد على عدة أدوات للتأثير في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تمثل المرآة التي تعكس دور الدولة ومدى تدخلها و تأثيرها لتحقيق التنمية والاستقرار في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

1- تعريف السياسة المالية:

أشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية "fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة.¹ ومن أجل الإحاطة بمفهوم السياسة المالية نستعرض مجموعة من التعريفات كما يلي:

ت1- تعرف السياسة المالية على أنها : " مجموعة من الأساليب والقواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية محددة. كما يقصد بها الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتبوير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة".²

ت2- كما تعرف أيضا بأنها: " تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمتعمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات من ناحية أخرى".³

ت3- ويمكن تعريف السياسة المالية على أنها : " مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة".⁴

ت4- وتعرف أيضا بأنها : " سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على كل من الدخل والناتج القومي ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية".⁵

ت5- وتشير دراسة تحليلية إلى انه يمكن القول بأن السياسة المالية هي: " السياسة التي يفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة".⁶

من خلال التعريفات السابقة نستطيع القول أنها جميعها تتفق بأن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية هي أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين.

2- أنواع السياسة المالية⁷:

2-1- السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز : وتكون من خلال الطرق التالية:

أ - **التوسع في النفقات العامة:** و تتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية و على المشروعات العامة كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخل المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الأطفال... الخ. و تأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلا نقديا أو عينيا مثل الملابس، الحليب، خدمة الصحة...الخ. وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار و زيادة العمالة.

ب - **التسريع في سداد جزء من القروض العامة:** حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.

ت - **تخفيض الإيرادات الضريبية:** و الهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي من زيادة الإنفاق الاستهلاكي، و هذا بشرط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكية... و لا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدهم النقدية.

و من هنا يتضح أن فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب، لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

2-2- السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض: يوجد عدة أساليب لتطبيق هذا

النوع من السياسات المالية:

أ - زيادة الإيرادات الضريبية: ويستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد، و قد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إلا إذا انصب على تقليل الاستهلاك و هنا نقع في أثر سلبي آخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات تكون فئة لدخول المتدنية.

ب -التوسع في إصدار القروض العامة: و يعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، و يكون ذلك الاقتراض إما اختياريا أو إجباريا.

ت-الحد من الائتمان المصرفي: ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، رفع نسبة الاحتياطي، سعر إعادة الخصم و. كل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، و بالتالي التأثير على حجم الاستثمار.

3-أهداف السياسة المالية:

للسياسة المالية كغيرها من السياسات عدة أهداف تسعى لتحقيقها نذكر من بينها:⁸

3-1- التوازن المالي : ويقصد بالتوازن المالي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، كأن تستخدم القروض إلا للأغراض الإنتاجية، و أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلتزم في الوقت ذاته الممول من حيث عدالة التوزيع و مواعيد الجباية.

3-2- التوازن الاقتصادي : و معنى التوازن الاقتصادي هو الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، و لذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام معا للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن. ويتحقق التوازن بين القطاعين الخاص والعام عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة، و العامة معا إلى أقصى حد مستطاع. أي استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

3-3-التوازن الاجتماعي :و يقصد بذلك وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده في حدود إمكانياته، ولا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة

الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد.

3-4- التوازن العام: هو التوازن بين مجموع الإنفاق العموم (نفقات الأفراد للاستهلاك، والاستثمار، بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج الوطني . ولتحقيق هذا الهدف تستخدم الحكومة العديد من الطرق من بينها: الضرائب، و القروض، والإعانات، و الإعفاءات .

كما تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة، فالسياسة المالية تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعد مساعدة أكيدة في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكيف أدواتها وأخيراً تستطيع السياسة المالية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها⁹.

4-أدوات السياسة المالية:

رغم تنوع أدوات السياسة المالية، فقد ظلت حتى الوقت الحاضر أحد المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية في أي برنامج اقتصادي لأي دولة رغم تنافسها مع السياسة النقدية في هذا المجال. و سنتناول فيما يلي أدوات السياسة المالية: ¹⁰

4-1-الضرائب :

بكافة أنواعها مثل ضريبة الدخل وضرائب الشركات والضرائب الغير مباشرة وكذلك الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع والخدمات سواء ما كان منها محلياً أو خارجياً عند استيراده، بحيث تفرض الدولة ضريبة أو رسم معين لتحقيق هدف معين يخدم السياسة الاقتصادية للدولة حيث تهدف الدولة من فرضها على سلع معينة من حماية صناعة وطنية مثلاً أو إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي أو أن الدولة ترغب في التأثير على وارداتها من السلع المستوردة بما يخدم سياساتها الاقتصادية العامة. على سبيل المثال عندما تقوم الدولة بخفض الضريبة لدوي الدخل المنخفض سوف يساعد ذلك على زيادة استهلاكهم أو إنفاقهم الاستهلاكي بنفس القدر الذي تم تخفيضه بينما لو تم رفعها على ذوو الدخل المرتفع فان ذلك يؤثر على استهلاكهم المرتفع أصلاً ولكن سوف يؤثر على مدخراتهم مع عدم تغير إنفاقهم الاستهلاكي وبقائه بنفس المستوى.

العدالة الاجتماعية هي الهدف الذي ينشده جميع الناس، في شرق العالم وغربه. حيث أن جميع الفاعلين في الحقلين السياسي والاجتماعي يرونه أسمى الغايات. لكن علينا الإقرار بحقيقة أن العدالة الاجتماعية ليست مفهوما راسخا في تراثنا الثقافي، لهذا فمن المحتمل أن يتحدث الناس عنها وهم يقصدون أشياء متباينة. فمصطلح "العدل" هو الشائع في الثقافة العربية والإسلامية، لذلك من الضروري توضيح مضمون العدالة الاجتماعية ومرتكزاتها.

1- مفهوم العدالة الاجتماعية:

العدالة الاجتماعية لها أكثر من معنى باختلاف المذاهب الاقتصادية نفسها، وعلى حسب كل معنى تتوجه سياسات الدولة وأدواتها لتحقيق هذا المعنى . وبشكل عام تعرّف: بأنها تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب وفئاته، أي توفير المناخ الذي يسمح بأن يكون لدى كل مواطن وكل فئة الفرص نفسها المتاحة للآخرين، وبذلك يشعر كل مواطن بأنه يحصل على نصيبه العادل من السلع والخدمات، وكذلك حقه في الوظيفة العامة وفي تقرير المجتمع الذي يعيش فيه .

أو هو نشاط تقوم به الدولة، وتهدف بها إلى تصحيح الآثار السلبية لتركز الدخل في أيدي بعض الفئات الاجتماعية بسبب التوزيع الأولي، وصولاً إلى النمو الاقتصادي المنسجم، وقد تستهدف به الشأن الاجتماعي، وذلك عبر تخفيف التفاوت بين الطبقات، وإعطاء فرص متكافئة للسكان. كما يمكن أن تستهدف الشأن الاقتصادي، وذلك عبر توجيه الادخار نحو الاستثمار الإنتاجي أو عبر إتاحة الفرص أمام زيادة الاستهلاك الجماعي الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج الداخلي.

ويستخدم الاقتصاديون ألفاظاً مقاربة لمصطلح العدالة الاجتماعية للدلالة عليها، مثل: إعادة توزيع الثروة والدخل، وقد يتحدثون عنه من خلال الحديث عن مؤسساته كالضمان والتأمينات والرعاية الاجتماعية.¹¹

كما تعرف العدالة الاجتماعية بأنها تلك الحالة التي ينتفى فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتمهيش والإقصاء الاجتماعي وتتعدم فيها الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، والتي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحرية متكافئة ولا تجور فيها الأجيال الحاضرة على حقوق الأجيال

المقبلة، والتي يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، والتي يتاح فيها لأفراد المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم ولإطلاق طاقاتهم من مكانها ولحسن توظيف هذه القدرات والطاقات بما يوفر لهؤلاء الأفراد فرص الحراك الاجتماعي الصاعد، وبما يساعد المجتمع على النماء والتقدم المستدام، وهي أيضا الحالة التي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من آثار التبعية لمجتمع أو مجتمعات أخرى، ويتمتع بالاستقلال والسيطرة الوطنية على القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية¹².

2- مرتكزات العدالة الاجتماعية:

رغم التنوع الكبير في مفهوم العدالة الاجتماعية، والتعريفات التي لا تحصى للعدالة الاجتماعية، يجمع عدد كبير من البحوث الأكاديمية، والمؤلفات العلمية على عدد من العناصر الواجب توافرها لتحقيق العدالة الاجتماعية أبرزها :

- * المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص.
- * التوزيع العادل للموارد والأعباء.
- * الضمان الاجتماعي.
- * توفير السلع العامة.
- * العدالة بين الأجيال.

2-1 - المساواة وتكافؤ الفرص:

يعد مبدأ المساواة وعدم التمييز هو حجر الزاوية في العدالة الاجتماعية، بل كثيرا ما ينظر إلى العدالة الاجتماعي كمرادف للمساواة، ولكن يجب الانتباه إلى أن العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة الكاملة أو المطلقة، بمعنى التساوي الحسابي في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل أو الثروة، فمن الوارد أن تكون هناك فروق في هذه الأنصبة تتواكب مع الفروق الفردية بين الناس في أمور كثيرة كالفروق في الجهد المبذول في الأعمال المختلفة، أو فيما تتطلبه من مهارات أو تأهيل علمي أو خبرة، أو طبيعة الإحتياجات

ونقترن المساواة في الفرص بثلاثة شروط:

- ✓ عدم التمييز بين المواطنين وإزالة كل ما يؤدي إليه من عوامل، وغياب ما يترتب على التمييز من نتائج سلبية كالتهميش والإقصاء الاجتماعي والحرمان من بعض الحقوق.
- ✓ توفير الفرص حيث لا معنى للحديث مثلاً عن التكافؤ في فرص العمل إذا كانت البطالة شائعة. وهو ما يترتب التزاماً على الدولة بوضع السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوافر فرص العمل.
- ✓ تمكين الأفراد من الاستفادة من هذه الفرص ومن التنافس على قدم المساواة.

2-2- التوزيع العادل للموارد والأعباء (العدالة التوزيعية):

كذلك تعني العدالة الاجتماعية التوزيع العادل للموارد والأعباء من خلال نظم الأجور والدعم والتحويلات ودعم الخدمات العامة، وبالأدوات والخدمات الصحية والتعليمية. ويتحقق ذلك من خلال عدد من المحاور التي يتم من خلالها توزيع الدخل، وإعادة توزيعه داخل المجتمع.

والمحور الأول لتحقيق هذا الهدف هو **إصلاح هيكل الأجور والدخول**: الذي يتم من خلاله تحديد المستوى المعيشي للعاملين بأجر، ويعكس بصورة أو بأخرى توزيع القيمة المضافة المتحققة في العملية الإنتاجية بين أرباب العمل والعاملين لديهم. وتشكل سياسات الأجور حجر الزاوية في تطبيق العدالة الاجتماعية، يتضمن إعادة النظر في هيكل الأجور ثلاثة جوانب يقضى الأول وضع حد أقصى وأدنى للأجور، ويستلزم الجانب الثاني اعتماد مفهوم الدخل بدلاً من الأجر أو الراتب، ويتطلب الجانب الثالث تحقيق "العدالة الأفقية" و"العدالة الرأسية" للدخول داخل القطاع الواحد.

ويختص المحور الثاني بنظام الضرائب الذي يعيد توزيع الدخل من خلال طريقة توزيع الأعباء الضريبية. وكلما تعددت الشرائح الضريبية واتخذت منحى تصاعدي يتناسب مع المقدرة التكاليفية للممولين، فإن النظام الضريبي يتمتع بدرجة أعلى من الكفاءة في تحسين الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتستند فلسفة النظام الضريبي متعدد الشرائح والتصاعدي إلى أن الأعلى دخلاً، يكون أكثر استفادة من الإنفاق العام على البنية الأساسية وعلى الخدمات العامة الأساسية بما يستوجب عليه أن يسهم بمعدلات أعلى في الحصيلة الضريبية التي يتم من خلالها ذلك الإنفاق العام.

ويختص المحور الثالث بالدعم السلعي والتحويلات ودعم الخدمات العامة، وهو إنفاق عام موجه إلى الفقراء ومحدودي الدخل وشرائح رئيسية من الطبقة الوسطى لإتاحة الرعاية الصحية والتعليمية لهم، وتوفير مصدر دخل للفئات الأشد فقراً والعاطلين عن العمل. باعتبار أن ذلك حقهم وجزء من حصتهم من إيرادات الموارد الطبيعية في بلادهم، وكواجب ومسؤولية اجتماعية على الدولة إزاء مواطنيها وحقهم في الحياة والطعام والشراب والسكن والعمل والتعليم والرعاية الصحية.

ويتعلق المحور الرابع بتمكين المواطنين من كسب عيشهم بكرامة من خلال توفير فرص العمل لهم، مما يتيح لهم الحصول على حصة من الدخل القومي بصورة كريمة من عملهم وكدهم، سواء تم ذلك من خلال توفير فرص عمل حقيقية، وليس بطالة مقنعة لدى الدولة وقطاعها العام وجهازها الحكومي وهيئاتها الاقتصادية، أو من خلال قيام الحكومة بتهيئة البنية الاقتصادية، وتسهيل تأسيس الأعمال بكل أحجامها بما يخلق فرص العمل في القطاع الخاص.

2-3- الحق في الضمان الاجتماعي (الحماية الاجتماعية):

يعد الضمان الاجتماعي أحد الأركان الرئيسية للعدالة الاجتماعية، ويحظى بمكانة في ضمان الكرامة الإنسانية لجميع الأشخاص، كما يحظى بتأكيد في وثائق القانون الدولي لحقوق الإنسان وبرامج منظمة العمل الدولية، كما ، ويلزم العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الدول الأطراف فيه (م19) "بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي بما في ذلك التأمينات الاجتماعية". ويشمل الضمان الاجتماعي الحق في الحصول على استحقاقات، نقداً أو عينا والحفاظ عليها دون تمييز لضمان الحماية من أمور تشمل ما يلي :

(أ) غياب الدخل المرتبط بالعمل بسبب المرض، أو العجز، أو الأمومة، أو إصابات تحدث في إطار العمل أو البطالة أو الشيخوخة، أو وفاة أحد أفراد الأسرة.

(ب) ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية.

(ج) عدم كفاية الدعم الأسري خاصة للأطفال أو البالغين المعالين.

3- أبعاد العدالة الاجتماعية:¹³

لعله قد تبين مما تقدم أن العدالة الاجتماعية مفهوم واسع ومركب حقاً، وأن له أبعاداً متعددة يمكن اختزالها في ثمانية أبعاد. أولها البعد الاقتصادي المتعلق بمدى اشتراك

أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية وفي جنى ثمارها. وهو ما يقود إلى قضية المساواة في الفرص والحقوق الاقتصادية في مجال العمل وملكية وسائل الإنتاج والحصول على الخدمات والمعلومات دون تمييز، وكذلك قضية إعادة التوزيع. وثانيها البعد الاجتماعي الذي يتصل بمشكلات التمييز والحرمان والفقر والإقصاء الاجتماعي، وما تستوجبه معالجتها من سياسات لتمكين الطبقات المحرومة من تحسين أوضاعها على نحو مستدام. وثالثها البعد البشري الذي ينصب على مسألة الوفاء بحقوق الإنسان وحاجاته، ومسألة تكافؤ الفرص أمام الجميع لتنمية قدراتهم وتوسيع حرياتهم. ورابعها البعد الطبقي الذي يتأتى من العلاقة الوثيقة بين النظام الاقتصادي الاجتماعي وبين العدالة الاجتماعية، والذي يطرح قضية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وما يترتب عليها من لا مساواة هيكلية.

وخامس أبعاد العدالة الاجتماعية هو البعد الإقليمي المتصل بالتفاوتات في توزيع الموارد والدخل القومي بين أقاليم الدولة، والمتعلق من ثم بدور السياسات العامة في توسيع هذه التفاوتات أو تقليصها. أما البعد السادس فهو البعد الجيلي الذي يتصل بالعدالة بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة ليس فقط في توزيع الموارد الطبيعية وتحمل كلفة التلوث، ولكن أيضا في تحمل أعباء الدين العام. والبعد السابع هو البعد السياسي والمؤسسي الذي يتصل بقضايا الحريات والحقوق السياسية والتمكين السياسي من خلال مؤسسات تكفل المشاركة الشعبية في صنع القرارات الوطنية. وأخيرا نأتى إلى البعد الثامن للعدالة الاجتماعية وهو البعد الخارجي المتعلق بنوعية العلاقات التي تنشأ بين الدولة والدول الأخرى، ومدى ما تتسم به من تكافؤ أو استغلال أو هيمنة، لاسيما في إطار النظام الرأسمالي العالمي والعولمة .

ثالثا- أهمية القرض الاستهلاكي في تحقيق العدالة الاجتماعية:

قروض الاستهلاك عبارة عن عملية مصرفية تطورت في البلدان الرأسمالية من أجل خلق معوض عن نقص الأجور والادخار ودفع المعنيتين لاستهلاك السلع الوفيرة في السوق. وقد اتسعت القروض الاستهلاكية بعد وصول رونالد ريغان للسلطة في الولايات المتحدة، فمنذ بداية عقد الثمانينات لوحظ بأن أجور الطبقة العاملة والطبقة الوسطى ضلّت مجمدة مقابل ارتفاع مداخل الطبقة العليا، وكان من شأن ذلك تراجع

كبير في حجم الاستهلاك الشيء الذي شكل عاملا اضافيا لتفجير ازمة 1988 ، وقد وجدت البنوك في ظل هذا الواقع فرصة مواتية لتوسيع أشكال الاقتراضات خصوصا وأنها تتوفر على رؤوس أموال تزيد بشكل كبير عن حجم الاستثمار مما يستدعي ضرورة توظيفها خوفا من تبخيس قيمتها، وبذلك بدأت توفر القروض الاستهلاكية بفوائد جد منخفضة وقد أخذت الأسر الأمريكية تلجأ الى هذه القروض في جميع المجالات خصوصا في مجال اقتناء العقارات.¹⁴

في الجزائر نلاحظ نفس الشيء، ففي ظل جمود الأجور وغلاء الحياة اليومية وصعوبة مواجهة مصاريف ضرورية على الخصوص في مجال التعليم والتطبيب والمواسم الدينية كرمضان وأعياد الفطر وعيد الأضحى... الخ تجد العائلات نفسها مضطرة للجوء إلى القروض الاستهلاكية لتحقيق نوع من التوازن بين ضعف مقدرتها الشرائية وغلاء الحياة اليومية.

إذن قرض الاستهلاك هو قرض خاص في الإقتصاد ، وهو قرض لم يسدد بعد أو بالمعنى الأوسع هو قرض بغرض شراء السلع الإستهلاكية ، مثل شراء ثلاجة أو شراء سيارة أو غرفة جلوس جديدة ، وليس قرضا بغرض الإستثمار .

وقد تقوم الدولة بتشجيع القروض الإستهلاكية بغرض تحفيز الإنتاج المحلي وزيادة العمالة، فتعمل الحكومة على تشجيع المصارف على تقديم القروض للجمهور بأسعار فائدة منخفضة، بذلك يستطيع المقترض شراء ما يحتاجه من الأجهزة .

1- القرض الاستهلاكي الموجه للأسر:

لقد أعلنت وزارة الصناعة والمناجم في بيان لها أن القرض الاستهلاكي سيدخل في حيز التنفيذ في مطلع 2016 . كما أوضحت الوزارة عن تحديد النمط العملي الذي يسمح بتعيين المواد المؤهلة للقرض الاستهلاكي مذكرة بأن عودة هذا القرض تقرر خلال اجتماع الثلاثية (وزارة الصناعة، وزارة التجارة، الاتحاد العام للعمال الجزائريين) في فبراير 2014. وأن أحكام وشروط منح القرض الاستهلاكي للأسر محددة بموجب المرسوم التنفيذي 15-114 بتاريخ 12 ماي 2015. حيث تم تعديل المادة 75 من قانون المالية التكميلي لـ 2009 والذي جمد القرض الاستهلاكي باستثناء القروض السكنية بالمادة 88 من قانون المالية لـ 2015 ، وهذا للسماح للبنوك بتقديم قروض استهلاكية للأسر. شرعت الحكومة بداية العام الجاري في التحضير لمخطط

بنكي يمنع فشل القروض الاستهلاكية في نسختها الجديدة والمنتظر دخولها حيز التنفيذ قريبا، كما حدّدت هذه الأخيرة شروطا خاصة لاستفادة المواطنين منها واتخذت جملة من الإجراءات لضمان تمكين البنوك من استرجاع أموالها وفق الآليات القانونية اللازمة¹⁵.

سيمس نظام القرض الاستهلاكي الذي تشغل عليه كل من وزارة التجارة، المالية، الصناعة ومختلف الهيئات الممثلة للقطاع المالي والبنكي والمنتظر المباشرة فيه بداية من منتصف العام الجاري ، حيث تم منح الأولوية ضمن أجندة مقترحاتها للقروض الاستهلاكية الموجهة للمنتجات الحاملة للعلامة الجزائرية في مقدمتها مشروع سيارة "رونو"، التجهيزات المنزلية والالكترونية، كونها تتصدر قائمة الواردات التي تعرف ارتفاعا رهيبا وهو ما تترجمه أرقام فاتورة الجمارك الجزائرية كل سنة¹⁶.

2- شروطه:

إن أحكام وشروط منح القرض الاستهلاكي للأسر محددة بموجب المرسوم التنفيذي 114-15 بتاريخ 12 ماي 2015 :

- يخص القرض الاستهلاكي المنتجات المنتجة من طرف مؤسسات تمارس نشاط إنتاج في الجزائر. ويشترط على هذه المؤسسات -حسب النص- أن تكون خاضعة بصفة قانونية إلى الضرائب والضمان الاجتماعي وتستخدم المعاملات البنكية والفوترة. -كما نص القانون على أن منح القرض الاستهلاكي موجه "للمواطنين المقيمين دون سواهم".

- ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يفوق المبلغ الشهري لتسديد القرض المتعاقد عليه 30 بالمائة من المداخل الشهرية الصافية المتحصل عليها بانتظام وذلك تفاديا لمديونية الزبون الزائدة.

- وأوضح النص أن أحكام هذا القانون تطبق على القروض الممنوحة للخواص والتي تزيد مدتها عن ثلاثة أشهر ولا تتعدى 5 سنوات.

ولهذا كان على البنوك وضع ميكانيزمات للتأكد من مدى قدرة المستهلك-المقترض على تسديد القرض المطلوب.

وكان بنك الجزائر قد أعلن دخول مركزية المخاطر الجديدة الخدمة منتصف سبتمبر الفارط و التي تشكل أداة هامة للمساعدة على تسيير مخاطر القروض.

وبهذا قامت مؤسسات وطنية بإمضاء اتفاقيات مع مؤسسات وطنية أخرى منتجة للتجهيزات الإلكترونية والكهرومنزلية.

ووقعت الاتفاقيات حتى الآن بين ستة مؤسسات تابعة لقطاع الري وثلاث منتجين وطنيين متخصصين في التجهيزات الكهرومنزلية والإلكترونية وهم المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية "إيني" والمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "إينيام" والتي أصبحت تابعة للمجمع الوطني الجديد للتجهيزات الكهربائية والإلكترونية والكهرومنزلية "إيك الجزائر" وكذا مؤسسة كوندور الخاصة.¹⁷

وبموجب هذه الاتفاقيات سيستفيد عمال كل من الديوان الوطني للتطهير وشركة المياه والتطهير للجزائر العاصمة والوكالة الوطنية للسدود والتحويلات والديوان الوطني للسقي والصرف وشركة تسيير مساهمات الدولة (فرع الري) ومجمع كوسيدار من أسعار مخفضة في إطار البيع بالتقسيط وبدون فائدة لدى اقتنائهم لمنتجات الكترونية وكهرومنزلية تنتجها المؤسسات الثلاث.

3- مساهمة القرض الاستهلاكي في تحقيق العدالة الاجتماعية:

من خلال ما سبق تقديمه حول مفهوم القرض الاستهلاكي كونه قرضا تضعه الدولة في متناول المواطنين خاصة ذوي الدخل المتوسط والبسيط لتمكينهم من امتلاك والحصول على السلع الاستهلاكية المختلفة التي يتعذر عليهم تأمينها في ظل إمكانياتهم المحدودة، يأتي القرض الاستهلاكي كوسيلة أو أداة تسهل على المواطن عناء توفير جميع احتياجاته الاستهلاكية المتعددة والمتزايدة ، فمن خلال هذه الآلية التي تعتبر إحدى آليات السياسة المالية التي اعتمدتها الجزائر مساهمة في تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية لهذه الشريحة من المجتمع. كما تعتبر أيضا مساهمة لتشجيع اقتناء المنتجات الوطنية من ناحية أخرى. كل ذلك يصب في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي يساهم القرض الاستهلاكي في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والذي يمثل جوهر العدالة الاجتماعية.

وفي هذا السياق قال الخبير الاقتصادي عبد المالك سراي "أن القرض الاستهلاكي يعطي الفرصة للشركات الوطنية المنتجة لتحسين أمرها لتنتج أكثر فأكثر وتحاول قدر الامكان تلبية رغبات المواطنين وثانيا كل الجزائريين الذين ليست لديهم امكانيات الكبيرة من الناحية المالية بالخصوص الشباب يحتاجون هذه القروض لاقتناء المنتجات الوطنية ،

كما أن الاستغلال السيئ وغير العقلاني للقرض الاستهلاكي سيعود بالسلب على مستعمليه".¹⁸

كما يقول مصطفى زبدي رئيس جمعية حماية وارشاد المستهلك "القرض الاستهلاكي فرصة للمواطنين من أجل تجديد بعض المنتجات الكهرومنزلية أو التأثيث".

خلاصة:

في خضم الواقع المالي المتأزم الذي تعيشه الجزائر، من جراء الانخفاض الفادح في سعر البترول وانهيار قيمة الدينار الجزائري، يجد المواطن الجزائري نفسه أمام مواجهة تداعيات الأزمة المالية التي تعيشها البلاد مما يؤثر بطبيعة الحال سلبا على مستواه المعيشي و قدرته الشرائية، والذي بدوره يؤثر مباشرة على مفهوم العدالة بين مختلف الشرائح والطبقات الاجتماعية . فقد جاء قرار القرض الاستهلاكي كأحد آليات السياسة المالية ، لمحاولة تحقيق نوعا من العدالة الاجتماعية لهذه الفئة من المجتمع والمتمثلة في الطبقة ذات الدخل المتوسط، إلا أن مدى نجاح هذه السياسة مرتبط أساسا بمدى جاهزية واستعداد البنوك الجزائرية لتطبيق هذا القرار بطريقة سلسة ومرنة، إضافة إلى مدى ملائمة شروط القرض الاستهلاكي لمختلف فئات المجتمع. والسؤال الذي يطرح نفسه يتعلق بمستقبل هذه القروض في المدى المتوسط والبعيد بالنسبة للمستهلك، لأن وفرة القروض الاستهلاكية وسهولة الحصول عليها معوضا للأسر على جمود وضعف مداخلها، لكنها تشكل في نفس الوقت مأزقا مستقبليا للقدرة الشرائية لهذه الأسر والتي تنقلص بشكل كبير وتعدم قدرتها على الادخار وتقلص نطاق استهلاكها نظرا لتراكم الديون وتآكل المداخل بفعل الاقتطاعات.

التوصيات:

- حتى تكون هذه القروض الاستهلاكية نعمة وليست نقمة على المواطنين، وتساهم فعلا في تحقيق عدالة اجتماعية من خلال مساهمتها في تخفيف عبء اقتناء التجهيزات المنزلية والأثاث أو حتى السيارات:
- لابد على المواطن أن يكون حكيما وراشدا في قراراته بشأن هذه القروض حتى لا تتأثر قدرته الشرائية على المدى المتوسط بفعل تراكم الديون وتآكل المداخل بسبب الاقتطاعات الشهرية .

- على الحكومة خلق فرص أكثر عدالة تتيح لمحدودي الدخل والفقراء من المستهلكين، الاستفادة من الخدمات المالية، بكل السبل والإمكانيات المتاحة التقنية والمؤسسية، بتوسيع الأنشطة المصرفية للبنوك وللمؤسسات المالية.
- السعي الجاد لتبني سياسة مالية تنهض بالاقتصاد الوطني دون المساس بالحقوق الأساسية للمستهلكين .
- إيجاد طرق فعالة يُعتمد عليها وفي نفس الوقت تتيح فرصاً حقيقية للمواطنين بالارتقاء بالمستوي المعيشي والاجتماعي وصولاً لمستوي مناسب ومتقدم من تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت الطبقي البغيض في المجتمع.

المراجع والاحالات

- ¹ - طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 201.
- ² - جمال شحات، تطور السياسات المالية بعد الأزمة العالمية، مقال منشور بتاريخ 2012/09/01 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/01/18: Alphabeta.argaam.com/article/detail/45164.
- ³ - دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 49.
- ⁴ - وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الاسكندرية، 1988، ص 431.
- ⁵ - محمود حسن الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الاسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 182.
- ⁶ - مصطفى عبد العظيم وآخرون، السياسة المالية المرنة للإمارات العربية عززت التعافي السريع للاقتصاد، مقالة منشورة بتاريخ: 6 يونيو 2012 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/01/18 عبر الرابط: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=55139&y=2012&article=full>
- ⁷ - سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة بعض دول المغرب العربي - ، أطروحة ماجستير، مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص ص (14-15).

- ⁸ - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2003 ، ص44 .
- مصطفى عبد العظيم وآخرون، مرجع سابق.⁹
- ¹⁰ - السياسة المالية في الجزائر <http://cubba.yoo7.com/t753-topic>
- ¹¹ - محمد يحي محمد الكيسي، العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الاسلامي ، رسالة دكتوراه غ منشورة، جامعة ملايا، ماليزيا، ص3.
- ¹² - ابراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية من شعار مبهم إلى مفهوم مدقق، مقال منشور بتاريخ: 1 أكتوبر 2012، تم الاطلاع عليه يوم 20/01/2016 ، على الرابط:
<http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate>
- ¹³ - نفس المرجع السابق.
- ¹⁴ - عبد السلام أديب، القروض الاستهلاكية وأزمة الطبقة الكادحة، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2789 بتاريخ 2009/10/4 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/12/30 عبر الرابط:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=186770>
- ¹⁵ - <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/2015121>
- ¹⁶ - <http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=266365%3Fprint>
- ¹⁷ - <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/2015121>
- ¹⁸ - نفس المرجع السابق.

دور متطلبات إدارة الجودة الشاملة في ترسيخ منظورات المسؤولية الاجتماعية

The role of TQM requirements in promoting social responsibility perspectives

د/ خير الدين جمعة

email: djemaa2_biskra@yahoo.fr

جامعة محمد خيضر بسكرة

أ.د/ خنشور جمال

email : kenchour_djamel@yahoo.fr

جامعة محمد خيضر- بسكرة

تاريخ الاستلام: 2017/08/17 تاريخ التعديل: 2017/11/23 تاريخ قبول النشر: 2017/12/20

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور متطلبات إدارة الجودة الشاملة في ترسيخ منظورات المسؤولية الاجتماعية ، باعتبار أن فلسفة الجودة الشاملة تهدف للتحسين المستمر في كافة النواحي، فالمؤسسات الراغبة في الإستمرار والنجاح يتوجب عليها التفاعل مع المجتمع وذلك بتبني المسؤولية الاجتماعية ضمن أهدافها و توصلت الدراسة إلى أنه يوجد دور لمتطلبات إدارة الجودة الشاملة (التزام إدارة العليا، التركيز على الزبون، التحسين المستمر، العمل الجماعي) في ترسيخ منظورات المسؤولية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الجودة، إدارة الجودة الشاملة، المسؤولية الاجتماعية.

Abstract

The aim of this study is to understand the role of TQM requirements in promoting social responsibility perspectives, as the philosophy of TQM aims to continuously improve in all aspects. Institutions wishing to continue and succeed must interact with society by adopting social responsibility within their objectives

The study found that there is a role for the requirements of TQM (senior management commitment, customer focus, continuous improvement, teamwork) in establishing social responsibility perspectives.

Keywords: Quality, Total Quality Management, Social Responsibility.

مقدمة:

تعتبر الجودة الشاملة من الفلسفات الإدارية المعاصرة والتي ظهرت نتيجة للمنافسة العالمية الشديدة بين المؤسسات للحصول على رضا الزبائن على المنتجات والخدمات، فالجودة الشاملة باعتبارها عملية إستراتيجية إدارية تركز على مجموعة من المبادئ والقيم وتستمد طاقة حركتها من العمليات التي نتمكن في إطارها من توظيف مواهب العاملين واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي لتحقيق التحسين المستمر، و لتحقيق أقصى درجة من الأهداف المنشودة للمؤسسة تطوير أدائها و خدماتها وفقا للأغراض و المواصفات المطلوبة بأفضل الطرق و بأقل جهد وكلفة ممكنين، كي تحقق الجودة و التميز فيما تنتجه من سلع و ما تقدمه من خدمات.

يعد موضوع المسؤولية الاجتماعية من الموضوعات المهمة في كثير من الدول خاصة المتقدمة منها، حيث أدخلته ضمن استراتيجياتها و خططها لتوجيه المؤسسات إلى تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمساعدة الحكومة في حل مشكلات المجتمع. من جانب آخر فإن دور المسؤولية الاجتماعية لا يتوقف على تأثيرها الإيجابي للبيئة والمواطنين بل يسهم في تحسين سمعة المؤسسة ويكسبها ثقة واحترام المجتمع¹.

انطلاقاً مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيس للدراسة كما يلي:

لما هو دور متطلبات إدارة الجودة الشاملة في ترسيخ منظورات المسؤولية الاجتماعية؟

ينبثق منها التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم إدارة الجودة الشاملة؟ وما هي متطاباتها ؟
- ما مفهوم المسؤولية الاجتماعية؟ و ما هي منظوراتها؟
- ماهي العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة و المسؤولية الاجتماعية؟

من خلال التساؤل الرئيس للدراسة يمكننا صياغة الفرضية الرئيسة التالية:

لما لمتطلبات إدارة الجودة الشاملة دور أساسي في ترسيخ منظورات المسؤولية الاجتماعية.

لما أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى بيان دور متطلبات إدارة الجودة الشاملة في ترسيخ منظورات المسؤولية الاجتماعية من خلال:

- توضيح المفاهيم الخاصة بإدارة الجودة الشاملة و المسؤولية الاجتماعية.
- تحديد متطلبات إدارة الجودة الشاملة وأبعاد المسؤولية الاجتماعية.
- معرفة العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة و المسؤولية الاجتماعية.

لما أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في:

- تعالج أحد المواضيع الراهنة و هي المسؤولية الاجتماعية.
- اعتبار المسؤولية الاجتماعية عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات في علاقتها بالمجتمع، والتي من شأنها تحقيق عدة مزايا اسواء بالنسبة للمؤسسة أو المجتمع، وكذلك بالنسبة للدولة.

- تبيان العلاقة بين متطلبات إدارة الجودة الشاملة و أبعاد المسؤولية الاجتماعية.
بغية الإجابة على تساؤل الدراسة، ارتأينا تناول الدراسة ضمن المحاور الآتية:

المحور الأول: ماهية إدارة الجودة الشاملة.

المحور الثاني: ماهية المسؤولية الاجتماعية.

المحور الثالث: مساهمة متطلبات إدارة الجودة الشاملة في ترسيخ أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

المحور الأول: مفاهيم أساسية عن إدارة الجودة الشاملة.

إن أصل كلمة الجودة هي (Qualitas) التي تعود إلى الكلمة اللاتينية (Quality) التي تعني درجة الصلابة أو الدقة و الإتقان للأعمال التي يؤديها الأفراد أثناء قيامهم بتصنيع الآثار التاريخية و الدينية من قلاع و تماثيل و قصور، بهدف التباهي و المفارقة، أو استخدامها للحماية و غير ذلك من الأغراض.

و الجودة في اللغة العربية مشتقة من كلمة "جود" و هو كثرة العطاء أو السخاء، وجاد الشيء أي صار جيداً، و منه فالمعنى اللغوي للجودة هو العطاء الواسع و الأداء الجيد الذي يصل إلى حدود التفوق والتميز².

إن الفكرة الأولى للجودة الشاملة ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن التطبيق الفعلي لهذه الفكرة كان في اليابان على اعتبار أن هاته الأخيرة كانت الأرضية المناسبة لتطبيق هذا النظام.

1- تعريف إدارة الجودة الشاملة:

1.1 تعريف الجودة: وردت تعاريف مختلفة للجودة نتجت عن محاولة الباحثين إبراز بعض سماتها، إذ لا يوجد اتفاق حول تعريف الجودة سواء عند عامة الناس أو عند المدراء أو عند العلماء و الدارسين للعلوم الإدارية، فمنهم من يرى أنها تعني التفوق و التميز، ومنهم من يرى بأنها تعني التخلص من العيوب في المنتج، و منهم من يرى بأنها مسألة مرتبطة بخصائص المنتج أو السعر.

- عرف تاجوشي الجودة على أنها "تفادي الخسارة التي يسببها المنتج للمجتمع بعد إرسالها للمستعمل ويتضمن ذلك الخسائر الناتجة عن الفشل في تلبية خصائص الأداء و التأثيرات الجانبية الناجمة عن المنتج كالتلوث و الضجيج و غيرها"³.

- أوضح (Sikomoto) مفهوم الجودة بقوله " أن المنتجات والخدمات الجيدة هي تلك التي تلبي حاجات الزبائن و تحترمها "، أي أنه جعل جوهر الجودة هو تلبية حاجات الزبائن و غيرهم⁴.

2.1 تعريف إدارة الجودة الشاملة:

- عرف فيليب كروسبي لإدارة الجودة الشاملة بأنها "الطريقة المنهجية المنظمة لضمان سير النشاطات التي خطط لها مسبقاً، كما أنها الأسلوب الأمثل الذي يساعد على منع و

تجنب حدوث المشكلات وذلك من خلال التشجيع على السلوكيات الجيدة وكذلك الإستخدام الأمثل لأساليب التحكم التي تحول دون حدوث هذه المشكلات و تجعل منها أمراً ممكناً⁵.

- عرف هود جاتس بأنها" عبارة عن نظام الإدارة الذي يعتمد على الموارد البشرية ويسعى إلى التحسين المستمر في خدمة العميل بأقل تكلفة"⁶.

- و عرفت أيضاً بأنها" شكل تعاوني لأداء الأعمال بتحريك المواهب و القدرات لكل من العاملين والإدارة لتحسين الإنتاجية و الجودة بشكل مستمر مستخدمة فرق عمل من خلال المقومات الأساسية الثلاثة لنجاحها وهي: الإشتراك في الإدارة، التحسين المستمر للعمليات ، إستخدام فرق العمل"⁷.

- هناك من يقسم مصطلح إدارة الجودة الشاملة إلى ثلاثة كلمات⁸، أي تعرف على أساس الكلمات التي يتكون منها مصطلح إدارة الجودة الشاملة (T.Q.M)، كما يلي⁹: إدارة (MANAGEMENT): و التي تعني التخطيط، التنظيم، التوجيه، المراقبة لكافة النشاطات المتعلقة بالجودة، كما يتضمن ذلك دعم نشاطات الجودة و توفير المواد اللازمة.

الجودة (QUALITY) : تعني تلبية متطلبات العميل و توقعاته.

الشاملة (TOTAL) : وتعني أن الكل فرد في المؤسسة يجب أن يشترك في برنامج الجودة سواء شخصياً أو من خلال فرق العمل الجماعي والإشتراك الكلي يعتمد على تفويض السلطة والتدريب والاتصال.

2- مبادئ إدارة الجودة الشاملة:

تشمل إدارة الجودة الشاملة على مجموعة من المبادئ الإدارية التي تركز على تحسين الجودة، وإذا ما طبقت المؤسسة هذه المبادئ بفعالية فإنها ستنتج حتماً في تحقيق مستوى متميز من الجودة، ويمكن توضيح هذه المبادئ على النحو التالي¹⁰:

1.2 التفهم الكامل والالتزام الفعلي وضمن روح المشاركة من قبل الإدارة العليا بجعل الجودة في المقام الأول من أولوياتها، والتأكيد على إيجاد البنى والهياكل التنظيمية والإجراءات وسياسات العمل المناسبة، وتطوير أنظمة الحوافز التي تشجع جهود تحسين الجودة.

2.2 التأكيد على أن عملية تحسين الجودة مستمرة في المؤسسة، والعمل دوماً من أجل تطوير العمليات التي يتم من خلالها إنجاز العمل، عن طريق تصميم عمليات الإنتاج السلعي أو الخدمي التي تتفق وتتطابق مع مواصفات الجودة، واستخدام أفضل الممارسات والأساليب الإدارية، وتوظيف التقنيات والأساليب الفنية بفعالية في جميع مراحل تقديم الخدمات والمنتجات.

3.2 تفعيل التنسيق والتعاون بين الإدارات والأقسام والوحدات المختلفة في المؤسسة، مع التأكيد على الإنجاز من خلال فرق العمل وتنمية العمل التعاوني.

4.2 مشاركة جميع الجهات المعنية في جهود تحسين الجودة، والتعاون مع المؤسسة في تطبيق برامج إدارة الجودة الشاملة.

5.2 بناء ودعم ثقافة مؤسسة تسعى إلى التحسين المستمر وتنمية علاقات عمل بناءة بين العاملين، ودعم الجهود المميزة الفردية والجماعية.

6.2 مشاركة كل فرد من العاملين في المؤسسة في الجهود المتعلقة بتحسين الجودة، عن طريق تطوير أدائه في عمله بمختلف مراحله، ومساهمة الأفراد جميعاً في تعرف المشاكل المرتبطة بإدارة الجودة الشاملة ومعوقاتها، والعمل على حلها تعاونياً باستخدام الأساليب الإحصائية ومنهجية البحث الميداني وحل المشكلات.

7.2 تركيز برامج إدارة الجودة الشاملة على تلبية حاجات المستفيد من الخدمة أو السلعة بتميز، ويتطلب ذلك من المؤسسة أن تسعى لتحديد احتياجات المستهلكين.

3- متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة:

من أهم المتطلبات التي ينبغي توفرها عند البدء بتطبيق منهجية إدارة الجودة الشاملة، ما يلي¹¹:

1.3 دعم و تأييد الإدارة العليا:

لينجح برنامج إدارة الجودة الشاملة لابد من موازنة من قبل متخذي القرار في المؤسسة، وذلك ليضمن الدعم الكامل لتنفيذ البرنامج. إن الإيمان من قبل الإدارة العليا سيكون المصدر الأساسي الذي يضمن الإستمرار في تطبيق البرنامج، كونه يحتاج إلى تخصيص إمكانيات كبيرة سواء أكانت بشرية أم مادية، و تحديد السلطات والمسؤوليات، وإيجاد التنسيق الكامل بين المستويات الإدارية.

2.3 التركيز على الزبون: يعتبر العمل على إرضاء العميل الداخلي و الخارجي من أهم المتطلبات التي تحتاجها إدارة الجودة الشاملة، وهذا يدفع المؤسسة إلى تنمية الفكرة القائلة: إن العميل هو من يدير المؤسسة.

3.3 التعاون و روح الفريق: ينبغي توفر مناخ التعاون و روح الفريق و العمل الجماعي بين العاملين في المؤسسة و ذلك لأن تطبيق منهجية إدارة الجودة الشاملة يعتمد أساسا على فرق العمل¹².

4.3 التحسين المستمر:

يعتبر التحسين المستمر فلسفة إدارية تهدف إلى العمل على تطوير العمليات والأنشطة المتعلقة بالآلات والمواد والأفراد وطرق الإنتاج بشكل مستمر، و هذه الفلسفة هي إحدى ركائز إدارة الجودة الشاملة و التي تهدف للوصول إلى الإتقان الكامل للأعمال عن طريق استمرار تحسين عمليات المؤسسة ، كما أن جهود التحسين لا يجب أن تتوقف لأن هناك دائما فرص للتحسين يجب إستغلالها¹³.

4- عوانق تطبيق إدارة الجودة الشاملة:

يعترض تطبيق إدارة الجودة الشاملة مجموعة من العوائق أهمها:

- عدم وجود إدارة قوية، فأى تطبيق ناجح لإدارة الجودة الشاملة لا يتم دون الدعم المستمر للقيادة العليا للمؤسسة، وهؤلاء يجب أن يكونوا قادرين على فهم إدارة الجودة الشاملة¹⁴.
- التركيز على أساليب معينة في إدارة الجودة الشاملة وليس على النظام ككل ولا يوجد أسلوب واحد يتضمن تطبيقه تحقيق الجودة العالية، بل يجب النظر إلى إدارة الجودة الشاملة على أنها نظام متكامل من الأجزاء المختلفة والمتراطة معا¹⁵.
- التغيير المستمر للقيادات الإدارية مما يحول دون تمكنها من السيطرة على برنامج إدارة الجودة الشاملة.
- الوقت الطويل الذي تستغرقه أو تتطلبه عملية تطبيق إدارة الجودة الشاملة، قد يؤدي إلى التراجع عن تطبيق أو استكمال تطبيق برنامج التحسين والتطوير للجودة الشاملة.
- عدم توفر الكفاءات البشرية المؤهلة في هذا المجال.
- تخصيص مبالغ غير كافية لأجل تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

- مقاومة التغيير لدى العاملين، بسبب طبيعتهم المقاومة للتغيير أو بسبب الخوف من تأثيرات التغيير عليهم.
- عدم الإلمام بالأساليب الإحصائية لضبط الجودة.
- عدم وجود نظام فعال للإتصالات والتغذية العكسية.
- تعتمد برامج إدارة الجودة الشاملة على خبراء بالجودة أكثر من اعتمادها على الأشخاص العاديين في المؤسسة.

المحور الثاني: مفاهيم أساسية عن المسؤولية الاجتماعية .

1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

لقد تعددت تعريف المسؤولية الاجتماعية لدى المفكرين بسبب أن هذا المصطلح يكتسب أهمية متزايدة يوما بعد يوم، ولم يتوصل إلى تعريف محدد، موحد ونهائي بهذا الشأن بالرغم من وضوح جوهره النظري، وهو انسجام المؤسسات في أعمالها وأنشطتها مع توقعات المجتمع، واستجابتها لمتطلباته القانونية والأخلاقية والقيمية والبيئية¹⁶.

- تعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها "تعهد والتزام متخذي القرار في القيام بالأفعال التي من شأنها أن تحافظ على ثروة المجتمع وتطورها، مع تحقيق فائدها الذاتية في نفس الوقت. فهذا يعني بأن المسؤولية الاجتماعية تتمثل بتحقيق أفضل مستوى من البناء لنوعية الحياة ولعامة أفراد المجتمع، فهي تعني التنسيق بين أعمال المؤسسة وفائدها الذاتية وما يطلبه المجتمع منها"¹⁷.

- عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها «إلتزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التنمية ويخدم التجارة في آن واحد»¹⁸.

- عرفت المسؤولية الاجتماعية على أنها «العملية التي تهدف إلى مقابلة بل وحتى تجاوز توقعات المجتمع القانونية والأخلاقية والتجارية وما هو شائع ومطلوب من المؤسسات»¹⁹.

هناك وجهتي نظر تجاه ممارسة المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية، إحداهما نظرة ضيقة، والأخرى واسعة، وهما²⁰:

● **المدخل الضيق:** تتصرف المؤسسة بمسؤولية اجتماعية طالما أنها ملتزمة بقواعد القانون وقواعد العمل في بيئتها الخاصة، وتتصرف دون ذلك كما تشاء.

● **المدخل الواسع:** في حالة عدم وجود قانون أو أعراف منظمة للموقف الذي تواجهه المؤسسة يكون عليها تحقيق أعلى منفعة وأقل ضرر لكافة الأطراف وتطبيق مبادئ أخلاقية خاصة وهي تلتزم بذلك نتيجة اقتناعها بأن الممارسات الأخلاقية هي من متطلبات البقاء والنمو.

2- مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

تركز المسؤولية الاجتماعية على تسعة مبادئ رئيسية تتلخص فيمايلي²¹:

1.2 الحماية و الإصلاح البيئي: يدعو هذا المبدأ إلى أن تقوم المؤسسة على حماية و إعادة إصلاح البيئة و الترويج للتنمية المستدامة.

2.2 القيم و الأخلاقيات: تعمل بموجبه المؤسسة على تطوير المواصفات و الممارسات الأخلاقية المتعلقة بالتعامل مع أصحاب الحق و المصلحة.

3.2 المساءلة و المحاسبة: يتوجب إيداء الرغبة الحقيقية في الكشف عن المعلومات و الأنشطة لإتخاذ القرارات في فترات زمنية محددة من طرف أصحاب الشأن.

4.2 تقوية و تعزيز السلطات: العمل على الموازنة في الأهداف الإستراتيجية والإدارة اليومية بين مصالح العاملين والعلماء والموردين والمستثمرين والمجتمعات المتأثرة، وغيرهم من أصحاب الشأن.

5.2 الأداء المالي و النتائج: تعمل المؤسسة على تعويض المساهمين برأس المال بمعدل عائد تنافسي، بينما تحافظ في ذات الوقت على الممتلكات و الأصول واستدامة هذه العائدات.

6.2 مواصفات موقع العمل: أن ترتبط أنشطة المؤسسة بإدارة الموارد البشرية لترقية و تطوير القوى العاملة على المستويات الشخصية و المهنية بإحترام حقوق العمال في ممارسات عادلة في العمل والأجور التنافسية و المنافع و بيئة عمل آمنة.

7.2 العلاقات التعاونية: أن تتسم المؤسسة بالعدالة و الأمانة مع شركاء العمل وتعمل على ترقية ومتابعة المسؤولية الاجتماعية لهؤلاء الشركاء.

8.2 المنتجات و الخدمات ذات الجودة: تحدد المؤسسة وتستجيب لإحتياجات وحقوق الزبائن والمستهلكين الآخرين، وتعمل على تقديم أعلى مستوى للمنتجات وقيمة للخدمات بما في ذلك الإلتزام الشديد برضا وسلامة الزبائن.

9.2 الإرتباط المجتمعي: تعمل المؤسسة على تعميق علاقات مفتوحة مع المجتمع الذي تتعامل معه وتتميز بالحساسية تجاه ثقافة واحتياجات هذا المجتمع، بحيث تلعب المؤسسة في هذا الخصوص دور كبير.

3- أبعاد (منظورات) المسؤولية الاجتماعية:

سعى العديد من الكتاب والباحثين لمحاولة تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية من وجهات نظر مختلفة، وقد حدد Carroll أربعة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وتمثلت فيما يلي²²:

1.3 البعد الإقتصادي: تقتضي استخدام الموارد بشكل رشيد لتنتج المؤسسات سلعاً وخدمات بجودة عالية، كما يقتضي هذا البعد المنافسة العادلة عن طريق احترام قواعد المنافسة و عدم إلحاق الأذى بالمنافسين، ويجب أن تكون المؤسسة نافعة ومجدية إقتصادياً، وأن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين²³.

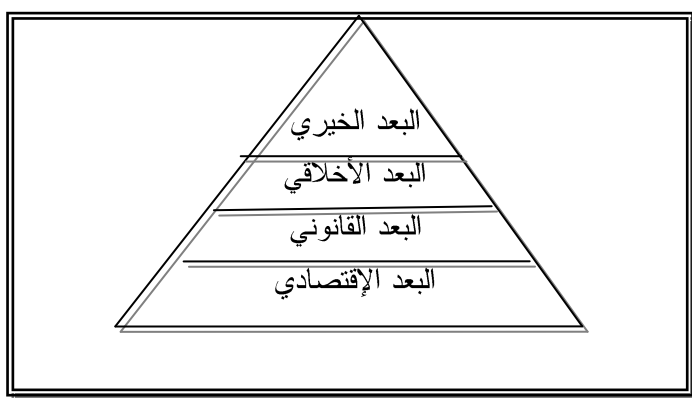
2.3 البعد القانوني: يقتضي هذا البعد الإلتزام الواعي و الطوعي بالقوانين و التشريعات المنظمة لمختلف المجالات في المجتمع، كاحترام قوانين حماية المستهلك، حماية البيئة عن طريق منع التلوث، كما يقتضي هذا البعد تحقيق السلامة و العدالة، سواء عن طريق التقليل من إصابات العمل أو تحسين ظروف العمل ومنع عمل المسنين و صغار السن.

3.3 البعد الأخلاقي: يستند هذا البعد إلى تحقيق الجوانب القيمية و الأخلاقية و السلوكية و المعتقدات في المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة، وعلى هذه الأخيرة أن تلتزم بعمل ما هو صحيح و عادل ونزيه²⁴.

4.3 البعد الخيري (التطوعي): وهي المنافع و المزايا التي يرغب المجتمع الحصول عليها من المؤسسة كالدعم المقدم لمشاريع المجتمع المحلي و الأنشطة الخيرية... إلخ²⁵، هذا البعد يرتبط بمبدأ تطوير نوعية الحياة بشكل عام.

والشكل الموالي يمثل نموذج مخطط متدرج لمسؤوليات الشركة والذي يتحرك ابتداء من المسؤولية الاقتصادية باتجاه المسؤولية القانونية مروراً بالمسؤولية الأخلاقية والتي تعبر عن التوجه الاجتماعي وانتهاء بمسؤوليات المؤسسة الخيرية.

شكل رقم (01): هرم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.



المصدر: شاكر جار الله الخشالي، عباس سالم الرواشدة، أثر أنواع الثقافة التنظيمية في تحديد مستوى المسؤولية الاجتماعية للشركات، دراسة ميدانية في الشركات الأردنية، مجلة أردنية- الأداء- العدد 121، الأردن، 2010، ص 20.

وتعتبر المسؤولية الاقتصادية والقانونية في هذا النموذج من المطالب الأساسية للمجتمع والتي يجب تلبيتها من قبل المؤسسات، في حين تمثل المسؤولية الأخلاقية والخيرية توقعات ورغبات المجتمع والتي يجب أن تتبناها المؤسسات. ويعكس الوضع المتسلسل لهذه المسؤوليات طبيعة ترابط بعضها ببعض الآخر، إذ لا يمكن للمؤسسة أن تتحمل مسؤولية الأنشطة الخيرية قبل تحملها المسؤولية الاقتصادية والقانونية والأخلاقية تجاه المجتمع. كما يجب التنويه إلى تعدد الأطراف التي لها مصلحة مع المؤسسة، لذا فهي تختلف في نظرتها لأهمية المسؤوليات حيث يهتم المساهمون بالمسؤولية الاقتصادية، في حين يعطي العملاء أهمية أكبر للمسؤولية

الأخلاقية، أما العاملون فيركزون على المسؤولية القانونية، فيما يهتم المجتمع المحلي بالمسؤولية الخيرية²⁶.

المحور الثالث: مساهمة متطلبات إدارة الجودة الشاملة في ترسيخ منظورات (أبعاد) المسؤولية الإجتماعية:

تساهم متطلبات إدارة الجودة الشاملة في ترسيخ أبعاد المسؤولية الإجتماعية من خلال²⁷:

1- مطلب إلتزام الإدارة العليا: يساهم مطلب إلتزام الإدارة العليا في ترسيخ أبعاد المسؤولية الإجتماعية من خلال الإلتزامات التي تقع على عاتقها في شكل مسؤوليات و بتحقيقها سينعكس على تعزيز المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات ككل، كما يلي:

1.1 منظور المسؤولية الإقتصادية: يعد منظور المسؤولية الإقتصادية من منظورات الإدارة الأساسية لما لها من دور في تعظيم الربح و هو الهدف الرئيس للمسؤولية الإقتصادية. إن بناء مؤسسات تلتزم القيم والمبادئ ليس بالمهمة الهينة، لكن الإلتزام بهذا الأمر يعكس التفهم لمدى أهمية التوازن لتحقيق الهدف الأساس بتعظيم الأرباح، ومصلحة المجتمع. وتعد المسؤولية الإقتصادية للشركة القاعدة الأساسية للمسؤوليات الأخرى، وتتعلق بإنتاج المنتجات التي يحتاجها المجتمع و تحقق و تعظيم الأرباح للمالكين وحملة الأسهم وذلك من خلال تحقيق الأداء الإقتصادي الكفاء للمؤسسة مما يمكنها من البقاء و النمو لتأمين العمل المناسب للعاملين و توفير فرص مناسبة للعمل.

2.1 منظور المسؤولية القانونية: إن منظور المسؤولية القانونية يمثل جانب من مسؤوليات الإدارة والالتزامات تجاه المجتمع والحكومات، إذ أن التزام المؤسسات بالقوانين و التشريعات و اللوائح والأنظمة التي تسنها الدولة تشجعها على انتهاج سلوك مقبول نحو مجتمعها لكسب ثقته ورفض الأعمال غير المشروعة. لك

3.1 منظور المسؤولية الأخلاقية: يسهم منظور المسؤولية الأخلاقية على تحقيق الربحية على المدى البعيد، ويمكن القول ببساطة أن اتخاذ أي قرار يمس الجانب الأخلاقي يأخذ بعين الإعتبار مصلحة الشركة إلى جانب مصالح الجماعات كلها المتأثرة بذلك القرار سواء كانت من داخل المؤسسة أم تلك الجماعات الخارجية

المتأثرة بسير عمل المؤسسة، لذلك تتمحور المسؤولية الأخلاقية من خلال ما تنص عليه التوجيهات الإدارية من جانب الإدارة العليا.

4.1 منظور المسؤولية الخيرية (الطوعية): إن منظور المسؤولية الطوعية هو أحد ركائز المجتمع الذي يقوم على المشاركة الإيجابية للتنظيمات المختلفة، و إن المنظور الطوعي يتضمن التبرعات الإنسانية وهبات الإحسان المستمرة للمجموعات غير الهادفة إلى الربح من الأصناف جميعها، وتقع هذه التبرعات في إطار استراتيجية خيرية تتبعها المؤسسة على الأمد البعيد دعماً لقضية مهمة من قضايا المجتمع، لذلك تعتبر الإدارة العليا المحطة التي تنطلق منها الأعمال الخيرية و بذلك فهي تعتبر إلتزامات من قبل الإدارة العليا ولكنها تتم بصورة طوعية.

2- مطلب التركيز على الزبون: إن مطلب التركيز على الزبون يسهم في تحقيق منظورات المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة تجاه أصحاب المصالح ويعزز موقفها التنافسي من خلال إرضاء زبائنهم.

1.2 منظور المسؤولية الإقتصادية: إن التركيز على الزبون يمثل الميزة الأساسية و البارزة لإدارة المؤسسة ويتم بتركيزها على المطابقة الأولية لرغبات الزبون، وبعدها تحقيق احتياجاته لكي تتعاضد الأرباحها والهدف الأساسي لمنظور المسؤولية الإقتصادية.

2.2 منظور المسؤولية القانونية: إن المنظور القانوني للمسؤولية الإجتماعية غير محصور في حدود نطاق المؤسسة و الزبون و المجتمع وما تربطهم من علاقات بل يعمل على حماية المؤسسات بعضها مع البعض الآخر جراء أساليب المنافسة غير العادلة التي قد تحصل وما يتبعها من صراعات وتآزمات. لهذا فمنظور المسؤولية القانونية يعد أفضل قاعدة للتعامل الرسمي التعاقدية الملزم الذي يمثل المكافئ المتعادل والمتوازن إلى حد ما لمصالح الأطراف جميعها، كما يشمل على حق المساءلة الإجتماعية وهي حق الأفراد والشركات والمجتمع في الطلب من المسؤولين بتقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصالح حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم و الأخذ بالانتقادات التي توجه لهم، و تلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو الخداع أو الغش.

3.2 منظور المسؤولية الأخلاقية: إن منظور المسؤولية الأخلاقية يعبر عن القيم و العادات الأخلاقية والإنسانية السائدة و التي اعتاد عليها المجتمع بأنها العمل الصحيح و أن الزبون يعد محور عمل المؤسسة و حمايته و الحفاظ عليه يعبر عن الإلتزام الأخلاقي للمؤسسة تجاه زبائنها.

4.2 منظور المسؤولية الطوعية: أن هذا المنظور يعد مسؤولية اختيارية أو إرادية في طبيعتها و من الصعب التحقق منها، فهي ترتبط بجودة الحياة بشكل عام، و ما يتفرع عنها من عناصر ترتبط بذوق وجودة ما يتمتع به الزبون و الأفراد عامة من رفاهية و غذاء و ملابس و سكن و تعليم و صحة وغيرها. فمشاركات المؤسسة الطوعية و إلتزاماتها تجاه زبائنها يعد من أهم الخطوات و الركائز التي تعزز من ولاء الزبون للمؤسسة.

3- مطلب التحسين المستمر: إن مطلب التحسين المستمر يسهم في تحقيق منظورات المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة من خلال ما يلي:

1.3 منظور المسؤولية الإقتصادية: إن عمليات التحسين المستمر تسعى للوصول إلى الإتقان الكامل عن طريق استمرار التحسين المستمر في العمليات الإنتاجية للمؤسسة، على الرغم من أن الإتقان الكامل صعب المنال و لكن يجب على المؤسسة السعي للوصول إليه عن طريق الإتقان الجيد لكل عملية و في أي وقت و من أول خطوة لأنه كفيل بتحديد ميزة تنافسية تمكنها من البقاء في السوق أو التوسع مما تعتبر من المسؤولية الإقتصادية للمؤسسة.

2.3 منظور المسؤولية القانونية: إن المنظور القانوني للمسؤولية الإجتماعية غير محصور في حدود نطاق المؤسسة و الزبون و المجتمع وما تربطهم من علاقات وعمليات داخل المؤسسة التي تسعى من خلالها للوصول إلى تعزيز و توثيق الأعمال التجارية التي تحمل الصفة القانونية و تكون محمية من الأخطار، وتوفير الحماية والإستقرار للمؤسسة ، حيث يتم عن طريق ذلك تحسين الأداء لمجالات العمل كلها في المؤسسة.

3.3 منظور المسؤولية الإخلاقية: إن المساهمات و الأنشطة التي يتوقع أن تقوم بها المؤسسة تجاه المجتمع دون أن تكون قد فرضت بنص قانوني وهي مسؤوليات أخلاقية تسعى المؤسسة من خلالها إلى تحسين العمليات كافة داخلها.

4.3 منظور المسؤولية الطوعية: أن عمليات التحسين المستمر تسهم بصورة مباشرة في تحقيق الأعمال الخيرية، فمن خلال الإلتقان الكامل للعمليات تزداد الأنشطة الطوعية لها و ذلك لما لها من دور في توسيع للأعمال و الأنشطة ككل.

4- مطلب العمل الجماعي: إن مطلب العمل الجماعي يسهم في تحقيق منظورات المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة من خلال سعيه إلى انتاج المنتجات التي يحتاجها المجتمع لتحقيق وتعظيم الأرباح و الإلتزامات هذه المجموعات اخلاقيا وقانونيا في إطار مجموعات عمل طوعية لخدمة المجتمع و تحسين جودة الحياة.

1.4 منظور المسؤولية الإقتصادية: إن العمل الجماعي أحد أهم التوجهات الجوهرية للإدارة العليا وهو ظاهرة اجتماعية متأصلة في ثقافة كل مجتمع تسعى لحل المشكلات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية التي تعترى المجتمع و هي من التوجهات النافعة اقتصاديا و التي تعد مسؤولية انتاج المنتجات (سلع و خدمات) التي يحتاجها المجتمع لتحقيق و تعظيم الأرباح للمالكين و حملة الأسهم.

2.4 منظور المسؤولية القانونية: إن المسؤولية القانونية في إطار العمل الجماعي تتضمن المسؤوليات التي تتيح فرص عمل بصورة متكافئة للجميع دون تمييز بسبب الجنس أو القومية، و ذلك من حيث إصدار القوانين أو التشريعات أو اللوائح التي تنظم العلاقة بين المدراء و مرؤوسيههم إذ تتمثل بتحديد الإجراءات القانونية اللازمة لإنشاء و تأسيس المؤسسة تحديد اللوائح و القوانين الخاصة بسير العمل أيضا.

3.4 منظور المسؤولية الأخلاقية: إن المسألة الأخلاقية تؤثر على تصرفات الفرد أو الجماعة أو المؤسسة بشكل (إيجابي أو سلبي)، حيث أنها مجموعة من القواعد الأخلاقية و القيم التنظيمية التي تحكم سلوك الفرد و الجماعة بالشكل الصحيح والخاطئ من التصرفات. إن إمكانية حصول المؤسسة على أفضل نتائج الأعمال من خلال التأكيد على العمل الجماعي الذي ينحصر في حدود أخلاقيات العمل.

4.4 منظور المسؤولية الطوعية: إن البعد الإنساني (الخيري) هو رسالة صادقة وخدمة انسانية تخدم المؤسسة بها مجتمعها من خلال تحسين جوانب حياته والمشاركة في حل مشكلات معينة ودعم القضايا التي تخدم المجتمع و البيئة. إن هذه المشاركة تكون بصورة طوعية وبشكل مجموعات عمل تتشكل في إطار عمل المؤسسة ككل أو في أقسام معينة.

٣١ نتائج الدراسة: من خلال دراسة دور متطلبات إدارة الجودة الشاملة في ترسيخ

منظورات المسؤولية الاجتماعية توصلنا إلى النتائج التالية:

- يوجد دور لمتطلب إلزام الإدارة العليا في ترسيخ منظورات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.
- يوجد دور لمتطلب التركيز على الزبون في ترسيخ منظورات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.
- يوجد دور لمتطلب التحسين المستمر في ترسيخ منظورات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.
- يوجد دور لمتطلب العمل الجماعي في ترسيخ منظورات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

٣٢ التوصيات: نقترح التوصيات التالية:

- على إدارات المؤسسات تحقيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة لما لها من دور فعال في تحسين سمعة المؤسسة وزيادة أرباحها.
- ضرورة تلبية حاجات و رغبات الزبائن ، مع مراعاة ضرورة تقديم خدمات ذات قيمة للمجتمع .
- يجب على المؤسسة تشجيع العمل الجماعي و روح الفريق.
- يجب على المؤسسات الإهتمام بالمسؤولية الاجتماعية بكافة أبعادها.

المراجع و الهوامش:

¹ فلاح بن فرج السبيعي، أثر تبني برامج المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين على سياسات إدارة الموارد البشرية- بالتطبيق على الشركات الصناعية بمنطقة الرياض-مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، السعودية، 2017، العدد 42، ص 18.

² مجيد الكرخي، إدارة الجودة الشاملة، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2015، ص 20.

³ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، عبد الله إبراهيم نزال، إدارة الجودة الشاملة في الخدمات المصرفية ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان ، 2010 ، ص 20.

⁴ سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، إدارة الجودة الشاملة، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2015، ص 16.

⁵ Robert fey, Jean marie gogue, **la maitrise de la qualité**, édition d'organisation, paris, 1998, p 31.

⁶ Jean Brillman, **les meilleurs pratique de management**, édition d'organisation, paris, 2000, p 217 .

⁷ أحمد بن عيشاوي، إدارة الجودة الشاملة، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 23.

⁸ محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جريحان، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2006 ، ص ص 32،33 .

⁹ مصطفى يوسف كافي، إدارة الجودة الشاملة و الخدمة الفندقية، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2016، ص 15.

¹⁰ ناصر صالح عليما، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية - التطبيق ومقترحات التطوير - دار الشروق، عمان، 2004، ص ص 33، 34.

¹¹ مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص ص 63، 64.

¹² محفوز أحمد جودة، إدارة الجودة الشاملة- مفاهيم و تطبيقات، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 204.

¹³ أحمد بن عيشاوي، إدارة الجودة الشاملة السبيل إلى تحقيق الأداء المنظمي المتميز، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 3، 2013، ص 35.

¹⁴ زين الدين فريد، تطبيق إدارة الجودة الشاملة بين فرص النجاح... ومخاطر الفشل، بدون دار النشر، القاهرة، 1996، ص 72.

¹⁵ ناصر صالح عليما، مرجع سابق، ص 66.

¹⁶ عرايش زينه، ثابتي الحبيب، الريادة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي: دراسة حالة المؤسسات الجزائرية، مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الإسلامية و العربية، العدد 09، نوفمبر 2014، ص 247.

¹⁷ الراحلة عبد الرزاق سالم ، المسؤولية الاجتماعية، دار الإعصار العلمي للنشر، الأردن، 2011، ص 65.

¹⁸ بلال خلف السكارنه، أخلاقيات العمل، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص 162 .

- ¹⁹ شاكر جار الله الخشالي، عباس سالم الرواشدة، أثر أنواع الثقافة التنظيمية في تحديد مستوى المسؤولية الاجتماعية للشركات، دراسة ميدانية في الشركات الأردنية، مجلة أردنية- الأداء- العدد 121، الأردن، 2010، ص 17 .
- ²⁰ مصطفى محمود أبو بكر، إدارة الموارد البشرية - مدخل تحقيق الميزة التنافسية - الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 93 .
- ²¹ صديق زكريا، بن جيمة عمر، المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص و دورها في تحقيق الأمن الاقتصادي بالجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة طاهري محمد بشار، المجلد 03، العدد 02، جوان 2017، ص ص 156، 157.
- ²² محمد فلاق، سميرة أحلام حدو، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال بين الممارسة التسويقية و الضرورة الإستراتيجية - دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية، جامعة بسكرة ، العدد 20، ديسمبر 2016، ص ص 270، 271.
- ²³ صديق زكريا، بن جيمة عمر، مرجع سابق، ص 157.
- ²⁴ محمد فلاق، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة مستدامة في منظمات الأعمال- دراسة ميدانية في المؤسسات الجزائرية الحاصلة على شهادة الإيزو 9000، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، 2013/2014، ص 29.
- ²⁵ ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة و الموارد البشرية، مذكرة ماجستير في تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009/2010، ص 30.
- ²⁶ شاكر جار الله الخشالي، عباس سالم الرواشدة، مرجع سابق، ص 21 .
- ²⁷ أكرم أحمد الطويل، ياسمين طه عبد الرزاق الدباغ، إدارة الجودة الشاملة للبيئة و المسؤولية الاجتماعية، دار جرير للنشر و التوزيع، الأردن، 2016، ص ص 91-95.

أهمية محاور إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي دراسة إستطلاعية من وجهة نظر طلبة جامعة خنشلة

*The importance of the axes of TQM in higher education
A prospective study from student's point of view at the University
of Khenchela*

أ. نبيلة باديس

email: badis.nabila@gmail.com

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي

تاريخ الاستلام: 2017/04/12 تاريخ التعديل: 2017/09/20 تاريخ قبول النشر: 2017/11/11

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، وتكمن أهمية هذه الدراسة أنها تتضمن دراسة تحليلية لمحاور إدارة الجودة الشاملة في جامعة عباس لغرور خنشلة من وجهة نظر الطلبة، بحيث يمكن توسيعها والتعمق فيها، أو الاستفادة منها من طرف مختلف الهيئات الإدارية في الجامعات الوطنية والباحثين في هذا المجال. كما اكتشفنا من خلال الاستبيان، أن هناك قبول ورضا إلى حد كبير من طرف الطلبة على وجود الكثير من معالم الجودة في الجامعة محل الدراسة. نوصي من خلال هذه الدراسة إلى ضرورة الاستفادة من مفهوم إدارة الجودة الشاملة وكيفية تطبيقها من أجل التحسين المستمر في جميع مجالات التعليم الجامعي، من خلال العمل على تحقيق حاجيات ورغبات الطلبة وتوفير مختلف الموارد المالية والبشرية المؤهلة التي ترفع من مستوى الطالب وتسمح بالحصول على اطرار بشرية مؤهلة، بالإضافة الى العمل على تنمية القدرة التنافسية للجامعات لمواجهة التحديات الخارجية ومواكبة المستجدات المتسارعة لهذا العصر .

الكلمات المفتاحية: إدارة الجودة الشاملة، مؤسسات التعليم العالي، الطالب، جامعة خنشلة.

Abstract:

This study aims to demonstrate the importance of the application of the TQM in higher education institutions. The importance of this study is that it contains an analytical study of the TQM axes at the University of Abbas Lagrour Khanchela from the student's point of view, in which it can be expanded and deepened. The administration of universities and researchers in this field can benefit from it. From the questionnaire, we have also figured out that there is an enormous acceptance and satisfaction by the students on the existence of many quality features in the university under investigation.

In this study, we recommend the necessity of benefiting from the concept of TQM and how to apply it for further progress in all domains of university education, through the working on achieving the student's needs and desires, and to provide various qualified financial and human resources that increase the student's level and allow to obtain qualified human frameworks. In addition to the work on enhancing the competitiveness ability of universities to face the external challenges and keep pace with the rapid developments of this time.

Keywords: Total Quality Management, Higher Education Institutions, Students, University of Khench

المقدمة:

يعتبر الاستثمار في الكفاءة البشرية من بين أهم أوجه الإستثمار الحالي، هذا الإستثمار يركز على تقديم واكساب أفراد المجتمع المعلومات والمعرفة والمهارات اللازمة في مختلف التخصصات. وبعد التعليم العالي ومنه التعليم الجامعي أحد مراكز التكوين أو الإستثمار في العنصر البشري، من خلال ما يوفره من مراحل تعليمية متميزة ومتنوعة، كما يمثل التعليم العالي أحد الدعائم التي يركز عليها المجتمع لإحداث التقدم والرقي من خلال الإعداد الجيد للإطارات الوطنية في مختلف المجالات الفنية، التنظيمية، الإدارية، الإنتاجية، السياسية والتربوية.

لقد ظهر في السنوات الأخيرة مفهوم إدارة الجودة الشاملة في قطاع الصناعة والإنتاج، ولكن امتد هذا المفهوم ليشمل ويمس جميع القطاعات الأخرى، وأصبح يطبق

في القطاع الخدماتي واجريت على هذا المفهوم الكثير من الدراسات التي مست جوانب مختلفة ومتعددة، أهمها ما مس قطاع التعليم العالي والجودة في الجامعات.

ولأن الطالب هو محور العملية التعليمية وحجر الزاوية فيها، وجودة الطالب تعني مدى تأهيله علميا وثقافيا ونفسيا حتى يتمكن من استيعاب دقائق المعرفة، ومنه تركز الجودة في التعليم العالي على متطلبات تأهيله ليكون من صفوة الخريجين القادرين على الإبداع والابتكار وفهم وسائل العلم وأدواته وتقنياته.

مما سبق، تبرز إشكالية هذه الدراسة التي يمكن طرحها في التساؤل التالي:

كيف يمكن الاستفادة من تطبيق محاور إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي لتطوير

مخرجاته؟

ومن خلال هذا التساؤل المحوري، يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي وما هي أهميتها؟

- ماذا تشمل محاور ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي؟

- ما هو واقع محاور إدارة الجودة الشاملة في جامعة خنشلة؟

- منهجية الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي في طرح بعض الجوانب النظرية والعلمية لإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، ثم استخدمنا المنهج التحليلي بالاعتماد على بعض الاساليب الاحصائية في تحليل بيانات الاستبيان للحصول على النتائج.

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوع أهمية محاور إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وكذلك محاولة التعرف على واقع تطبيقها بجامعة عباس لغرور خنشلة وذلك من وجهة نظر الطلبة بصفتهم الزبون.

وعلى الرغم من أن إدارة الجودة الشاملة بدأ العمل بها أولا في القطاع الصناعي إلا أنها أصبحت كذلك تطبق في القطاع الخدماتي، أين اثبتت فعاليتها ونجاحها الكبير في تحقيق النتائج المرجوة منها، وفيما يتعلق بقطاع التعليم العالي خاصة الجامعات، فإن الالتزام الفعلي بتطبيق إدارة الجودة الشاملة يستدعي إعادة النظر في رسالة هذه المؤسسات، أهدافها وغاياتها، وأولوياتها وسياساتها واستراتيجياتها، ويرتكز كل ذلك أساسا على معرفة حاجات المستفيدين منها بالدرجة الأولى وهم الطلبة.

- حدود الدراسة: للدراسة مجموعة من المحددات
- المحددات المكانية: تم اجراء الدراسة بجامعة عباس لغرور خنشلة
- المحددات الزمانية: تمت هذه الدراسة خلال السنة الجامعية 2016-2017.
- كما عالجت هذه الدراسة أهم محاور الجودة وهي: التسجيل والقبول، الإدارة الجامعية، النشاطات الثقافية والرياضية، الخدمات المكتبية، أعضاء هيئة التدريس وذلك من وجهة نظر الطلبة فقط.

أولاً: ماهية إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

من خلال هذا المحور سنحاول إعطاء مجموعة من التعاريف من أجل الالمام بمعنى إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

- عملية توثيق البرامج والاجراءات وتطبيق الانظمة واللوائح والتوجيهات بهدف تحقيق نقلة نوعية في العملية التعليمية، والارتقاء بمستوى الطلاب في جميع الجوانب الجسمية، النفسية، العقلية، الروحية والاجتماعية، من خلال اتقان الأعمال الخاصة بالعملية التعليمية وحسن أدائها.¹

- تعد إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي بأنها القيام بتوجيه جميع الأنشطة والعمليات (الأكاديمية، الادارية والمالية) على جميع منظومة التعليم العالي لاشباع رغبات العملاء (سوق العمل والطلاب) عن طريق التطوير والتحسين المستمر لجودة الخدمة المقدمة للطلاب للحصول على خريج ذي كفاءة عالية يتطلبه سوق العمل، وذلك بخلق بيئة ثقافية تنظيمية جديدة.²

ويمكن تعر يفها على أنها: نظام يتم من خلاله تفاعل المدخلات وهي الأفراد والأساليب والسياسات والأجهزة لتحقيق مستوى عال من الجودة حيث يقوم العاملون بالاشتراك بصورة فاعلة في العملية التعليمية والتركيز على التحسين المستمر لجودة المخرجات لإرضاء المستفيدين، وحسب هذا التعريف تكون مدخلات النظام التعليمي الجامعي من المناهج التدريسية، المستلزمات المادية والافراد (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة والموظفين) والإدارة الجامعية التي يتم تحويلها من خلال العملية التعليمية إلى مجموعة من المخرجات التي تمثل الكوادر من الخريجين.³

- تعرف أيضا على أنها استراتيجية متكاملة للتطوير المستمر، فهي مسؤولية جميع عناصر منظومة الجامعة من كتب، مكتبة، طلاب، أساتذة، مباني، حواسيب الكترونية... الخ، ويجب مشاركة الجميع من قيادات ادارية وأساتذة في النجاح التنظيمي وتحقيق أهداف الجامعة، فأى خلل سوف يؤثر على فرص التطوير والقدرة التنافسية.⁴

- تعرف كذلك على أنها ضمان للجودة المقدمة من طرف الجامعات لخريجها وللمؤسسات التي ستتعامل مع خريجها.⁵

- تعرف إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي بأنها ترسيخ مفاهيم الجودة الشاملة القائمة على الفاعلية، أو التأكيد أن الجودة واتقان العمل وحسن ادارته من سمات العصر الذي نعيشه، وتطوير أداء جميع العاملين عن طريق تنمية روح العمل التعاوني الجماعي وتحقيق ثقافة نوعية في عملية التعليم الجامعي تقوم على أساس التوثيق للبرامج والاجراءات والتفعيل للأنظمة واللوائح والتوجيهات والارتقاء بمستويات الطلاب، والاهتمام بمستوى الاداء للداريين وأعضاء هيئة التدريس والموظفين من خلال المتابعة الفعالة.⁶

- كما عرفت إدارة الجودة الشاملة في التعليم على أنها مقدرة خصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب وسوق العمل والمجتمع وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعة.⁷

يمكن تحديد أهم المفاهيم في إدارة الجودة الشاملة في الجامعات بما يلي:⁸

- النظام:

وهو مجموعة من العلاقات المتبادلة للخطط والسياسات والعمليات والأساليب والافراد والاجهزة اللازمة لتحقيق أهداف الجامعة.

- العملية التعليمية:

وتشمل السياسات والمناهج والمراحل والحاجات الذاتية التي تستخدم في تحقيق العمليات العلمية والبحث بصورة متميزة داخل الجامعة وخارجها.

- الهيكل الجامعي:

ويشمل البناء الاداري والتنظيمي للجامعة الذي يخدم أهداف الجامعة ووظائفها.

- الأساليب:

هي مجموعة المناهج النظامية، والأساليب المعرفية والتكنولوجية المتعلقة بها الضروريات الوظيفية التعليمية.

من كل ما تقدم، يمكن اعطاء تعريف شامل لإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي كما يلي: "أسلوب تطوير شامل ومستمر في الأداء، يشمل كافة مجالات العمل التعليمي، فهي عملية إدارية تحقق أهداف كل من سوق العمل والطلاب أي أنها تشمل جميع وظائف ونشاطات المؤسسة التعليمية الجامعية من أجل تحقيق رضا الطلاب ورضا سوق العمل وتحسين مستوى المؤسسات الجامعية محليا وعالميا".

ثانيا: أهمية إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

من أجل النهوض بالعملية التعليمية ومسايرة النظم الحديثة ومعالجة المشكلات التي تواجهها العملية التربوية والعلمية في النظام ككل وسيرا على الدرب لتحقيق تعليم أفضل، كان من الضروري مسايرة الأسلوب المتبع في المجالات الانتاجية والاقتصادية للنهوض بالعملية التعليمية وتطويرها، ولعل أحد الاتجاهات الحديثة التي فرضت نفسها بقوة ولاقت قبولا كبيرا هو المدخل الذي يعتد عى إدارة الجودة الشاملة.

إن امكانية الاستفادة من إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي ليست بالعملية الصعبة، لا سيما أن خطط التعليم تضمنت الاهتمام بالجودة والنوعية في التعليم وفي جميع المراحل والمستويات الدراسية كما تتأثر انتاجية الفرد بمقدار التعليم الذي حصل عليه ونوعيته، حتى يكون لدى الفرد قدرة متميزة، وانتاجية مرتفعة، تؤهله كي يكون عنصرا فاعلا في المجتمع.⁹

يمكن تحديد أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم في ما يلي:¹⁰

- ضبط وتطوير النظام الاداري في أي مؤسسة تعليمية نتيجة لوضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات بدقة.

- الارتقاء بمستوى الطلاب في جميع الجوانب الجسمية والعقلية والاجتماعية والنفسية والروحية.

- زيادة الثقة والتعاون بين المنظمات التعليمية والمجتمع.
- توفير جو من التفاهم والتعاون والعلاقات الانسانية السليمة بين جميع العاملين بالمؤسسة التعليمية مهما كان حجمها ونوعها.
- زيادة الوعي والانتماء نحو المؤسسة من قبل الطلاب والمجتمع المحلي.
- الترابط والتكامل بين جميع الاداريين والعاملين بالمؤسسة التعليمية للعمل بروح الفريق.
- تطبيق نظام الجودة الشاملة يمنح المؤسسة المزيد من الاحترام والتقدير المحلي والاعتراف العالمي.
- ويرى ظاهر رحيم جبار وآخرون أهمية إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم العالي في ما يلي:¹¹
- دراسة متطلبات المجتمع واحتياجات أفرادها والوفاء بتلك الاحتياجات.
- إشراك الكادر الأكاديمي في التطوير والتحسين المستمر.
- ايجاد بيئة داعمة للتحسين المستمر.
- الوقاية من الاخطاء الاكاديمية وقوعها.
- زيادة القدرة التنافسية للجامعة في برامجها الاكاديمية ومشاريعها البحثية.
- وضع نظام إداري ومالي فعال.
- تعزيز العمل الجماعي بين الكوادر داخل الجامعة.
- تحقيق جودة المتعلم سواء في الجوانب المعرفية أو المهارية أو الاخلاقية.
- القدرة على تزويد المجتمع بخريجين متميزين في الجوانب المختلفة وخصوصا جوانب التخصص.
- ربط حاجات المستفيدين مع عمليات تصميم العملية التعليمية في الجامعة.
- ايجاد نظام تعاون فعال بين الجامعة والمستفيدين.
- دعم المكاتب الاستشارية داخل الجامعة وتأسيس أخرى وفي كافة المجالات التي يمارس فيها التدريسيين والباحثون مهام التعاون الفني والعلمي لكافة الجهات الحكومية والخاصة وكل حسب اختصاصه واهتمامه وهي تمثل أهم قنوات التفاعل بين الجامعات وبيئاتها المحيطة بها.

- الاهتمام بمجال البحث العلمي وخاصة المجالات المرتبطة بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التقنية وتطوير قدرات العاملين في مجال التعليم من خلال تصميم برامج تدريب فعالة تتناسب مع الاحتياجات.

وتلخيصا لما كتبه الباحثون والمتخصصون في أهمية إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي نذكر ما يلي:¹²

- دراسة متطلبات المجتمع وحاجات أفراد.
- أداء الأعمال على نحو صحيح وفي أقل وقت وبأقل تكلفة.
- تنمية القيم التي تتعلق بالعمل الجماعي وعمل الفريق.
- اشباع حاجات المتعلمين وزيادة الاحساس برضا جميع العاملين بالمؤسسة التعليمية.
- تحسين سمعة المؤسسة التعليمية في نظر المعلمين والطلاب وأفراد المجتمع المحلي، وتنمية روح التنافس والمبادرة بين المؤسسات التعليمية المختلفة.
- تحقيق جودة المتعلم سواء في الجوانب المعرفية أو المهارية أو الأخلاقية.
- بناء الثقة بين العاملين بالمؤسسة التعليمية ككل وتقوية انتمائهم لها.
- توفير المعلومات ووضوحها لدى جميع العاملين.
- تحقيق الترابط الجيد والاتصال الفعال بين الأقسام والادارات والوحدات المختلفة في المؤسسات التعليمية.

- الاسهام في حل كثير من المشكلات التي تعوق العملية التعليمية في المؤسسة.

- تنمية المهارات لدى أفراد المؤسسة الجامعية مثل مهارة حل المشكلة وتفويض الصلاحيات وتفعيل النشاطات... الخ.

- تحقيق الرقابة الفعالة والمستمرة لعملية التعليم والتعلم.
- تحقيق مكاسب مادية وخبرات نوعية للعاملين في المؤسسة التعليمية ولأفراد المجتمع المحلي، والافادة في هذه المكاسب والخبرات وتوظيفها في الطريق الصحيح لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة.

بالإضافة لما سبق هناك جملة من الفوائد التي يمكن للجامعات أن تجنيها من خلال تبنيها لإدارة الجودة الشاملة وأهمها:¹³

- تطوير المهارات الادارية والمهنية لأعضاء فرق العمل.

- إعطاء الموظفين مزيداً من الفرص لتطوير إمكاناتهم وتقويمها.
- تعد وسيلة لتشجيع عمل التحسينات داخل الكلية وممارسة الأساليب الإدارية الجيدة.
- تعد أداة اتصال فعالة داخل الكلية.
- وسيلة لنشر وتبادل الثقافة بين العاملين في الكلية.
- إعطاء خدمات أفضل لطلبة الكلية وهذا ما تدور حوله فلسفة إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم.

ثالثاً: محاور إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

من خلال هذا المحور سنتعرف على بعض المحاور اللازمة التي تركز عليها عملية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي:

1- جودة الإدارة الجامعية:

الإدارة الجامعية هي حلقة الوصل بين عناصر العملية التعليمية الجامعية، المتمثلة في الطالب وأعضاء هيئة التدريس والمنهج التعليمي، لذلك فهي وسيلة وليست غاية. ولقد حددت مهام الإدارة الجامعية في التخطيط والتنظيم والتوجيه والإشراف والتقويم والمتابعة، وتشتمل الإدارة الجامعية على الرئيس ومعاونيه والعمداء ورؤساء الأقسام.

- يرتكز التنظيم الإداري في منظومة إدارة الجودة الشاملة للجامعة على النحو التالي:¹⁴
- الاهتمام بالموارد البشرية، استقطاب العناصر الفعالة، من خلال الاختيار السليم وفق معايير مشتقة من سياسات الجودة، التدريب المستمر وتحفيز جميع العاملين.
- التركيز على روح فريق العمل، حيث إن عملية تحسين الجودة المستمرة لا بد لها من روح الجماعة والمساندة للعمل الجماعي.
- دراسة الامكانيات المتاحة في البيئة الخارجية واستثمارها في تحسين الجامعة وتطويرها.
- دراسة الاحتياجات المجتمعية الانية والمستقبلية والعمل على التخطيط من أجل الإيفاء بها.

- تأسيس شركة اتصال فعالة بين الكليات والأقسام وذلك لتحسين الجودة.
- الاهتمام باختيار القيادات القادرة على تحفيز الهمم، تحليل ونقد الوضع الراهن، تحديد الأوضاع المتوقعة مستقبلاً، وكذلك الالتزام بالتحسين المستمر.

- تطوير تكنولوجيات التعليم بصفة مستمرة، بما يحقق مستويات الجودة المطلوبة.
- تحديث نظم دعم القرارات.
- اختيار القيادات المبدعة والتميزة من أجل المحافظة على معايير اداء عالية باستمرار.
- متابعة الأنشطة التي تقود إلى خلق ثقافة ادارة الجودة الشاملة.

2- جودة عضو هيئة التدريس:

لا يختلف اثنان حول الدور الهام الذي يقوم به عضو هيئة التدريس في انجاز العمليات التعليمية، وتحقيق اهداف المؤسسة التي يعمل بها، ويقصد بجودة عضو هيئة التدريس كل ما يمس تأهيله العلمي، الامر الذي يسهم حقا في اثراء العملية التعليمية وفق الفلسفة التربوية التي يرسمها المجتمع.¹⁵

تعد كفاءة العنصر البشري المتمثلة في هيئة التدريس حجر الاساس في العملية التعليمية الجامعية، حيث يقصد بجودة عضو هيئة التدريس امتلاكه لكفاءات ومتحصلا على شهادات ومتسما بصفات يمكن تلخيصها فيما يلي:¹⁶ السمات الشخصية، الكفايات المهنية، الخبرات الموقفية، الكفاءات العلمية، الكفاءات التربوية، الكفاءات الاتصالية، الرغبة في التعليم، مساهمة اعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع، تحسين مستوى التدريب الاكاديمي لدى اعضاء هيئة التدريس، والتشجيع على الانتاج العلمي، المشاركة في الفعاليات والجمعيات العلمية والمهنية.

ومن ابرز خصائص جودة عضو هيئة التدريس في عمله ما يلي:

- أن يتميز بالجدية في العمل وحب له، الحيوية والتفاعل مع الطلبة أثناء ادائه لعمله.
- أن يتميز بالإخلاص اتجاه الرسالة النبيلة التي يؤديها.
- أن يتميز بالمعارف الشاملة حول مواضيع تدريسه، بحيث يكون لديه جميع الاجابات والشروحات لأي سؤال أو مشكل يطرحه الطالب حول الموضوع.
- أن يتميز بنظرة مستقبلية للتوجهات في مجال التعليم العالي والتقنيات المستخدمة فيه.
- أن يتميز بالتفكير الابداعي الذي يسمح له بالتأقلم مع المهام الموكلة له.
- أن يتميز بادراك شامل فيما يخص استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

- أن يتميز عضو هيئة التدريس بقدرته على ادارة الوقت في الدروس، التأطير والنشاطات العلمية الاخرى.
 - أن يتميز بروح القيادة من خلال خلق روح التعاون والعمل الجماعي والتآلف بين الطلبة.
 - أن يتميز بسلاسة توصيل المعارف والمهارات للطلبة.
 - أن يتميز بالعدالة في تقييمه لنشاطات الطلاب ومجهوداتهم اثناء الدروس وخلال الامتحانات.
 - أن يتميز بالتنظيم خارج الجامعة وداخلها ومع الطلبة اثناء قيامه بأعماله العلمية معهم.
- من خلال ما تقدم، يتضح أنه يجب ان يتسم عضو هيئة التدريس كمحور من محاور ادارة الجودة الشاملة في التعليم العالي بالجودة والنوعية في شخصيته، معتقداته، طريقة تفكيره، واساليبه التعليمية.

3- جودة الطالب:

- الطالب هو محور العملية التعليمية وحجر الزاوية فيها، وجودة الطالب تعني مدى تأهيله علميا وثقافيا ونفسيا حتى يتمكن من استيعاب دقائق المعرفة، وتكتمل متطلبات تأهيله ليكون من صفوة الخريجين القادرين على الابداع والابتكار وتفهم وسائل العلم وادواته وتقنياته، ان ادخال الجودة يحقق لنا الاهداف المنشودة من جودة الطالب الجامعي وهي:¹⁷
- المقدرة على التعلم الذاتي.
 - القدرة على استيعاب المعرفة وهضم محتويات المنهج المقرر.
 - القدرة على تعلم مهارات صنع القرارات وحل ومعالجة المشكلات من خلال استخدام التفكير الناقد.
 - الاهتمام والعناية بالآخرين المحيطين بالطالب.
 - التعرف على اهمية تقدير الذات في نفسية الطالب.
 - تقويم الطالب لذاته، مما يوفر معلومات وتحديد مستوى جودة الطالب.
 - تقويم الطالب من خلال التقويم المبدئي، من سجلات واختبارات.

تجدر الإشارة الى ان ادارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، ترتبط ارتباطا وثيقا بالطالب، لذلك تتعدد المؤشرات المرتبطة بهذا العنصر الهام.

4- جودة المادة العلمية:

يقصد بها جودة محتويات المادة التعليمية من حيث الحداثة والتطور المستمر، ومواكبة التغيرات الحاصلة في المجتمع، الامر الذي يساعد طالب المعرفة على التركيز والتوجه في ابحاثه ودراساته.

كما يجب أن توفر الكتب الدراسية النشاط التعليمي التي تحصل من الطالب محور الاهتمام، وتعمل على خلق اتجاهات جديدة ومهارات ضرورية لديهم، الامر الذي يسهم في زيادة وعي الطالب، ومن ثم القدرة على التحصيل الذاتي للمعلومة بالبحث والاطلاع مما يثري التحصيل والبحث العلمي، ومن اهم مقومات جودة المادة العلمية ما يأتي:¹⁸

- أن تكون معدة بنحو مشجع للدراسة.
- أن تكون الموضوعات معروضة ومقسمة بنحو منسق ومنظم.
- أن تكون واضحة الغرض والهدف.
- أن تكون لغتها واضحة وسهلة ومختصرة ومفيدة.
- أن تكون مناسبة لمستوى الطالب لغويا وفكريا وعلميا.
- أن تساعد على تطوير القدرات الفكرية والتصورية للطلبة.
- أن تساعد الطلاب على اكتشاف معنى الاشياء وفهم الواقع المحيط به.
- الا تتعارض مع مبادئ الطلبة الدينية والثقافية والحضارية، التي يقوم عليها ديننا الاسلامي الحنيف، وكذلك مبادئ الديانات الاخرى في المجتمع.

5- جودة المباني والتجهيزات العلمية:

المبنى التعليمي وتجهيزاته محو هام من محاور العملية التعليمية، حيث يتم فيه التفاعل بين مجموع عناصره، وجودة المباني وتجهيزاتها، أداة فعالة لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم، لما لها من تأثير فعال على العملية التعليمية وجودتها، ويشكل احدى علاماتها البارزة.

ومن الجدير بالذكر أن المباني التعليمية بمشتملاتها المادية والمعنوية مثل القاعات، التهوية، الإضاءة، المقاعد، الصوت، النادي الطلابي، الحدائق، وغيرها من المشتملات تؤثر على جودة التعليم العالي ومخرجاته، وكما حسنت واكتملت قاعات التعليم كلما أثر ذلك بدوره على قدرات أعضاء هيئة التدريس في الطلبة.¹⁹

6- الكتاب والمكتبة:

- استخدام أحد الكتب والمراجع والدوريات في المقررات الدراسية؛
- زيادة حجم أوعية المعلومات في المكتبة المركزية ومكتبة الكلية؛
- توفير إمكانية الاتصال بقواعد المعلومات المحلية والإقليمية والدولية؛
- تسهيل عملية الحصول على المعلومات و مختلف الكتب والمراجع (عن طريق الخدمة الذاتية).

7- جودة التشريعات واللوائح:

ليس هناك اختلاف على ان قيادة ادارة الجودة الشاملة تعتبر امرا حتميا، وجودة الادارة التعليمية تتوقف الى حد كبير على القائد، فإذا فشل في ادراكه للمدخل الهيكلي نحو ادارة الجودة الشاملة، فمن غير المحتمل ان يتحقق أي نجاح. ويدخل في اطار جودة الادارة التعليمية جودة التخطيط الاستراتيجي، ومتابعة الانشطة التي تقود الى خلق ثقافة ادارة الجودة الشاملة، اما جودة التشريعات واللوائح فلا بد أن تكون مرنة وواضحة ومحددة، حتى تكون عوناً للإدارة، كما يجب عليها أن تواكب كافة المتغيرات، والتحولات من حولها، ومن ثم يجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار لأنها توجد في عالم متغير تؤثر وتتأثر به.

وكل ذلك يحتاج بالطبع لمعايير تقييم جميع العناصر، بشرط أن تكون واضحة ومحددة ويسهل استخدامها والقياس عليها. وهذا يتطلب بدوره تدريب كافة العاملين بالمنظومة التطبيقية لإدارة الجودة الشاملة عليها، مع اعادة هيكلة الوظائف والأنشطة وفق تلك المعايير ومستويات الاداء.²⁰

كما يجب الإشارة الى وجود محاور أخرى لإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، منها جودة البيئة المحيطة بالجامعة ومدى تأثيرها وتأثيرها بها من خلال المخرجات العلمية لها من طلبة، الذين سوف يساهمون بشكل كبير في التأثير في البيئة المحيطة بهم. كذلك جودة الانفاق الجامعي بحيث يعتبر الانفاق على التعليم من بين اهم

ركائز اداء مهام الجامعة مع تبنيها لإدارة الجودة الشاملة، مما يؤدي الى ترشيد الانفاق الموجه الى الجامعة دون ضياع أو هدر أو تبذير.

رابعاً: تحليل واقع محاور إدارة الجودة الشاملة في جامعة خنشلة من وجهة نظر الطلبة

في ثنايا هذا المحور، نحاول باختصار تسليط الضوء على واقع جودة التعليم العالي في جامعة عباس لغرور خنشلة وذلك من وجهة نظر الطلبة بصفتهم الزبون او المنتوج الاساسي لمؤسسات التعليم العالي، من خلال التركيز على بعض من محاور إدارة الجودة الشاملة والمتمثلة في التسجيل والقبول، الإدارة الجامعية، النشاطات الثقافية والرياضية، الخدمات المكتبية، اعضاء هيئة التدريس.

1- عينة الدراسة وحجمها.

تم تطبيق هذه الدراسة على ستة كليات التي تتكون منها جامعة عباس لغرور خنشلة، وتم اختيار الطلبة دون تحيز او معرفة مسبقة. ونظرا لاستحالة الاتصال بكافة الطلبة داخل الحرم الجامعي والمشكلين لمجتمع الدراسة والمقدر عددهم بـ 10529 فردا، حسب إحصائيات مديرية البيداغوجيا للسنة الجامعية 2016/2017. وتم تحديد عينة عشوائية للدراسة باستخدام نموذج رابطة التربية الأمريكية وكانت النتائج كما يلي:

$$n = \frac{X^2.N.P(1-P)}{D^2.(N-1)+X^2.P(1-P)}$$

حيث:

n : هي حجم العينة؛

N: حجم المجتمع وهو 10529 طالب؛

P: النسبة المقدرة للدراسة وقد تم اختيار نسبة 50% لبلوغ أكبر حجم ممكن للعينة؛

D: نسبة الخطأ المسموح به، وقد حددت بـ 05% ومنه $D^2 = (0.05)^2 = 0.0025$ ؛

X^2 : مربع كاي عند درجة الثقة 95% ودرجة حرية واحدة هي $X^2 = 3.841$.

بعد تطبيق النموذج نحصل على عينة الدراسة المقدرة بحوالي 370 طالب، موزعة على الكليات الست السابقة بالتناسب وذلك وفقا للجدول التالي:

جدول رقم (01): توزيع عينة الدراسة حسب الكليات

الكليات	العدد الإجمالي للطلبة	النسبة المئوية	حجم العينة
الاداب واللغات	2739	26.02	96
العلوم والتكنولوجيا	2461	23.37	86
العلوم الطبيعية والحياة	1495	14.20	53
الحقوق والعلوم السياسية	1406	13.35	50
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	1285	12.20	45
العلوم الانسانية والاجتماعية	1143	10.86	40
المجموع	10529	%100	370

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات مديرية البيداغوجيا لجامعة عباس لغرور خنشلة

2- خصائص عينة الدراسة.

قبل تحليل و عرض النتائج الإحصائية المتعلقة نلخص الخصائص النوعية لعينة الدراسة، والتي تشتمل على: الجنس، العمر، المستوى العلمي في الجدول التالي.

جدول رقم (02): خصائص عينة الدراسة.

الخصائص الشخصية والوظيفية		التكرار	النسبة
1	الجنس	ذكر	41.89%
		أنثى	58.11%
المجموع		370	100%
2	العمر	أقل من 19 سنة	21.62%
		من 19 إلى اقل من 21 سنة	32.97%
		من 21 إلى اقل من 23 سنة	18.38%
		23 سنة فأكثر	27.03%
المجموع		370	100%
3	المستوى العلمي	مستوى اولى ليسانس	20.00%
		مستوى ثانية ليسانس	36.49%
		مستوى ثالثة ليسانس	19.46%
		مستوى اولى ماستر	16.21%
		مستوى ثانية ماستر	7.84%
المجموع		370	100%

المصدر: من إعداد الباحثة.

يتضح من خلال الجدول رقم (02) أن أغلب أفراد العينة الخاضعة للفحص من جنس أنثى وذلك بنسبة 58.11%، في حين كانت نسبة الذكور من أفراد العينة تمثل 41.89%، وذلك راجع لأن أغلب الطلبة في جامعة عباس لغرور من الاناث. كما يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة المدروسة أقل من 21 سنة، إذ بلغت نسبة الذين تقل أعمارهم عن 21 سنة 54.59%، وذلك راجع إلى زيادة اعداد الطلبة المنتمين حديثا بالجامعة خلال بداية كل سنة جامعية. كما يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه، أن غالبية أفراد العينة الخاضعة للدراسة ينتمون لطور أو مستوى الليسانس، حيث بلغت نسبتهم 75.95%، أما افراد العينة من الطلبة الذين ينتمون للطور الثاني فنسبتهم 24.05%.

3- اختبار الاتساق الداخلي

يتضح من خلال الجدول رقم (03) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع اسئلة الدراسة في حدود 96% تقريبا، ما يدل على أن ثبات (الاتساق) جيد بالنسبة لجميع الاسئلة المدرجة في محاور الاستبيان، ومنه لا يوجد تأثير الصدفة، والجدول التالي يلخص لنا قيمة معامل الاتساق الفاكرونباخ لمحاور الدراسة والاسئلة ككل:

جدول رقم (03): اختبار ألفا كرونباخ لفقرات المحاور الخمس.

عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ	المحاور المستقلة (الأبعاد)
05	0.969	التسجيل والقبول
05	0.957	الإدارة الجامعية
05	0.961	النشاطات الثقافية والرياضية
05	0.962	الخدمات المكتبية
05	0.965	اعضاء هيئة التدريس
25	0.963	المحور الإجمالي (البعد الإجمالي)

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام مخرجات SPSS (ملحق رقم 02)

4- اختبار التجانس لبيانات الدراسة:

يعد اختبار كاي مربع من الاختبارات اللامعلمية المهمة جدا نظرا لتعدد استخداماتها، فهو يستخدم في اختبار التجانس، واختبار حسن المطابقة، واختبار الاستقلالية، الذي ينصب على اختبار العلاقة بين متغيرين.²¹ وتتلخص خطوات هذا الاختبار فيما يأتي:

- تحديد الفرضية الإحصائية المطلوب اختبارها، على النحو الآتي:

H_0 : لا يوجد تجانس (مطابقة)

H_1 : يوجد تجانس (مطابقة)

- تحديد مستوى المعنوية (α).

- حساب إحصاء الاختبار (χ^2).

$$\chi_{cal}^2 = \frac{\sum (f_o - f_e)^2}{f_e}$$

حيث أن:

f_o : التكرارات المشاهدة

f_e : التكرارات المتوقعة

القرار: بعد وضع فرضية العدم والفرضية البديلة يتم القرار على النحو التالي:

- نقبل H_0 ونرفض H_1 إذا كانت: $\chi_{cal}^2 < \chi_{tab}^2$

- نرفض H_0 ونقبل H_1 إذا كانت: $\chi_{cal}^2 > \chi_{tab}^2$

ووفق بيانات الجدول رقم (04) في الملحق رقم 01، جاءت جميع قيم χ_{cal}^2 لمتغيرات الاستبيان أكبر من χ_{tab}^2 كاي تربيع الجدولية (9.49)، عند درجة حرية ($n-1=4$) حيث n عدد الاجوبة الممكنة، ودرجة معنوية $\alpha=0.05$ ، ومنه نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، وبالتالي اجابات أفراد العينة في هذا الاستبيان معنوية وليست وليدة الصدفة.

5- التحليل الإحصائي لاجابات افراد العينة

يحتوي الاستبيان المتعلق ببعض محاور إدارة الجودة الشاملة في جامعة عباس لغرور خنشلة على (25) سؤال مقسم على خمس محاور، يعنى كل محور بأحد محاور الجودة والدور الذي يلعبه هذا الأخير في تحقيق جودة التعليم العالي وقدمت هذه الاسئلة لـ 370 طالب موزعين على 06 كليات خلال السنة الجامعية 2016-2017.

وبهدف معالجة البيانات الأولية التي تم التحصل عليها من خلال الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة الدراسة، تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 22) للحصول على نتائج أكثر دقة.

كما قمنا بإدخال البيانات وفق مقياس ليكرت الخماسي والمقسم إلى خمس اختيارات، أعطيت الدرجات من (1) إلى (5)، حيث أن (1) أدنى درجة أي غير موافق تماما، و (5) هي أعلى درجة أي موافق تماما مثلما يوضحه الجدول التالي:

التصنيف	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الدرجة	1	2	3	4	5

كما قمنا بحساب الحدود الدنيا والقصوى للفئات عن طريق حساب المدى الذي يساوي $(4=5-1)$ ومن ثم قمنا بتقسيمه على عدد الفئات والتي تساوي 5، حيث $(5/4=0.8)$ فأصبح لدينا طول الفئة كما يلي:

- من [1.80-1.00] : غير موافق تماما؛

- من [2.60-1.80] : غير موافق؛

- من [3.40-2.60] : محايد؛

- من [4.20-3.40] : موافق؛

- من [5.00-4.20] : موافق تماما.

ويلخص الجدول رقم (04) في الملحق رقم 01، مجموعة من المعلومات الاحصائية الهامة، المرتبطة بأسئلة الاستبيان،

- يضم الجدول قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، بحيث توزعت اجابات افراد العينة على اسئلة الاستبيان في المتوسط بين الموافق والموافق تماما، فمن

اصل 25 سؤال هناك 11 سؤال موافقين عليه افراد العينة وباقي الاسئلة المطروحة وعددها 14 موافقين عليها بشكل تام.

- يبين الجدول كذلك التوجه النسبي لكل محور من محاور الاستبيان، حيث كانت اهم فقرة في المحور الاول الذي يعنى بالتسجيل والقبول هي: تربط الجامعة بين التخصصات المفتوحة وحاجيات سوق العمل، وفي المحور الثاني الذي يركز علة الإدارة الجامعية فكانت اهم فقرة هي: تتعاون إدارة الجامعة في حل المشكلات التي تواجه الطلبة، وفي المحور الثالث الذي يهتم بالنشاطات الثقافية والرياضية فكانت الفقرة ذات الأهمية النسبية هي: تسهل الجامعة الاجراءات المتعلقة بالاشتراك في الانشطة الرياضية، وفي المحور الرابع الذي يركز على الخدمات الجامعية، أهم فقرة هي: تتوفر المكتبة على موظفين متخصصين لخدمة الطلبة، وفي المحور الخامس والآخر في الاستبيان، والذي يعنى بأعضاء هيئة التدريس في الجامعة، فالفقرة ذات الأهمية النسبية فهي: اعضاء هيئة التدريس يتميزون بالخبرة في مجال التخصص.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة ومن أجل ضمان نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي يجب توفير مجموعة من المتطلبات موضحة في ما يلي:

- اعادة تشكيل ثقافة المؤسسة الجامعية: ان متطلبات ادخال أي مبدأ جديد لمنظمة ما يتطلب اعادة تشكيل لثقافتها، فقبول العاملين أو رفضهم لهذا المبدأ يعتمد على ثقافتهم ومعتقداتهم، لذا فالأخذ بمبدأ إدارة الجودة الشاملة سيستلزم ثقافة تختلف اختلافا جذريا عن الثقافة التقليدية، من هنا يجب ايجاد الثقافة التنظيمية الملائمة لتطبيق هذه الفلسفة الادارية.

- دعم الإدارة العليا: ان تطبيق إدارة الجودة الشاملة في اي مؤسسة يتطلب قبل كل شيء دعما وتشجيعا من الإدارة العليا لتلك المؤسسة من اجل تحقيق الاهداف المرجوة.

- التمهيد قبل التطبيق: قبل ادخال منهجية إدارة الجودة الشاملة وتغيير الثقافة التنظيمية المعمول بها بثقافة جديدة يجب التمهيد لها مسبقا لقبول هذا التغيير، واحداث قناعة به، من خلال شرح النظام الجديد وان المنهج الجديد هو ضرورة حتمية، من خلال نشر ثقافة الجودة والنوعية بها وتبيان أهميتها لدى العاملين بمؤسسات التعليم العالي.

- الرقابة الشاملة والمستمرة: ان الرقابة هي عملية مستمرة متكونة من المتابعة لجميع المعلومات، التقييم ثم معالجة الانحرافات واجراء التحسين، ويكون ذلك من خلال تشكيل لجان مكلفين بهذه المهام. كذلك الاهتمام بالجانب الاخلاقي خاصة من خلال تقديم خدمات وتكوينات علمية للحفاظ على البيئة او المحيط بشكل عام.

- الاستعانة بالمستشاريين: ان الهدف من الاستعانة بالخبراء والمستشاريين المختصين بتطبيق فلسفة إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي من خارج المؤسسة، خاصة عند بدء عملية التطبيق هو تدعيم ومساندة الخبرات الداخلية، ومساعدة في ايجاد الحلول للمشكلات التي تظهر عند التطبيق الفعلي.

كما ينبغي على مؤسسات التعليم العالي اشراك جميع العاملين بها من اعلى الهرم الاداري الى اسفله، من اجل ضمان العمل بروح الفريق، واشراكهم في حل المشكلات واتخاذ القرارات، وعمليات التحسين...الخ.

كذلك تتطلب هذه العملية تدريب وتحسين مستمر لتأهيل جميع الفاعلين في مؤسسات التعليم العالي. أيضا لا بد من تقدير جهد العاملين نظير قيامهم بأعمال متميزة لتشجيعهم وزرع الثقة لديهم، وتدعيمًا للأداء الفعال وجب ايجاد نظام للحوافز يراعي الاداء المتميز.

وحتى تتحقق جودة التعليم العالي يجب على الطالب أن يتميز بالخصائص التالية:

- يتمتع باندفاعية غرضية متكاملة: أي يحب ويرغب بالتعلم ليس من أجل النجاح في الاختبار فحسب (غرضية) بل من اجل الاستفادة مما تعلمه في حياته العلمية والعملية المستقبلية أيضا.

- يقوم بدور المكتشف: أي يتعلم بالاكشاف للحقائق والمعلومات مهما كان نوعها وعلى مستوى يتناسب مع عقله ونموه الفكري.

- يقوم بدور المجرب: أي يتعلم بإجراء تجارب استقرائية سواء في مادة علمية أو أدبية...المهم أن يكون لديه حب التجربة والاكتشاف، وبهذا الدور تشترك جميع خصائص الجودة في التعلم في عملية التجريب.

- يقوم بدور الباحث: أي يتعلم بإجراء بحث علمي بالتشاور والتفاعل مع الاستاذ، وبهذا الدور يكون قد حقق الطالب جودة في تعلمه لأنه قام بإجراء بحث يتطلب جمعا للحقائق وتحليلها موضوعيا، ونقدها ثم التوصل الى استنتاجات وتعزيز من عملية التعلم لديه.
- يقوم بدور المناقش المتفاعل: أي يتفاعل مع الآخرين ويتناقش معهم وي طرح اسئلة ويقترح حلولاً لمسائل وقضايا معروضة للمناقشة، هذا الدور له اشكاله المختلفة وطرقه المتنوعة، فمنها ما يحصل بين شخصين، أو في مجموعة، أو في محاضرة، أو ورشة عمل، أو ما شابه ذلك من التفاعل بين المتعلم والآخرين.
- يقوم باستثمار معرفته السابقة: لان الاستفادة وتعلم مفاهيم وافكار جديدة لا بد أن يكون لها صلة بمفاهيم وافكار قد تعلمها سابقا، لذا يجب على الطالب والاستاذ الاستفادة من الخبرات السابقة حتى يتحصل التعلم العميق.
- كما أن هناك عدة نقاط يجب توفيرها من قبل الجامعة لتزيد جودة الطالب منها:
- توفر الجامعة على لوائح منشورة توضح أسس قبول الطلبة الذين يلتحقون بها للحصول على الدرجة العلمية الجامعية، وكذلك معايير اختيارهم للدراسة في جميع التخصصات العلمية لديها.
- توفر الجامعة على جهاز يتولى عمليتي قبول وتسجيل الطلبة.
- تناسب عدد الطلبة لأعضاء هيئة التدريس في القسم الواحد.
- تعزيز استعداد الطالب للتعلم.
- انشاء الجامعة لجهاز يتولى شؤون الطلاب في مجال ممارسة النشاطات الثقافية والرياضية والفنية والعلمية.
- توفير الجامعة لأنظمة تقوم بمتابعة الطلاب أكاديميا من خلال سجلات ووثائق وبرامج الاعلام الالي.
- توفير الجامعة خدمات صحية ونفسية للطلاب، وتسعى على انشاء علاقات مع المحيط الخارجي للجامعة لتوفر لهم التربصات.
- ان خصائص جودة الطالب توفر لدينا طلاب يتحولون بهذه الصفات والخصائص ويعملون بها برغبة جامحة وبجدية، واجتهاد، لحصلنا على جيل لديه القدرة في التفكير الحر، والنقد البناء، والتحليل المنطقي، والتخيل الابداعي، والاخذ والرد في القضايا والمسائل.... والتطوير وقبول التغير نحو الأفضل.

ملحق رقم 01

الجدول رقم (04): نتائج احصائية لبيانات الاستبيان وفق تحليل ليكارت الخماسي

الدرجة	المحور	المحور/العبارات	χ^2_{cal}	المتوسط الحسابي	المتغير	الدرجة	التوجه
X ₁	التسجيل والقبول	تسهيل إدارة الجامعة عمليات تسجيل الطلبة	477.00	3.4297	0.8142	5	موافق
X ₂		توفر الجامعة جميع اللوائح والقوانين اللازمة للطلبة	214.69	4.2919	0.8401	2	موافق تماما
X ₃		توفر الجامعة للطلبة دليلا يحدد شروط الدراسة فيها	92.33	4.0432	0.9785	3	موافق
X ₄		توفر الجامعة الكثير من التخصصات المرغوبة من طرف الطلبة	268.73	4.0135	1.0053	4	موافق
X ₅		ترتيب الجامعة بين التخصصات المفتوحة وحاجيات سوق العمل	154.78	4.4432	0.7985	1	موافق تماما
X ₆	الإدارة الجامعية	تنصف سياسة الجامعة بالوضوح والواقعية والتركيز على التميز	161.78	4.2351	0.8812	4	موافق تماما
X ₇		تتميز الإدارة بالمرونة في تطبيق اللوائح والقوانين والأنظمة	201.87	4.3000	0.8324	1	موافق تماما
X ₈		إدارة الجامعة تهتم بانشغالات الطلبة	191.62	3.4757	1.2712	5	موافق
X ₉		تتعاون إدارة الجامعة في حل المشكلات التي تواجه الطلبة	60.65	4.3000	0.7055	1	موافق تماما
X ₁₀		توفر الجامعة حوافز مالية ومعنوية للطلبة المتفوقين في نهاية التكوين	74.04	4.2973	0.8382	3	موافق تماما
X ₁₁	الأنشطة الثقافية والرياضية	تنظم الجامعة فعاليات وأنشطة ثقافية وعلمية لصالح الطلبة	213.70	4.0135	0.9612	4	موافق
X ₁₂		توفر الجامعة المخصصات المالية اللازمة لتمويل الأنشطة الثقافية والرياضية	256.67	4.0081	1.0502	5	موافق
X ₁₃		تسهيل الجامعة الإجراءات المتعلقة بالاشتراك في الأنشطة الرياضية	131.38	4.4027	0.8148	1	موافق تماما

3	موافق تماما	0.8912	4.2486	170.5 8	تنسق الجامعة بين اوقات الانشطة الرياضية واوقات التطبيقات والدروس	X ₁₄
2	موافق تماما	0.8545	4.2730	187.5 5	تسعى الجامعة لتكوين فرق رياضية لتمثيلها في المنافسات الرياضية المختلفة	
5	موافق	1.2687	3.4622	170.4 0	تفتح الجامعة ابواب المكتبة لخدمة الطلبة في اوقات كافية	X ₁₆
1	موافق تماما	0.7334	4.2676	45.44	تتوفر المكتبة على موظفين متخصصين لخدمة الطلبة	X ₁₇
2	موافق تماما	0.8464	4.2243	177.3 9	تقدم مكتبة الجامعة خدمة الاعارة بطريقة سهلة ومتطورة	X ₁₈
4	موافق	1.0280	3.9892	76.50	هناك تنوع وتوفر كاف للمراجع والكتب في مختلف التخصصات	X ₁₉
3	موافق	1.0499	3.9757	247.3 2	توفر الجامعة قاعات مطالعة ملانة ومزودة بالتجهيزات اللازمة	X ₂₀
1	موافق تماما	0.8538	4.3784	293.6 3	اعضاء هيئة التدريس يتميزون بالخبرة في مجال التخصص	X ₂₁
2	موافق تماما	0.8755	4.2946	195.4 7	يلتزم اعضاء هيئة التدريس بوقت المحاضرات، التطبيقات وبرنامج التدريس	
4	موافق	0.9460	4.1784	151.6 4	يمنح اعضاء هيئة التدريس حرية التعبير والمناقشة للطلبة	
5	موافق	1.2751	3.4622	182.3 5	يستخدم اعضاء هيئة التدريس التكنولوجيات الحديثة في التدريس	
3	موافق تماما	0.8813	4.2568	182.1 5	يخضع الطلبة لتقييم عادل من طرف اعضاء هيئة التدريس	

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على اسئلة الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

ملحق رقم 2:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments normalisés	Nombre d'éléments
,963	,966	25

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Carré de la corrélation multiple	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
T1	16,4086	8,285	,883	,851	,969
T2	16,3314	7,532	,951	,942	,957
T3	16,2638	7,314	,931	,903	,961
T4	16,4692	7,378	,921	,907	,962
T5	16,3389	7,564	,901	,897	,965

Statistiques d'item

	Moyenne	Ecart-type	N
X1	3,4297	,81429	370
X2	4,2919	,84018	370
X3	4,0432	,97851	370
X4	4,0135	1,00531	370
X5	4,4432	,79856	370
X6	4,2351	,88122	370
X7	4,3000	,83244	370
X8	3,4757	1,27120	370
X9	4,3000	,70557	370
X10	4,2973	,83827	370
X11	4,0135	,96122	370
X12	4,0081	1,05020	370
X13	4,4027	,81483	370
X14	4,2486	,89128	370
X15	4,2730	,85450	370
X16	3,4622	1,26873	370
X17	4,2676	,73346	370
X18	4,2243	,84645	370
X19	3,9892	1,02800	370
X20	3,9757	1,04995	370
X21	4,3784	,85386	370
X22	4,2946	,87558	370
X23	4,1784	,94600	370
X24	3,4622	1,27512	370
X25	4,2568	,88131	370

الاحالات والمراجع:

- ¹ رجب بن علي بن عبيد العويسي، الجودة في الإدارة المدرسية أبعاد ورؤى في تطوير الممارسات، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة، 2011، ص 25.
- ² مهدي صالح مهدي السامرائي، علاء حاكم محسن الناصر، تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، الذاكرة للنشر والتوزيع، العراق، 2012، ص 81.
- ³ فتحي سرحان، الجودة الشاملة الاتجاهات العالمية الإدارية الحديثة، مكتبة الشريف ماس للنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص 162.

⁴ محمد عوض الترتوري، اغادير عرفات جويحان، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2009، ص77.

⁵ Baddari Kamel, Boubakour Fares , Herzallah Abdelkrim, Assurance qualité dans l'enseignement superieur conduire & réussir l'autoévaluation, office des publications universitaires, Algerie, 2013, P. 20.

⁶ رجاء زهير العسيلي، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 8، العدد 4، ديسمبر 2007، ص ص 184-185.

⁷ حاتم سالم شطناوي، مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي الأردني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، الاردن، 2013، ص 22.

⁸ محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان، مرجع سبق ذكره، ص 77.

⁹ مهدي صالح مهدي السامرائي، علاء حاكم محسن الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 83.

¹⁰ كبيش جمال، قدام جمال، إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي بين متطلبات التنفيذ ومعوقات التجسيد، الملتقى الوطني الاول حول ضمان الجودة في التعليم العالي، جامعة تبسة، 30/29 افريل 2013، ص 4.

¹¹ ظاهر رحيم جبار، ورد حسين فلاح، كريدي باسم عباس، تبين اتجاهات أعضاء الهيئة التدريسية حول امكانية تطبيق الجودة الشاملة، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 9، العدد 3، جامعة القادسية، 2007، ص 65.

¹² عبد العزيز سمير محمد، جودة المنتج بين إدارة الجودة الشاملة والايزو 9000: رؤية اقتصادية فنية وادارية، الطبعة الاولى، مكتبة الاشعاع الفنية، مصر، 2000، ص ص 9-10.

¹³ اكرم احمد رضا الطويل، احمد عوني احمد عمر آغا، متطلبات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الرابع حول جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، جامعة عدن، اليمن، ص 3.

¹⁴ رافدة عمر الحريري، سعد زناد درويش، القيادة وإدارة الجودة في التعليم العالي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص 234.

¹⁵ مهدي صالح مهدي السامرائي، علاء حاكم محسن الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 98.

- ¹⁶ يوسف حجيم الطائي، محمد فوزي العبادي، هاشم فوزي العبادي، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، الوراق للنشر، الأردن، 2008، ص ص 275-276.
- ¹⁷ رافدة عمر الحريري، سعد زناد درويش، مرجع سبق ذكره، ص 231
- ¹⁸ مهدي صالح مهدي السامرائي، علاء حاكم محسن الناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 101-102.
- ¹⁹ يوسف حجيم الطائي، محمد فوزي العبادي، هاشم فوزي العبادي، مرجع سبق ذكره، ص 281.
- ²⁰ محمد حسن محمد حمدات، وظائف وقضايا معاصرة في الإدارة التربوية، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن، 2007، ص ص 286-287.
- ²¹ محمد عبد العالي النعيمي، الإحصاء التطبيقي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2008، عمان، الأردن، ص 319.

Etude de la contribution des TIC à la croissance des PME : Etat des lieux en Algérie?

دراسة مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
حالة الجزائر في هذا المجال؟

DJAMANE Mohammed Fayçal

Université d'Oran2 Ahmed
BENMOHAMED / Algérie.

MOKHEFI Amine

Université Abdelhamid Ibn
Badis de Mostaganem/ Algérie

تاريخ الاستلام: 2017/09/31 تاريخ التعديل: 2017/11/27 تاريخ قبول النشر: 2017/12/21

Résumé :

Pour survivre ou se développer, les PME doivent à présent créer de la valeur et s'engager dans les nouvelles technologies.

Cette question est d'autant plus importante que ces entreprises sont supposées ne pas posséder les ressources internes, notamment humaines, pour exploiter les possibilités de valorisation que les TIC représentent (Brousseau et Rallet, 1999).

L'objectif de notre travail est d'étudier l'impact des TIC sur la croissance et le développement des PME privées, nous tenterons de répondre aux questionnements suivants :

Existe-t-il un retard dans ce domaine ? Les PME algériennes tirent-elles vraiment profit des TIC ?

Mots clés : Technologie, PME, croissance.

المخلص:

من أجل البقاء أو النمو، يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الآن أن تخلق قيمة وتشارك في تطوير تكنولوجيات جديدة. ويزداد هذا السؤال أهمية نظرا لأن هذه الشركات يفترض أنها لا تملك موارد داخلية، كالموارد البشرية على الخصوص، لاستغلال إمكانيات التثمين التي تمثلها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بروسو و راليت 1999).

والهدف من عملنا هو دراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وسنحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

Introduction :

Il est devenu inconvenant de parler de petites et moyennes entreprises (PME) sans évoquer le rôle fondamental qu'elles jouent dans le développement économique et social. Dans ce contexte plusieurs auteurs se sont intéressés : aux caractéristiques qui font la spécificité des PME (Witterwulghé, 1998), à l'appropriation de l'information par les PME (Julien, 1996) et à la relation banque-PME (Apoteker, 1996; Cole, 1998).

La PME a commencé à se développer en Algérie au début des années quatre-vingt, par le repositionnement du cadre juridique et administratif de la PME-PMI, et ce, à travers la création d'un nouveau code des investissements et la création de la loi d'orientation pour la promotion des PME (n°01-18 du 12-12-01). L'orientation en faveur des PME est apparue dans le contexte de la transition vers l'économie de marché, comme une alternative à la relance des investissements et à l'essoufflement du modèle d'industrialisation de base en Algérie attesté par l'effondrement du secteur public.

Pour survivre ou se développer, les PME doivent à présent créer de la valeur et s'engager dans les nouvelles technologies. Cette question est d'autant plus importante que ces entreprises sont supposées ne pas posséder les ressources internes, notamment humaines, pour exploiter les possibilités de valorisation que les TIC représentent (Brousseau et Rallet, 1999).

Autrement dit, les TIC sont un atout incontournable dans : la circulation rapide de l'information, l'élaboration collective de plans d'action et la coordination des actions, la mémorisation et la capitalisation des expériences, l'accès rapide à des connaissances très diverses, l'ouverture de nouveaux services à la clientèle.

Plusieurs études ont été menées ayant pour thème les TIC parmi lesquelles :

1. Brynjolfsson et Yang (1996) ont présenté une synthèse de publications antérieures sur les TIC, la productivité et la performance des entreprises.
2. Verdie (1997) a étudié l'incidence des TIC sur les activités bancaires : potentialité de développement.
3. Foray et Mairesse (1999) se sont intéressés aux modalités d'obtention d'avantages concurrentiels à partir de l'analyse des TIC.
4. Amabile, Gardille et Meissonier (2000) ont analysé les relations qu'entretiennent les PME-PMI avec les TIC.
5. Aldebert et Gueguen (2013) ont essayé de répondre à la question suivante : est-ce que l'intérêt du dirigeant de PME touristique favorise une plus grande utilisation des TIC et par-delà, une meilleure performance ou intervient-il sur l'utilisation des TIC en agissant comme un amplificateur de la qualité de leur utilisation par le personnel ?
6. Deltour et Lethiais (2014) analysent les retombées de l'accompagnement de l'innovation par les TIC dans le contexte des Petites et Moyennes Entreprises (PME).

De ce fait, les TIC doivent être au cœur des investissements des entreprises. Ils permettent de fournir les données nécessaires pour faire face aux diverses menaces et exploiter des opportunités de l'environnement (Monino. J-L, Sedkaoui. S, 2013). Pourtant, bien que ces technologies aient apporté une puissance de calcul en progrès permanent, nous avons toujours du mal à mesurer leur impact réel sur la croissance des entreprises.

L'objectif de notre travail est d'étudier l'impact des TIC sur la croissance et le développement des PME privées, nous tenterons de répondre aux questionnements suivants :

Existe-t-il un retard dans ce domaine ? Les PME algériennes tirent-elles vraiment profit des TIC ?

Pour atteindre cet objectif, nous avons jugé indispensable de nous appuyer, sur une étude de terrain (étude qualitative). Cette étude repose sur un questionnaire ciblant les PME privées de la région d'Oran.

Afin de montrer le rôle des TIC au sein des PME, il conviendra de mieux cerner :

- D'abord, le caractère des TIC et les spécificités des PME.
- Ensuite, il s'agira de déterminer l'apport des TIC à la performance des PME.

I. Le champ de la PME

I.1. Définition des PME

Malgré l'accord fondamental des opinions entre les chercheurs et les décideurs politiques concernant l'importance de la petite taille, et sa contribution à la création de l'emploi et de la richesse (Marhesnay. M, 1987 ; Julien. P- A, 1987 ; A. Joyal, 1997) ; la notion de PME reste ambiguë du moment où il est difficile d'établir une définition unique.

La définition de la PME varie souvent selon les études, les secteurs économiques, les programmes gouvernementaux et les pays, mais généralement elle se fonde sur 3 critères :

- **Le nombre de salariés :** Les Etats-Unis considèrent comme PME toutes les entreprises employant 500 salariés, en Belgique et au Maroc, le seuil est fixé à 200, l'Union européenne¹ le plafonne à moins de 250 salariés et seulement à 100 en Suisse. En ce qui concerne l'Algérie, avant l'adoption de la Charte de Bologne sur les PME en juin 2000 qui définit la PME² comme étant une entreprise de production de biens et de services employant de 1 à 250 personnes, il n'existait aucune définition officielle de ce type d'entreprise. A ce jour, il n'existe pas de définition unitaire de la PME dans le monde, ce qui rend parfois les comparaisons difficiles (Torres. O, 1999).
- **Mesure de l'activité :** Les indicateurs qui permettent de mesurer l'activité d'une entreprise sont variés et on peut citer : ***Les actifs, Le chiffre d'affaires, Le total du bilan annuel, La valeur ajoutée.***
La législation algérienne considère une entreprise une PME si le chiffre d'affaires annuel n'excède pas 2 milliards de dinars ou dont le total du bilan annuel n'excède pas 500 millions de dinars. Les pays membres de l'Union européenne ont plafonné le chiffre d'affaires annuel d'une PME à 50 millions d'euros.
- **L'indépendance :** sont considérées comme indépendantes, les entreprises dont le capital social ou les droits de vote détenus par d'autres entreprises ne dépassent pas le seuil de 25%.

A partir de ces définitions quantitatives, il n'est toutefois pas possible d'obtenir une répartition non contestable des PME. Cette répartition se trouve ainsi affectée selon que l'on retient le nombre des employés, le chiffre d'affaires ou le total du bilan annuel.

Selon Julien (1997), ces définitions quantitatives de la PME sont limitées car elles relèvent de l'approche économique traditionnelle qui se refuse à pénétrer à l'intérieur de la boîte noire de l'entreprise.

La définition quantitative retenue dans le cadre de notre étude celle définie par l'Union européenne en 1996 et qui a fait l'objet d'une recommandation à l'ensemble des pays membres. En effet, l'Algérie ayant adopté la Charte de Bologne sur les PME en juin 2000, charte qui consacre la définition européenne des PME.

La PME est définie³, quel que soit son statut juridique, comme étant une entreprise de production de biens et de services :

- ✓ Employant de 1 à 250 personnes ;
- ✓ Dont le chiffre d'affaires annuel n'excède pas 2 milliards DA ;
- ✓ Ou dont le total du bilan annuel n'excède pas 500 millions DA ;
- ✓ Et qui respecte le critère d'indépendance.

En fonction des critères énumérés, trois types de PME sont à distinguer :

Tableau n°2 : Les catégories de PME

Catégorie d'entreprise	Effectifs	Chiffre d'affaires	Total du bilan annuel
Moyenne	50 à 250	200 millions à 2 milliards DA	100 à 500 millions DA
Petite	10 à 49	Inférieur à 200 millions DA	Inférieur à 100 millions DA
Micro ou très petite	01 à 09	Inférieur à 20 millions DA	Inférieur à 10 millions DA

Source : élaboré par le chercheur

I.2. Le poids des PME dans l'économie nationale :

La création d'entreprise sous forme de PME privée suit une pente ascendante régulière depuis 2001. Cette hausse de création d'entreprise observée depuis 2000 peut être reliée, en premier lieu, à la forte augmentation du nombre de créateurs aidés par un mouvement de libéralisation de l'économie et d'encouragement de

l'investissement. Ce mouvement est soutenu par la création des trois agences qui activent comme solutions aux problèmes de relance de l'investissement et aux problèmes de l'emploi: ANDI, ANSEJ et ADS. En second lieu, cette hausse est due à la dissolution de quelques entreprises publiques sous forme de PME privées.

I.3. Les dispositifs de soutien aux PME :

Pour Audretsch⁴ (2007), l'accompagnement entrepreneurial est une activité qui tend à se développer avec l'émergence d'une société entrepreneuriale. En Algérie, les politiques de relance économique et de soutien à la création et à la croissance des PME/PMI, qui constituent un acteur central, se sont développées grâce à la conjoncture économique favorable (à cause de l'envolée des prix des hydrocarbures). Ces programmes d'aides pilotés par le ministère de la PME et de l'Artisanat ont pour objectifs : « la sauvegarde des PME, le renforcement des PME, la modernisation des entreprises viables, l'encouragement à la création de nouvelles entreprises » (K. Assala, 2006). La mesure phare de ces programmes est la promulgation, en décembre 2001, de la loi d'orientation et de la promotion de la PME/PMI⁵ (Aissat Leghima. A, 2014). Nous constatons également la pluralité des structures de création, d'accompagnement, de financement ou de promotion des PME que l'on peut résumer dans le tableau ci-après (Daoud, 2006, B. Benzohra).

Tableau n° 3: Les organismes d'aide et de soutien à la création d'entreprise

Organisme	Date de création/ Objectif
Le Comité d'Assistance pour la Localisation et la Promotion des Investissements (CALPI)	Créé en 1993.
L'Agence de Promotion et de Soutien de l'Investissement (APSI),	Créée en 1994.
L'Agence de Développement Social (ADS)	Créée en 1994.
L'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes (ANSEJ)	Créée en 1996.
L'Agence Nationale de Développement de l'Investissement (ANDI)	Créée en 2001.
L'Agence Nationale de Gestion des microcrédits (ANGEM)	Créée en 2004.
La Caisse Nationale d'assurance chômage (CNAC)	Créée en 2004.
Le Fonds de Garantie des crédits des PME (FGAR)	Créé le 11/11/2002. Son objectif est de garantir les investissements dans le secteur de la PME en matière de création d'entreprise ; de rénovation des équipements, d'extension d'entreprise.
Le Conseil National Consultatif pour les PME (CNC-PME)	Créé en 2003 et dont la principale fonction est la concertation.
La Caisse de Garantie des Crédits à l'Investissement des PME (CGCI-PME)	Mise en place décidée en 2004 ; c'est un organisme, qui est venu en renfort au FGAR.

L'Agence Nationale de Développement de la PME (AND-PME)	Créée par décret exécutif n° 05 -165 du 3 Mai 2005. Sa mission principale est la mise en œuvre du programme de mise à niveau. L'agence examine les demandes des entreprises désireuses de bénéficier du programme de mise à niveau et d'octroyer des primes à la mise à niveau.
Les pépinières d'entreprises ⁶	Ce sont des structures d'accueil et de développement des entreprises naissantes. Elles étaient 14 en 2006 avec des projets de création de nouvelles pépinières dans les Hauts-Plateaux et le Sud.
Les incubateurs d'entreprises en collaboration avec le MESRS ⁷ et l'ANRDT ⁸	Créés au niveau des principaux pôles universitaires.
Les Directions de wilaya	Ce sont des sources d'informations.

Source : élaboré par le chercheur

Malgré les efforts consentis par les pouvoirs publics, le nombre de PME reste timide (10 PME/1 000 habitants), alors que les standards universels sont de 50 PME/1 000 habitants (Tabet Aouel. W, 2012). Cette situation peut en partie être expliquée par le fait que l'économie algérienne dépend en grande partie des rentes pétrolières.

I.4. Les caractéristiques des PME algériennes :

Les chercheurs qui se sont intéressés aux particularités des PME ont prouvé que celles-ci ne constituent pas de « grandes entreprises inachevées »⁹, qui commencent petites et vont se développer par la suite. « Mais comme une entreprise à laquelle on peut associer des particularités : la PME est spécifique (Gervais, 1978; Dandridge, 1979; Marchesnay, 1982; Hertz, 1982...) » (Torres. O, 2007). En se fondant sur de nombreux travaux, Pierre-André Julien considère que le concept de PME peut se décliner en cinq critères (Torres. O, 2007) :

- *Une centralisation de la gestion* : selon Torres. O (2000), le mode de gestion de la PME est fortement centralisé, voire exclusivement incarné en la personne du dirigeant-proprétaire. Quelques auteurs considèrent que plus l'entreprise est petite plus c'est naturel que les décisions soient centralisées autour du chef d'entreprise (Kalika, 1984 ; Gervais, 1978).
- *Des systèmes d'information internes et externes simples et informels* : selon Blili et Raymond¹⁰ (1993), les PME exploitent un système d'information peu développé, utilisant essentiellement des applications administratives et qui est sous-utilisé en regard de son impact sur la prise de décision et sur l'efficacité de l'organisation.
- *Une faible décomposition des tâches* : Pour Marchesnay¹¹ (1990 : 8), « au plan fonctionnel, on observe le plus souvent une difficulté à différencier les tâches, différenciation qui ne va s'affirmer qu'avec l'accroissement de la taille ».
- *Une stratégie implicite et souvent à court terme* : la petite taille de l'entreprise ainsi que sa structure simple permettent aux dirigeants de travailler dans l'urgence face aux turbulences de l'environnement. En d'autres termes, le processus de décision stratégique est exclusivement basé sur le jugement personnel du dirigeant.
- *Un contact direct avec la clientèle* : selon Pacitto, Julien et Merier (2002)¹², le mode de création des ressources dans la très petite entreprise (TPE) dépend fortement des processus d'interactions extrêmement personnalisés et informels qui s'établissent entre le dirigeant et ses clients.

Assala (2006) met en évidence d'après les travaux (Gillet 2003, Hamed 2003, Melbouci 2004) quelques caractéristiques et singularités des PME algériennes, qui sont le produit de la triple décennie d'économie socialiste et qu'on peut résumer dans les points suivants:

- Les PME sont plutôt concentrées dans des niches ou des créneaux que le secteur public a délaissé, ce qui leur a donné des positions confortables de monopole, elles sont de ce fait rentières et peu génératrices d'innovation jusque là ;
- Les entreprises sont plutôt familiales et peu enclines à l'ouverture du capital aux étrangers. Une partie des activités de l'entreprise se pratique dans l'informel (financement, production, commercialisation, approvisionnement) ;
- Le marché des entreprises est principalement local et national, très rarement international ;
- La collaboration entre entrepreneurs et avec les autorités publiques n'est pas assez développée ;
- Les techniques de croissance (cession, fusion, regroupement..) sont non maîtrisées et non utilisés ;
- Les PME algériennes possèdent des ressources sous-utilisées faute d'un environnement propice aux affaires.

II. Les TIC en Algérie : Etat de l'art

II.1. La définition des TIC :

Les expressions TIC (Technologie de l'Information et de la Communication), NTIC (Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication) ou encore IT (Information Technologie) désigne tous à la fois (Salançon. A, 2005):

1. Les techniques en tant qu'objets (télécommunications, audiovisuel, informatique) ;
2. Leur coexistence, leur croisement ou leur hybridation en tant que services ;
3. Les trois éléments constitutifs de l'industrie qu'elles génèrent (terminaux, contenus et réseaux) (Musso. P, 1994).

Les Technologies de l'Information et de la Communication (TIC) ont initié une nouvelle révolution industrielle à l'échelle planétaire. Cela a introduit un nouveau concept appelé : « Société de l'Information » caractérisée par : l'utilisation massive et à grande échelle de l'information dans tous les actes de la vie par le biais de ces technologies (Monino. J-L, Sedkaoui. S, 2013). La définition, la plus utilisée dans la littérature, est celle d'Andreu, Ricart et Valor (1992) et de Reix (2000), plus tard adapté par Kefi qui définit les TIC comme : « un ensemble de processus formels de saisie, de traitement, de stockage et de communication de l'information, basés sur des outils technologiques, qui fournissent un support aux processus transactionnels et décisionnels, ainsi qu'aux processus de communication actionnés par des acteurs organisationnels, individus ou groupes d'individus, dans une ou dans plusieurs organisations » (Kefi, Kalika et Reix, 2004).

La définition que nous retenons dans le cadre de notre travail est celle proposée par Amabile.S et al. (2000) : « Les TIC sont définies comme l'ensemble des technologies qui sont assignées à l'usage de l'Internet et de ses protocoles ainsi que les différentes formes de réseaux locaux reliant les micro-ordinateurs ou des stations de travail ».

Selon Reix (2000) ces TIC disposent des caractéristiques suivantes¹³ :

- **La vitesse** : les outils électroniques automatisent les processus de traitement de données avec des performances de vitesse sans aucune commune mesure avec celles d'un opérateur humain. Cela permet d'effectuer des calculs extrêmement lourds dans des intervalles de temps très brefs.
- **La compression du temps et de l'espace**: internet permet de transmettre des messages de manière quasi instantanée entre des ordinateurs distants.
- **La mémorisation** : les progrès continus dans les supports de stockage permettent aujourd'hui à l'utilisateur potentiel d'accéder sans difficultés à une quantité de connaissances stockées pratiquement illimitée.
- **La connectivité** : la présence de plusieurs outils éventuellement compatibles accroît les possibilités d'action de

chaque utilisateur qui peut ainsi jouer la complémentarité ou la substitution entre les différentes techniques.

- **La flexibilité d'usage** : les outils électroniques de traitement de données possèdent un large éventail d'utilisations potentielles.

II.2. Etat des TIC en Algérie :

Les prévisions de la Banque mondiale de 2003 estimaient que, pour l'année 2007, le marché des TIC en Algérie devait atteindre 2,75 milliards de dollars US et l'impact de la diffusion et de l'utilisation des TIC sur la croissance représenter 4,1% du PIB¹⁴, ces prévisions sont restées et restent hors d'atteinte. Ces chiffres montrent qu'il existe une décorrélation apparente entre investissement en TIC et croissance dans les pays en développement (CNES 2005).

Malgré une estimation de création de quelques centaines de sociétés IT et Télécoms actives en 2008, la part des importations pour les TIC reste insignifiante : moins de 2%¹⁵.

Les TIC se heurtent à de nombreuses limites, et parmi elles se situent celles relatives au capital humain. La mise à niveau des ressources humaines par la réforme du système éducatif, de l'enseignement supérieur et de la formation professionnelle constitue une exigence et doit accompagner voire précéder l'acquisition des TIC, en d'autre terme visé à moderniser l'Etat.

Toujours dans la même vaine, nous décrypterons dans le tableau ci dessous les différents programmes mis en place par l'Etat pour promouvoir et développer les TIC en Algérie.

Tableau n° 4: La liste des programmes de promotion des TIC par l'Etat

Type de programmes	Contenu des programmes
Le programme 2001 du budget annexe	- Installation et mise en service de 700000 équipements technologie numérique. - Raccordement de 4000 nouveaux abonnés. - Réalisation de 800000 paires distribuées

	- Réalisation de 2500 km/alvéoles. - Lancement de l'opération de 500000 équipements GSM - Réalisation de 1700 km de fibre optique.
Le programme de soutien à la relance économique (PSRE)	- Réalisation d'un cyber parc à Sidi Abdallah - Réalisation de la phase VHF du système mondial de détresse et de sécurité en mer
Le programme du concours définitif	- Le désenclavement des localités du grand Sud à travers un programme d'infrastructures des postes et télécommunications
Le programme du fonds spécial Sud	- Améliorer les conditions de vie dans le cadre du développement durable.
Le programme 2010/2020 des Hauts Plateaux	- Permettre le rattrapage des régions intérieures du pays en matière d'infrastructures, d'équipements structurants, de promotion des activités et le soutien accordé à l'option Hauts Plateaux et Sud

Malgré ces différentes initiatives, de nombreux manques et autres disfonctionnements sont constatés dont on peut, entre autres, citer (AITA, 2009):

- Une couverture ADSL d'une faible croissance¹⁶; avec un peu plus de 1.8 millions d'abonnés sur la base de plus de 18 millions d'abonnés à Internet toutes catégories confondues, soit moins de 10% ;
- Une grande partie des institutions de l'Etat ne disposent pas de sites web, et ceux qui existent souffrent d'un manque parfois total de mises à jour. Par ailleurs malgré des débuts d'informatisation basique dans le domaine de la Justice, il n'en demeure pas moins, de façon générale, que la documentation électronique, les procédures financières électroniques, les cartes magnétiques, les télé-procédures (impôts, douanes, ...etc) n'existent qu'à l'état embryonnaire

ou n'existent pas du tout. Un projet gouvernemental destiné à relier tous les ministères par le biais d'un réseau intranet, lancé en 2004 et qui devait être achevé en 2006, n'est toujours pas opérationnel et son contenu n'est pas connu par le public ;

- Dans les entreprises, une étude du CREAD démontre que les PME n'atteignent pas le taux de 30 à 40 % d'utilisation des NTIC alors qu'il est irréversiblement établi que la production et la maintenance assistée par ordinateur permet d'assurer la continuité en respectant strictement un processus qualité qui minimise les malfaçons, les rebuts, les pertes de temps et les réclamations des clients.

Cette observation concernant l'entreprise économique et industrielle est aussi valable pour toutes les Administrations et les organismes socio-éducatifs.

II.3. La place de l'Algérie dans le classement mondial de l'usage des TIC :

Parmi les TIC, Internet se trouve en haut de l'échelle (Kenchel. E-M, 2011). Selon les statistiques de l'Union Internationale des Télécommunications (UIT), l'Afrique a enregistré pendant la période 2005-2010 un taux de croissance annuel cumulé de pénétration de l'Internet de l'ordre de 34% (UIT, 2010). Ainsi sur un total de deux milliards environ d'utilisateurs d'Internet dans le monde à la fin de 2010, l'Afrique compte près de 80 millions d'internautes, soit un taux de pénétration de l'Internet d'un peu moins de 10%, contre 30% dans le monde (UIT, 2010).

En Afrique, les premiers pays à se connecter à l'Internet furent l'Afrique du Sud, la Tunisie, l'Egypte, l'Algérie, le Sénégal et ce autour de 1989. En 1996, seuls 11 pays africains étaient connectés au réseau mondial. A la fin de 2001 l'Afrique ne compte que 4,4 millions d'internautes sur 450 millions dans le monde. Par ailleurs, alors que plus d'un tiers de la population européenne et américaine utilisent Internet, les africains « en ligne » eux ne représentent que 2,6% (UIT, 2003).

" Les statistiques publiées par le Forum économique mondial (2016) consacré à l'innovation dans l'économie numérique dans le monde, placent l'Algérie à la 117ème position sur 144 pays .

L'indice « Networked Readiness Index » (NRI) qui a permis au forum économique mondial d'établir son classement, permet d'évaluer l'impact des TIC sur l'économie et la compétitivité de chaque pays en termes notamment de croissance, de compétitivité, ainsi que de la prospérité de leurs citoyens.

Pour le mesurer, l'indice NRI calcule l'aptitude d'un pays à exploiter pleinement les TIC en termes respectivement d'infrastructures des TIC, du coût d'accès et de disponibilité des compétences requises pour un usage optimal, de l'utilisation des TIC par les gouvernements et le milieu des affaires, du contexte économique et du climat pour l'innovation, du cadre politique et réglementaire, et de l'impact économique et social des TIC.

Pour chacun de ces paramètres, le rapport a également élaboré un classement pour l'ensemble des pays. Le rapport explique que l'Algérie continue à afficher un faible effet de levier des TIC, avec l'un des impacts les plus faibles mondialement sur le plan économique (143e place mondiale pour ce critère) et social (141e). Il souligne également qu'une mauvaise infrastructure des TIC (119e), combinée à une faible base de compétences (101e), se traduit par des niveaux très faibles d'utilisation des TIC (140e).

Le rapport précise que l'Algérie se classe respectivement à la 100e place sur la base du critère de l'usage individuel des TIC, au 144e rang dans leur usage dans le domaine des affaires, et pointe à la 139e position dans leur utilisation dans la sphère institutionnelle et gouvernementale. En outre, il considère que « les graves déficiences dans le cadre réglementaire (141e) et les insuffisances dans l'environnement des affaires et de l'innovation (143e) entravent les capacités positives qui découlent des TIC. Par ailleurs, il est constaté qu'à l'échelle arabe, l'Algérie se classe à l'avant-dernière place, suivie de la Libye."¹⁷

Dans ce classement, Singapour a confirmé sa position d'économie mondiale numéro 1 dans le domaine des TIC, suivi de la Suède et de la Suisse. Pour le monde arabe, les Emirats arabes unis arrivent en premier et sont classés à la 29ème place mondiale, suivis du Qatar (32e), la Tunisie (35e), le Bahreïn (45e), la Jordanie (47e), l'Arabie saoudite (48e), le Koweït (52e), Oman (53e), l'Egypte (63e), le Maroc (74e), l'Algérie (88e), la Mauritanie (97e), la Libye (105e) et

la Syrie(110e). Le Tchad arrive en bas de classement (127e) dans l'utilisation des technologies informatiques et des télécommunications.

Pour ce qui est du Maghreb, le classement fait ressortir la Tunisie comme leader régional (35e) suivie du Maroc (74e), la Mauritanie (97e) et la Libye (105e). Ceci démontre le faible usage des technologies d'information et de communication dans cette région et la nécessité de mettre un plan commun pour augmenter l'usage des TIC et encourager les investissements dans ce secteur prometteur.

III. Méthodologie adoptée lors de l'enquête :

AFIN D'APPRÉHENDER LES ENJEUX DES USAGES TIC POUR LES PME ALGÉRIENNES, IL CONVIENDRA DE MIEUX CERNER :

- 1- D'abord, les différents TIC utilisés par les PME (la dotation d'un matériel informatique, l'existence d'une connexion internet) ;
- 2- Ensuite, il s'agira de déterminer la relation entre croissance des PME et l'utilisation des TIC (la création d'un site web, et le e-commerce et e-learning) ;

A travers un questionnaire destiné aux PME privées de la région d'Oran, nous avons ciblé un échantillon de 28 PME privées. Le questionnaire a été construit sur la base d'entretiens avec les dirigeants des PME privées.

Les objectifs escomptés de cette enquête sont de :

- 1- Déterminer les TIC utilisées par les PME privées ;
- 2- Identifier les freins qui ralentissent l'appropriation des TIC dans les PME;
- 3- Exposer l'impact des usages des TIC dans les PME.

Les PME privées interrogées ont été sondées d'après leur taille. L'agrégat physique matérialisant cet élément est l'effectif employé.

Nous présentons ci-après les principaux résultats de notre recherche.

IV. Présentation des résultats :

IV.1. Identification de l'entreprise questionnée :

IV.1.1. La prédominance de la très petite entreprise (TPE):

La répartition des PME interrogés par taille montre que 64,3% d'entre-elles fonctionnent avec un effectif de moins de 20 personnes et que 35,7% ont disposent de moins de 5 salariés.

Tableau n°5 : L'échantillon interrogé par taille

Type d'entreprise	Nombre	%
Moyenne entreprise	6	21,4%
Petite entreprise	10	35,7%
Micro entreprise	12	42,9%
Total	28	100

IV.1.2. Une répartition diversifiée des PME entre les différents secteurs:

Les PME Algériennes opèrent dans tous les secteurs d'activités mais avec des degrés différents. On remarque la prédominance du secteur des services avec près de (58%), des questionnés.

Tableau n°6 : L'échantillon interrogé par secteur d'activité

Le secteur d'activité	Nombre	%
BTPH	8	28,6%
Industrie	4	14,3%
Service	16	57,1%
Total	28	100

Le secteur des services est largement en tête (services aux entreprises, commerces) est constitue plus que la moitié (52%) des entreprises créée 2016 (Ministère de l'industrie et des mines, 2017).

Nous constatons de nos jours que les domaines qui accusent le plus de créations d'entreprises de services sont : le conseil en système informatique, la réalisation de logiciels, la restauration rapide, les sociétés de sécurité (gardiennage, transports de fonds, etc.), la formation des adultes et la formation continue, la communication et la publicité.

IV.1.3. La PME est de création très récente date de création :

Tableau n°7 : L'échantillon interrogé par année de création

La date de création	Nombre	%
Avant 1990	2	07,2%
1991- 2000	6	21,4%
2001-2009	20	71,4%
Total	28	100%

L'examen des dates de création démontrent la création des PME privées s'est accélérée depuis 1990. Ceci s'explique par le mouvement de libéralisation de l'économie et d'encouragement de l'investissement à travers la création de trois agences qui activent comme solutions aux problèmes de relance de l'investissement et aux problèmes de l'emploi: ANDI¹⁸, ANSEJ¹⁹ et ADS²⁰.

IV.1.4. Le statut juridique:

Tableau n°8: Le statut juridique

Statut juridique	Nombre	%
SARL	14	50%
SPA	4	14,3%
EURL	8	28,6%
Personne physique	2	7,1%
Total	28	100

La moitié (50%) des PME interrogés ont créée leurs entreprises sous forme de SARL, une forme adéquate au caractère familial que revêt bon nombre de PME encore en Algérie, vient en seconde position la EURL qui est une forme juridique relativement récente dans le paysage juridique algérien représente (28,6%). Par contre, le statut de SPA et les personnes physiques, sont moins

répandu et ne représente que : 14,3% et 7,1% des PME privées interrogées.

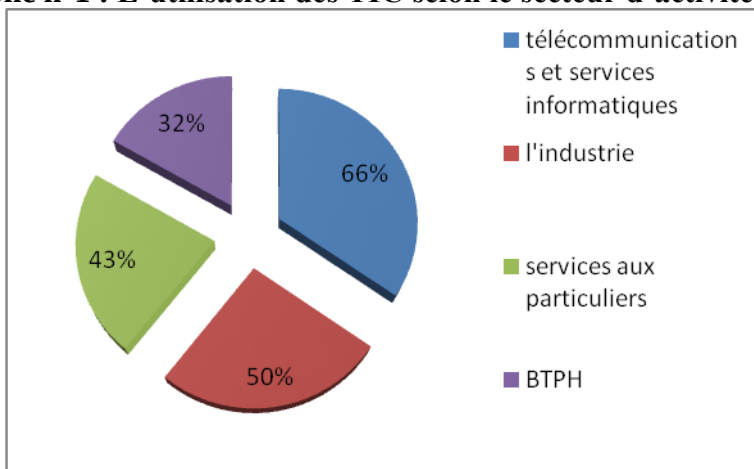
IV.2. L'utilisation des TIC :

Le classement de l'usage des TIC par ordre décroissant et par types d'applications, établi :

- Accès internet, courrier électronique (TIC utilisées par 78,5% des PME) ;
- Réseau informatique local, échange de données informatisées (TIC utilisées par 50% des PME) ;
- Intranet (TIC utilisées par 21% des PME).

❖ **La taille de l'entreprise :** Comme cela est constaté dans de nombreuses analyses, la taille des entreprises fonctionne comme un facteur discriminant. Les moyennes entreprises (50 salariés et plus) utilisent plus que les autres catégories d'entreprises l'accès au TIC. Ceci dit, plus les effectifs de l'entreprise s'accroissent, plus les questions de coordination se posent avec une acuité importante et plus les TIC sont susceptibles de jouer un rôle essentiel (Klika. M.).

❖ **Le secteur d'activité :** En cumulant les usages déclarés, nous constatons que le rôle des TIC varie selon les secteurs d'activité. Ainsi, les secteurs des télécommunications et des services informatiques sont en tête des usages des TIC (66%), suivies par l'industrie (50%), les services aux particuliers (43%) et le le BTPH (32%).

Graphe n°1 : L'utilisation des TIC selon le secteur d'activité

Source : élaboré par le chercheur (résultat d'étude)

IV.3. TIC et développement des entreprises :**IV.3.1. L'informatique dans l'entreprise :**

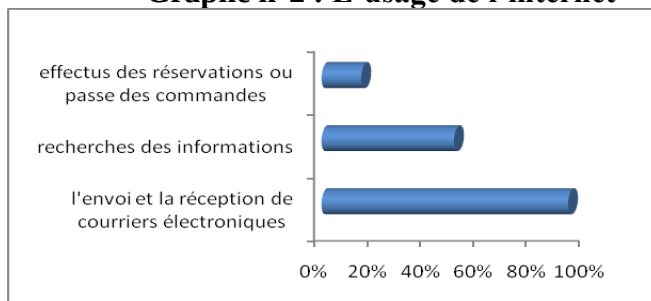
Les PME interrogées sont toutes équipées de micro-ordinateurs.

Par ailleurs, 64% des PME informatisées déclarent que l'usage qu'elles font de cette informatisation reste très rudimentaire puisqu'il est essentiellement axé sur le traitement administratif (utilisation des logiciels, de bureautique pour les courriers, les devis, les factures, gestion quotidienne).

IV.3.2. L'utilisation d'internet :

L'enquête révèle que la totalité des PME interrogées disposent d'une connexion internet. Ceci dit, qu'il n'existe pas ou peu de PME privées algériennes coupées de l'économie numérique.

En ce qui concerne les PME connectées, 93% utilisent internet d'abord pour l'envoi et la réception de courriers électroniques, 50% pour rechercher des informations, 15% seulement utilise internet pour effectuer des réservations ou passer des commandes de fournitures courantes.

Graphe n°2 : L'usage de l'internet

Source : élaboré par le chercheur (résultat d'étude)

La remarque qu'on peut relever au niveau de ces PME connectées au réseau internet, c'est que la connexion internet n'est pas autorisée à tout le personnel. Les seules personnes ayant ce privilège sont : les directeurs, les chefs de départements et les cadres occupant des postes important.

IV.3.3. l'utilisation du réseaux intranet et extranet :

Seize des 28 PME interrogées ont installé un intranet dans leur dispositif de communication. Portant, le réseau intranet est considéré comme un facteur favorable à :

- La perméabilisation des frontières hiérarchiques et fonctionnelles (Laval, 2000) ;
- L'élargissement des frontières organisationnelles (Benavent, 2000) ;
- La mise en ligne de l'organisation (Klika, 2000).

Cependant, aucune d'elles ne possèdent une liaison extranet. Ce constat laisse croire que malgré l'avènement des TIC, la poste et le support papiers occupent toujours une place importante dans le transfert de l'information (téléphone, fax...etc).

IV.3.4. la création d'un site web : Seulement 43% des PME interrogées disposent d'un site Web contre 57% qui ne voit et/ ou ne sont pas convaincues de l'intérêt d'avoir leur propre site Web. Le taux est de 12,5% pour les moyennes entreprises, 25% pour les petites entreprises et de 62,5% pour les micro-entreprises. Cependant, les sites créées par ces PME sont

essentiellement des sites vitrines et surtout peu mis à jour (le délai vari entre 90 jours et 365 jours) destinés à faire connaître l'entreprise.

Les PME non disposant de site Web considèrent qu'ils existent plus de freins tels que : le coût de l'information mise en ligne par le biais du site Web, le manque de compétence qui nécessite une sous-traitance, la sécurité des échanges et pour certaines ces qu'il n'a pas d'importance.

Et pour ceux qui ont dispose d'un site Web voient dans le Web une façon de s'ouvrir sur le monde, un support publicitaire moins coûteux, il attire les nouveaux clients, un moyen de réduction des frais de prospection.

IV.3.5. Le e-commerce : Rare sont les PME (14%) qui utilisent internet pour effectuer des transactions en ligne. L'analyse de ces données fait apparaître que les 14% des PME qui effectuent ce genre de commerce pratiquent davantage les achats en ligne que les ventes.

En se qui concerne le règlement de ces achats la totalité des PME règlent en chèque. Cependant, aucune PME n'utilisent la carte visa international pour le règlement.

Selon OCDE (2004), plusieurs entreprises notamment les PME, malgré leurs prise de conscience des bienfaits potentiels du commerce électronique, le manque de savoir faire et de personnel qualifié en la matière peut freiner le développement du e-commerce.

IV.3.6. Le e-learning : Aucune PME interrogée ne pratique la formation à distance pour son personnel. Ce qui signifie, l'existence d'un important déficit de compétences présent au sein des PME, en matière des TIC.

Il existe une étroite relation entre les TIC et la gestion des ressources humaines (Ben fadhe, 2005). La formation constitue une activité indispensable au sein des entreprises face au changement technologique afin de réaliser un certain équilibre entre les éléments strictement techniques et humains. Dans ce cas (Jacob et Ducharme 1995) cité par (Ben fadhel, 2005) soulignent : « la nécessité de considérer la formation et développement des ressources humaines comme un investissement et non comme une dépense ».

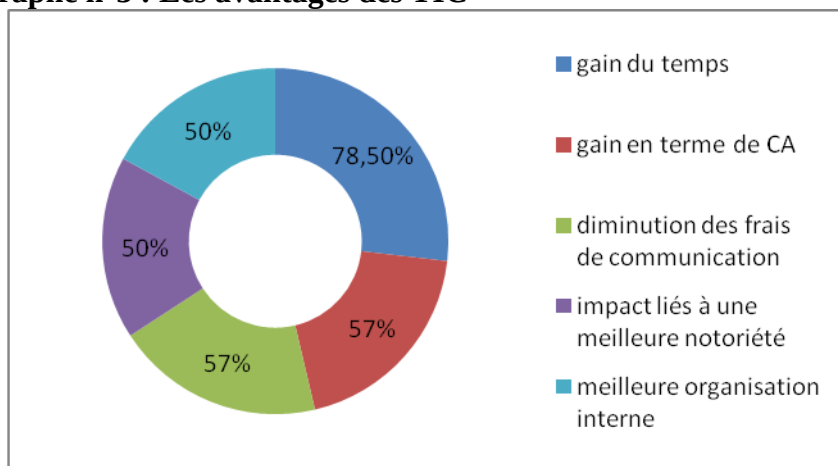
IV.4. Impact des TIC dans les PME :

Les réponses fournies par les PME interrogées peuvent être classées comme suit :

❖ *Les avantages des TIC :*

Le principal avantage perçu des NTIC et le gain du temps, cité par 78,5% des PME, viennent ensuite les gains en termes de chiffres d'affaires et la diminution des frais de communication, représentant chacune (57%). Les impacts liés à une meilleure notoriété de l'entreprise et une meilleure organisation interne sont cités par 50% des PME.

Graphe n°3 : Les avantages des TIC



Source : élaboré par le chercheur (résultat d'étude)

❖ *Les inconvénients des TIC :*

Parmi les difficultés recensées pour l'adoption des TIC par les PME, se retrouvent en premier les coûts d'investissements (avec 64%) suivi par le manque de personnel qualifié (36%).

Cependant, il faut insister sur le fait que les bénéfices des TIC seront d'autant plus grands que l'entreprise et le fonctionnement auront déjà été rationalisés (Mildièrè)

Conclusion :

L'étude révèle deux types de PME :

- Le premier, correspond à des PME réticentes à l'adoption et à l'utilisation des TIC. Celles-ci fonctionnent sur la proximité et le bouche à oreille, les contacts directs et personnalisés avec leurs clients ;
- Le second type de PME est destiné à se développer. Toutes les entreprises qui en font partie cherchent à être présentes sur leurs marchés, à gagner du temps, à s'organiser en interne et à structurer leur relation commerciale.

Par ailleurs, les TIC viennent faciliter au sein d'une structure, à la fois la réduction des coûts de l'information ou des délais et la recherche d'information, voire l'acquisition de connaissance favorable à l'innovation (Amabile.S, Gadille.M, 2003). Or, ces technologies ne fonctionnent pas d'elles même. Elles nécessitent un fort niveau d'accompagnement et de formation pour être réellement utilisées de façon efficace (Bengttozi. P-J, Flichy. P, D'iribarne. A, 2000).

En résumé, il existe un faible usage des TIC par les PME algériennes. Autrement dit, rares sont les PME qui profitent aujourd'hui pleinement de la valeur ajoutée offerte par les TIC. L'Etat devrait élaborer de nouvelles politiques s'adressant à cette catégorie d'entreprise, des politiques plus adéquates, répondants au mieux à leurs préoccupations et leurs besoins de croissance et de pérennité par :

- La facilitation des procédures pour la création de PME dédiées aux TIC ;
- Des formations en TIC devraient renforcer le système d'éducation et d'enseignement afin de généraliser l'utilisation des TIC, chez les PME potentiels notamment les étudiants ;
- L'équipement des administrations (les banques et le fisc) pour donner l'exemple aux entreprises et les inciter à l'utilisation des TIC tout en élaborant progressivement une législation nécessaire à une informatisation systématique et généralisée ;
- La réduction du coût de l'utilisation des TIC.

Dans toute recherche, les résultats des études présentent des limites à cause du manque de moyens humains et matériels lors du renseignement des questionnaires, et de la contrainte de temps. C'est pour cette raison, et dans le cadre de notre étude nous avons souhaité apprécier la taille de l'entreprise à travers un agrégat quantitatif (le chiffre d'affaire réalisé). L'échantillon des PME pourrait être élargi, lors d'études et travaux futurs.

Glossaire :

EDI (Echange de Données Informatisé) : EDI désigne le transfert de données structurées par les moyens informatiques entre les ordinateurs des partenaires de cet échange sur la base de messages normalisés, pré définis par les partenaires. (Anact, 1999)

Intranet : réseau de télécommunication et de télé informatique destiné à l'usage exclusif d'un organisme et utilisant les mêmes protocoles et techniques que l'internet.

Extranet : extension d'un intranet, avec consultation en accès sécurisé réservée à certaines catégories d'intervenants externes, en général les clients ou les fournisseurs de l'entreprise.(Insee, 2008).

Internet : réseau mondial associant des ressources de télécommunication et des ordinateurs serveurs et clients, destiné à l'échange se messages électroniques, d'informations multimédias et de fichiers. Il fonctionne en utilisant un protocole commun qui permet l'acheminement de proche en proche de messages découpés en paquets indépendants.

Web : il s'agit de World Wide Web. Système hypermédia distribué, développé par Tim Berners-lee et son équipe au CERN. WWW est basé sur une architecture client serveur et permet de mettre à disposition des documents hypertextes. La convivialité des logiciels clients WWW a propulsé le web comme outil universel d'accès aux ressources internet.

¹ La Commission européenne a adopté cette nouvelle définition le 8 mai 2003, qui remplacera la définition du 30 avril 1996.

² A travers la loi n°01-18 du 27 Ramadhan 1422 correspondant au 12 décembre 2001 portant « loi d'orientation sur la promotion de la petite et moyenne entreprise ».

³ La loi n°01-18 du 27 Ramadhan 1422 correspondant au 12 décembre 2001 portant « loi d'orientation sur la promotion de la petite et moyenne entreprise ».

⁴ cité par Bakkali. C, Messeghem. K et Sammut. S (2010), Les structures d'accompagnement à la création d'entreprise à l'heure de la gestion des compétences, Revue Management et avenir, n°39, septembre 2010, P149-162.

⁵ Cette loi est instaurée afin de fixer les mesures d'aide et de soutien à la promotion de la PME ainsi que des mesures d'aide aux PME innovantes.

⁶ Les pépinières sont des structures d'accompagnement des nouvelles entreprises dans leurs premières années d'existence. Elles sont principalement créées autour des grands pôles industriels (B. Benzohra).

⁷ MESRS : Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique.

⁸ ANRDT : Agence Nationale pour la Recherche et le Développement Technologique.

⁹ WIENER. B, WINGE. S. 2006, petites entreprises : imparfaites ou simplement différentes ?, POUR, n°192, Décembre 2006, <http://www.grep.fr/projets/Artever/PDF/Art.Pour/Pour192Bettina%20Wiener.pdf>.

¹⁰ Ramangalahy. C-F-E (2001), Capacité d'absorption de l'information, compétitivité et performance des PME exportatrices: une étude empirique, faculté des études supérieures, Thèse en vue de l'obtention du grade de Philosophiae Doctor en administration, 5 Janvier 2001, Université de Montréal, P12.

¹¹ Torres. O (2000), Du rôle et de l'importance de la proximité dans la spécificité de gestion des PME, 5^{ème} Congrès International Francophone sur la PME (CIFPME), Lille, Octobre, <http://www.oliviertorres.net/travaux/pdf/ot1lille.PDF>, P6.

¹² Torres. O , Approche descriptive de la spécificité de gestion des PME : le mix de proximité , dans gestion des PME, P29, <http://erpi.com/elm/11921.4869439857941484939.pdf>

¹³ Monino. J-L, Sedkaoui. S. (2013), « les TIC un outil indispensable pour une démarche d'intelligence économique », Marché et organisations, n°18, 2013, P.173-188.

¹⁴ Performance proche de celle des pays développés où ce taux représente 4 à 8% du PIB.

¹⁵ L'Etat estime à moins de 700 millions USD les importations des TIC sur 40 milliards d'importations globales.

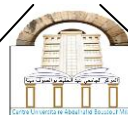
¹⁶ Observatoire du marché d'Internet en Algérie (2015).

¹⁷ MEBTOUL, A. (2016), L'algerie face à la nouvelle révolution mondiale de l'information et des télécommunications, http://www.reflexiondz.net/L-Algerie-face-a-la-nouvelle-revolution-mondiale-de-l-information-et-des-telecommunications_a43470.html

¹⁸ ANDI : Agence Nationale de développement des investissements (créée en 2001).

¹⁹ ANSEJ : Agence Nationale de soutien à l'emploi des jeunes (créée en 1996).

²⁰ ADS : Agence de développement social (créée en 1996).



Étude quantitative et qualitatif du capital humain dans l'analyse micro économique

دراسة كمية ووصفية لرأس المال البشري في تحليل الاقتصاد الجزئي

Dr.Belghanami Nadjat Wassila

Maitre de conférence classe B

Centre Universitaire De Tindouf - Algerie

تاريخ الاستلام: 2017/07/25 تاريخ التعديل: 2017/09/30 تاريخ قبول النشر: 2017/11/15

Résumé : l'objet de cet article est de mettre en relief le concept de capital humain qu'est devenu incontournable tant au sein du monde de la recherche académique (économistes, gestionnaires) que dans le monde des affaires (entreprise). Nous allons présenter sommairement la compréhension du capital humain qui renvoie aux multiples manières de concevoir et de définir les capacités individuelles ou collectives de mobilisation dans l'action, des connaissances, savoirs et comportements condition de l'efficacité humaine en situation de travail adaptés aux normes actuelles de l'efficacité économique.

Mots clés : Formation, Compétence, Expériences, Savoirs.

ملخص : الغرض من هذه المقال هو تسليط الضوء على مفهوم رأس المال البشري الذي أصبح لا مفر منه سواء في عالم البحوث الأكاديمية (الاقتصاديين والمسيرين) فضلا عن عالم الأعمال (المنظمات). عليه سنعرض بإيجاز مدلول رأس المال البشري الذي يشير إلى الطرق المتعددة لتصميم وتعبئة (حشد) القدرات الفردية أو الجماعية المزولة للنشاط بما في ذلك المعارف و المهارات و السلوكيات المحددة للفعالية البشرية أثناء الإنجاز للتكيف مع المعايير الراهنة للكفاءة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التدريب، الكفاءة، الخبرة، المعارف.

Introduction :

Le capital humain est le propre des individus comme un ensemble homogène et statique de qualifications ou de compétences acquises une fois pour toutes. ¹ Dans l'entreprise, la notion du capital humain est bien souvent floue comme on l'a définie. Ce qui compte d'abord, pour les directions d'entreprises, c'est sa portée symbolique et sa capacité à mobiliser l'ensemble des acteurs. Le capital humain apparaît comme un moyen pour définir de nouvelles règles d'organisation et de gestion des hommes.

A. Problématique :

La question principale de notre article consiste à vérifier si le capital humain influe la croissance micro économique. Pour éclairer notre problématique on en le subdivisant on sous questions suivante :

- a) Qu'est-ce que le capital humain ?
- b) Quel est l'effet de capital humain dans l'analyse microéconomique ?

B. Les hypothèses :

L'intérêt majeur de cette étude est de proposer un cadre de mesure des capacités à créer des entreprises basées sur le capital humain. Ainsi, les hypothèses correspondantes étroitement à ces questions sont :

- a) L'éducation et la formation constituer une alliance essentielle du capital humain ;
- b) le capital humain offre un double pari dans la perspective de jeux gagnants pour l'entreprise et son personnel.

C. Méthodologie et structure de la recherche :

Afin de bien illustrer notre démarche, notre article s'articule en deux axes complémentaires :

- Pour ce faire, nous commençons par une revue de la littérature pour clarifier les différents concepts retenus ainsi leurs relations entre eux.
- Nous présentons ensuite un modèle d'analyse méthodologique. Premièrement, nous avons présenté les principaux concepts à l'échelle macro-économique. Secondent, nous avons décrit l'opérationnalisation de ces concepts au niveau micro économique par une enquête sur terrain à notre région au niveau la SDO Bechar Rural (Sonelgaz), pour le test de nos hypothèses.

I. Le capital humain dans la perspective gestionnaire :

Le contexte actuel dans lequel évoluent les entreprises est confronté à un bouleversement socio-économique étendu qui conduisent à parler de nouvelles contraintes comme le capital humain.

1.1 Définition :

Les différents points de convergence entre les auteurs selon chaque discipline ; montre que le concept de capital humain comme un actif et non comme un facteur de coûts. Puis il fait référence aux connaissances, aux compétences, aux expériences, aux autres attributs, pour améliorer le retour sur investissement du capital humain finalement, il est devenu un facteur majeur de compétitivité qu'il s'acquiert de deux façons :

- soit par l'expérience,
- soit par la formation général attribut par le système éducatif apparaît ou au sein de l'entreprise.

Le **tableau** ci-après dresse la liste des notions qui se gravite autour de ce concept.

Tableau 01: différent thématique du capital humain

<u>Principaux auteurs</u>	<u>Déterminants du capital humain</u>
Theodore W. Schultz T(1961) ,Becker G (1974), Stiglitz Joseph , Denison E et Mincer J. (1974)	« fonction de gains », Analyse l'homme comme un facteur de production. est lui-même constitué de deux composantes : la <u>formation</u> et la santé.
-Barro (1994), Borenszstein, De Gregorio et Lee (1994), Bahalla (1995), Lau, Jamison, Liu et Rivkin (1993), Bloom et Mahal (1995). -Lucas (1988), Romer (1989), Barro (1991), Mankiw, Romer et Weil (1992), Benhabib et Spiegel (1994), Barro et Sala-i-Martin (1995).	« Stock de connaissances techniques et de qualifications ». « Talents, compétences productifs du travailleur acquis informellement (via l'expérience) ou formellement (via l'éducation ou la formation) ». « variables de flux »
Barny,1991 ;Conner ,1991, Peteraf, 1993 ; Wernfelt,1984)	«ressources de qualité et rares est susceptible de bénéficier d'un avantage concurrentiel. ».
Gazier Bernard, Joop Hartog , Kaplan et Norton, 2005	« habiletés, talents, connaissances, savoir-faire ,compétences stratégiques d'une organisation »
Eicher Jean-Claude (1990),	« se définit par ce qui est attendu de lui. à travers deux composantes : la répartition des revenus, et la demande d'éducation. »

Source : synthèse élaborée par l'enseignante. En fonction des informations d'article :
Stéphanie Fraisse-D'Olimpio, Les fondements de la théorie du capital
humain. ED : Ressources en Sciences économiques et sociales (SESNS) .
11/05/2009: [http://ses.ens-lyon.fr/articles/a-les-fondements-de-la-
theorie-du-capital-humain-68305](http://ses.ens-lyon.fr/articles/a-les-fondements-de-la-theorie-du-capital-humain-68305)

Selon **Schutz T(1961)**², Le concept de capital humain désigne la somme des compétences, de l'expérience et connaissances Il est devenu une préoccupation majeure et semble prendre une place de plus en plus importante dans le domaine de la GRH Afin de mieux gérer le concept de KH, il nous semble intéressant de comprendre la différence entre la notion de KH et GRH, de leurs part **CHAMINADE Benjamin** a souligné l'importance du développement des compétences en considérant les collaborateurs de l'entreprise comme des individualités. Il souligne les différentes approches entre **(RH)** et le **(KH)**³

Tableau 02: distinction en capital humain et ressource humain.

Ressources humaines(RH)	Capital humain (KH)
Ressource	Capital
Gestion des compétences	Gestion par les compétences
Effectif	Individus
Formation gérée par l'entreprise	Formation gérée par le salarié
Satisfaction des clients	Satisfaction des salariés
Subir le marché	Anticiper les besoins
Ignorer les talents	Découvrir les besoins
Relation de court terme	Fidéliser
Niveau support	Niveau stratégique
Management par contrôle	Management par délégation et autonomie
Performance immédiate	Performance sur le long terme
Fiche de poste figée	Description de fonction évolutive
Gestion de salaires	Gestion des salaires et des carrières
Emploi	Compétence

Source : Benjamin Cheminade, 2008.

Au cœur de la théorie se trouve la corrélation entre niveau d'éducation et salaire. Il est possible d'interpréter cette corrélation dans les deux sens. On peut considérer que les différences d'éducation expliquent les différences de salaires et élaborer une théorie de la distribution des revenus. Si l'on considère au contraire que les différences de salaires expliquent et motivent les différences de niveaux d'éducation, on obtient alors une théorie de la demande d'éducation.

Figure 01: processus théorique de la rémunération du capital humain.



Source : de l'intervenant en fonctions de l'étude de Eicher Jean-Claude.

1.2 Critères , indicateurs et typologies :

Le capital humain issu de la formation par l'apprentissage dans l'enseignement supérieur est le produit joint du processus d'hybridation des connaissances (de l'Université) et des compétences (de l'entreprise). L'investissement en capital humain est un actif spécifique à la fois incorporé pour l'individu et incorporel pour l'entreprise qui engendre un accroissement (du gain potentiel) en matière de rémunération et de productivité. Le rendement de cet actif est généralement fonction de la durée des études qui confère un gain supplémentaire et une évolution de carrière aux étudiants qui poursuivent une formation au-delà du premier cycle de l'enseignement supérieur⁴.

Les fonctions respectives des acteurs que sont les institutions (l'Université) et les organisations (les entreprises) illustrent la place que ces institutions occupent dans le processus d'acquisition et de mise en œuvre des connaissances. **Duquel l'Université se situe en amont** et assure la production des connaissances (savoirs théoriques et méthodologiques) qui forgent le capital humain des étudiants, **tandis que l'entreprise se situe en aval** et assure l'acquisition des compétences (savoirs opérationnels)⁵. Par la suite la diversité du capital humain en entreprise recouvre de nombreuses dimensions.

On peut essayer de préciser cette notion à partir quelques typologies les plus souvent traitées qui sont :

- La diversité de genre,
- La diversité des âges,
- La diversité des origines (sociales, ethniques, culturelles)
- Le handicap (invalidité).

D'autres sujets peuvent également être intégrés à la politique diversité:

- L'orientation sexuelle,
- L'équilibre vie privée/vie professionnelle,
- La diversité des diplômes et des formations...

Il est possible de dresser une typologie du capital humain qui distingue les catégories suivantes : KH général, KH spécifique à la firme, et KH spécifique à une firme⁶.

- **Le capital humain général** correspond à des connaissances qui ne sont ni spécifiques à une entreprise, ni à une fonction ou à une tâche singulière. Il s'agit de connaissances et de

compétences génériques (discernement, capacité d'analyse, intelligence des situations) essentiellement accumulées par les expériences professionnelles et l'éducation.

- **Le capital humain spécifique à la tâche** est constitué essentiellement au moyen de formations professionnelles et d'expériences professionnelles. Il correspond à des compétences qui sont spécifiques à un poste de travail comme assistant de direction, auditeur financier ou risk-manager.
- **Le capital humain spécifique à la firme**, correspond à des compétences et des connaissances maîtrisées par un salarié basées sur un corpus de connaissances et de connaissances collectives (capital organisationnel) spécifique à une entreprise donnée. Le capital humain spécifique à la firme octroie à un collaborateur des capacités directement liées à des besoins spécifiques à une entreprise en particulier. Aussi, lorsqu'un individu doté d'un capital humain spécifique à la firme quitte cette dernière pour une autre société une grande partie de connaissance acquises auparavant ne sera pas utilisée (les attentes et les besoins de la nouvelle entreprise sont différents de la précédente) (Gibbons et Waldman, 2004). C'est pourquoi, ce type de capital humain, parce qu'il se déprécie dès que son détenteur (le salarié) quitte la firme au sein de laquelle il a accumulé le capital, s'avère moins intéressant pour d'autres entreprises.

L'individu investit son capital humain dans l'entreprise, contre rémunération. En plus, le capital humain peut être évalué selon deux méthodes:

- Comme étant la somme des faits au stock initial au cours du temps: (Approche fondée sur les coûts).
- Ou par la valeur actualisée nette du revenu qui est capable de produire au cours du temps (approche fondée sur le revenu).

La comptabilisation du capital humain, est traduite par sa valeur *au-delà de ce qui était attendu de l'individu* cette valeur dégagée provient de l'accumulation tout au long de son parcours professionnel.

II. Diagnostic et constat :

L'Algérie se trouve «fortement avantagée» par sa démographie ; notamment en compte dans l'analyse les aspects relatifs à l'emploi et l'éducation. Mais cela peut-il avoir une incidence positive au niveau micro économique? Nous avons tenté à partir des données statistiques illustrer les bonnes notes attribuées au niveau la SDO Bechar Rural (Sonelgaz). Qui s'appuie sur une évaluation et interprétation de résultat.

2.1 Le cas de l'Algérie :

L'économie algérienne subit, depuis son indépendance des mutations qui sont devenues ces dernières années rapides et générales, touchant tous les secteurs. Toutefois l'organisation algérienne et particulièrement l'E.P.A. (Entreprise Publique Algérienne) est aussi influencée par ces différents facteurs d'influence (économiques, culturels et politiques). Notons que l'Algérie a classé au **112ème** rang sur 130 pays étudiés, en réalisant un faible score de seulement 51.51% de développement de notre capital humain, causé notamment par un taux de chômage élevé chez les jeunes et l'inégalité d'accès à

l'éducation et à l'emploi entre hommes et femmes. Dans la même longueur d'ondes l'indice est calculé *sur la base de niveau de formation de la population, de niveau de participation au marché du travail, ou la part de salariés hautement qualifiés dans l'emploi global*. Par ailleurs, en termes de savoir-faire, l'Algérie a classé à la **103^{ème}** place. Ce critère prend en compte le taux d'emploi dans les métiers hautement qualifiés ainsi que la disponibilité des employés qualifiés), la production de savoir et de technologie, car la formation supérieure en Algérie n'est pas débuté au monde de l'entreprise et n'est pas opérationnel pour la recherche. Ce qui est confirmé par le Directeur général de l'OMPI M. Francis Gurry, que l'innovation agit en tant que moteur de la croissance économique dans une économie mondiale de plus en plus fondée sur le savoir, mais davantage d'investissements sont nécessaires pour renforcer la créativité humaine et accroître la production économique". Par contre, la Zambie, le Lesotho, l'Ouganda, Madagascar ou l'Ethiopie font beaucoup mieux que l'Algérie, malgré que ces pays ne disposent pas du tout des ressources en matières premières de l'Algérie, même si notre classement en matière de dépenses d'éducation est tout à fait honorable. Ce qui fait chuter considérablement l'indice, c'est surtout l'environnement politique qui est l'un des plus mauvais du classement, comparable au Kenya ou au Zimbabwe.

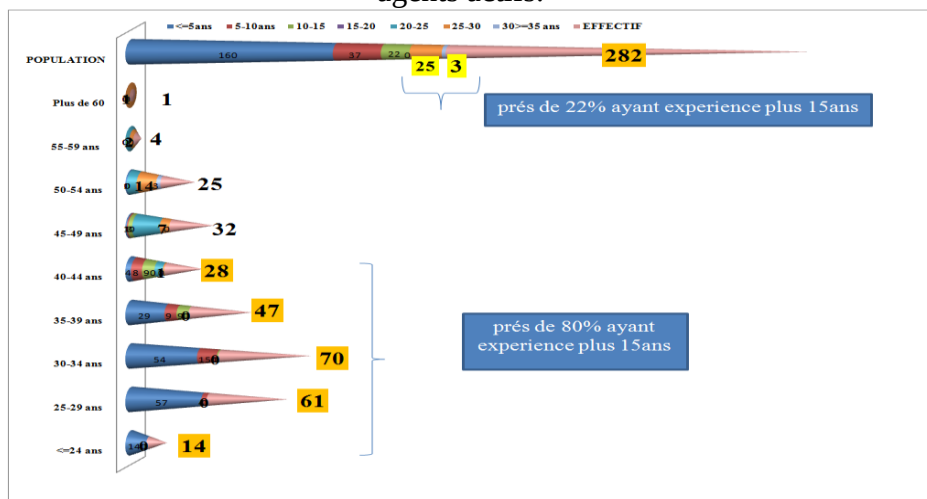
2.2) Le cas de SDO Bechar Rural :

La structure des ressources humaines au sein SDO Béchar rural emploie au fin l'an 2016 : **282** agents de toutes les catégories socioprofessionnelles confondues dont **29** femmes qui représentent

13,52 %, contre, **86 ,47%**. hommes .Les variables explicatives relatifs aux aspects du capital humain retenues généralement sont : l'analyse de l'évolution des effectifs de toutes catégories socioprofessionnelles selon l'âge et l'ancienneté, la formation générale et spécifique :

2.2.1) Répartition des âges et des anciennetés :

Figure 02 répartitions des âges et des anciennetés de l'ensemble des agents actifs.



Source : préparée par l'enseignante en fonction des données de SDO Béchar Rural. La variation de l'ancienneté avec l'âge, l'augmentation de la dispersion de l'ancienneté et le vieillissement incitent par conséquent à étudier de manière plus précise l'évolution des effectifs sur la période selon l'âge. On remarque que les jeunes employés constituent la catégorie socioprofessionnelle la plus représentée (près de **80%**). Nous séparons les effectifs en quatre groupes d'âge en fonction des données de la **Figure02**:

- Moins de **40 ans** («jeunes») **42%**,
- **40-55 ans** («mûrs») **28%**,
- **55-60 ans** (« retraités ») **29%**,
- **60 ans** et plus (« seniors »). **1%**.

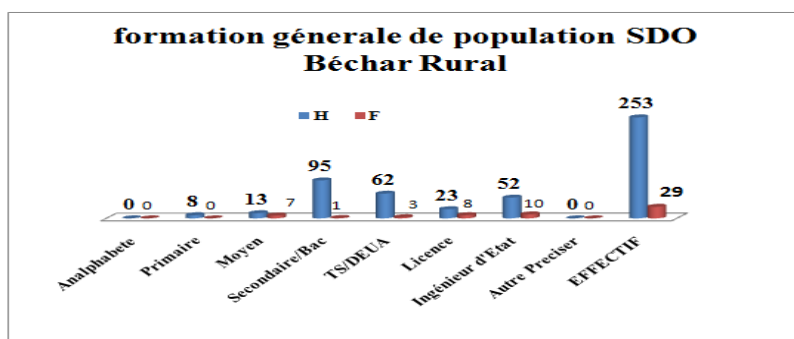
Par catégorie professionnelle l'enquête montre :

- Pour les cadres («**72%** jeunes », « **27%**murs », «**1%** retraites »).
- Pour les maitrises («**62%** jeunes », « **37%**murs », «**1%** retraites »)
- Pour les exécutions («**90%**jeunes», «**10%**murs».

En termes d'expérience. On constate que les employés les plus âgés mettent en œuvre une bonne conception d'expérience. Malgré le déclin des capacités physiques et mécaniques que les jeunes diplômés qui ont suivies souvent des formations qui répondent à leurs besoin et attentes professionnel.

2.2.2) La formation général:

Figure 03 : formation générale de la population.



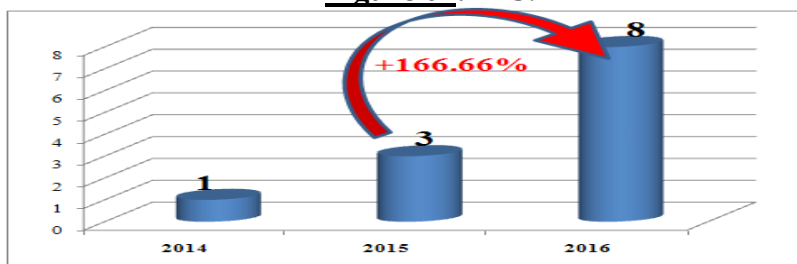
Source : préparée par l'enseignante en fonction des données de SDO Béchar Rural. En comparant les différentes catégories de la population, on constate que la majorité des cadres sont des diplômés universitaires **96%**. Parmi eux **62 %** sont des ingénieurs d'Etats. Ce fait montre que Sonelgaz s'intéresse aux compétences techniques. Par ailleurs **57%** des agents de maitrises possèdent un diplôme de fin d'études DUEA ou suivent leurs études (licence, ingénieurs d'états, master). Enfin pour les agents d'exécution **87%** ont un niveau d'étude secondaire dont **13%** ont un niveau moyen.

2.2.3) La formation au sein la SDO :

Aussi, en matière de formation, les actions de formation programmées par Sonelgaz sont réparties comme suit. On distingue principalement trois (03) types essentiels:

2.2.3.1) La formation professionnelle spécialisée (FPS) :

Figure 04: FPS.

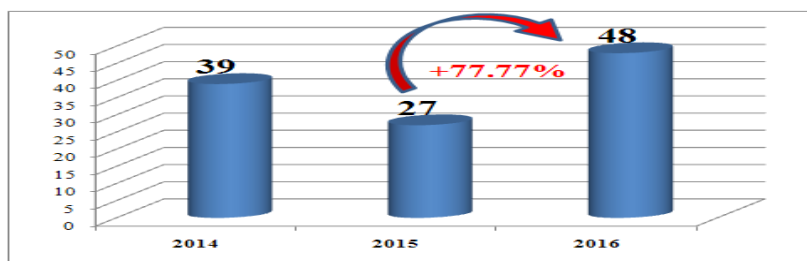


Source : préparée par l'enseigne en fonction des données de SDO Béchar Rural.

C'est une action qui vise l'acquisition par le travailleur ou le futur travailleur (pré salarié) d'une qualification professionnelle pour occuper un emploi déterminé. Elle peut se dérouler de façon continue ou alternée. Pour l'ensemble des catégorie répartis comme suit : 8 agents en formation professionnelle fin semestre 2016 spécialisée soit **+166,66 %** .Dont la croissance à plus que doublé par rapport au 2015.

2.2.3.2) Le perfectionnement professionnel (PP) :

Figure 05: PP.

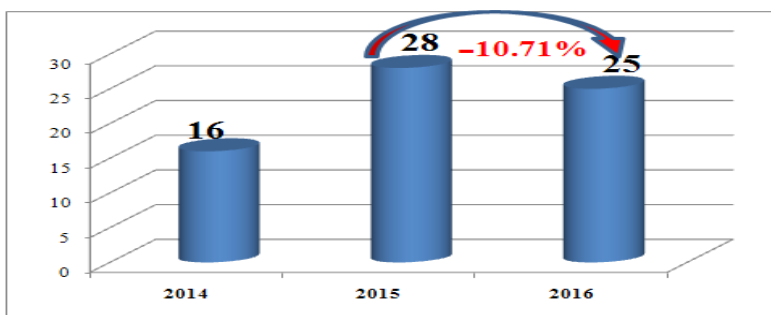


Source : préparée par l'enseigne en fonction des données de SDO Béchar Rural.

C'est une action qui vise l'adaptation permanente du travailleur à son poste de travail y compris sur l'aspect langues (arabe, français, anglais...), pour améliorer ses performances et lui permettre d'être toujours au fait des évolutions techniques, technologiques et de gestion. Pour l'ensemble des catégories répartis nous avons suivante la ventilation : 48 agents en perfectionnement professionnelle durant la première semestre soit +77,77% par rapport au 2015.

2.2.2.3) Moyen propre unité(MPU) :

Figure 06: MPU.



Source : préparée par l'enseignant en fonction des données de SDO Béchar Rural. Il s'agit des actions de formation développées au sein de la société devant concourir notamment :

- A la satisfaction des besoins de capital humain qualifiée dans les métiers de la société ;
- A assurer l'élévation du niveau de connaissance de base des travailleurs ;
- A perfectionner les travailleurs pour leur permettre d'acquérir les connaissances et les savoir-faire nécessaires à la modernisation des techniques et de la technologie nécessaires au développement de la société ;

- A développer les cultures scientifiques d'une part et économiques et sociales et leur permettre de participer efficacement à la réalisation des objectifs de la société ;
- A gérer les carrières et faciliter la promotion interne des travailleurs.

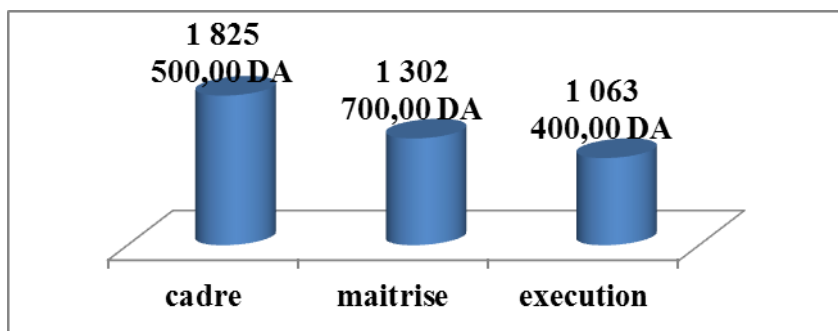
2.2.4) L'apprentissage et l'encadrement des stagiaires :

Il est issu du cycle de formation national, universités ou centres de formation de métiers, contrat de pré emploi (CPE), dans le cadre des relations entreprises - universités/structures de formation. Les dépenses de formation représente **1,18%** du chiffre d'affaires et **0,002%** de la masse salariale, ce dernier constitue un enjeu important de pilotage pour le gérant, le responsable des ressources humaines, le gestionnaire de paie et le service comptable. Ces données issues de la paie et de la comptabilité peuvent être conjointement exploitées, comparées et contrôlées pour obtenir ainsi des indicateurs pertinents tant sur la comptabilité de la paie que sur le suivi du salarié. Une vision économique et sociale de l'entreprise, nous permet de suivre de façon extrêmement précise les indicateurs fondamentaux dont ceux exigés par le bilan social :

- Effectif : emploi, effectif, absentéisme ;
- Etude rémunération et charges accessoires. Accident du travail ;
- Conditions de travail (35 h, temps partiel, visites médicales...) ;
- Dépenses envers les œuvres sociales (budget, restaurant d'entreprise, salles de sport...) ;
- Investissement en formation, etc ;
- Un catalogue d'états métier vous permet de dégager en quelques clics les indicateurs clés de performance ;

- Prise de décision accélérée ;
- Personnalisation des états rapide ;
- Suivi qualitatif des collaborateurs.

Figure 07: le coût annuel par agent.



Source : préparée par l'enseignante en fonction des données de SDO Béchar Rural. Ses variations peuvent avoir différentes origines d'analyses de la masse salariale par : spécialité, le niveau de responsabilité ou de l'effectif par tranches de revenus. La **répartition des salaires** éclaire la politique salariale (quelle catégorie augmentée en priorité, augmentation générale ou individualisée), la politique de recrutement (catégorie à recruter, salaire d'embauche ménageant une évolution rapide de rémunération, ...) ou la politique de promotion interne. Le coût annuel par agent (30 /06/2016.) est de :

- Cadre : 1. 825. 500 DA
- Maîtrise : 1 .302. 700 DA
- Exécution : 1 .063 .400 DA

Figure 08: la masse salariale.

Libellé rubrique	Cadres	Maitrise	Exécution	Statutaires	Contractuels
1-SALAIRE DE BASE	31782891,78	24543273,67	10614523,98	66940689,43	674415,2
<i>PRI</i>	4651523,62	3561599,03	1529228,76	9742351,41	0
2-Primes de Rendement	4651523,62	3561599,03	1529228,76	9742351,41	0
<i>3-IEP</i>	8937851,95	7399078,02	1603343,11	17940273,08	0
<i>ITP</i>	0	562968	0	562968	0
<i>ind de disponibilité</i>	0	32585	0	32585	0
<i>Heures supplémentaires</i>	0	38876,4	88697,6	127574	0
<i>Astreinte</i>	1297080	576730	2175138	4048948	0
4-	1297080	1211159,4	2263835,6	4772075	0
<i>HS+INTERV+ITP+ISP+ASTR</i>					
<i>ind de nuisance</i>	426087	1268391	1483563	3178041	0
5-INDEMNITE DE NUISANCE	426087	1268391	1483563	3178041	0
<i>ind zone (c1,c2,c3,c4</i>	7059186	5132714	2843482	15035382	0
6-INDEMNITE DE ZONE	7059186	5132714	2843482	15035382	0
<i>ind depl autres stru</i>	0	0	9555	9555	0
7-INDEMNITE DE DEPLACEMENT	0	0	9555	9555	0
<i>ind forf transport</i>	590540	841420	387540	1819500	0
<i>indemnité de panier</i>	2689560	2947480	1955480	7592520	0
8-TRANSPORT PANIER	3280100	3788900	2343020	9412020	0
<i>ind cong annuel</i>	5508451,7	6032565,23	2271141,71	13812158,64	0
<i>ind cong annuel suppl</i>	3538451,23	2983646,83	1097898,28	7619996,34	0
9-INDEMNITE DE CONGE	9046902,93	9016212,06	3369039,99	21432154,98	0
<i>prime scol charg etab</i>	2400	2400	0	4800	0
<i>ind salaire unique</i>	373500	684000	303000	1360500	0
10-PRESATATIONS FAMILIALES	375900	686400	303000	1365300	0
<i>Remb.Frais liés à l'astreinte</i>	39900	26950	92750	159600	0
<i>Prime Releve</i>	0	654210,8	0	654210,8	0
<i>prime perfo managers</i>	163920	0	0	163920	0
<i>prime depart retraite</i>	2117107,47	766631,67	0	2883739,14	0
<i>prime de parrainage</i>	20137	15747	4048	39932	0
<i>prime d'encouragement</i>	11433096,13	9073477,29	3209500,92	23716074,34	0
<i>prime caisse</i>	0	58552,56	0	58552,56	0
<i>Intérim</i>	691669,85	0	0	691669,85	0
<i>remplacement/Coordination</i>					
<i>ind travail et merite</i>	576000	1296000	252000	2124000	0
<i>Ind.Locative Logement</i>	90000	0	0	90000	0
<i>ind for amor vehicul</i>	298200	0	0	298200	0
<i>Indemnité de stage et stage pratique</i>	0	68281,25	0	68281,25	0
<i>Indemnité de responsabilité</i>	481180,74	0	0	481180,74	0
<i>cont achat tel mobile</i>	5000	0	18000	23000	0
11-PRIMES ET INDEMNITES	15916211,19	11959850,57	3576298,92	31452360,68	0
SALAIRE BRUT	82773734,47	68567577,75	29938890,36	181280202,58	674415,2
<i>CNAS</i>	19757797,02	16120700,98	6999346,99	42877844,99	0
<i>Oeuvres sociales(FOSC)</i>	1593868,86	1328141,68	590034,27	3512044,81	0
<i>Charges</i>	21351665,88	17448842,66	7589381,26	46389889,8	0
Masse salariale	104125400,35	86016420,41	37528271,62	227670092,38	674415,2
Effectif payés cumulés	491	576	286	1138	88

Source : document interne de la direction mois de : janvier 2016 à juin 2016(DA).

Conclusion :

Nous avons recueillis des données et fait des constats tout au long de notre passage en milieu de travail dans la SDO Béchar Rural. Nous avons montré que les variables retenues généralement dans le traitement des dossiers sont : le recrutement, le niveau hiérarchique, le niveau d'étude, la tranche d'âge, l'ancienneté, le sexe, la formation.

Les variables explicatives comprennent des indices de satisfaction. l'analyse de la population soumise à l'étude dans la SDO Béchar Rural, montre clairement un tissu de capital humain comprenant un niveau élevé de main d'œuvre de haute qualification qui consacre des moyens significatifs à leur formation continue et des capacités d'adaptation plus importantes qu'elles assurent une forte mobilité professionnelle des jeunes travailleurs et d'assurer aux fins de carrière une perfection de la surqualification. On peut dire que Sonelgaz *accorde une importance à l'encadrement de ces personnels.par l'apprentissage et la formation qui offre un double parie pour l'entreprise et l'individu lui-même. Ainsi parton de ces résultats nous confirmons notre deux hypothèses de départs.* Or tout action de formation ou d'apprentissage est soumise aux faveurs des dépenses de la formation du personnel.

Notre perspective d'analyse est axée sur les suggestions suivantes :

- L'entreprise doit réserver un budget pour des formations et des recherches.
- Elle doit créer au sein de l'entreprise une fonction de R&D en cohérence avec sa stratégie ;
- Elle doit privilégier la perfection ce qui en soi une démarche innovante dans un processus finalisé.

Bibliographie :

¹ OCDE. 2001. « **Du bien-être des nations, le rôle du capital humain et social** ».Paris.

²Theodore W. Schultz. « **Investment in Human Capital. The American Economic Review** », Vol. 51, No. 1 (Mar., 1961),

³ Dejoux Cécile, Anne Dietrich.,2005 « **Management par les compétences: le cas Manpower** », Par éducation. ed Node&Pearson.

⁴ OCDE. (2001). Op.Cit.

⁵ Stankiewicz,F , septembre « **choix de formation et critères d'efficacité du travail : adaptabilité et financement de la formation générale par l'entreprise** », *Revue économique*, n°5.

⁶ Gibbons R. et Waldman M. 2004. « **Task-specific human capital** ». *American Economic Review*. Vol 94(2) .

- Barro R. 1991. « **Economic growth in a cross section of countries** », *Quarterly Journal of Economics*, vol. 106, no. 2.
- Barney J. 1991. « **Firms resources and sustained competitive advantage** » *Journal of Management*, vol. 17.
- Becker G.S . 1962. « Investment in human capital : A theoretical analysis », *Journal of Political Economy*, 70, 5, 9-49. DOI:10.1086/258724.
- Benhabib J. & Spiegel M. 1994. « **The role of human capital in economic development. Evidence from aggregate cross-country data** », *Journal of monetary Economics*, vol. 34, no.2.
- Eicher Jeanclaud, In : aurélien peruchet .2005. « **Investir dans une these de doctorat : capital humain** ». Université de Bourgogne .
- Fraisse-D'Olimpio, 11/05/2009 Les fondements de la théorie du capital humain. ED : Ressources en Sciences économiques et sociales (SESNS) :
- Gazier Bernard. 1992. « **Economie du travail et de l'emploi** », Paris, Dalloz.
- Benjamin Cheminade, 2008. « [Guide pratique RH et compétences dans une démarche de qualité](#) ». Édition : AFNOR.
- Joop Hartog. 2000. « **Human Capital as an Instrument of Analysis for the Economics of Education** », *European Journal of Education*, vol. 35, n° 1.
- Kaplan R.S. et NORTON D. P. 1996. « **The Balanced Scorecard : Translating Strategy into Action** », Boston: Harvard Business School Press.
- Kathleen Conner, , 1991. « **A Historical Comparison of Resource-Based Theory and Five Schools of Thought Within Industrial Organization Economics: Do We Have a New Theory of the Firm?** », *Journal of Management*, 1991, vol. 17, No. 1.
- Lucas Robert. 1988. « **On the Mechanics of Economic Development** », *Journal of Monetary Economics*, 22.
- Mankiw. G . G. Romer D. Et Weil D. 1992. « **A contribution to the empirics of economic growth** », *Quarterly Journal of Economics*, vol. 107, n°2.
- Mincer J . 1993. « **Schooling, Experience, and Earnings. England** », Gregg Revivals, réed.
- Mincer Paris., J. 1974. « **Schooling Experience and Learning** », Columbia University Press, New-York .
- Mankiw. G . G. Romer D. Et Weil D. 1992. « **A contribution to the empirics of economic growth** », *Quarterly Journal of Economics*, vol. 107, n°2.
- Peteraf Margaret. 1993. « **The Cornerstones of Competitive Advantage: A Resource-Based View** », *Strategic Management Journal*, 1993, Vol. 14, No. 3.
- Theodore W. Schultz. 1961. « **Investment in Human Capital** ». *The American Economic Review*, Vol. 51, No. 1.

Journal Of MILEV Research and Studies

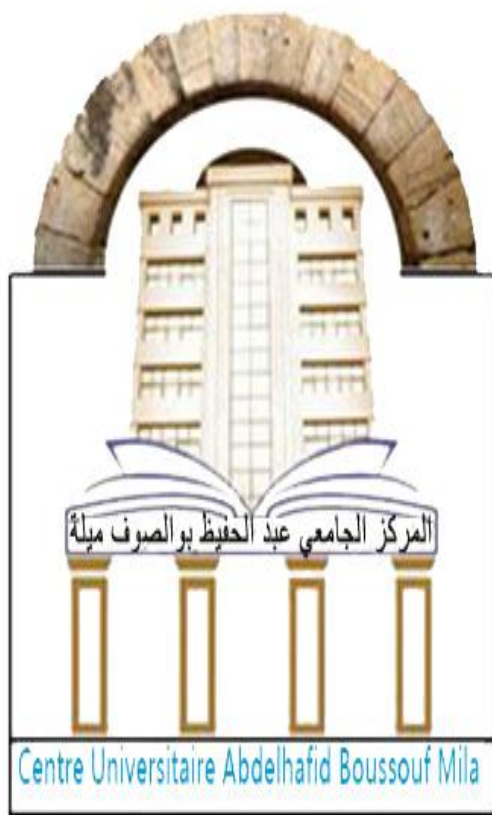
An International bi-annual refereed journal

Issued by the University Center of Abdelhafid Boussouf –

MILA- ALGERIA

ISSN : 2392 – 5361

e-ISSN : 2588 – 1663



Dépôt légal N⁰: 4396-2015

شروط وقواعد النشر في المجلة

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات هي مجلة علمية محكمة نصف سنوية، تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، تصدر عن مديرية النشر بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله - الجزائر.

البحوث المقبولة للنشر يجب أن تتقيد بالشروط الآتية:

- ✓ يتقدم الباحث بطلب تحريري معنون إلى السيد رئيس هيئة التحرير لغرض نشر بحثه أو دراسته في المجلة. وإذا كان البحث مشتركاً تقدم الطلبات كل على انفراد مع الإشارة إلى أسماء الباحثين المشاركين فيه.
- ✓ يجب ألا يزيد عدد صفحات المقال عن 20 صفحة بما فيها الإحالات، كما يجب أن يضم المقال ملخصاً من 150 حتى 300 كلمة بلغتين إحداها اللغة العربية، فضلاً على كلمات مفتاحية لا تقل عن أربع تغطي الموضوع المتناول، وتقديم عنوان المقال باللغة الانجليزية.
- ✓ يكون المقال مضبوطاً على قياس 23.5X16 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر، أما هوامش الصفحة فتكون كما يلي: من اليمين 2 سم ومن اليسار 1.5 سم، من الأعلى 1.5 سم من الأسفل 1.5 سم، وأن يكون الخط المستخدم من نوع (Simplified Arabic) قياس (12) باللغة العربية و(Times New Roman) قياس (12) باللغتين الانجليزية أو الفرنسية، باستخدام برنامج (Microsoft Word).
- ✓ يرقم التمهيش والإحالات بطريقة آلية (Note de Fin) على أن تعرض في نهاية المقال بالترتيب التالي: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة.
- ✓ يرفق بالبحث إقراراً وتعهد بعدم تقديم البحث إلى أي جهة أخرى لغرض النشر أو المشاركة في المؤتمرات بتاريخ سابق لطلب نشره في المجلة. كما يجب إرفاق المقال باستمارة تحوي البيانات والمعلومات الأساسية عن صاحب المقال.
- ✓ يبلغ صاحب المقال باستلام مقاله، وكلّ مقال لا يوافق شروط النشر فإن هيئة التحرير ليست مسؤولة عن ابلاغ صاحبه.
- ✓ تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة فيها، والمادة المنشورة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها.

عنوان المجلة: رئيس تحرير مجلة ميلاف للبحوث والدراسات

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله ص.ب. رقم: 26 RP ميله 43000 الجزائر.

أو البريد الإلكتروني: mrsjournalmilev43@yahoo.fr

جميع الحقوق محفوظة لمجلة ميلاف للبحوث والدراسات © JMRS 2017

www.centre-univ-mila.dz/jmrs

